

ARUS. QVAL OLIM BABYLON

مصر
النهضة



دار الكتب والأرشيف القومية
مركز تاريخ مصر المعاصر

البشر والحجر

القاهرة في القرن السادس عشر

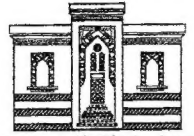
٨١

د. هدى جابر

ad. S. e. agnus solutus et puerus domine, qui tunc fuerunt, qui
et non vultis nosse aut scire.
17. Ardens castus proditus, vel se palam, natus, sine fine

البشر والحجر

القاهرة فى القرن السادس عشر



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

البشر والحجر

القاهرة في القرن السادس عشر

تأليف

د. هدى جابر

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

(١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
د. د. محمد صابر عرب

جابر، هدى.

البشر والحجر: القاهرة في القرن السادس عشر/
تأليف هدى جابر .. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية،
الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر
المعاصر، ٢٠١٠.

266 ص ؛ ٢٤ سم.

تدمك 4 - 0768 - 18 - 977

١ - مصر. تاريخ. العصر العثماني (١٥١٧-١٩١٤م).

٢ - القاهرة. تاريخ.

١ - العنوان.

٩٥٣,٠٩٦٢

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٣٤٤/٢٠١٠

LS.B.N. 977 - 18 - 0768 - 4



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

العدد ٨١

سلسلة دراسات علمية في تاريخ
مصر الحديث والمعاصر

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. محمد صابر عرب

رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية

أ.د. فاروق جميل جاويش

رئيس التحرير

أ.د. أحمد زكريا الشلق

سكرتير التحرير

عبد المنعم محمد سعيد

الآراء الواردة بالنص لا تعبر عن رأى هيئة
التحرير ولكن تعبر عن رأى المؤلف

أسس هذه السلسلة

أ.د. يوفان لبيب رزق

عام / ١٩٨٢

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر / دار
الكتب والوثائق القومية / كورنيش النيل .
رملة بولاق .

مدير عام المطبعة الإشراف الفني تصميم الغلاف
أ. علام عيسوى محمد على الشريف محمد عماد

تقديم

لا يزال تاريخ مصر تحت الحكم العثماني يحتاج إلى دراسات جديدة تعتمد بشكل أساسي على الوثائق الأرشيفية وخاصة وثائق المحكمة الشرعية والشهر العقاري وغيرها لإمالة اللثام عما غمض من موضوعاته ولإعادة النظر في الأحكام العامة التي صدرت عنه عبر فترة طويلة من تدوين التاريخ الحديث. كما أن القاهرة، بشرا وعمرانا مجتمعما وحضارة، خاصة خلال الفترة الأولى من الحكم العثماني تحتاج إلى أن نعيد رسم صورتها على ضوء المصادر الجديدة، تضاف إلى الجهود الرائدة والمقدرة لكل من أندريه ريمون ونيلي حنا وغيرهما.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الجديد الذي وضعته الدكتورة/ هدى جابر عن القاهرة خلال القرن السادس عشر، وهو القرن الذي لم يلقى اهتماما كالذي لقيه بقية العصر العثماني.. لذلك راحت المؤلفة ترصد لنا حدودا إدارية للعاصمة عند مجئ العثمانيين إليها في أوائل القرن السادس عشر ثم جعلت ترصد كيف نمت واتسعت وتطورت تطورا عمرانيا، شبت به عن الطوق وخرجت عن أسوارها المعروفة، ولعل هذا ماحدثنا باستاذنا المرحوم الدكتور/ يونان نبيب رزق إلى أن يقترح في البداية أن يسمى عنوان هذا الكتاب « القاهرة والخروج من الاسوار» ثم راحت المؤلفة تتساءل هل كان عمران القاهرة توسعا أم عمراننا، فألقت بنظرة بانورامية على ساحتها مستعينة بالخرائط والاحصائيات لتوضح شكل وحجم العمران وتفسر أسبابه ودواعيه، خاصة حركة التشييد سواء من جانب السكان أو من جانب إدارة الولاية. وفي أحد فصولها تناولت إدارة القاهرة على نحو خاص والتي هي جزء من نظام الدولة العثمانية الإداري، كما درست شئون الصحة والنظافة وتجميل المدينة

والخدمات العامة، لتجيب على السؤال: إلى أى مدى تفاعلت إدارة القاهرة مع مشاكلها وإلى أى مدى استجاب القاهريون.

ومن الموضوعات المهمة التى عالجها هذا الكتاب مسألة الأمن وتأمين القاهريين على ممتلكاتهم وأرواحهم، فتناولت الأمن العسكرى وكيفية مواجهة القوضى والاضطرابات العسكرية، ثم الأمن الاقتصادى وتأمين المواد الغذائية بمراقبة الأسعار ومنع احتكار السلع، كما درست تأمين الأهالى ومكافحة الجريمة، وأساليب العقاب.. الخ. واستكمالاً لدراسة وضع المجتمع والأحوال الشخصية للقاهريين، أنشأت فصلاً مهماً قدمت فيه اجتهادات تتعلق ببنية المجتمع وفئاته الاجتماعية وأصولها، وطبقاته مثل طبقة رجال الحكم والادارة، وطبقة المحكومين من الأهالى أو «الرعية» كالعلماء والتجار وشرائحهم المتفاوتة مادياً، وكذلك طوائف الحرف، فضلاً عن الأقليات والجاليات الأجنبية، وأخيراً عامة الناس من فلاحين ويدو ورقيق.. الخ لتختتم هذا الفصل بالقاء الضوء على مشاكل الأحوال الشخصية

المهم أن المؤلفة قدمت معلومات جديدة وثرية وموثقة، وصححت كثيراً من الأحكام العامة المتعلقة بنمو المدينة عمرانياً وشرعياً، لتبدو لنا المدينة على حقيقتها فى اضطراد نموها، بناءً حياً من الحجر والبشر، وعرضت ذلك بشكل علمى طيب تستحق عليه الثناء والتقدير، باعتباره يجلو لنا - بشكل علمى - صفحة مهمة من تاريخ القاهرة وتاريخ الوطن ونهضته.

والله المستعان

أ.د أحمد زكريا الشلق

يوليو ٢٠١٠

مقدمة

تناولت العديد من الدراسات تاريخ مصر العثمانية بصفة عامة والقاهرة بصفة خاصة ؛ وقد اتسمت الدراسات بالتنوع ما بين مصادر محققة وأبحاث حديثة ؛ والتي أسهمت بدور في إمطة اللثام عن جانب من جوانب تاريخ مصر في العصر العثماني ؛ ومع أن هذه الدراسات تكمل بعضها بعضاً ، إلا أن عدداً منها اتسم بنظرة عين الصقر التي ترى الأمور بصورة أفقية ، ومن ثم جعلت من التعميم منهجاً سواء كان ذلك في الإطار الزمني أم المكاني ، في حين أن البعض الآخر منها حصر اهتمامه لدراسة القرنين السابع عشر والثامن عشر ؛ وذلك لما لهما من أهمية في تاريخ مصر ، فالقرن السابع عشر قد مثل المرحلة الوسطى بين مرحلة دخول العثمانيين مصر في القرن السادس عشر ، ومرحلة ازدياد النفوذ المملوكي والصراع القائم بينهم في القرن الثامن عشر .

ومن ثم فإن القرن السادس عشر لم يحظ بمثل هذا الاهتمام الذي حظي به القرنان السابع عشر والثامن عشر ، حقيقة أن هناك بعض الدراسات التي أفردت لمصر في القرن السادس عشر ؛ غير أنها لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة ، هذا إلى جانب شموليتها لتاريخ النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية في مصر عامة ، وبالتالي فإن القاهرة عاصمة ولاية مصر العثمانية لم يخصص أحد دراسة مفردة عنها في القرن السادس عشر ، ولم تحدد الدراسات السابقة المتناولة لتاريخ مصر ، مع ترديدها الدائم لاسم القاهرة ؛ والإشارة إلى الأوضاع الكائنة بها ؛ على ماذا أطلق اسم القاهرة ؟ وكيف كانت خريطة العمرانية آنذاك ؟ وكيف واجهت الإدارة مشاكل المدينة ؟ وما هي صورة المجتمع في القرن السادس عشر ؟ كل ذلك دفعنا لدراسة القاهرة في تلك الفترة ، وحاولنا الإجابة على بعض التساؤلات بينما ظل البعض الآخر منها محيراً ، بل وقادنا إلى أسئلة أخرى أكثر حيرة .

على كل الأحوال فإن الدراسة سوف تتناول القاهرة بحدودها الإدارية ، وهي التي تمتد من مصر القديمة جنوباً وحتى الريدانية (العباسية) شمالاً ، ومن المقطم شرقاً وحتى بولاق غرباً ، وذلك لأن دراسة القاهرة بنطاقها الأمني والقضائي فيه الكثير من المشقة والصعوبة ، نظراً لاتساع المساحة الجغرافية؛ حيث تضم ثلاث ولايات (القليوبية ، والجيزة ، والأطفيحية) مما يضطرنا إلى دراسة أوضاع تلك الولايات ، والتي قد تكثر المادة الوثائقية لبعضها ونقل للبعض الآخر ، مما يجعل الصورة غير مكتملة .

وفي الربع الأول من القرن ١٦ شهدت القاهرة تحولاً مهماً ؛ تحديداً عام ١٥١٧م حينما صارت مدينة عثمانية بعد أن كانت قاعدة لإحدى الإمبراطوريات ، وليس معنى هذا أن القاهرة قد فقدت أهميتها ، بل عُدَّت ثاني مدينة بعد عاصمة الدولة (استانبول) ، وظلت تحتفظ بأهميتها التجارية ، بالرغم من الأزمات التي مرت بها منذ أواخر عصر المماليك .

وحدث في الفترة الممتدة من ١٥١٧ - ١٦٠٠م أن شهدت القاهرة نمواً وتطوراً عمرانياً ، اقترن به وجود عدة مفاهيم مختلفة للقاهرة ، تعكس رؤية الناس وتخيّلهم لتلك المدينة ، فالبعض يرى أنها المدينة الفاطمية وما يصحبها من امتداد خارج أسوارها حتى بولاق غرباً ومصر القديمة جنوباً ، والبعض الآخر يرى أنها القاهرة الكبرى التي تمتد للقليوبية شمالاً والجيزة غرباً وأطفيح جنوباً ، ومما لا شك فيه أن ذلك يعكس مدى الامتداد الذي وصلت إليه القاهرة آنذاك .

أما عمران القاهرة فقد عُدَّت الحركة العمرانية التي شهدتها المدينة في القرن السادس عشر أساساً لتطورها العمراني في القرن الثامن عشر ؛ حيث أخذت المدينة في التوسع من الداخل وذلك عن طريق إعادة استخدام المناطق غير المستغلة ، وتحويلها إلى أحياء سكنية ، وقد نتج عن ذلك أن التحم البناء بأسوار المدينة ، ثم تخطاها متقدماً إلى بولاق غرباً ومصر القديمة جنوباً ، ومن

العوامل التي ساعدت على النمو العمراني صدور العديد من الأوامر بإعادة تعمير المناطق غير المستغلة ، وتحفيز الناس على ذلك بإعطائهم وعوداً بامتلاك تلك المناطق ، ومن أهم صور النمو العمراني الذي شهدته القاهرة وجود محاولة لإعادة تعمير الأزبكية التي سبق وحاول المماليك تعميرها ، وقد تمخضت المحاولة العثمانية عن ظهور العديد من الأحياء السكنية الجديدة بمنطقة الأزبكية ، وهذا عكس الفكرة الخاطئة المتعلقة بانكماش واضمحلال المدينة في العصر العثماني .

كما حظيت الشؤون الصحية والخدمات العامة بقدر من الاهتمام ، فقد تعاون كل من الإدارة وفئات المجتمع في الاهتمام بنظافة المدينة ، ومنع تلوثها ومحاربة المناظر والسلوكيات المنفرة والمخزية ، وقد اتخذت العديد من الإجراءات الوقائية لمنع انتشار الأمراض ، ويعد ذلك خطوة في طريق إنشاء المجالس التي ظهرت في القرن ١٩ ، والتي أشرفت على تجميل ونظافة القاهرة ، ويشير ذلك إلى وعي القاهريين بالشؤون الصحية ، وهو خلاف ما شاع عن جهلهم بمثل تلك الأمور .

ونظراً لأهمية الأمن ودوره في استقرار الأوضاع بالمدينة اهتمت الإدارة باستتبابه ، وذلك عن طريق القضاء على الاضطرابات العسكرية التي شهدتها المدينة ، واستصدار الفرمانات الخاصة بتغليظ العقوبات في الجرائم التي يرتكبها الجنود ، وحرصت في الوقت ذاته على وضع تشريعات خاصة بقضية حمل وحياسة السلاح ، وذلك للحد من القلاقل والجرائم المسلحة ، وفي هذا الإطار حاولت الإدارة توفير الأمن الاقتصادي عن طريق مراقبة الأسواق والحفاظ على ثبات الأسعار وتوافر السلع ومنع الاحتكار .

هذا وقد شهد مجتمع القاهرة في القرن ١٦ تطوراً عكسه عدة ظواهر تمثلت في ظهور طوائف اجتماعية لم تكن موجودة من قبل ، وتطور الطوائف الحرفية في قوانينها وردود أفعالها إزار مستجدات العصر ، وهو أمر ينافي

فكرة جمود تلك الطوائف ، كذلك تأثر الجاليات الأوروبية بالكثير من الأفكار السائدة في مجتمع القاهرة آنذاك وهو عكس ما عرف عن عزلتها وانغلاقها ، وغير ذلك من الظواهر الاجتماعية .

ومن الصعوبات التي صادفت الباحث كثرة المادة العلمية في بعض جوانب البحث ، وندرته في البعض الآخر ، وصعوبة قراءة خطوط الوثائق ؛ إلا أن هذه الصعوبات سرعان ما ذلت بمرور الوقت ، ولكن الصعوبة الحقيقية التي لازمت الباحث طيلة فترة البحث تمثلت في عدم وجود سجلات خاصة بالجوانب الإدارية والمالية بالقاهرة في القرن السادس عشر ، ومن ثم اضطررنا إلى محاولة تقريب الصورة من خلال ما توافر لدينا من معلومات متناثرة في سجلات المحاكم الشرعية .

والتي اعتمدت عليها الدراسة في استيفاء مادتها الأولية منها ، وكان في طلبيتها سجلات المحاكم الشرعية المحفوظة بدار الوثائق القومية ؛ حيث تم مسح سجلات محكمة الباب العالي والقسمتين (العربية العسكرية) ، وبولاق ، وجامع الحاكم ، وباب الشعرية ، والصالحية النجمية ، ومحافظ الدشت التي قمت بمحسها من محفظة رقم ١ وحتى رقم ٥٦ ، ثم أخذت عينة شملت سنة لكل عشر سنوات لباقي محافظ الدشت ، بالإضافة إلى عينة من سجلات محكمة مصر القديمة ، ودفاتر الترايع والرزق الأحباسية ، وقد استفادت الدراسة من هذه النوعية من المصادر في حصر العديد من تطورات المدينة في مختلف جوانبها ، وساعدت في التعرف على المناطق التي تدرج تحت مصطلح "ضواحي القاهرة" ووضعها الإداري ، والمناطق التي توسعت فيها المدينة ، ونظراً لأنها معاصرة للأحداث فقد قدمت لنا العديد من التفاصيل الدقيقة للمجتمع وحراكه الدائم ، ومدى تفاعل الإدارة مع المشاكل التي تتعرض لها المدينة .

كما تمت الاستعانة بعدد من المخطوطات العربية والتركية المحفوظة بدار الكتب المصرية ، والتي كان من أهمها مؤلفات أبي السرور البكري ، وخاصة

(قطف الأزهار) ، هذا المؤلف الذي نسخ به مؤلف المقرئ (الخطط) ، مع إضافة ما استجد بعصر البكري ، وهو يعكس لنا بذلك التطور والتغير الذي أصاب القاهرة . بينما كان مخطوط آق بغا الخاسكي الذي وضعه بعنوان (التحفة الفاخرة في ذكر رسوم خطوط القاهرة) في أوائل القرن السادس عشر ، يعد إعادة نسخ لكتاب المقرئ دون أية إضافات في عصر الخاسكي .

أما بالنسبة للمخطوطات التركية فقد كان مؤلف مصطفى عالي (تاريخ حالات القاهرة) من الأهمية بمكان ، نظراً لأنه قد زار القاهرة في أواخر القرن السادس عشر ، أي بعد أن استقرت الأوضاع بها ، وأضحت الصورة واضحة المعاني ، والتي من خلالها أبرز لنا مزايا القاهرة وأمراضها الاجتماعية ، مشيراً في أحيان قليلة إلى بعض الأمور الإدارية والعسكرية .

هذا إلى جانب العديد من كتابات الرحالة الذين زاروا القاهرة خلال القرن السادس عشر الذين كان من بينهم بيلون Belon ، وليون الإفريقي والمحيي الدمشقي وغيرهم ، والذين تمكنوا من رصد العديد من المظاهر الاجتماعية والسياسية والإدارية مما أفاد البحث كثيراً ، ويضاف إلى ذلك العديد من الدراسات الحديثة .

هذا وقد كان المنهج المتبع بهذا البحث ، في محاولة لإيجاد حلول لبعض الإشكاليات المطروحة به ، يقوم على أساس رصد المعلومات من أجل تكوين هيكل أولي للموضوع ، ثم استقصاء الحقيقة عن طريق الأسلوب التحليلي .

وبعد فإن هذه الدراسة كانت في الأصل أطروحة لنيل درجة الدكتوراه أجيّزت من جامعة الأزهر عام ٢٠٠٦م ، وهي محاولة على الدرب لتصحيح بعض الأفكار والمفاهيم السائدة عن العصر العثماني .

تمهيد

كانت القاهرة في زمن المماليك من أكبر مدن العالم سعة وسكاناً ، وقد اختلفت التقديرات الخاصة بهذا العدد ما بين مئتين ألف نسمة وثلاثة ملايين نسمة ، وتميزت بكثرة منشأتها وضيق دروبها وطرقها ، وازدحامها بالمارة والباعة الجائلين والسقائين ، الذين دائماً ما كانوا مثاراً للفت الأنظار إليهم بكثرة عددهم وعدد دوابهم ، وظل الحمار هو وسيلة النقل الأولى المستخدمة بالقاهرة منذ العصر المملوكي ، وكثيراً ما جذب انتباه الرحالة إليه وقاموا بوصفه ، كما شهدت أسواق القاهرة حركة دؤبة لم تنقطع ولم تهدأ إلا بعد حدوث العديد من الاضطرابات في أواخر هذا العصر ، كما حظيت بقدر من الاهتمام في النواحي الصحية ؛ حيث كان ثمة اهتمام بنظافتها وتجميلها^(١) ، هذا وقد ظلت هذه المعالم قائمة حتى أواخر القرن السادس عشر .

ومع هذه الجوانب المشرقة لصورة القاهرة في زمن المماليك ، إلا أنها تعرضت لعدد من الأزمات أدت في النهاية إلى وقوعها في حوزة العثمانيين ، وقد تمثلت أولى تلك الأزمات في سياسة الإقطاع الذي أثر على انقسام المجتمع إلى طبقتين مختلفتين ، إحداهما : تملك الثراء والبذخ وهم المماليك ، والأخرى : متردية في الفقر والعوز ، وهم سكان البلاد الذين لم يحصلوا إلا على الفتات^(٢) .

هذا إلى جانب العديد من الأزمات الاقتصادية ، والتي جاء على رأسها سياسة احتكار المماليك لعدد من السلع (كالسكر والتوابل) ، ثم طرحها على التجار بأسعار تتسم بكثير من المغالاة ، مع تدهور النظام النقدي ، وافتقار التجار إلى الأمن ، وظهور البرتغاليين في المحيط الهندي بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨م^(٣) ، هذا إلى جانب اضطرابات المماليك وثوراتهم منذ أواخر القرن الخامس عشر^(٤) ، كل ذلك عجل بسقوط القاهرة في قبضة العثمانيين .

ففي عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م تمكن العثمانيون من القضاء على المماليك بعد إعدام آخر سلاطينهم طومان باي^(٥) ، وبذا تحولت مصر إلى ولاية عثمانية ، ومنذ أن استقر الأمر للسلطان سليم بمصر عمل على توطيد قواعد حكمه بالبلاد ، ومن ذلك ما كان متعلقاً بالقاهرة التي صارت عاصمة لولاية مصر بعد أن كانت قاعدة إمبراطورية إسلامية ، فشرع أولاً في إسكان جنده بالأحياء المحيطة بالقلعة مركز الحكم ، كما أصدر أوامره لأصحاب الأملاك والمنازل بأحياء الصليبية وجامع قوصون وقناطر السباع بإخلائها وأسكن بها العسكر^(٦) ، ولم يذكر لنا ابن إياس ما إذا كان السلطان سليم قد عوض الأهالي عن ذلك أو لا ؟ غير أن هدف هذا التجمع قد أوضحه فيما بعد قانون نامة مصر الصادر عام ١٥٢٥م ، بأن ذلك لضمان مراقبة تلك القوات وإحكام السيطرة عليها ، ومنع أذاها عن المدينة^(٧) .

كما عمل السلطان سليم على عثمنة القضاء المصري ، وذلك بتعيين قضاة أترك وعزل القضاة المحليين^(٨) . وحاول إدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية ، وخاصة أن الأسواق المصرية قد أصابها الركود منذ أواخر العصر المملوكي ، والتي كان من بينها محاولة إصلاح النقد وضبط الموازين والمكايل ، فمع إبقائه على ما كان موجوداً منها من أيام المماليك ، أصدر عملات عثمانية ، أتاح تعددها قدرأ من الحرية في الحركة التجارية ، مما انعكس بالإيجاب على السوق المصري^(٩) .

ومن أهم الأشياء التي حاول السلطان سليم توفيرها للقاهريين "الأمّن" ، فبالرغم من أعمال التخريب التي قام بها الجند العثماني والصورة القائمة التي رسمها ابن إياس لهم من كثرة ما قاموا به من الاعتداء على الأهالي ، نجد في ثنايا الأحداث التي أوردها أشارات إلى أن السلطان سليم قد حاول استئصال أسباب عدم استتباب الأمن ، فنجده يصدر أوامره بعدم خروج النساء والأطفال والمرد عند سفر العثمانيين حتى لا يتعرضوا للاختطاف^(١٠) ، وفي إشارة أخرى نجد أنه أمر جنده بتطبيق زوجاتهم المصريات ، ومن يخالف

ذلك فإنه يعرض نفسه "لشنق" ، وبالرغم من انقسامهم إلى فريقين أحدهما :
نفا الأوامر ، والآخر لم يلتزم بها^(١١) ، إلا أن هذا الأمر له دلالة معينة قد يفهمها
البعض من أنها رغبة السلطان في أن لا ينشغل الجند بشيء آخر غير الحياة
العسكرية ، إلا أن ذلك يرمي إلى الأسلوب أو الطريقة التي تم بها الزواج ،
والتي من الممكن أن تكون قهراً أو بالتلاعب في فترة العدة ، وخاصة أن هناك
بعض الحوادث التي تؤيد ذلك ، فقد ذكر ابن إياس أن أحد العثمانيين قد تزوج
بامرأة من نساء الأتراك "المماليك" دون أن تنقضي عدتها ، وبالرغم من
التنبيه على القضاة بعدم فعل ذلك^(١٢) ، إلا أن الأمر استمر على ما هو عليه ،
ولكن يبدو أن القسم الخاص بالعقوبة "الشنق" لم ينفذ ، ومن ثم لم يكف العسكر
عن التزوج بمصريات .

ويبدو أن تجاوزات العسكر وما قاموا به من أعمال تخريبية عند دخولهم
القاهرة قد دفعت تيفيه Thevet - أحد الفرنسيين الذين زاروا مصر فيما بين
١٥٤٩ - ١٥٥٢ م - إلى الاعتقاد بأن السلطان سليم قد قام بحرق القاهرة^(١٣) ،
ونجد أن ذلك الاعتقاد غير مقبول ، لأن ابن إياس وهو المؤرخ الحولي الذي
عاصر زوال حكم المماليك وبداية حكم العثمانيين لم يذكر شيئاً مثل ذلك ، ولا
نجد مبرراً لصمته عن ذكر مثل هذا الحريق ، ولا سيما أن ابن إياس من أولاد
الناس الذين تأثروا كثيراً من سقوط دولة المماليك^(١٤) ، كما أنه عدد كل الجرائم
التي ارتكبتها العثمانيون واستنكرها عليهم ، وأعتقد أنه لن يفوت مثل تلك
الفرصة للتدديد بالعثمانيين ، هذا إلى جانب أن الرحالة الفرنسي قد زار مصر
بعد اثنتين وثلاثين سنة من تحولها للحكم العثماني ، فمن الممكن أن يكون قد
أخطأ في نقل المعلومة والتحري عنها .

وبالرغم من النظرة المجحفة لابن إياس وترديده الدائم لما قام به
العثمانيون من مساوئ ، فإن هناك رحالة مغربي قد زار مصر عام ١٥١٧ م
إبان تحولها للعصر العثماني ، وهو ليون الأفريقي "الحسن الوزان" ، ونلمس
في وصفه للقاهرة صورة مزدهرة وحياة ملؤها النشاط^(١٥) ، وتعد رحلته تلك

شهادة غاية في الأهمية ؛ لأنها تبرز وضع القاهرة إثر انتهاء حكم المماليك وإبان تحولها للحكم العثماني ، بالإضافة إلى دقة ما جاء به من معلومات ساعد في جمعها معرفة المؤلف بلغة وعادات أهل البلاد^(١٦) ، فقدم لنا خريطة توضيحية عن القاهرة ، وأماكن التمرکز السكاني والنشاط الاقتصادي بها ، والتي حصرها بمنطقة القصبة التي تمتد من باب النصر شمالاً وحتى باب زويلة جنوباً ، وأشار إلى مناطق اتسمت بضعف سكاني كبولاق ، مصر القديمة ، وباب اللوق ، وسنوضح حقيقة ذلك فيما بعد ، كما أوضح أماكن تمرکز النبلاء ، فذكر أن لهم تواجداً كبيراً بقلب القاهرة ، بينما اجتذبت منطقة باب اللوق عدداً من ممتهني الحرف الحقيرة ، ولكنه في الوقت ذاته يشير إلى أنه لم يكن هناك فصل بين هؤلاء جميعاً ، فقد تجاوزت منازلهم^(١٧) .

وعند الحديث عن القاهرة نجد سؤالاً ملجأ يطرح نفسه ، ما هو مفهوم القاهرة ؟.

هوامش التمهيد

- (١) د. محاسن محمد الوقاد : الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية (٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩م ، ص ٥٥ - ٨٨ .
- (٢) نفسه: ص ١٢٥ .
- (٣) د. سليمان محمد حسين حسانين : تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٣م ، ص ١٦ - ١٩ .
- (٤) محاسن الوقاد : مرجع سابق ، ص ١٢٥ .
- (٥) سهيلي : أحمد همدم الشهير بسهيلي : الدرة اليتمة من أوصاف مصر القديمة ، مخطوط بدار الكتب ، تاريخ تركي طلعت ١٣٣ ، لوحة ١٠٧ .
- (٦) ابن إياس ، محمد بن أحمد بن إياس الحنفي ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، د. ت ، ج ٥ ، ص ١٦٠ ، ١٩٥ .
- (٧) قانون نامه مصر الذي أصدره السلطان القانوني لحكم مصر ، ترجمة د. أحمد فؤاد متولي ، القاهرة ، د. ت ، ص ٧٣ ، م ٣٢ .
- (٨) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ ، للمزيد : انظر : عبد الرازق إبراهيم عيسى : تاريخ القضاء في مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٩٨م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٨م .
- (٩) د. سليمان حسين : مرجع سابق ، ص ٣٢ ، ٣٦ .
- (١٠) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ١٨٨ .
- (١١) نفسه : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ١٨٧ .
- (١٢) نفسه : ص ١٨٤ .
- (١٣) د. إلهام محمد علي ذهني : مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، القاهرة ١٩٩١م ، ص ٧٣ .
- (١٤) ميكل وتتر : المجتمع المصري تحت الحكم العثماني ، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم ، القاهرة ٢٠٠١م ، ص ٤٥ .

مصدر النهضة

- (١٥) الحسن بن محمد الوزان القاسي (ليون الإفريقي): وصف إفريقيا ، ترجمة محمد حجي ، محمد الأخضر ، ط٢ ، بيروت ١٩٨٣م ، ج٢ ، ٢٠٣ - ١٢٥ .
- (١٦) أندرية ريمون: القاهرة، تاريخ حاضرة ، ترجمة لطيف فرج ، ط١ ، القاهرة ١٩٩٤م ، ص ١٧٠ - ١٧١ .
- (١٧) ليون الإفريقي: مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٠٣ - ٢١٥ .

الفصل الأول

عن أي قاهرة نتحدث

أثير لديّ العديد من التساؤلات حول مفهوم القاهرة جغرافياً وإدارياً ؟ وهل المقصود بالقاهرة - في فترة البحث - المدينة المسورة وما يصحبها من امتداد عمراني خارج الأسوار ؟ أم أن اسم القاهرة يطلق على المدينة الفاطمية وبعض المدن الأخرى ، كبولاق ومصر القديمة ، وأجزاء من القليوبية والجيزة والأطفيحية ؟ وما وضع هذه المناطق ، هل تتبع القاهرة إدارياً ؟ ومن ثم تعامل معاملة الأخطاط ؟ أم أنها تقع ضمن نطاق اسم القاهرة فقط ، وتتبع غيرها إدارياً وجغرافياً ؟ وهل هناك ما يعرف الآن باسم القاهرة الكبرى في فترة البحث أم لا ؟ وللإجابة على هذه التساؤلات لابد لنا من تحديد القاهرة ، والتعريف بضواحيها ، وما هو مفهوم الضاحية ؟ وماذا تعني القاهرة بالنسبة للناس ؟ وهل تصور المصريين للقاهرة يختلف عن تصور الأجانب لها ؟ ...

نطاق القاهرة الجغرافي والإداري :

اتسمت مصر بحدود طبيعية أثّرت على تقسيمها الإقليمي منذ أقدم العصور ، وقد انقسمت مصر إلى إقليمين أساسيين ، الوجه البحري في الشمال ، والوجه القبلي في الجنوب ، وفصلت مدينة القاهرة بين هذين الإقليمين^(١) ، وطبقاً للروك الناصري^(٢) فقد قسمت إلى اثني عشر قسماً إدارياً في الوجه البحري ، وتسعة أقسام في الوجه القبلي ، وكل قسم منها كان يحمل كلمة "عمل" ، وكان من بينها ضواحي القاهرة^(٣) وبعد أن تحولت مصر إلى ولاية عثمانية تم إجراء مسح لأراضيها عام ٩٣١هـ / ١٥٢٦م والذي بمقتضاه صارت مصر خمس ولايات كبرى هي : المنوفية ، والشرقية والغربية ، والبحيرة ، وجرجا ، وبداخل كل من هذه الولايات أقسام إدارية أصغر تعرف بالكاشفيات ، والتي بلغت ثلاث في مصر السفلى ، وسبع في مصر الوسطى وأربع عشرة في

مصر العليا هذا إلى جانب محافظات الثغور الست على الحدود والشواطئ وهي: الإسكندرية ، رشيد ، دمياط ، العريش ، السويس ، القصير^(٤) .

ونتيجة لخضوع مصر للحكم العثماني أضحت القاهرة عاصمة لإحدى ولايات الدولة العثمانية ، بعد أن كانت عاصمة لإمبراطورية إسلامية^(٥) ، وليس معنى هذا أن القاهرة فقدت أهميتها كلية بل ظلت تعد ثاني مدينة من حيث الأهمية بعد عاصمة الدولة استانبول^(٦) ، وساعدها على الاحتفاظ بأهميتها استمرار مكانتها التجارية كنقطة عبور رئيسية للتجارة الشرقية ، بالرغم من اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، هذا إلى جانب أنها احتلت مركزاً محورياً في التجارة العثمانية الداخلية ، بالإضافة إلى كونها مركزاً من مراكز تجمع قوافل الحج^(٧) .

وإذا أردنا أن نحدد موقع القاهرة ، نجدها تحتل موقعاً فريداً في مصر في إطار التقاء الدلتا بالصعيد في عقدة الوادي وصرت^(٨) ، فهي تقع فوق خط عرض ٢١ ٢ ٣٠ شمالاً ، وخط طول ٣٠ ٥٨ ٢٨ شرقاً^(٩) ، وقد حددها المقريري بأنها تمتد من قناطر السباع (السيدة زينب) جنوباً إلى الريدانية "العباسية" شمالاً ، ومن شاطئ النيل ببولاق غرباً إلى الجبل الأحمر شرقاً^(١٠) ، والمقريري بهذا التحديد يشير إلى نمو القاهرة العمراني وامتدادها خارج أسوارها . بالإضافة إلى تحديد نطاقها الإداري ، والذي امتد ليشمل كلاً من مصر القديمة وبولاق ، اللتان تبعتا القاهرة إدارياً وقضائياً في العصر العثماني^(١١) .

بدأ نمو القاهرة منذ نهاية العصر الفاطمي وذلك بظهور أحياء جديدة مثل الحسينية في الشمال ، باب اللوق في الغرب ، باب زويلة وبركة الفيل والقرافة - شمال وجنوب القلعة - جنوباً . أما بالنسبة لمفهوم القاهرة الكبرى فإنه كان موجوداً ، غير أن اللفظ ذاته لم يستخدمه إلا الغربيون^(١٢) ، ويرى البحث أن هذا المفهوم قد مر بعدة مراحل تطويرية على النحو التالي :

المرحلة الأولى : بنمو القاهرة منذ نهاية العصر الفاطمي وظهور الأحياء الجديدة المذكورة آنفا .

المرحلة الثانية : استمرار نمو القاهرة العمراني نظراً لزيادتها السكانية في عهد الأيوبيين واتصال العمران بالفسطاط جنوباً ، وبولاق غرباً ، وصار اسم القاهرة الكبرى يطلق على كل ذلك^(١٣) .

المرحلة الثالثة : في عهد الدولة المملوكية نمت هذا المفهوم وصار يطلق على المناطق الممتدة من بساتين الوزير بإقليم الأطفاحية جنوباً حتى بركة الحاج بشبين القناطر شمالاً ، ومن شاطئ النيل غرباً حتى جبل المقطم شرقاً ، وذلك كما ذكر المقرئزي^(١٤) بيد أنه استخدم لفظ ظاهر "ظواهر القاهرة" للإشارة إلى مفهوم القاهرة الكبرى ، وإذا كان المقرئزي يعبر عن ثقافة عصره ، فإننا نستطيع أن نؤكد أن مفهوم القاهرة الكبرى كان موجوداً في أذهان الناس ، وإن استخدمت ألفاظ أخرى للدلالة عليه .

ولمعرفة ما إذا كان هذا المفهوم استمر في القرن السادس عشر أم أنه نمت وتطور عما كان عليه زمن المقرئزي لابد لنا من وقفتين :

الوقف الأولى : مع دلالة لفظ "ظواهر القاهرة" ؛ حيث نجد أن دلالاته قد اختلفت في القرن السادس عشر عما كان عليه زمن المقرئزي ، فقد حصرت الوثائق استخدام هذا اللفظ في الأحياء التي تمثل امتداداً عمرانياً وإدارياً للقاهرة ، وصار يرادف لفظ "خارج" الذي استخدمته أيضاً الوثائق ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها : خط الجودية خارج باب النصر ، خط باب زويلة والخرق ، خط ميدان الغلة ظاهر القاهرة خارج باب القنطرة^(١٥) . بينما استخدم لفظ آخر للدلالة على مفهوم القاهرة الكبرى ، وهو لفظ "ناحية" الذي دائماً ما كان يسبق عدداً من المناطق الريفية المحيطة بالقاهرة والتي شكلت ضواحي لها ، مثل ناحية الأميرية بضواحي القاهرة ، ناحية منية الأمراء بضواحي القاهرة ، ناحية بجام بضواحي مصر المحروسة^(١٦) .

ونستطيع أن نستخلص من ذلك أمرين أولهما : أن لفظ "ناحية" مرادف لفظ "ضاحية" في الاستخدام .

ثانيهما : أن ألقاظ "ظاهر ، خارج ، ناحية ، ضاحية" لا تتفق في المعنى الوظيفي ؛ لأنها لو كانت كذلك لاكتفى كاتب الوثيقة أو مثبتها في المحكمة بأحدها دون اللجوء للآخر ، بالإضافة إلى أن في ذلك إichاء بتطور مفهوم القاهرة الكبرى .

اما الوقفة الثانية : فمع مفهوم الضواحي ؛ حيث ذكرت العديد من الوثائق أن للقاهرة ضواحي جنوبية "قبلية" ، وشمالية "بحرية" (١٧) ، وأحياناً القاهرة وضواحيها (١٨) ، وتارة "من أعمال القاهرة" (١٩) ، غير أن هذه الوثائق لم تحدد عدد تلك المناطق ، ولا تبعيتها الإدارية ، ولا إذا ما كان حدث اختلافاً عما كان في زمن المماليك ، ويزداد الأمر صعوبة أنه كثيراً ما يرد بالوثائق ذكر "ناحية ... بالضواحي" (٢٠) "دون تعيين للمدينة الرئيسية التي تعد تلك الناحية ضاحية لها ، هذا إلى جانب عدم ثبات وضع هذه الضواحي ، فأحياناً ما كانت تضاف للقاهرة ، وتارة أخرى تلحق بغيرها ، كناحية شبرا الخيمة التي وصفت في عام ٩٧٠هـ/١٥٢٦م أنها من ضواحي القليوبية (٢١) ، ثم في عام ٩٧١هـ/١٥٦٣م ورد أنها من أعمال القاهرة (٢٢) ، وفي عام ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م كانت من أعمال القليوبية (٢٣) ، كما أن هناك بعض المدن التي تعد قواعد أو عواصم لولايات وصفت بأنها من ضواحي القاهرة كقليوب والأطفيحية (٢٤) ، بل وفي بعض الأوقات نعتت كل من الجيزة والقليوبية وإمبابة والخانكة وبلبيس "الحطبة" بأنها أخطاط (٢٥) .

ولنا أن نتوقف أمام مصطلح "عمل" و"خط" . فأما مصطلح "عمل" فإنه يعني - كما سبق وأن ذكرنا - وحدة إدارية مالية مساوية لـ "ولاية" في العصر العثماني ، وهو أحد المصطلحات الإدارية التي كانت مستخدمة في العصر المملوكي ، ولكن هل معنى ذلك أن شبرا الخيمة كانت تتبع القاهرة إدارياً ؟ أم

أن ذلك من قبيل الخلط ؟ فيما يبدو أنها لم تكن تتبع القاهرة إدارياً . كما أن الأمر لا يحتمل أن يكون خطأ لدى الناس ، بل إن استخدام مصطلح (عمل) يشير إلى مفهوم أوسع ، وهو أنه إذا لم تكن شبرا الخيمة قسماً إدارياً تابعاً للقاهرة ، إلا أنها أحد المناطق التي تدرج تحت مظلة القاهرة الكبرى ، كما يفهم من ذلك . بالإضافة إلى أن استخدام مصطلح "عمل" فيه إشارة إلى استمرار المؤثرات المملوكية في العصر العثماني .

والأمر لا يختلف كثيراً في دلالة مصطلح "خُط" والذي هو "عبارة عن شارع رئيسي له عطوف ودروب متفرعة تطل على هذا الشارع" (٢٦) ومن ثم لا نتخيل أن أماكن كالقليوبية والجيزة... الخ ، يمكن أن تكون شوارع بالقاهرة ، بل تعد أخطأطاً في ولايتها ، وأن مصطلح "خط" هنا استخدم للدلالة ، أيضاً ، على مفهوم القاهرة الكبرى ، وأن في ذلك إشارة إلى نمو هذا المفهوم وتطوره في القرن السادس عشر ليشمل كل هذا .

ونلاحظ أن مسألة الضواحي أخذت في التعقيد والتشابك ، وإن ما نذكره هنا قد اعتمد على النذر الذي ورد في بعض دفاتر الترايع وبعض سجلات المحاكم الشرعية ، وذلك لأن هذه الضواحي لم تكن لها سجلات أرشيفية خاصة بها ، على كل ففي محاولة لاستبيان الأمر سنقوم بتعريف مصطلح "الضاحية" ؟ وما هو عدد تلك المناطق ؟ وهل كان العدد ثابتاً على ما كان عليه زمن المماليك ؟

عرّف المعجم الضاحية بأنها الناحية الظاهرة خارج البلد ، (٢٧) وهذا المعنى اللفظي يتفق مع ما ورد بأحد مؤلفات العصر المملوكي الذي قدّم تعريفاً للضواحي ؛ بأنها ما خرج عن القاهرة مما هو في جنبي الخليج من القرى كبهيتيت والأميرية والمنية (٢٨) ، ولا يختلف الأمر لدى محمد رمزي الذي ذكر في قاموسه : أن الضواحي (ضواحي مصر) اسم يطلق على بعض القرى المجاورة للقاهرة من الجهة الشمالية . أما المناطق الواقعة جنوب القاهرة كالمعادي ، أثر النبي ، بساتين الوزير ، فهي تمثل ضواحي القاهرة (٢٩) .

ومن خلال هذه التعريفات نلاحظ أنها ركزت على المعنى الجغرافي للضاحية ولم تعط المعنى الوظيفي ، بيد أن الملفت للنظر في هذه التعريفات أمرين :

الأمر الأول : جملة "ما خرج عن القاهرة" فيبدو أن في ذلك إشارة إلى ما خرج عن نطاقها الجغرافي الإداري ، يؤكد ذلك أن هذه النواحي كانت مع غيرها تكون زمن الممالك وحدة إدارية قائمة بذاتها هي إقليم ضواحي القاهرة ، وفي ذلك إشارة ضمنية لمفهوم القاهرة الكبرى .

أما الأمر الثاني : هو تصنيف هذه المناطق بأنها تمثل قطاعاً ريفياً "قرى" تحيط وتجاور القاهرة ، ومن ثم فإن للضواحي مفهوم وظيفي غير تلك التعريفات السابقة ، وقد أشار إلى هذا المفهوم أحد الجغرافيين بتعريفه للضواحي بأنها : "جزء من المناطق المحيطة بالمدينة ، والتي تقدم لمجتمع المدينة خدمة تغطي متطلباتهم الحياتية فتجذبهم إليها ، ويرتبط السكان أو جزء منهم بها ، فيتحركوا إلى هذه الضواحي ، وهذا الجزء يعد الجزء الريفي القريب من المدينة^(٣٠) . ويبدو أن أمر التفريق بين مدينة القاهرة والنطاق الريفي المحيط بها كان شائعاً لدى أبناء القرن السادس عشر ، حيث عُدَّت المناطق الواقعة خارج سور القاهرة هي المحيط الريفي لها^(٣١) ، وإذا كانت الوثائق لم تحدد أي سور تقصد فنرجح أنه سور صلاح الدين الأيوبي الذي يضم الرقعة الممتدة من باب الشعرية شمالاً وحتى نهاية مصر القديمة جنوباً ، وذلك لأن هذه المساحة كانت تضم العديد من المظاهر الحضارية والأمنية والمنشآت الأنيقة ، وجميعها تمثل مقومات لمدن ذلك العصر^(٣٢) .

على كل فإنه بتتبع الوثائق نجد أن هذه الضواحي كانت تمد القاهرة بالمواد الغذائية والمواد الخام اللازمة للصناعة ، والأيدي العاملة ، كما أن بعض هذه الضواحي مثل سوقاً لجذب العمالة القاهرية^(٣٣) ، وهذا يؤكد المفهوم الوظيفي للضواحي الذي عرضناه آنفاً .

أما فيما يتعلق بعدد هذه الضواحي فقد وجدنا ما يربو عن أربعين ناحية نعتت بأنها من الضواحي ، منها ست وعشرون ناحية شكلت إقليم الضواحي في نهاية العصر المملوكي^(٢٤) ، وفي القرن السادس عشر نجد أن العدد قد تضاعف ليصل لأكثر من أربعين ناحية موزعة بين ثلاثة أقاليم (القليوبية والجيزة والأطفيحية) ، حقيقة أن وصف هذه النواحي بأنها من ضواحي القاهرة لم يتخذ صفة الاستمرارية والثبات^(٢٥) ، إلا أن في وصفها بأنها من الضواحي يعطي إشارة إلى وجود مفهوم القاهرة الكبرى ونموه .

وبالرغم من أن الضواحي قد شكلت زمن المماليك وحدة إدارية فيبدو أنها في القرن السادس عشر قد انقسمت إلى عدة مقاطعات "نواحي"^(٢٦) ، تشرف القليوبية على المناطق الشمالية منه ، بينما تخضع المناطق الجنوبية للأطفيحية . أما المناطق الغربية فإنها تتبع الجيزة ، ويؤكد ذلك ويقويه عدة أمور :

أولاً : ما ورد بالوثائق من أن هذه المناطق من توابع القليوبية مثل ناحية الأميرية بالضواحي من عمل القليوبية ، ناحية سرياقوس بالقليوبية ، شبرا الخيمة بالضواحي بالقليوبية ، بيجام بالقليوبية^(٢٧) ، ناحية إمبابة بالجيزة ، ناحية بساتين الوزير بالأطفيحية^(٢٨) ، ولا سيما إذا كان الأمر متعلقاً بالإدارة المالية ، فإن الناحية تضاف للولاية التي تتبعها^(٢٩) .

ثانياً : لفظ "ناحية"^(٣٠) الذي دائماً ما كان يسبق اسم القرية التي توصف بأنها من الضواحي .

ثالثاً : وجود جهاز إداري لكل ناحية من هذه النواحي ، متمثلاً في الملتزم ، مشايخ القرى ، الصراف ، الشاهد ، الخولي ، المشد(الشاد) ، الخفر ، وخضوع هذا الجهاز - على سبيل المثال - لإشراف كاشف القليوبية - في الضواحي الشمالية للقاهرة - الذي كان يمثل أحد أعضاء ديوان ولاية القليوبية^(٣١) .

رابعاً : الأوامر التي كانت تصدر من باشا مصر ، وقاضي القضاة ، والديوان إلى كشاف الولايات التي تقع بزمامها الضواحي ونائب الشرع بها ، بتقصي الحقائق فيما يقع من نزاعات وقضايا في تلك المناطق ، وذلك مثلما حدث حينما تقدم أهالي ناحية بلقيس والمطرية بالشكوى من الملتزمين ، والكشاف بالقلوبية ، ومحاولتهم فرض ضرائب أكثر مما هو مقرر على تلك النواحي ، فصدرت الأوامر لكاشف القلوبية ونائب الشرع بالضواحي يبحث الأمر ومنع الظلم والتعرض للأهالي^(٢١) .

خامساً : مثلث كل ناحية من هذه النواحي وحدة مالية قائمة بذاتها ، تؤدي ما عليها من ضرائب (أموال وعوائد) ، سواء ما كان منها مخصصاً لموظفي جهازها الإداري ، أو ما كان مخصصاً لبعض الخدمات كتطهير الترع والجسور ، وقد اختلفت كل ناحية عن الأخرى فيما هو مقرر عليها من الضرائب^(٢٢) ، ويبدو أن الاختلاف راجعاً إلى مساحة كل ناحية ، وما هو مزروع منها وما هو بور ، وعدد ما بها من الفلاحين . هذا بالإضافة إلى الضرائب النقدية والعينية التي خصت موظفي الإدارة المركزية بالقاهرة^(٢٣) ، وقد أسندت مهمة تقدير تلك الضرائب إلى أحد موظفي ديوان الروزنامة المعروف بالأمين - كما نص على ذلك قانون نامة مصر-^(٢٤) ، وفي أوائل القرن السادس عشر كان هناك أمين واحد لكل هذه الضواحي ، ثم أصبح لكل ناحية أمين خاص بها^(٢٥) ، وربما كان السبب وراء ذلك رغبة الإدارة المركزية في تيسير عملية تحصيل الضرائب وإيرادها للخزينة دون تأخير ، بالإضافة إلى إحكام السيطرة على موظفي الإدارة ومراقبتهم .

وأخيراً فقد عُدت المقاطعات الحضرية السلطانية^(٢٦) حلقة من حلقات النظام المالي والإداري في الضواحي ، والتي كان من بينها الحسبة ، والتي منحها كاشف القلوبية لمحتسب الخانقاة السرياقوسية بمبلغ ٧٥٠٠٠ نصف في السنة ، هذا إلى جانب التزام المراعي والآبار ومصايد الأسماك ومزارع البطيخ ومصايد الطير ، وعمل الأفراح ومشخة الكواغض ببركة الحاج والمرج والقليج وجزيرة الفيل^(٢٧) .

ومن خلال ذلك نلمس أن القاهرة كمحيط إداري كانت تمتد من مصر القديمة جنوباً ، وحتى الريدانية (العباسية) شمالاً ، ومن المقطم شرقاً وإلى بولاق غرباً . أما كمفهوم القاهرة الكبرى فهي تمتد من القبيبات شرق أطفيج^(٩٩) (الصف حالياً) جنوباً ، وحتى شبين القناطر شمالاً ، وفي ذلك تأكيداً على نمو هذا المفهوم عما كان عليه زمن المماليك . كما أن الرقعة الجغرافية التي ضمتها الضواحي في القرن السادس عشر كانت أكثر من تلك التي حددها علماء الحملة بطرة جنوباً حتى القبة شمالاً ، والمقطم شرقاً إلى ضفة النيل اليمني ويدخل في هذه الجهة مدينة الجيزة ، وعدة جزر كترسا والروضة . . . الخ^(١٠٠) وفي ذلك دلالة أخرى على ازدياد ونمو الرقعة الجغرافية التي تكونت منها القاهرة الكبرى في القرن السادس عشر .

وإذا كنا نتحدث عن حدود القاهرة الإدارية ومفهوم القاهرة الكبرى فلا بد لنا من تناول النطاق القضائي والأمني للقاهرة ، باعتبار أنهما أحد حلقات الجهاز الإداري للقاهرة ، وذلك لمعرفة المدن التي تنتهي إليها حدود القاهرة ونطاقها الإداري .

نطاق القاهرة القضائي :

قُسمت مصر إلى عدد من الأقاليم القضائية التي تتوافق مع تقسيمها الإداري وإن لم تتطابق معه ، ومثلت محاكم مصر ست درجات قضائية ، كل درجة تؤهل لما بعدها في سلم الارتقاء القضائي ، وتشمل هذه الدرجات عدداً من المحاكم الرئيسية في مختلف أقاليم مصر^(١٠١) ، وقد عُدت محاكم القاهرة ومصر القديمة وبولاق من أعلى درجات محاكم مصر ؛ لا يتوصل القضاة إليها إلا بعد المرور بخمس مراتب أدنى من محاكم القاهرة ، هذا ويعتبر قضاة الأخطاط في القاهرة نواباً لقاضي عسكر مصر ، فهو الذي يقوم بتعيينهم وعزلهم . كما وجد بكل محكمة أربعة قضاة على المذاهب الأربعة ، ويرأس المحكمة القاضي الحنفي بها^(١٠٢) .

وكان بالقاهرة خمس عشرة محكمة وزعت في أحياء القاهرة المختلفة للتيسير على الرعية اللجوء للقضاء ، وقد استقر معظمها في منشآت دينية كالمساجد والمدارس ، ومن بين هذه المحاكم المتخصصة (الباب العالي ، القسم العربية ، القسم العسكرية) التي تنفرد دون غيرها ، بالنظر في بعض الأمور ، ومن ثم كان عليها أن تخدم جميع سكان القاهرة ، وقد وجدت هذه المحاكم الثلاث في وسط العاصمة ، بالإضافة إلى محكمة الصالحية النجمية ، بينما وزعت باقي المحاكم كالتالي واحدة في شمال القاهرة ، واثنين في شمال غرب المدينة ، وثلاث في الجنوب ، واثنين في الغرب ، وواحدة في جنوب غرب ، وأربع في وسط المدينة ، واثنين في بولاق ومصر القديمة^(٥٣) .

ومن الملاحظ أن المحاكم المذكورة سابقاً هي التي وصلت إلينا سجلاتها ، وبالتالي أعتقد أنها هي جميع ما وُجد من محاكم في القاهرة في القرن السادس عشر ، غير أنه قد وجدت إشارات في مصادر معاصرة تفيد بوجود محاكم أخرى ، قد تكون هذه المحاكم قد توقف عملها في وقت ما ، أو أن ضمت إلى محاكم أخرى أقرب إليها نظراً لقلّة المترددين عليها فأدى ذلك إلى ضعف إيراداتها ، أو أن تكون قد تغيرت أسماؤها ، وأول هذه الإشارات ما ذكره ابن إياس في حوادث عام ٩٢٨هـ / ١٥٢١م إن قاضي العسكر قبل سفره للحجاز عين "سنة وعشرين نائباً من نواب القضاة الأربعة ، وجعل منهم من هو في بولاق وفي مصر العتيقة وفي جامع ابن طولون وفي الحسينية وغير ذلك من الأماكن"^(٥٤) ، ونستنتج من كلام ابن إياس :

أولاً : تاريخ عمل محاكم بولاق ومصر القديمة وابن طولون التي بدء عملها إبان تحول مصر للحكم العثماني ، وليس كما ذكر بعض الباحثين^(٥٥) أن تاريخ إنشائها يعود للتاريخ المدون على ما وصل إلينا من سجلات .

ثانياً : وجود محكمة بالحسينية شمال القاهرة ، ويرجع تاريخ إنشائها وعملها إلى تلك الفترة المبكرة من العصر العثماني ، وبالرغم من إنه لم تصل

إلينا سجلات تلك المحكمة إلا أن ذلك لا ينفي وجودها واستمرار عملها حتى أواخر القرن السادس عشر، وكان مقر هذه المحكمة بالمدرسة الحسينية^(٥٦)، وفي ذلك رد على من ذكر أن "محكمة الحسينية التي لم يرد لها ذكر فيما بعد قد تكون هي نفسها محكمة الحاكم القائمة في شمال القاهرة والتي كانت تعمل في القرنين ١٧، ١٨^(٥٧)، لأنه لو كانت محكمة الحسينية هي نفسها محكمة جامع الحاكم فكيف يكون المقر مختلف؟. قد يرد البعض بأن انتقال مقر المحكمة من منشأة إلى أخرى كان أمراً عادياً في العصر العثماني، ولكن بماذا نفسر ما ورد في أحد الوثائق عن رفع دعوى بمحكمة الجامع الحاكم؛ بسبب نزاع على أحد الأماكن الجارية في بعض الأوقاف، وحجة ذلك الوقف كانت مسجلة "مسطرة"، بمحكمة الحسينية^(٥٨)، حقاً لا نجد تفسيراً سوى أن محكمة الجامع الحاكم شيء ومحكمة الحسينية شيء آخر، وفي ذلك دلالة على استمرار عمل تلك المحكمة حتى أواخر القرن السادس عشر.

وإلى جانب محكمة الحسينية تمكنا من حصر سبع محاكم أخرى كانت موجودة في القرن السادس عشر، وتُفيد الإشارات التي وردت بالوثائق أنه كان ينظر بها كل أنواع القضايا، شأنها في ذلك شأن باقي محاكم القاهرة الأخرى، غير أن تاريخ إنشاء هذه المحاكم وبداية عملها كان من الصعب تحديده، ولكنه فيما يبدو أنه كان في العشرين سنة الأولى للعصر العثماني، وهذه المحاكم وفقاً لما ورد من إشارات كالتالي:

محكمة سلطان شاه: وأول إشارة لها كانت في عام ٩٢٨هـ / ١٥٢١م، واستمرت حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر^(٥٩)، وقد وجدت ملفات كاملة لهذه المحكمة في محافظ الدشت^(٦٠)، ومن المحتمل أن هذه المحكمة كانت تقع جنوب غرب القاهرة خارج باب زويلة والخرق، بخط غيط العدة بالقرب من حدرة الكماحين، حيث يقع جامع ومدرسة سلطان شاه^(٦١).

محكمة جامع الطبّاخة: منذ عام ٩٣٤هـ / ١٥٢٧م^(٦٢)، وهذا الجامع يقع في باب اللوق.

محكمة باب البحر : منذ عام ٩٣٤هـ / ١٥٢٧م^(١٣) .

محكمة ميدان الغلال : منذ عام ٩٤٠هـ / ١٥٣٣م^(١٤) ، ويقع هذا الميدان في حي باب البحر^(١٥) .

محكمة المحمل الشريف : منذ عام ٩٥٤هـ / ١٥٤٧م^(١٦) .

محكمة سويقة أبي الوفاء : منذ عام ٩٣٣هـ / ١٥٢٦م^(١٧) ، وتقع هذه السويقة بحي باب البحر^(١٨) .

محكمة باب اللوق : منذ عام ٩٦٥هـ / ١٥٥٧م ، ويبدو أن هذه المحكمة كانت لها اختصاصات محددة لا تتعداها ، أوضح ذلك أنه حينما رفعت بها دعوى لطلب طلاق من زوجة غائب عنها زوجها ، أمر قاضي محكمة باب اللوق أن ترفع الدعوى بالمحكمة البرمشية ولم يحكم للمرأة بالطلاق^(١٩) ، ومن ثم يوضح أن مثل هذه النوعية من القضايا ليست من اختصاص تلك المحكمة .

ونلاحظ أنه قد صار في شمال غرب مدينة القاهرة ثلاث محاكم بحي باب البحر "باب البحر ، ميدان الغلال ، سويقة أبي الوفاء" . بالإضافة إلى محكمتي باب الشعرية والزاهد ، كما وجد بغرب المدينة محكمتان بباب اللوق هما "باب اللوق ، وجامع الطباخ" . هذا إلى جانب محكمة البرمشية وباب الخرق ، ولا يمكن أن تكون هذه المحاكم أسماء لمحاكم أخرى أو أسماء لمحكمة واحدة - كما يفهم من الوثائق^(٢٠) ، ويمكن تفسير ازدياد عدد المحاكم في حي باب البحر إلى أهمية هذا الحي التجارية ، باعتباره همزة الوصل بين ميناء بولاق وأسواق مدينة القاهرة داخل أسوارها^(٢١) ، مما يجعل الحاجة ماسة إلى وجود أكثر من محكمة لتيسير عملية التقاضي والفصل في المنازعات ، وتسجيل عقود البيع والشراء ، والشركات وغيرها ، والتي كثيراً ما كانت تتم بين التجار .

أما بالنسبة لباب اللوق فقد يكون الأمر راجعاً إلى ما عرف عن هذا الحي من انتشار بؤر المنكرات والفساد^(٢٢) ، وقد يؤدي ذلك إلى كثرة المنازعات

وبالتالي كثرة اللجوء إلى المحاكم ، ومن ثم فإن وجود أكثر من محكمة بهذا الحي يعد محاولة لنشر الأمن به وردع المفسدين ، وبشكل وقرع محكمتي باب اللوق وجامع الطباخ غرب الخليج رداً على ما ذكره أندرية ريمون من عدم وجود "أية محكمة على الضفة الغربية للخليج" (٧٣) ، قد يكون ذلك محتملاً في فترة لاحقة ، أما في القرن السادس عشر فلا .

وعلى كل فإننا إذا ما نظرنا لعدد محاكم القاهرة في القرن السادس عشر فسندجدها ثلاث وعشرين محكمة ، وإن هذا العدد يكاد أن يتطابق مع ما ذكره أوليا جليبي من أن : لقاضي العسكر أربع وعشرين نيابة داخل القاهرة وأن حاصلات كل هذه المحاكم الأربع وعشرين تأتي كل أسبوع للقاضي أفندي" (٧٤) . حقيقة أنه قد عدد أسماء محاكم لم نجد لها إشارات في القرن السادس عشر ، إلا أن الشيء الملفت للنظر والذي يجب أن نقف لديه كثيراً هو أن محاكم القاهرة أربع وعشرين ، وليس خمس عشرة محكمة ، وفي ذلك تأكيد لصحة ما ذهبنا إليه من أن محاكم القاهرة التي عثرنا عليها في ثنايا السجلات الأرشيفية هي محاكم قائمة بذاتها ، وليس الأمر خلطاً من قبل الناس أو كُتّاب الوثائق .

هذا بالنسبة للمساحة الجغرافية التي تتبع القاهرة إدارياً وهي كما سبق وأن ذكرنا تمتد من نهاية مصر القديمة جنوباً وحتى العباسية شمالاً ، ومن المقطم شرقاً حتى بولاق غرباً . أما بالنسبة للضواحي فقد أشرنا سابقاً إلى أن محاكم مصر كان منها ما له رتبة قضائية ، ومنها ما ليس له هذه الرتبة ، حيث وُجد عدد من المحاكم المحلية في بعض النواحي ليس لها أي رتبة قضائية ، ومن ثم فإن قضاتها لا يتمكنون من الارتقاء في السلم القضائي ، وقضاة تلك النواحي يخضعون لرئاسة المحكمة الرئيسية التي تقع الناحية في دائرتها ، ويعينون من قبل قاضي قضاة الإقليم مدى الحياة (٧٥) ، وقضاة الأقاليم الرئيسية هؤلاء كانوا نواباً لقاضي عسكر مصر ، يقوم بتعيينهم من قبل القضاة العثمانيين المرسلين من قبل السلطان العثماني (٧٦) . وبالنظر للضواحي التي حددناها سابقاً فقد وُجد بها النوعان من المحاكم والقضاة .

فقد كانت محكمة الخانقاة "الخانكاة" السرياقوسية^(٧٧) أحد محاكم الدرجة الثالثة في السلم القضائي ، وكان قاضيتها أحد القضاة العثمانيين الذين يرسلون من قبل قاضي عسكر الأناضول بعد موافقة قاضي عسكر مصر على تعيينه ، وبالتالي فهو نائب لقاضي عسكر كما عدت محكمة الخانقاة من توابع قضاء القاهرة "مصر المحروسة"^(٧٨).

أما بالنسبة لمحاكم الضواحي التي ليس لها أي رتبة قضائية فقد تمكنا من حصر خمس عشرة محكمة بالضواحي وكانت كالتالي : محكمة جزيرة القيل ، محكمة شبرا القاهرة ، محكمة المطرية ، محكمة شبرا الخيمة ، محكمة المرج ، محكمة بركة الحاج ، محكمة منية نما ، محكمة دمنهور شبرا ، محكمة منية حلفا ، محكمة منية طي ، محكمة الخصوص ، محكمة بلقس ، محكمة الزيات ، محكمة البساتين "بساتين الوزير" محكمة قايتباي ، وبهذه المحاكم كانت تتم جميع التصرفات من بيع وشراء وإيجار ودعاوي وزواج وغيره^(٧٩).

ولكن أي من هذه المحاكم كانت تعد المحكمة الرئيسية ؟ نرى أن محكمة الخانقاة السرياقوسية هي المحكمة الرئيسية بين تلك المحاكم ، وذلك لمكانتها في السلم القضائي ، بالإضافة إلى أنها كانت تحفظ بها سجلات الضواحي ، ويُرجع إليها في حالة إذا ما حدث أمر متعلق بناحية من الضواحي^(٨٠) ، فهي إذا بمثابة الباب العالي في الضواحي ، غير أن قاضيتها لم يكن هو المسؤول عن تعيين قضاة نواب محاكم الضواحي كما سنوضح .. ، وبالرغم من مكانة هذه المحكمة إلا أننا لم نتمكن من العثور على ما يفيد هل إذا كانت محكمة الخانقاة هي ما أطلق عليها في الوثائق "محكمة الضواحي"^(٨١) . لا نرجح ذلك ، لأنه كثيرا ما ربطت الوثائق بين اسم المحكمة واسم الناحية التي تقع بها مثل محكمة الضواحي ببركة الحاج^(٨٢) ، وبالتالي فإن كل محكمة من الست عشرة السالفة الذكر يمكن إن يطلق عليها محكمة الضواحي ، ومن ثم إذا ما أرادنا أن نعرف أي محكمة ناحية يقصد نرجع إلى ألقاب طرفي القضية والنطاق الجغرافي لموضوع القضية .

هذا وقد شكلت الضواحي إقليماً قضائياً واحداً يخضع لنائب من نواب قاضي قضاة القاهرة ، يتضح ذلك من خلال ما أطلق عليه من ألقاب مثل "متولي قضاء الضواحي" ، و "خليفة الحكم العزيز بالضواحي"^(٨٣) ، وهذا النائب أحياناً ما كان عثمانياً ، وأحياناً أخرى كان مصرياً ، وقد استأثر بهذا المنصب منذ أواخر النصف الأول من القرن السادس عشر الفقير محمد أبو الفتح الحسيني البرديني^(٨٤) .

ومن خلال ذلك نلاحظ أن نطاق القاهرة القضائي لا يشمل جميع المناطق التي اندرجت تحت اسم القاهرة الكبرى ، ولا سيما في الجنوب والغرب فأما جنوباً فنطاق القاهرة القضائي يقف عند بساتين الوزير وليس القببات شرق أطفيح كما هو الحال في القاهرة الكبرى ، والغرب لا يضم مدينة الجيزة التي كانت لها محكمة مستقلة^(٨٥) .

وعليه فإن حدود القاهرة القضائية أصغر من حدود مفهوم القاهرة الكبرى ، وأكبر قليلاً من حدودها الإدارية الجغرافية التي ذكرناها آنفاً ، ولكن هل يتفق النطاق القضائي للقاهرة مع نطاقها الأمني أم كان مختلفاً ؟ هذا ما سنحاول معرفته .

نطاق القاهرة الأمني :

كان توفير الأمن في أنحاء القاهرة وضواحيها من مسئوليات باشا مصر ، الذي كلف فرقة الانكشارية وأغوات البلوكات وصوباشيي القاهرة بالقيام بهذه المهمة^(٨٦) ، ومنذ عهد السلطان سليم قامت فرقة الانكشارية بحماية أبواب القاهرة وأسوارها وقلعتها . بينما كانت فرقة الاسباهية تقوم بحماية مدينة القاهرة^(٨٧) . ومن ثم فإن هذه الفرق قد قامت بدور الشرطة في القاهرة .

وقد تولي رئاسة هذا الجهاز الأمني أغا الانكشارية ، يعاونه في ذلك كل من زعيم مصر (القاهرة) ، الذي خضع له كل من زعيמי بولاق ومصر

القديمة ، وقام رجال الانكشارية عن طريق نقط صغيرة منتشرة بالقاهرة تحمل اسم "قلقات" بحفظ الأمن والنظام نهاراً بينما كان الوالي (الزعيم ، الصوباشي) ، يقوم بدور الشرطة الليلية^(٨٨) . وعاونهم مقدمو الدرك والخفراء والبوابون والبصاصون والقصاصون^(٨٩) .

ولمنع الاضطرابات وللحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة نجد القاهرة قد قسمت إلى عدة دوائر أمنية حملت كل دائرة اسم درك ، ضم كل درك مساحة جغرافية أنيطت حراستها إلى عدد من أفراد الشرطة المعروفين بأرباب الدرك ، يقودهم مقدمي الدرك^(٩٠) ، وتحدد الوثائق لنا بدقة حد كل درك بدايته ونهايته ، وما يدخل في نطاقه الأمني ، فمثلاً درك السبع سقايات يبدأ من "قم الخليج إلى الجامع الجديد وإلى باب قصر العيني ، وإلى حوض المخدم وإلى الدراين إلى طريق متفرقة بالكيمان إلى باب جامع ابن طولون وحدرة ابن قميحة إلى ظهر بيت البندقدار وإلى قناطر السباع"^(٩١) ، إلا أن حدود هذه الأدراك لم تكن ثابتة فكانت عادة تتغير من حين لآخر ، وذلك بضم أماكن جديدة أو فصل أماكن أخرى ، بيد أنه في حالة عدم تغييرها وبقائها على حدودها السابقة كانت الوثيقة تشير إلى ذلك بأنها لا تزال "على حدوده القديمة" أو "حدوده السابقة"^(٩٢) .

ومن خلال الوثائق^(٩٣) رصدنا ٣٢ دركاً في القاهرة التي تمتد من قناطر السباع جنوباً حتى الريدانية شمالاً وضاحتها بولاق ومصر القديمة ، وُجد في القاهرة ١٩ دركاً (أي حوالي ٥٩% من إجمالي الأدراك) ، و ١٠ في مصر القديمة (أي ٣١,٢٥%) ، و ٣ في بولاق (أي حوالي ٩%) . ويلاحظ من ذلك ارتفاع عدد الأدراك في القاهرة سواء كانت المدينة المسورة التي وجد بها ٩ أدراك (أي حوالي ٣١% من مجموع الأدراك) ، و ٦ خارج أسوارها الشمالية (٣١%) ، و ٤ خارج أسوارها الغربية (حوالي ٢١%) ، و ٣ خارج أسوارها الجنوبية (حوالي ١٥%) فيما نفسر ذلك ؟ .

بادئ ذي بدء نجد أن تقسيم القاهرة إلى أخطاط "أحياء سكنية" قد وفر لها أمناً نسبياً ، حيث انقسمت تلك الأخطاط إلى حارات ودروب وأزقة ، ولكل حارة بوابة رئيسية عند مدخل الشارع المؤدي إليها تغلق مساءً ولا تفتح إلا لأبناء الحارة أو زوارها المعروفين ، وهذا النظام مكن سلطات القاهرة من الحيلولة دون اقتحام اللصوص للحارات ، ومراقبة من ترتاب فيهم^(١١) . وقد امتدح عدد من الرحالة والكتاب أمن القاهرة وانتباه حراسها حتى "لا يكاد يطرقها سارق إلا مختلس هارب لشدة ولايتها"^(١٢) .

ومن ثم فإن هذه الزيادة في عدد الإدراك بالنسبة للقاهرة لا تشير إلى ارتفاع معدل الجريمة وانخفاض معدل الأمن بها ، ولكنها تتفق مع ازدياد عدد الأخطاط بالقاهرة ، حقيقة أننا لم نجد مؤلف ضم في ثناياه حصراً دقيقاً لأخطاط القاهرة إلا ما ورد من إشارات في كتابات الرحالة الأجانب والتي اتسمت بالمبالغة ، ففي عام ١٥٤٧م ذكر الرحالة الروسي جريجوار - رئيس الرهبان - أن بالقاهرة ١٤٠٠٠ شارع ، يضم كل شارع ٤٠١٠ مسكن^(١٣) ، ومن ثم يكون عدد مساكن القاهرة ٥٦١٤٠٠٠٠ ، ولو افترضنا أن بكل مسكن يعيش شخص واحد فقط وليست أسرة لكان تعداد القاهرة ٥٦١٤٠٠٠٠ وهذا رقم مبالغ به جداً .

أما عام ١٥٨٧م فنجد الألماني هانز ليشنتستين Hans Lichtenstein يذكر أن بها "٢٤٠٠٠ زقاق حارة"^(١٤) ، وهو أيضاً رقم مبالغ به ، ويبدو أن المبالغة قد يكون سببها قصر مدة إقامة هؤلاء الرحالة بالقاهرة ، بالإضافة إلى كثرة تفرع طرق القاهرة وشدة ازدحام طرقها وأسواقها بالمارة قد أدى بهم إلى المبالغة في تقدير عدد الأخطاط .

أما بالنسبة لما ورد في مؤلفات آق بغا الخاسكي والمقريري وعلماء الحملة الفرنسية ، نجد أن المؤلفين الأولين قد اكتفوا بذكر أشهر الأخطاط بالقاهرة ، والتي بلغت ٨٠ خطأ ، كان بالمدينة المسورة ٣٠ خطأ (أي ٣٧,٥ ٪) ، وفي

الجهة الغربية بما فيها بولاق ٢٥ خطأ (أي ٣١,٢٥ ٪) ، ومثلهم في الجهة الجنوبية والتي ضمت مصر القديمة . أما الجهة الشمالية فقد ذكر بها بعض القرى كالريدانية ، وعين شمس والمطرية وبركة الحاج^(٩٨) . غير أن علماء الحملة ذكروا أن بالقاهرة (المدينة المسورة وامتدادها خارج السور) ٥٣ حياً^(٩٩) .

إلا أننا لا نستطيع أن نؤخذ بما ورد بهذه المؤلفات السابقة من أرقام ، وذلك لاختلاف الفترة الزمنية وإن كانت هناك أماكن ثابتة في كل منهم ، بالإضافة إلى أن بعضهم اكتفى بذكر الأحياء المشهورة والمتيسرة والرئيسية . كما أن هذه الأخطاء كانت دائماً عرضة - كما يفهم من الوثائق - للتغيير ، فمثلاً كثيراً ما كان يرد ذكر لخط يقع ضمن حُط آخر مثل حُط بين الحارات الذي يتفرع من خط باب الشعرية ، وخط الخيمين بخط الجامع الأزهر^(١٠٠) ، وبالتالي فإن هذه الأخطاء الفرعية ، تمثل رقماً جديداً للأخطاء الرئيسية ، كما أن هناك بعض الحارات التي أصبحت أخطاطاً مثل خط حارة غيط العدة عام ٩٦٦هـ / ١٥٥٨م ، ثم صارت عام ١٠٠٨هـ / ١٥٩٩ ، درب غيط العدة^(١٠١) ، وكون وجود لفظ "خط" قبل "حارة" فإنه يدل على التعدد وليس من باب السهو ، وبالمثل بالنسبة للتحويل من "حارة" إلى "درب" فإنه يدل على الانكماش .

وفي محاولة لحصر عدد أخطاط القاهرة وضاحتها بولاق ومصر القديمة أخذنا عينة لبعض الوثائق^(١٠٢) ، والتي من خلالها تمكنا من رصد ٢٦٤ خطأ رئيسياً وفرعياً ، بالقاهرة - المدينة المسورة - ٧٢ خطأ (حوالي ٢٧,٢ ٪) ، وبالمنطقة الشمالية ٤٢ خطأ (١٥,٩ ٪) ، وبالمنطقة الجنوبية ٥٩ خطأ (حوالي ٢٢,٣ ٪) ، وبالمنطقة الغربية ٣٨ خطأ (١٤,٣ ٪) ، أي أن إجمالي أخطاط القاهرة وامتدادها خارج السور ٢٠٣ خط بنسبة تبلغ ٧٦,٨ ٪ من إجمالي الأخطاط . أما بولاق فقد كان بها ٣٤ خطأ (حوالي ١٢,٨ ٪) ، وفي مصر القديمة ٢٥ خطأ (حوالي ٩,٥ ٪) ، وبالمقارنة مع الأعداد التي أوردها المقرئ

؛ نجد أن زيادة كبيرة قد حدثت في أعداد أخطاء القاهرة ككل ، وصلت حوالي ثلاثة أضعاف ما كان موجوداً زمن المقريري ، وقد يكون سبب ذلك كما سبق وأن ذكرنا راجعاً إلى الأخطاء التي تفرعت من الأخطاء الرئيسية ، أو إلى عملية تحول حارة أو درب إلى خط ، وليس من المستبعد أن تشير الزيادة إلى حركة نمو القاهرة عمرانياً في القرن السادس عشر .

وعلى كل فإن عدد الأدراك الموجودة بالقاهرة وضواحيها بولاق ومصر القديمة يكاد يتوأم مع عدد الأخطاء بنسبة ١ : ٨ (أي درك لكل ثمانية أخطاء) ، وأن كانت المساحة الجغرافية تبدو كبيرة بالنسبة للدرك ، إلا أن ذلك شيء أشارت إليه الوثائق من وجود عدد من الأخطاء تقع ضمن نطاق أمني واحد ، فمثلاً درك باب الشعرية يقع ضمن نطاقه الأمني باب الشعرية ، وخط المعاصر خارج باب الشعرية ، بعض الغيطان التي تقع خارج قنطرة الحاجب ، ودرك سوق الدريس الذي يضم خط سوق الدريس وبير اللفت خارج باب النصر^(١٠٣) وغيره ، وقد خضعت جميع أدراك القاهرة لصوباشي مصر (القاهرة) ، وكذا الحال بالنسبة لمصر القديمة وبولاق حيث خضعت أمنياً للقاهرة ، وكان مسئولاً عن الأمن فيهما رجال من أوجاق مستحفظان (الانكشارية)^(١٠٤) ، وبلغ عدد الرجال المنوطين بحماية كل من بولاق ومصر ٥٠٠ رجل لكل منطقة^(١٠٥) .

هذا فيما يتعلق بالمناطق التي تتبع القاهرة إدارياً وأمنياً أما بالنسبة لإقليم الضواحي - المذكور آنفاً- فكما سبق وأن ألمحنا أنه يمثل امتداداً جغرافياً للقاهرة ، وبالتالي فهو يكون حزاماً أمنياً لها ، كما أن وقوع مرحلة من طريق الحاج والدرب السلطاني بهذا الإقليم ساعد على أن الإدارة العثمانية اهتمت بتوفير الأمن به ، وبالتالي فإن ذلك سوف ينعكس على أمن القاهرة ، إلا أن ذلك لم يمنع من تعرض القاهرة لاعتداءات العربان المنتشرين على أطرافها الشمالية والجنوبية والشرقية والغربية^(١٠٦) .

وقد زادت هذه الاعتداءات في النصف الثاني من القرن السادس عشر ، خاصة على بولاق وأحياء القاهرة الأمر الذي دفع الإدارة العثمانية إلى تكليف أحد أمراء مصر بمعاونة صوباشي القاهرة بالمناوبة في نشر الأمن في أحيائها^(١٠٧) . بالإضافة إلى محاولة اتقاء شر العربان وذلك عن طريق توطيئهم بمنحهم الأراضي ، وخفارة الإدراك لضمان الأمن بهذه النواحي ، فقد تولى عربان قبيلة أبي الشوارب درك ناحية منية طي ومنية حلفا . بينما كان عربان العايد يقومون بخفارة ناحية منية صرد ، وعربان بني حشيش كانوا أصحاب درك ناحية بهتيت وما معها من الضواحي^(١٠٨) . وأحيانا ما كان تسيطر قبيلة واحدة على درك الضواحي كلها مثل عربان بني غياث الذين أطلقت عليهم الوثائق "أصحاب درك الضواحي"^(١٠٩) دونما تحديد لمنطقة نفوذهم أو دركهم .

على كل فقد حصرنا نحو ١٣ درك بالضواحي ، ومن خلال الإشارات التي وردت بالوثائق نستطيع أن نؤكد أن هذه الضواحي تتبع القاهرة أمنياً ، وذلك لأن صوباشي القاهرة كان يناط به كشف الجرائم التي تقع في هذه المناطق وتتبع المجرمين بها ، وذلك مثلما حدث عام ٩٦٨ - ٩٦٩ هـ / ١٥٦٠ - ١٥٦١ م ، حينما اعتدى المنسر من ناحية المرج على بركة الحاج ، فصدر أمر من باشا مصر إلى صوباشي القاهرة بتحري الأمر^(١١٠) ، وهذا بالإضافة إلى أن صوباشي القاهرة كان يلقب بصوباشي الديار المصرية^(١١١) ، مما يشير إلى احتمالية أن تكون هذه المناطق تتبع القاهرة أمنياً ، كما أن تعيين مقدمي الدرك بهذه الضواحي كان يتم عن طريق قضاة أخطاط القاهرة وضواحيها^(١١٢) .

وبعد ... فإننا نرى أن النطاق الأمني للقاهرة لا يختلف عن نطاقها القضائي الذي يمتد من البساتين جنوباً وحتى شبين القناطر شمالاً ، إلا أن الملاحظ اتساع النطاق الأمني في الجهة الغربية ليشمل الجزيرة الوسطى ، والجهة الجنوبية ليضم المعادي ، -ذلك كما سبق وأن ذكرنا- بسبب اهتمام الإدارة باستتباب الأمن بالقاهرة وتوفيره سواء داخل أسوارها أو فيما يحيط بها من مناطق ، وحمايتها من اعتداءات العربان ، ومن ثم فنحن أمام قاهرتين

أولاهما : القاهرة الإدارية التي تشمل القاهرة وامتداداتها خارج أسوارها ومصر القديمة وبولاق ، وثانيهما : القاهرة الأمنية القضائية والتي تكاد تتطابق حدودها - مع وجود بعض الاختلافات البسيطة التي ذكرناها سابقاً - مع حدود القاهرة الكبرى ، والتي كانت تمتد في القرن السادس عشر من أطفح جنوباً حتى شبين القناطر شمالاً ، ولكن أيهما كانت تتفق مع ما يراه الناس بالنسبة لمفهوم القاهرة ؟ .

القاهرة كما يراها الناس :

وللإجابة عن التساؤل السابق نجد أمامنا فريقين من الناس أحدهما : المصريون والأجانب المقيمون بالقاهرة ، وقد تنوعت فئات هؤلاء ما بين عسكر وتجار أو حرفيين إلخ ، ومفهوم القاهرة لديهم لا يختلف عن المفهوم الأمني القضائي ، ويتضح ذلك من خلال التصرفات (بيع ، شراء ، زواج ، دعاوى إلخ) المختلفة التي وردت بالوثائق ، إلا أن القاهرة بالنسبة للمقيمين بإقليم الضواحي تبدأ حقيقة من شبرا القاهرة وهي تعني بالنسبة لهم مصر ، وكثيراً ما تردد اقتران اسمها بالقاهرة^(١٢) ، وذلك تمييزاً لها عن شبرا الخيمة ، هذا فيما يتعلق بالضواحي الشمالية . أما بالنسبة للضواحي الجنوبية فلم ترد إشارة بالوثائق توضح لنا من أين تبدأ القاهرة ، هل من مصر القديمة أم من مدينة القاهرة نفسها ؟ .

أما الفريق الثاني : فهم الرحالة الذين زاروا مصر ، وسنحاول اختيار عدد من الرحالة - كنموذج - لمعرفة هل يتفق تصورهم للقاهرة مع ما سبق أم يوجد اختلاف ؟ وقد روعي في هذا الاختيار أمران : أولهما : توقيت الرحلة وذلك لتبين استمرارية هذا التصور وتطوره ، ثانيهما : جنسية الرحالة - إن جاز هذا التعبير بالنسبة لمسميات ذلك العصر - وذلك لمعرفة ما إذا كان هذا المفهوم عاماً وشائعاً لدى الآخرين .

وعلى هذا الأساس تم اختيار الرحالة الإيطالي "فارتينا الحاج يونس المصري" الذي قام بزيارة مصر عام ١٥٠٣م أي في نهاية العصر المملوكي

وقبل العصر العثماني ، حسن الوزان المغربي "ليون الأفريقي" الذي زارها عام ١٥١٧م أبان تحولها للحكم العثماني ، الفرنسي بير بيلون الذي زارها عام ١٥٤٧م ، الدمشقي المحبي عام ١٥٦٠ - ١٥٦١م ، والألماني هانز ليشتنستين عام ١٥٨٧م ، التركي مصطفى عالي ١٥٩٩م ، وسوف نعرض ما ذكره عن القاهرة وبعد ذلك التحليل .

أما الرحالة فاريتما عام ١٥٠٣ فيرى أن القاهرة هي المدينة المسورة فقط ، وأنها ليست بالمدينة الكبيرة كما يُعتقد ، وأرجع خطأ تلك الفكرة إلى وجود قرى صغيرة مختلفة خارج أسوار القاهرة ، مما جعل بعض الناس يظنها ضمن دائرة القاهرة ذاتها ، «ولا يمكن أن يكون الأمر كذلك على أية حال؛ لأن هذه القرى الصغيرة تبعد حوالي ميلين أو ثلاثة ، كما أنها تمثل قرى منفصلة»^(١١٤) ، وحسن الوزان "ليون الأفريقي" يذكر أن القاهرة هي "أحد كبريات مدن العالم العجيبة . والواقع أن المدينة - أعني المدينة المسورة تقوم في سهل عند جبل المقطم على بعد نحو ميلين من النيل ، وتحقق بها أسوار أشهرها ثلاثة واحد يسمى باب النصر في الجهة الشرقية اتجاه الصحراء ... ، وآخر يدعى باب زويلة يقضي إلى النيل وإلى المدينة القديمة ، وثالث يعرف بباب الفتوح"^(١١٥). أما بيلون فيصف القاهرة عام ١٥٤٧ بأنها "مدينة كبيرة ومتسعة جداً" ، وأن هناك القاهرة القديمة التي تعرف ببابلون ، وأن بولاق تمثل مرقاً القاهرة ، والمطرية قرية لا تبعد عن القاهرة^(١١٦) . والمحبي عام ١٥٦٠ - ١٥٦١ يذكر أنه بعد وصوله إلى محمية الخانقاة سار هو ومن معه إلى "محمية القاهرة" ، وأن بولاق أحد منتزهات مصر^(١١٧) ويرى الألماني هانز عام ١٥٨٧م أن "القاهرة أو كما تدعى القاهرة الكبرى ، وأحياناً بابليون ، والآن تعرف بالتركي بمصر" وتبدأ من بولاق والتي هي مرقاً لها ، والمطرية منطقة زراعية^(١١٨) ، وأخيراً مصطفى عالي الذي زارها عام ١٥٩٩م يذكر أن "القاهرة التي تحمل اسم أم الدنيا"^(١١٩) .

وبعد نجد أن أولى الملاحظات على ذلك هو وجود مفهومين للقاهرة لدى هؤلاء الرحالة ، الأول : وهو المدينة المعزية التي حددوها بالأسوار ،

والثاني: هو القاهرة الكبرى والتي يدخل في نطاقها الجيزة ، ويؤكد ذلك أنه حينما نتتبع تلك الرحلات نجد ما يقوي وجود مفهوم القاهرة الكبرى ، وأولى هذه الإشارات استخدام الرحالة لبعض الجمل ذات الدلالات المحددة ، والتي توحي بأن اسم القاهرة ليس إطلاقه قاصراً على المدينة المسورة بل هو مظلة واسعة يندرج تحتها عدة مدن ، من هذه الجمل - كما سبق أن ذكرنا "إحدى كبريات مدن العالم ، ومدينة متسعة جداً ، والقاهرة الكبرى" .

كما أن حسن الوزان في رحلته استخدم كلمة "رَبَض" والتي تعني من الناحية الاصطلاحية الضاحية التي تقع خارج المدينة الكبيرة^(١٢٠) . . . لكل ما يقع خارج أسوار القاهرة كبولاق ومصر القديمة . . . إلخ^(١٢١) ، فكأنه يشير إلى أن القاهرة تضم كل هذا ، بل إنه جعل من المطرية ظهيراً زراعياً للقاهرة ، والجيزة متنفساً وامتداداً اقتصادياً لها ، حيث تمد القاهرة بالمواد الغذائية كما تمثل سوقاً لعمال وصناع القاهرة^(١٢٢) ، وقد اتفق مع الوزان باقي الرحالة المذكورين في هذا التصور^(١٢٣) ، بل إن مصطفى عالي يذكر صراحة أن الجيزة هي جزء من القاهرة ، وأن حد القاهرة الشمالي يمتد حتى بركة الحاج ، وذلك حينما ذكر أنه "عندما يصل الحجيج إلى البوابة الرئيسية في البركة - أي بركة الحاج - فإنهم يكونوا متأكدين من دخول القاهرة في اليوم التالي"^(١٢٤) .

ومن ثم فإن تصور الرحالة للقاهرة لا يختلف عن مفهوم القاهرة الأمني القضائي السابق الذكر ، حقيقة هذا التصور لم يكن واضحاً لدى المحبي الدمشقي الذي اكتفى بذكر أن بولاق أحد منتزهات مصر^(١٢٥) ، وإذا كانت مصر تعني القاهرة بالنسبة له كما هو شائع لدى الكثيرين ، فبالتالي يكن لديه هذا التصور وإن لم يتحدث عنه كثيراً ، غير أن المحبي استخدم أيضاً مصطلحاً جديداً وهو "محمية" وقد حاولنا أن نفهم ماذا يعني بذلك ، هل هذا المصطلح يساوي كلمة مدينة ؟ وبالتالي تكون القاهرة مدينة والخانقاة مدينة ، ولكنها تندرج تحت القاهرة الكبرى ؟ أم أن المقصود به هنا معناه اللغوي الذي يعطي دلالة المكان المحصن ؟ أم أنه مصطلح شامي استخدمه ذلك الرحالة ؟ .

يرى البحث أن المقصود بالمحمية هنا الاحتمالان الأولان ؛ حيث أن القاهرة مدينة وأيضاً الخانقاة ، كما أنها تتطوي تحت لواء القاهرة الكبرى - كما سبق الذكر - ، بالإضافة إلى أن القاهرة كما هو معروف مدينة مسورة ولها أبواب وكذا الخانقاة كما يفهم من الوثائق^(١٢٦) ، ومن ثم فهي مدن محصنة أي محمية بأبوابها وأسوارها ، أو أن تكون محمية برجال الأمن المكلفين بحراسة الشوارع والأحياء ليلاً^(١٢٧) .

أما بالنسبة لرؤية فارتيما للقاهرة فنجد أنه نفى الفكرة المأخوذة عن القاهرة بأنها مدينة كبيرة ، وأنها فقط المدينة المسورة أكد ذلك حينما ذكر "قرى صغيرة مختلفة خارج أسوار القاهرة تمثل قرى منفصلة" ، وأوضح مترجم تلك الرحلة أن المقصود بهذه القرى حي بولاق ، غير أننا سنكرر السؤال الذي طرحه المترجم سابقاً أي سور يقصد؟^(١٢٨) ، فإذا افترضنا أن السور المعنى هنا هو سور صلاح الدين ، فإن المنطقة الممتدة من باب القنطرة جنوباً وإلى باب الشعرية شمالاً تقع ضمن القاهرة التي حددها فارتيما ، وبالتالي فهي تضم مصر القديمة ، ومن ثم يكون المقصود بالقرى المنفصلة الأحياء الشمالية الواقعة خارج باب الشعرية .

أما إذا كان المقصود بالسور سور بدر الدين الجمالي الذي يمتد من باب زويلة جنوباً وإلى باب الشعرية شمالاً ، وهو ما يرجحه البحث ، فإن المناطق المتمثلة في بولاق ومصر القديمة والحسينية وباب اللوق والقرافة وباب زويلة ليست ضمن القاهرة ، ويبدو أنه قد عدها قرى منفصلة ، أو أنها تتبع القرى المنفصلة ، على كل فإن الدلالة الواضحة في وصف فارتيما للقاهرة هو استمرارية مفهوم القاهرة الكبرى ؛ الذي أطلقه الأوربيون منذ العصور الوسطى على القاهرة الفاطمية ومصر القديمة وبولاق - كما سبق الذكر - بيد أن هذا المفهوم كان أوسع لدى المقرئ الذي جعله يمتد ليصل إلى بعض مناطق شبين القناطر "بركة الحاج" ، وفي القرن السادس عشر يستمر هذا المفهوم - وإن اختلف اللفظ المستخدم في الدلالة عليه "ضاحية" - وينمو ليضم أجزاء من الجيزة وأطفيح والقليوبية .

ومما سبق نستخلص أن هناك ثلاث قواهر الأولى : القاهرة الإدارية والتي تضم مدينة القاهرة وبولاق ومصر القديمة ، والثانية : القاهرة الكبرى والتي تمتد من أطيح جنوباً وحى شبين القناطر شمالاً ، ومن المقطم شرقاً حتى الجزيرة غرباً ، والثالثة : القاهرة الأمنية القضائية ، وهي التي تكاد وأن تتفق حدودها مع تصور المصريين للقاهرة ، تلك التي تمتد من المعادي جنوباً حتى شبين القناطر شمالاً ، وتصل في الجهة الغربية إلى الجزيرة الوسطى .

أما بالنسبة للرحالة الأجانب فالقاهرة تضم المدينة وامتدادها خارج السور ومصر القديمة وبولاق . ونصل لبركة الحاج شمالاً والجزيرة غرباً ، ومن خلال ذلك نلاحظ أن اسم القاهرة أشبه بنظرية "الدوائر المتحدة المركز" (١٢٩) ، فالمركز هنا هو مدينة القاهرة والدوائر هي الضواحي ، تلك التي تتسع وتضيق بناء على من يراها .

هوامش الفصل الأول

- (١) د. سيد محمد السيد : مصر في العصر العثماني في القرن السادس عشر ، دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية ، مكتبة مدبولي ، ط١ ، القاهرة ١٩٩٧ م ، ص ٢٣٨ .
- (٢) الورك الناصري هو مسح الأراضي وقياسها بالحبل ، وقد أمر به الناصر محمد بن قلاوون عام ٧١٥هـ / ١٣١٥ م ، وأعيد كتابة نصه في عهد الأشرف شعبان بن حسين بن قلاوون ، ثم أعيد كتابته في عهد الأشرف قايتباي عام ٨٨٣هـ / ١٤٧٧ م . انظر : ناصرة عبد المتجلي إبراهيم : الدقهلية في العصر العثماني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، جامعة عين شمس ٢٠٠٥ م ، ص ١٣ .
- (٣) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ط٢ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ٢٠٠٤ م ، ص ٢٨ . أما في العصر العثماني فقد تحول مصطلح عمل إلى ولاية ، إلا أنه ورد بالوثائق ما يفيد استمرارية استخدام المصطلح الأول مثل شبرا الخيمة من أعمال القاهرة ، الوالي من أعمال الضواحي ، وغيرها ، وهذا يشير إلى وجود مؤثرات من العصر المملوكي ، واستمرارها في العصر العثماني . انظر : باب الشعرية : ص ٥٨٩ ، ص ٣٧٥ ، م ١٣٦٩ ، جامع الحاكم : ص ٥٤٩ ، ص ١٠٠ ، م ٣٥٦ ، ص ٥٥٨ ، ص ١١٨ ، م ٣٧٤ .
- (٤) عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ٣٤ ، ص ٣٥ ، ناصرة عبد المتجلي : مرجع سابق ، ص ١٤ .
- (٥) أولج فولك : القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة ٩٦٩ - ١٩٦٩ م ، ترجمة أحمد صليحة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٦ م ، ص ١٢٠ .
- (٦) د. ليلى عبد اللطيف أحمد : الإدارة في مصر في العصر العثماني ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٧٥ م ، ص ٣٦٦ .
- (٧) محمد أبو العمام : آثار القاهرة الإسلامية في العصر العثماني ، المجلد الأول "المساجد والمدارس والزوايا" ، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي ، استانبول ٢٠٠٣ م ، التقديم ، ص ر .

(٨) د. جمال حمدان : القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٦ م ، ص ٦ .

(٩) جومار : وصف مدينة القاهرة ، موسوعة وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، منى زهير الشايب ، ج ١٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٥ م ، ص ١٨ - ١٩ .

- (١٠) المقرئزي ، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئزية ، مطبعة النيل ، نشر مكتبة الآداب ، القاهرة ١٣٢٦هـ، م ١، ج ١، ص ١٧٧ - ١٧٨ .
- (١١) د . عبد الحميد حامد سليمان : تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ م ، ص ٩٢ .
- (١٢) جاستون فييت : القاهرة مدينة الفن والتجارة ، ترجمة د . مصطفى العبادي ، كتاب اليوم ، العدد ٣٠٨ ، القاهرة ١٩٩٠ م ، ص ٧١ ، ٧٢ .
- (١٣) نفسه : ص ٥٧ ، ٥٨ .
- (١٤) المقرئزي : مصدر سابق ، م ١ ، ج ٢ ، ص ١٧٩ ، م ٢ ، ج ٣ ، ص ١٧٦ .
- (١٥) الدثت : محفظة ٣٨ ، ص ٨٣٢ ، القسمة العربية : م ٥ ، ص ٤٤٤ ، م ٧٢٤ ، جامع الحاكم : م ٥٥٢ ، ص ٢٥ ، م ٧١ ، ص ٥٥٥ ، ص ٣٠٨ ، م ٨٠١ .
- (١٦) الصالحية النجمية : م ٤٧٣ ، ص ١٢٤ ، م ٥٤٧ ، باب الشعرية : م ٥٨٨ ، ص ١٧٨ ، م ٧١٥ ، م ٥٩٧ ، ص ٢٣ ، م ٦٩ .
- (١٧) باب الشعرية : م ٥٩٧ ، ص ٢٩١ ، م ٩٤٠ .
- (١٨) الصالحية النجمية : م ٤٣٩ ، ص ٨٤ ، م ٤٥٢ .
- (١٩) باب الشعرية : م ٥٨٩ ، ص ٣٧٥ ، م ١٣٦٩ .
- (٢٠) جامع الحاكم : م ٥٣٨ ، ص ٦ ، م ٣٠ .
- (٢١) الدثت : محفظة ٥٤ ، ص ٥٩٨ .
- (٢٢) باب الشعرية : م ٥٨٩ ، ص ٣٧٥ ، م ١٣٦٩ .
- (٢٣) جامع الحاكم : م ٥٥٨ ، ص ١١٨ ، م ٣٧٤ .
- (٢٤) الدثت : محفظة ١١ ، ص ١٠ ، جامع الحاكم : م ٥٥٣ ، ص ٢٤٠ ، م ٧٩٤ .
- (٢٥) الباب العالي : م ٢٧ ، ص ١٥ ، م ٦٧ ، م ٥٦ ، ص ٥٥ ، م ٦٦ .
- (٢٦) د. زينب الفنام : الأسواق في العصر العثماني ، ضمن "الخان الخليلي" وما حوله ، دراسات حضرية ٤ ، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ١٩٩٩ م ، ص ٩٩ .

- (٢٧) المعجم الوجيز ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، مصر ١٩٩٣م ، ص ٣٧٨ .
- (٢٨) آق بغا الخاسكي : التحفة الفاخرة في ذكر رسوم خطوط القاهرة ، مخطوط بدار الكتب ، جغرافياً طلعت ٤٩٧ ، لوحة ١١٦ ، وقد كان المؤلف دوا داراً للملطان الفوري ، وبالمطابقة بين المخطوط وخطط المقريري وجدنا أن آق بغا قام بإعادة نسخ كتاب الخطط المقريرية دون إضافة أي مستجد بعصره .
- (٢٩) محمد رمزي : القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤م ، ق ٢ ، ج ١ ، ص ١٧ ، ق ٢ ، ج ٣ ، ص ٣ ، ٤ ، ص ١٧ ، ١٨ . وقد ورد بالوثائق أن في جنوب القاهرة بعضاً من القرى المذكورة أعلاه وصفتها الوثائق بأنها من ضواحي مصر ، وقد يكون المراد ضواحي مصر القديمة ، ولكن المصطلح أطلق هكذا (ضواحي مصر) دون تقييد القرى مما يشير إلى أن مصطلح "ضواحي مصر" يطلق على القرى الواقعة شمال القاهرة أو جنوبها . الباب العالي : ص ٤٨ ، ص ٣٤٩ ، م ١٢١٥ .
- (٣٠) د . فحي محمد مصيلحي : تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى تجربة تعمير المدن المصرية من ٤٠٠٠ ق . م إلى ٢٠٠٠ م ، ط ١ ، ١٩٨٨م ، ص ٢٠١ .
- (٣١) الدشت : محفظة ٣٢ ، ص ١٨٥٢ ، باب الشعرية : ص ٥٩٧ ، ص ٢٦١ ، م ٨٥٣ .
- (٣٢) فييت : مرجع سابق ، ص ٥٦ ، حصنت القاهرة بسورين الأول أقامه بدر الجمالي وزير الخليفة المنتصر عام ٤٨٠هـ ، وهو الذي يوجد به أبواب زويلة جنوباً ، والنصر والفتوح شمالاً ، ثم في عهد صلاح الدين الأيوبي أنشئ سور ضم عواصم مصر الإسلامية "الفسطاط ، المسكر ، القطنان ، القاهرة" . د. سعاد ماهر : القاهرة القديمة وأحيائها ، دار العلم ، القاهرة ١٩٦٢م ، ص ٣٢ - ٣٦ .
- (٣٣) الدشت : محفظة ٥ ، ص ٢٧١ ، ومحفظة ٦ ، ص ١٢٤ ، ومحفظة ٣٧ ، ص ٢١٠ ، ومحفظة ٤٢ ، ص ١١ ، الصالحية النجمية : ص ٤٤٨ ، ص ١٩٧ ، م ٥٤٤ ، بولاق : ص ١١ ، ص ٢٠١ ، م ١١٤١ ، ليون الأفريقي : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ .
- (٣٤) ابن الجيعان ، شرف الدين يحيى بن المقر بن الجيعان : التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٧٤م ، ص ٥ - ٨ .
- (٣٥) انظر ملحق (١) ضواحي القاهرة .
- (٣٦) كانت كل ولاية من ولايات مصر الخمس منقسمة إلى عدد من الوحدات الإدارية والمالية والتي تعرف بالكاشفيات ، والتي بدورها تنقسم إلى وحدات أصغر هي المقاطعات "النواحي" ، والتي مثلت فيها كل قرية أو عدة قرى متقاربة مقاطعة ، وتخص لأحد موظفي ديوان

الروزنامة الذي يعرف بالأمين ، حددت مهمته بالأشراف على الأراضي القابلة للزراعة ، وتحديد ما عليها من ضرائب . بالإضافة إلى كونه مشرفاً على الملتزمين ، ومسنول عن تسليم التقاوي للفلاحين ، وعاونته في ذلك عدد من الكتبة ومشايخ القرى والكشاف . انظر : عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ٢٧ - ٣٤ ، ٩٠ - ٩٦ ، وأيمن أحمد محمود : العثمانيون ونظاما الالتزام والأمانات في مصر في القرن السادس عشر ، دراسة في البدايات والتطبيق ، حوليات إسلامية ٣٨ ، المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية ، القاهرة ٢٠٠٤م ، ص ٤١ .

(٣٧) جامع الحاكم : ص ٧١٨ ، ص ١٧٠ ، م ١٠٥٠ ، باب الشعرية : ص ٥٨٩ ، ص ١٨٨ ، م ٦٦٠ ، الدثت : محفظة : ٥٣ ، ص ٣٧٠ ، محفظة ٥٤ ، ص ٥٩٨ .

(٣٨) الدثت : محفظة ٣٨ ، ص ١٢٠٣ ، ومحفظة ١٠١ ، ص ٤٩٠ .

(٣٩) نفسه : محفظة ٣٨ ، ص ٥٩٨ .

(٤٠) نفسه : محفظة ٧ ، ص ١٠٥ ، الباب العالي : ص ١٨ ، ص ٢٤٠ ، م ١٤٢٦ ، باب الشعرية : ص ٥٨٨ ، ص ١٧٨ ، م ٧١٥ ، الصالحية النجمية : ص ٤٧٣ ، ص ١٢٤ ، م ٥٤٧ .

(٤١) دفاتر الترابيع : دفتر تفتيش المساحة بمقاطعت الشرقية ، ج ٢ ، رقم ٤١ لعام ٩٣٤هـ / ١٥٢٧م ، ص ٧٥ ، ٩٤ - ٩٥ ، جامع الحاكم : ص ٧١٨ ، ص ١٧٠ ، م ١٠٥٠ ، ص ٥٤٨ ، ص ١٦٧ ، م ٥٣٥ ، باب الشعرية : ص ٥٨٩ ، ص ١٨٨ ، م ٦٦٠ ، الباب العالي : ص ٤٩ ، ص ٦٧٢ ، م ٣٥٨٠ ، الصالحية النجمية : ص ٤٧٢ ، ص ٩٧ ، م ٣٥٠ . ولمعرفة مهام موظفي الجهاز الإداري المذكور أعلاه انظر : عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ٣٩ - ٥٨ .

(٤٢) الباب العالي : ص ١٦ ، ص ٢٧٠ ، م ١٤١٤ ، ص ٤٩ ، ص ٦٧٢ ، م ٣٥٨٠ .

(٤٣) الترابيع : دفتر ٤١ ، ج ٢ ، ص ٧٤ ، ٩٤ .

(٤٤) نفسه : ص ٧٤ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، جامع الحاكم : ص ٥٤٨ ، ص ١٦٧ ، م ٥٣٥ ، الصالحية النجمية : ص ٤٧٣ ، ص ٢٥٥ ، م ١٠٢٤ .

(٤٥) قانون نامة مصر : مصدر سابق ، ص ٤٣ ، ٢١ .

(٤٦) الترابيع : دفتر ٤١ ، ج ٢ ، ص ١٠٢ ، جامع الحاكم : ص ٥٣٨ ، ص ٦ ، م ٣٠ ، الدثت : محفظة ٥٤ ، ص ٥٩٨ .

(٤٧) المقاطعات الحضريّة السلطانية هي مقاطعات ملكاً للسلطان ، له حق التصرف فيها بالمنع أو الحجب ، فينعم بها على نائبه في مصر ليقوم الأخير بمنحها للملتزمين ، شريطة أداء ما عليها من أموال للدولة ، وقد شملت كافة أنواع النشاط الحضري ، سواء ما كان متمثلاً في النواحي

الأمنية ، أو الأعمال المالية أو المصرفية والمعاملات ، والصناعات التجارية والحرف والصناعات المتخصصة . انظر : محسن علي محمود شومان : المقاطعات الحضرية في مصر من الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ١٩٩٠م ، ص ٤٣ - ٥٤ .

(٤٨) الدشت : محفظة ٢٥ ، ص ٥٦٨ ، محفظة ٤٠ ، ص ١١٣٠ ، محفظة ٤٢ ، ص ٢٠٠ ، محفظة ٥٤ ، ص ٥٥٧ ، باب الشعرية : ص ٥٩٧ ، ص ٢٧٩ ، م ٩٠٩ ، ص ٥٩٩ ، ص ٤٢٧ ، م ١٦٨٦ .

(٤٩) الباب العالي : ص ١٨ ، ص ٢٤٠ ، م ١٤٢٦ .

(٥٠) جومار : مصدر سابق ، ج ١٠ ، ص ٣٢٨ .

(٥١) محمد نور فرحات : التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة ، العصر العثماني ، ط ١٩٨٦م ، ص ٣٧٨ .

(٥٢) عبد الرزاق عيسى : مرجع سابق ، ص ١٢٦ - ١٣٠ .

(٥٣) نللي حنا : بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، دراسة اجتماعية معمارية ، ترجمة حليم طومسون ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة د.ت ، ص ٣١ - ٣٣ .

(٥٤) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٩ .

(٥٥) عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ٦١ ، ليلى عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ٢٥٤ - ٢٥٨ ، نللي حنا : مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٥٦) جامع الحاكم : ص ٥٤٩ ، ص ٤٠٠ ، م ١٣٨٦ ، ص ٥٥٥ ، ص ١١٤ ، م ٢٩٩ .

(٥٧) نللي حنا : مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٥٨) جامع الحاكم : ص ٥٤٩ ، ص ٤٠٠ ، م ١٣٨٦ .

(٥٩) الدشت : محفظة ٨ ، ص ١٥٢ ، ومحفظة ٧٢ ، ص ٣٥١ .

(٦٠) د. إيمان محمد أبو سليم : محافظ الدشت وأهميتها في تكملة الوديعة الأرشييفية لمحاكم القاهرة العثمانية في القرن ١٠هـ / ١٦م ، الروزنامة "الحولية المصرية للوثائق" ، العدد ٢ ، دار الوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٤ ، ص ٧٥ - ٩٨ .

(٦١) الباب العالي : ص ٦٠ ، ص ٢٩١ ، م ١٢٠٤ ، ص ٦٧ ، ص ٤٩ ، م بدون .

(٦٢) الدشت : محفظة ٨ .

- (٦٣) نفسه : محفظة ٨ ، ص ٨٠٧ ، الباب العالي : س ٣ ، ص ٢٧٠ ، م ١٤٣٤ .
- (٦٤) الباب العالي : س ٣ .
- (٦٥) د. محمد الجهيني : أحياء القاهرة القديمة وآثارها الإسلامية ، حي باب البحر ، دار نهضة الشرق ، دار الوفاء ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م ، ص ٨٣ .
- (٦٦) إيمان أبو سليم : مرجع سابق ، ص ٨٠ .
- (٦٧) الدشت : محفظة ٦ ، ص ١٠٩ ، محفظة ٤١ ، ص ٤٢٩ .
- (٦٨) محمد الجهيني : مرجع سابق ، ص ٨٨ .
- (٦٩) الدشت : محفظة ٤٩ ، ص ٧٦ .
- (٧٠) نفسه .
- (٧١) محمد الجهيني : مرجع سابق ، ص ٧٦ .
- (٧٢) البكري : محمد بن أبي السرور بن أحمد البكري : قطف الأزهار من الخطط والآثار ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، جغرافيا ١٠٨٤ ، لوحة ١١٢ .
- (٧٣) أندرية ريمون : القاهرة تاريخ حاضرة ، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٣ م ، ص ١٧٧ .
- (٧٤) أوليا جلبي : سياحتامة مصر ، ترجمة محمد علي عوني ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٣ م ، م ١٠ ، ص ٢٢٠ .
- (٧٥) ياسر عبد المنعم محاريق : المنوفية في القرن الثامن عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ م ، ص ١٩٢ - ١٩٣ .
- (٧٦) عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ٦١ - ٦٢ .
- (٧٧) مقر هذه المحكمة باب المدرسة الاشرفية بالخانكة السرياقوسية . انظر جامع الحاكم : س ٥٤٩ ، ص ١٨٢ ، م ٦٣٠ .
- (٧٨) الباب العالي : س ٤٦ ، ص ١٤٣ ، م ٨٤١ ، أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .
- (٧٩) الدشت : محفظة ٢٨ ، ص ٩٢٣ ، ومحفظة ٥٣ ، ص ٧٣٥ - ٨٢٤ ، جامع الحاكم : س ٥٤٦ ، ص ١٨٤ ، م ٤٥٦ ، س ٥٤٩ ، ص ٢٧٤ ، م ٩٥٠ ، الباب العالي : س ٤٦ ،

ص ١٤٣ ، م ٨٤١ ، باب الشعرية : ص ٥٩٧ ، ص ٤٣ ، م ١٤١ . يذكر محمدرمزي : أن شبرا القاهرة أو شبرا مصر قد عرفت بهذا الاسم فقد منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، إلا أن هذا ليس صحيحاً ؛ لأن اسم شبرا القاهرة قد ورد بالوثائق منذ أوائل القرن السادس عشر . انظر الدشت : محفظة ٤ ، ص ٤٦٣ ، محمدرمزي : الجغرافية التاريخية لمدينة القاهرة ، مجلة العلوم ، المجلد الثالث ، السنة ٩ ، عام ١٩٤٢ م ، ص ٣٢٥ .

(٨٠) الباب العالي : ص ٤٦ ، ص ١٤٣ ، م ٨٤١ .

(٨١) باب الشعرية : ص ٥٩٧ ، ص ٦٧ ، م ٢٢٥ .

(٨٢) جامع الحاكم : ص ٥٤٩ ، ص ٢٧٤ ، م ٩٥٠ .

(٨٣) باب الشعرية : ص ٥٨٧ ، ص ١٤٥ ، م ٥٤٩ ، الدشت : محفظة ٤٠ ، ص ١١٤٥ ، محفظة ٥٣ ، ص ٧٦٠ ، ص ٧٧٣ ، م ٥٤٩ .

(٨٤) باب الشعرية : ص ٥٨٧ ، ص ١٤٥ ، ص ٥٩٧ ، ص ٤٣ ، م ١٤١ .

الدشت : محفظة ٣٨ ، ص ٩٢٣ ، محفظة ٤٠ ، محفظة ٥٣ ، ص ٧٧٣ ، محفظة ٥٤ ، ص ٥٢٩ ، محفظة ٥٥ ، ص ٥٠٣ .

تولى أبو الفتح عدة محاكم منها محكمة البساتين عام ١٥٤٦ م ، ثم محكمة جزيرة الفيل عام ١٥٥٠ م ، وأخيراً محكمة الأطفحية مع قضاء الضواحي عام ١٥٥١ م . انظر : الدشت : محفظة ٣٨ ، ص ٩٢٣ ، محفظة ٤٠ ، ص ١١٤٥ ، محفظة ٥٤ ، ص ٥٢٩ ، باب الشعرية : ص ٥٩٧ ، ص ٤٣ ، م ١٤١ .

(٨٥) ج . دي شابرول : دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين ، وصف مصر ، ج ١ ، ترجمة زهير الشايب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٢ م ، ص ١٩٥ .

(٨٦) سيد محمد : مرجع سابق ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٨٧) عفاف مسعد السيد العبد : دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر ١٥٦٤ - ١٦٠٤ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ م ، ص ٥٢ .

(88) Shaw, Stanford J: the financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt 1517 . 1798, New Jersey 1962, p 148 .

أندرية ريمون : فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية ، ترجمة : زهير الشايب ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٧٤ م ، ص ٣٢ ، ليلي عبد اللطيف : مرجع سليلق ، ص ٢١٨ - ٢١٩ .

(٨٩) انظر الفصل الثالث .

(٩٠) د. سحر علي حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٩٧.

(٩١) مصر القديمة: س ٨٨، ص ٨٣، م ٤٦٣.

(٩٢) الدثت: محفظة ٧، ص ٤٣٣، ومحفظة ١٠١، ص ٦٦٦، ومحفظة ١٠١، ص ٢٢٦.

(٩٣) الدثت: محافظ أرقام، ٢، ٤، ٥، ٧، ٨، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٩، ٢١، ٢٥، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤٠، ٤٢، ٤٧، ١٠١، ١١٣، الباب العالي: سجلات أرقام: ٩، ٣١، ٣٢، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٦، ٦٢، ٦٤، جامع الحاكم: سجلات أرقام ٣، ٧، ٤٨، ٥٢، مصر القديمة: سجلات أرقام ٨٨، ٩٠، باب الشعرية: سجلات أرقام ٥٨٤، ٥٩٩، القسمة العربية: س ٤.

(٩٤) ليلي عبد اللطيف: مرجع سابق، ص ٣٦٦، وتقسيمنا للقاهرة كان كالتالي المدينة المسورة، المنطقة الشمالية التي تمتد من سور باب الفتوح والنصر والشعرية إلى الريدانية، المنطقة الجنوبية من سور باب زويلة والخرق حتى قناطر المباح، المنطقة الغربية هي الواقعة غرب الخليج.

(٩٥) مصطفى أفندي عالي الكليبولي: تاريخ حالات القاهرة من العادات الظاهرة، مخطوط بدار الكتب المصرية، القاهرة، تاريخ تركي ١٤٦، لوحة ٩. البكري؛ محمد أبو السرور البكري الصديقي: الكواكب السائرة في أخبار مصر القاهرة، مخطوط بدار الكتب المصرية، القاهرة، ح ١٠٤٠٩: لوحة ١٠٢.

(٩٦) د. فايز نجيب إسكندر: مصر في كتابات الحجاج الروس في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ١٩٨٨م، ص ٢٨.

(97) Lichtenstein, Hans Ludwig Von : voyages en Egypte pendant les annees 1587 1588, traduit de l'allemand par Ursula Castal, IFAO, le Caire 1972, P 8.

(٩٨) المقرئزي: مصدر سابق، م ٢، ج ٣، ص ٢ - ٥٩، ص ١٧٨ - ١٧٩، آق بغا الخاسكي: مصدر سابق، لوحة ٢٩ - ٤٥.

(٩٩) جومار: مصدر سابق، ج ١٠، ص ٢١،

(١٠٠) جامع الحاكم: س ٧١٨، ص ٣٥، م ١٨٠٢١، القسمة العربية: س ٦، ص ٤٣٧، الباب العالي: س ٥٠، ص ٤٤، م، س ٦٢، ص ٤١٨، م ١٢٠١.

(١٠١) القسمة العسكرية: س ٢، ص ٢٤٥، م ٩٥٦، الباب العالي: س ٦٧، ص ٤٩، م بدون.

(١٠٢) أعتدت العينة على محاكم : الباب العالي : سجلات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ .

الصالحية النجمية سجلات ٤٣٩ ، ٤٤٧ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ ، ٤٦٤ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، جامع الحاكم : سجلات : ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٦٠ ، ٧١٨ . باب الشرعية : سجلات ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٩ ، القسمة العربية : سجلات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، القسمة العسكرية : سجلات ٢ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، بولاق : سجلات ٣ ، ٤ ، ٧ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، مصر القديمة : سجلات ٨٩ ، ٩٠ ، الدشت : محافظ ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ١١٣ .

(١٠٣) جامع الحاكم : س ٥٤٠ ، ص ٣٤٧ ، م ٥٨٢ ، الدشت : محفظة ٥٢ ، ص ٥٨١ .

(١٠٤) خالد حامد السيد عبد الله أبو الروم : مدينة مصر القديمة في القرن السابع عشر دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠١ م ، ص ٥٩ .

(١٠٥) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(١٠٦) الترابيع : دفتر ٤١ ، ج ٢ ، ص ٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٢ ، جومار : مصدر سابق ، ج ١٠ ، ص ٣٤٧ ، د . إيمان محمد عبد المنعم : العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧ م ، ص ١٨ - ٢٦ ، سميرة فهمي علي عمر : إمارة الحج في مصر في مصر العثمانية ٩٢٣ - ١٢١٣ هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠١ م ، ص ٢٤٧ وما بعدها .

(١٠٧) سيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(١٠٨) الترابيع : دفتر ٤١ ، ج ٢ ، ص ٩٤ - ٩٥ ، ١٠٢ ، الباب العالي : س ٣٩ ، ص ٨٣ ، م ٣٤ ، أيمن أحمد محمد محمود : الأرض والمجتمع في مصر العثمانية ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م - ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٢ م ، ص ٢٠٠ ، ٢٠٢ .

(١٠٩) الباب العالي : س ٣٧ ، ص ٢٦٧ ، م ١٠٠٢ .

(١١٠) الدشت : محفظة ٥٣ ، ص ٧٤٨ ، بتاريخ ، و ص ٧٦٠ .

- (١١١) نفسه : محفظة ١٠ ، ص ٧٨٦ ، الباب العالي : من ٣٥ ، ص ٥٣ ، م ٢٣٨ .
- (١١٢) الدشت : محفظة ١٩ ، ص ٨ ، الباب العالي : من ٣٧ ، ص ٢٦٧ ، م ١٠٠٢ ، خالد أبو الروس : مرجع سابق ، ص ٦٣ .
- (١١٣) جامع الحاكم : من ٧١٨ ، ص ١٨٦ ، م ١١٤٦ ، ص ٧١٩ ، ص ٧٣ ، م ٣٨٢ ، ص ١٣٣ ، م ٧١٩ ، ص ٥٤٨ ، ص ١٨٧ ، م ٥٩١ ، ص ٥٤٩ ، ص ٣٨٨ ، م ١٣٣٦ ، باب الشعرية : من ٥٩٧ ، ص ٣١ ، م ٩٦ ، ص ٦٧ ، م ٢٢٥ ، ص ٥٩٩ ، ص ١٩٣ ، م ٧٢٩ ، الصالحية النجمية : من ٤٥٨ ، ص ٤٢ ، م ١٦٩ ، ص ٤٧٣ ، ص ١٢٤ ، م ٥٤٧ ، الدشت : محفظة ٥٠ ، ص ٣٥٠ .
- (١١٤) الحاج يونس المصري : رحلات فارتيما ، ترجمة وتعليق د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ م ، ص ٢٣ .
- (١١٥) الحسن الوزان : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .
- (116) De Mans, Pierr Belon : voyage en EGAPTE 1547, le Caire 1970, p 1079, 1089, 1109 .
- (١١٧) المحبي ؛ محمد منصور إبراهيم سلامة الدمشقي الشهير بالمحبي : رحلة المحبي الدمشقي إلى مصر ثم إلى الأسفانة ، مخطوط بدار الكتب ، جغرافياً ١٠٦٠ ، لوحة ٩ ، ١٤ .
- (118) Lichatenstein: op. cit, P 5 . 110
- (١١٩) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ٢ .
- (١٢٠) أحمد عطية الله : القاموس الإسلامي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٦ م ، م ٢ ، ص ٤٨٩ .
- (١٢١) الحسن الوزان : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ - ٢١٠ .
- (١٢٢) نفسه : ص ٢١٣ ، ٢٣٣ .
- (123) Belon: op. cit. p 107b . 110 b ; Lichatenstein : op. cit. p 6 . 10 . 0
- (١٢٤) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ٨ - ٩ .
- (١٢٥) المحبي : مصدر سابق ، لوحة ١٤ .

(١٢٦) الدثت : محفظة ٥٣ ، ص ٧٤٨ .

(127) Kiechel Samuel : voyage en Egypte pendant les annees 1578 . 1588, le Caire 1972, p105.

(١٢٨) عبد الرحمن عبد الله الشيخ (مترجم) : رحلات فارنيزا ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(١٢٩) انظر : د. زيدان عبد الباقي : علم الاجتماع الحضاري ، دار نشر الثقافة ، مصر ١٩٧٢م ، ص ٦٩ .

الفصل الثاني

عمران القاهرة ... توسع أم انكماش

عند الحديث عن عمران القاهرة نجد هناك اعتقاداً أن القاهرة فقدت "تحت نير العثمانيين ثلثي مساحتها الحقيقية" ، ومثل هذا من سكانها ، وصارت أشبه بعاصمة مقاطعة بسيطة عنها عاصمة دولة ، بعد أن تحولت عن طريق التجارة العالمي صارت مدينة قديمة يسودها الخراب" ، وفي هذا الاعتقاد تعميم يجب أن نتوقف عنده ومحاولة معرفة ما إذا كان الأمر ينسحب على القرن السادس عشر ، بداية لا بد من إيضاح أن هناك فرقاً بين العمارة والعمران ، فالعمارة اسم من الفعل عَمَرَ أي سكن بالمكان وأقام به ، وهي "تقيض الخراب" . أما العمران فهو اسم للبناء وما يعمر به البلد ويحسن حاله بواسطة الفلاحة والصناعة والتجارة وكثرة الأهالي ونجاح الأعمال والتمدن^(١) . ويفهم من ذلك أن العمارة تكون أولاً ثم يأتي بعد ذلك العمران ، وسنحاول في هذا الفصل أن نتتبع كلا الأمرين ، ومعرفة المناطق التي تمثل بؤراً للتكدس والزحف السكاني ، والمناطق الأقل كثافة ، ودور كل من الدولة والرعية في تشكيل ذلك .

مساحة القاهرة :

مما لا شك فيه أن من الصعوبة بمكان وضع بُعد دقيق لمساحة القاهرة في القرن السادس عشر ، وذلك لعدم وجود قول قاطع بمساحتها آنذاك ؛ إذ لا توجد وثائق خاصة بمساحة القاهرة في تلك الفترة ، كما أن الرحالة الذين حاولوا إعطاء فكرة عن مساحة المدينة كثيراً ما قارنوها بمدن أخرى ، ففي مطلع القرن السادس عشر قدر فارتيماس محيط القاهرة بأنه : "يساوي تقريباً محيط روما"^(٢) ، وفي عام ١٥٣٤ رأى جريفان أفاجار - Greffin Affagart - أحد الرحالة الفرنسيين - أن : مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة باريس^(٣) ، أو أن

البعض اكتفى بذكر أن القاهرة "مدينة كبيرة ومتسعة جداً" و "أنها إحدى مدن العالم الكبرى ... وأكبر مدن أفريقيا"^(١) . دون تحديد للمساحة .

كما أن هناك من قدر مساحتها بالخطوات كما فعل أوليا جلبي الذي قدر مساحة القاهرة وامتدادها خارج الأسوار ٤٣٠٠٠ خطوة ، مستثياً من ذلك مصر القديمة وبولاق وإحياء الإمام الشافعي والليث وعمر الفارض وأبي السعود الجارحي ، معللاً هذا الاستثناء بكون هذه المناطق تبعد عن القاهرة بمسافات^(٢) . وإذا كانت الخطوة تساوي ثلاثة أقدام كما ذكر بعض المعاصرين^(٣) فتكون مساحة المدينة آنذاك ١٢٩٠٠٠ قدم ، هذا وقد لعب كل من ضيق شوارع القاهرة وافتقارها للطرق الرئيسية الواسعة ، وانتشار الأماكن غير المستخدمة كمناطق سكنية (كالحدائق والخرائب والجبانات) في أرجائها دوراً في صعوبة تحديد مساحتها حينذاك^(٤) .

وقد قدر علماء الحملة مساحة القاهرة بدون بولاق ومصر القديمة بحوالي ١٩٨٢,٦ فداناً ، وإذا ما أضفنا مساحة الميناءين نجد أن المساحة تبلغ ٢٢٠٩,٥ فداناً^(٥) وبالمقارنة بين مساحة القاهرة وضواحيها ومساحتها زمن المقريري (والتي كانت حوالي ٢٠٠ فدان)^(٦) نجد أن القاهرة قد تضاعفت مساحتها بحوالي ٥٤,٣ ٪ ، ولم تكن هذه المساحة جميعها مشغولة بالبناء ، فقد تخللها مساحات من الحدائق والبرك والخرائب إلخ ، وهذه المساحات قد وجد بها نوع من أنواع العمران وهو التعمير الزراعي أو الحرفي (كاستخدام البرك لصيد الأسماك)^(٧) وتقدير مساحة تلك الأماكن غير المأهولة ليس بالأمر اليسير ، وذلك لأن هذه المناطق إن لم يكن بها تجمعات سكنية مرتفعة إلا أنها ليست معدومة ؛ إذ من الممكن أن يتخلل تلك المساحات بعض الأماكن المأهولة .

وإذا ما نظرنا لمساحات الفراغ تلك نجد أنها تنوعت بين أراضي البرك والحقول والحدائق والخرائب ، فالمقريري عدد لنا ١٤ بركة ، منها ٣ تقع في مناطق غير تابعة للقاهرة إدارياً ؛ وهي بركة الحبش وبركة الشعبية التابعين

لإقليم الأطفيحية جنوب القاهرة ، وبركة الحاج التابعة لإقليم القليوبية في شمال القاهرة ، والباقي موزعاً على أحياء القاهرة كالتالي ٢ في المنطقة الجنوبية (بركة قارون أو قراجا ، وبركة الفيل). وفي المنطقة الشمالية ٣ (بركة الرطلي ، جناق ، قراجا) ، وبالمطقة الغربية ٥ (الشقاف ، السباعيين ، بطن البقر أو الأزبكية ، قرموط ، الناصرية) ، و ١ بمصر القديمة ، وقد أشار المقريزي في كثير من المواضع إلى وجود مناطق مأهولة بالسكان حول تلك البرك^(١١) . مما يدل على وجود زحف عمراني لهذه المناطق ، وإن اختلف أوجه الزحف سواء كان ترفيهياً أم حرفياً "بالزراعة أو بالصيد" أم سكنياً^(١٢) .

وفي القرن السادس عشر رصدنا ٢٣ بركة موزعة كآلاتي ٩ في المنطقة الشمالية (حوالي ٣٩٪ من إجمالي البرك) ، و ٣ في المنطقة الجنوبية (حوالي ١٣ ٪) ، و ١١ في المنطقة الغربية (حوالي ٤٧,٨٢٪)^(١٣) . ومن خلال هذه الأرقام نلاحظ أن عدد البرك في القرن السادس عشر قد تضاعف بالمقارنة لعددها في زمن المقريزي بنسبة ١٠٩٪ تقريباً ، بالإضافة إلى استئثار المنطقة الغربية بأكبر قدر من هذه البرك ، تليها المنطقة الشمالية ، ثم المنطقة الجنوبية ، ولكن ما سبب تزايد وارتفاع عدد البرك بمناطق دون الأخرى ؟ .

بداية نوضح أن من هذا العدد يوجد ١١ بركة كانت معروفة في زمن المقريزي ، واستمرت حتى القرن السادس عشر . أما بالنسبة لباقي البرك وهي ١٢ فإن هناك بعض الاحتمالات وهي : أن تكون هذه البرك موجودة بالفعل في زمن المقريزي ، وقد أغفل ذكرها نظراً لصغر مساحتها أو لخلوها من العمران ، أو أن تكون قد تكونت في الفترة الممتدة من منتصف القرن الخامس عشر - حيث توفي المقريزي - وحتى نهاية القرن السادس عشر ، أو حدث انفصال لأجزاء من البرك الكبيرة مكونة أخرى أصغر ، أو تكون هذه البرك المستجدة بعد زمن المقريزي هي ذاتها البرك القديمة مع حدوث تغيير في أسمائها ، إلا أن الاحتمال الأخير ضعيف ؛ نظراً لأنه عندما يحدث تغيير لاسم منطقة ما ، فإن كاتب الوثيقة يذكر الاسم القديم يليه الاسم الجديد ،

مثل "بركة السباع المعروفة ببركة ابن العظمة مقدم الحمار خارج بابي زويلة والخرق بالقرب من خط سويقة صفية" (١٤) .

وبركة السباع هي بركة السباعيين الواقعة في المنطقة الغربية ، والتي قد تغير اسمها في القرن السادس عشر لتصبح بركة ابن العظمة ، بل وتصير مشهورة به ، ومما يرجح الاحتمال الأول ويقويه أن بعض البرك المستجدة كان جارياً في أوقاف المماليك (١٥) .

وبالمطابقة بين أسماء البرك في زمن المقرزي والقرن السادس عشر وجدنا تطابقاً بين سبع برك (بركة قارون ، الفيل ، السباعيين ، الرطلي ، جناق ، قرموط ، الناصرية التي أطلق عليها أحياناً بركة آق سنقر الناصري) (١٦) . وتغيرت أسماء بركتين (بركة بطن البقر التي عرفت بالأزبكية) (١٧) ، وبركة قراجا شمالاً ، خارج الحسينية بالقرب من الخندق ، والتي عرفت بالخازندار) (١٨) ، وبركتين لم نعثر عليهما هما بركة الشفاف غرب الخليج بجوار اللوق ، وبركة شطا بمصر القديمة (١٩) .

أما بالنسبة للبرك التي حصرناها في القرن السادس عشر ففي شمال القاهرة يوجد بركة القرع ، وبركة الذهب خارج قنطرة الحاجب ، بركة السودان ، وبركة الفرس وبركة الشيخ سابق بخط قناطر الأوز ، وهذه البرك الثلاث متجاورة ، وبركة اليعطين بباب الشعيرة ، أما في الجنوب فهناك بركة الحمصاني ، وبالنسبة للجهة الغربية فوجدنا بركة الفهادة ، وبخط الناصرية كان هناك بركتي السلق وأبي شامة ، وبالقماحين بركة الفرايين ، وبخط اللوق وجدت بركة الجنودر المعروفة بالقوالة ، بالإضافة إلى بركة قرموط .

ومن العوامل التي ساعدت على تزايد عدد البرك ولا سيما في الأراضي الغربية والشمالية وتغذيتها بالمياه هو إحاطة الخليجين "الحاكمي ، الناصري" بهذه الأراضي وقربها من النيل (٢٠) . وقد ارتبطت بهذه البرك انتشار مناطق الحقول والحدائق والتي كثرت بها زراعة أشجار الفواكه والزهور والخضروات (٢١) .

أما النسبة للمناطق الخربة ، والتي كانت تمثل منشآت متنوعة كالطواحين والمصايف والأفران وقاعات الحياكة ، والأروقة والطباق أو الساحات الخربة "المهولة بالأتربة"^(٢٢) فقد وجدنا بالوثائق أن هناك العديد من عقود بيع وشراء واستئجار تلك الأماكن ، ومن العسير حصر جميع هذه العقود لكثرتها ؛ ولذلك أخذنا عينتين متغايرتين زمنياً ومختلفين في مصدرهما الوثائقي ، فالعينة الأولى قمنا بأخذها من سجلات محكمة الباب العالي للفترة الممتدة من ٩٩٠هـ - ١٠٠٥هـ / ١٥٨٢ - ١٥٩٦م ، والثانية كانت من محافظ الدشت فأخذنا سنة لكل عشر سنوات من ٩٢٨هـ - ١٠٠٧هـ / ١٥٢١ - ١٥٩٨م ، ويقوم هذا الاختيار على أساس أن هذه العينة تغطي كافة أحياء القاهرة ، بالإضافة إلى أن الفترة الزمنية المختلفة قد تعطي دلالات على تركيز الخرائب في بعض المناطق دون الأخرى . ومن خلال هذه العينات تمكنا من رصد ١٧٢ عقداً لبيع وشراء واستئجار لتلك الخرائب ، فمن سجلات الباب العالي حصلنا على ١١٥ عقداً . أما الدشت فقد رصدنا ٥٧ عقداً^(٢٣) ، وهي موزعة كالآتي :

المنطقة	الباب العالي		الدشت	
	عدد العقود	النسبة المئوية	عدد العقود	النسبة المئوية
القاهرة	٢٤	تقريباً ٢١%	١٠	تقريباً ١٧.٥%
المنطقة الشمالية	١٧	تقريباً ١٥%	١	تقريباً ٢%
للمنطقة الجنوبية	٣٩	تقريباً ٣٤%	٢٦	تقريباً ٤٦%
المنطقة الغربية	٢٨	تقريباً ٢٤%	١٣	تقريباً ٢٣%
المنطقة الشرقية	-	-	-	-
مصر القديمة	١	تقريباً ١%	٧	١٢%
بولاق	٦	٥%	-	-
الإجمالي	١١٥	١٠٠%	٥٧	١٠٠%

ومن خلال هذا الجدول نستطيع أن نضع ترتيباً تنازلياً لمناطق تركز الخرائب كالتالي : المنطقة الجنوبية ، الغربية ، القاهرة ، بينما اختلف الوضع بالنسبة للمنطقة الشمالية وبولاق حيث ارتفعت بهما نسبة الخرائب في الفترة من ٩٩٠ - ١٠٠٥ هـ / ١٥٨٢ - ١٥٩٦ م ، وانخفاضها في العينة الثانية المتفرقة ، والعكس صحيح بالنسبة لمصر القديمة ، ويبدو أن ذلك ظاهرة صحية تتناسب مع توزيع الكثافة السكانية لأحياء القاهرة ، وذلك إذا ما وضعنا في الاعتبار أن هذه الخرائب لا تمثل أحياء أو منشآت كاملة ، بل هي في الغالب أجزاء من منشآت قد تكون سكنية (كطبقة أو رواق خرب) أو تجارية (مثل الحواصل والحوانيت الخربة) أو خدمية "مثل خلاوي خربة بمدرسة" وهي تشكل حالات ملكية فردية ترتبط بظروف وقف ما ، أو مالك معين ليس لديه القدرة على تجديد ذلك ، أو ربما وجود نزاع عليها^(٢٤) .

وتمثل حل تلك المشكلة في بيع تلك الخرائب أحياناً أو تأجيرها للاستفادة منها ، فكثيراً ما صادفنا بالوثائق إن هناك العديد من الخرائب تم تعميمها أو تحويلها إلى منشآت صناعية كمصانع السكر أو قاعات الحياكة^(٢٥) . الخ ، ومن ثم فإنها لم تقف عائقاً أمام حركة التعمير ، ولعب سكان القاهرة دوراً في القضاء على انتشار تلك الخرائب ، حيث كانوا يتجهون لرفع شكاوهم بالمحكمة من تضررهم من هذه المناطق التي صارت "مأوى للكلاب والمتلصصين وتحمي أهل الدعارة والمختطفين والحرامية"^(٢٦) . وعلى الفور كان يتم الاستجابة لشكاوهم بعرض هذه المناطق للبيع أو الاستبدال إن كانت جارية بوقف ، أو تأجيرها لفترات تصل إلى ٦٠ عاماً شريطة أن يتم تعميمها^(٢٧) .

ومن خلال إحدى الخرائط التي وضعت للقاهرة في القرن السادس عشر ، توضح معطياتها مدى التكدس الذي كانت عليه القاهرة آنذاك ، بينما يقل هذا في الجهات الجنوبية والغربية والشمالية^(٢٨) . وبالرغم من عدم دقة تلك الخريطة ، إلا أنها تعد من أندر خرائط القاهرة في تلك الفترة ، حيث تبرز معطياتها الصورة العامة للقاهرة آنذاك ، وقد حاول رسامها تقريب معالم

المدينة المختلفة على دفعة واحدة دون اعتبار للأبعاد ، ومن خلالها يمكن التعرف على الشوارع الرئيسية للمدينة وخلقها وميادينها . كما توضح عمران المنطقة الغربية الواقعة بين القاهرة والنيل والمنطقة الشمالية ولاسيما الحسينية ، وتظهر أيضاً جزيرة الروضة^(٢٩) .

وسنحاول أن نتعرف على مدى النمو والتوسع العمراني الذي حدث بالمناطق التي أشارت إليها الخريطة والعوامل المساعدة لذلك .

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على نمو وتوسع القاهرة ، منها : موقعها الذي وفر لها المواد الأولية اللازمة لعملية التشييد والبناء ، ولا سيما جبل المقطم الذي اتخذت منه أحجار البناء^(٣٠) ، والنيل الذي وفر لها المياه والطيني ، ووجود مساحات خالية استغلت في البداية في التعمير الزراعي ، ثم تحولت إلى أحياء سكنية كالأراضي المحيطة بالبرك التي ظهر بها عدة أحياء كخط بركة قرموط ، والأزبكية ، وعدد من الدروب التي صارت تجاور الحقول كالدرج الجديد بخط قناطر السباع بجوار غيط الأمير حمزة^(٣١) .

ونلاحظ أن هذه الأماكن مستحدثه بفترة البحث ، ولا سيما إذا ما علمنا أن هذه المناطق منذ عهد قريب كانت تعاني من وجود خلل عمراي مما دفع سكانها إلى الشكوى من خشيتهم من اللصوص والمفسدين^(٣٢) .

كما لعب العامل الاقتصادي دوراً في عملية النمو والتوسع فكما سبق وأن ذكرنا أنه بالرغم من تحول القاهرة إلى عاصمة إحدى ولايات الدولة العثمانية ، إلا أنها ظلت تحتفظ بأهميتها التجارية مما ساعد على النمو وخاصة المناطق التجارية الرئيسية حول القصبه . ويرتبط بهذا العامل أرصاد الأوقاف ، التي لجأ منشؤها من أجل الحفاظ على أوقافهم إلى شراء أو تشييد بعض المباني الاقتصادية ، التي تدر ريعاً يخدم الوقف كالحواصل والحوانيت والرباع والحمامات والمنازل ، والتي غالباً ما تكون مجاورة للمؤسسة التي أنشأها الواقف ، ومما لا شك فيه أن هذه الأوقاف قد ساعدت على نمو المدينة ،

وخاصة أن بعض هذه الأوقاف يقع في المناطق القابلة للتوسع ، فنجد وقف إسكندر باشا ١٥٥٦ - ١٥٥٩ م بالمنطقة الواقعة بين باب زويلة وباب الخرق يساعد على نمو المنطقة الجنوبية وتوسعها ^(٣٢) . كما لعب وقف سنان باشا ٩٧٥ - ٩٧٦ هـ / ١٥٦٧ - ١٥٦٨ م ببولاق دوراً في نمو بولاق ^(٣٤) ، وساعد على نمو شارع موازي لنهر النيل جهة الغرب ^(٣٥) .

كما كان لاتجاه الولاة العثمانيين إلى تشييد العمائر التابعة لأوقافهم خارج القاهرة الفاطمية أثره في التوسع العمراني خارجها ، فمن بين ٩ ولاة أقاموا منشآت لهم وجدنا واحد بالقاهرة (١١٥٪) ، وثلاثة بالمنطقة الجنوبية (تقريباً ٣٣.٥٪) ، واثنين ببولاق (نحو ٢٢.٥٪) وواحد بمصر القديمة (تقريباً ١١.٥٪) ، واثنين أقاموا منشآت في أكثر من مكان (٢٢.٥٪) ؛ حيث أقاموها بالقاهرة الفاطمية والضاحية الجنوبية وبولاق ، وتنوعت هذه المنشآت بين خدمية (كالمدارس ، والكتاتيب والأسبلة والصهاريج والتكايا والجوامع) ، وسكنية (كالرباع) ، وتجارية (كالوكالات والقيساريات والحوانيت) ^(٣٦) .

وإذا كان الناس على دين ملوكهم فنجد أن القاهريين باختلاف فئاتهم يسهمون بدور في تفعيل الحركة العمرانية ، كأن هناك تكاتف بين هؤلاء والدولة على أهمية التعمير ، فاتجهوا أيضاً إلى تشييد المنشآت التجارية والخدمية ولا سيما الأسبلة والآبار ثم قاموا بوقفها ، وقد راع هؤلاء أن يختاروا لمنشآتهم تلك المناطق التي تنسم بخلخلة عمرانية والتي تسمح بالتوسع فيما بعد ، فنجد مثلاً الجمالي يوسف بن يونس الزركاشي يوقف عدة منشآت تشتمل على معمل نشادر ووكالتين مستجديتي الإنشاء بخط باب اللوق والجامع الطولوني ، بالإضافة إلى عدد من الحوانيت ومدبغة ونصف طاحون وغير ذلك من المنشآت التي أحدثها الواقف ، ووقفها على نفسه ثم من بعده يخصص جزء من ريعه لحمل المياه إلى عدد من الزوايا ^(٣٧) .

ويبدو أن مسألة توفير المياه للناس والحيوانات أمر قد حظي باهتمام أغلب الواقفين ، فحرصوا على إنشاء الأسبلة والآبار في مختلف أحياء القاهرة^(٢٨) ، ولوحظ أن منشئها قد حرصوا على تشييدها بالمناطق الخربة والأرض الموات^(٢٩) ، وبعيداً عن العوامل العقديّة والدينيّة لإقامة مثل تلك المنشآت فإن اختيار أماكنها وتأكيد واقفيها على أن ينتفع بها "العام والخاص"^(٣٠) . و "أهل المحلة والصادر والوارد"^(٣١) أسهم ذلك بدور ولو بسيط في تشجيع التوسع وجذب الناس إلى الأماكن التي تتسم بضعف النمو ، ولم يقتصر الأمر على هذه الأوقاف بل امتد الأمر ليصل إلى التبرع بالأرض وإباحتها لمن يرغب في البناء والسكنى ، وذلك مثلما تبرع السراجي عمر بن الأمير كربتاي التفكجي بلك ١٢٢ والمعلم يوسف بن حسن بن رضوان بإحدى الساحات الخربة خارج باب الفتوح بخط الحسينية وخان السبيل بحارة السباسة "لفقراء المسلمين بينون وينتفعون بها ويسكنون بها"^(٣٢) .

ونلمس من خلال ذلك أن هناك فكراً أو وعياً - إن لم يكن مصرحاً به - منتشراً بين مختلف فئات المجتمع القاهري على أهمية التوسع العمراني ، وكنتيجة لتلك السياسة السابقة أخذت مناطق تجمعات سكنية في الظهور ، وحرصت الوثائق على وصفها بالمستجدة "كالصف المستجد بالأزبكية" ، وخط الطريق المستجد ببولاق ، والحارة المستجدة بمصر القديمة ، والدرب المستجد بخط اليانسية خارج باب زويلة والخرق^(٣٣) .

وأخيراً فمن العوامل التي ساعدت على التوسع العمراني ازدياد الكثافة السكانية^(٣٤) ، ويرجع هذا التزايد إلى استتباب الأمن والازدهار العام للدولة العثمانية^(٣٥) ، غير أنه من الصعوبة تقدير عدد سكان القاهرة في القرن السادس عشر ، فيفترض ريمون أن عدد سكانها في عام ١٥١٧م كان ١٥٠٠٠٠ نسمة ويصل إلى ٣٨٥٠٠٠ نسمة في عام ١٥٥٠م^(٣٦) . غير أن حوراني يرى أن عدد سكانها في منتصف القرن السادس عشر كان ٢٠٠,٠٠٠ نسمة^(٣٧) .

ويبدو أن ما أورده ريمون عن عدد السكان فيه بعض المبالغة ، إذ إنه لا يعقل أن يتضاعف العدد بمعدل ١٥٠٪ في فترة لا تتجاوز ٣٣ عاماً ، وخاصة في مجتمع كانت الأوضاع الصحية به غير مستقرة ، إذ كان أحياناً ما يتعرض لبعض الكوارث والأوبئة التي تؤدي إلى ارتفاع معدل الوفيات^(٤٨) هذا بالإضافة إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة القاهرية يتراوح من ٤ - ٥ أفراد خلال فترة البحث^(٤٩) .

وإذا ما افترضنا صحة التقدير الذي وضعه ليون الإفريقي وأخذنا به لوجدنا أن عدد الأسر بالقاهرة وأحيائها ٣٠٥٠٠ أسرة ، ومن ثم يكون إجمالي سكان القاهرة ١٥٢٥٠٠ نسمة وهو عدد متقارب مع ما ذكره ريمون في عام ١٥١٧ م ، ومن الراجح أن ريمون قد اعتمد على تقدير ليون السابق ، ومن الممكن أن يكون هذا التقدير مقبولاً في حالة ما إذا كانت كلمة "كانون" - التي وردت بمؤلف ليون الإفريقي وتكررت في كل حي يصفه - تعني أسرة كما افترض ريمون^(٥٠) . حتى لو سلمنا بصحة هذا الافتراض فإنه لا يمكن لهذا العدد أن يتضاعف بهذه الصورة ، ومن ثم فنميل إلى تقدير حوراني ، إذ أن زيادة ٥٠٠٠٠ نسمة (أي ما يعادل ٣٣٪) في الفترة من ١٥١٧ - ١٥٥٠ م أمر منطقي ، ومن ثم فمن الممكن أن نفترض أن عدد سكان القاهرة في عام ١٦٠٠ م يتراوح ما بين ٢٥٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠٠ نسمة ، وهذا في حالة إذا ما استقرت الزيادة بمعدل ٣٣٪ (أي ٥٠٠٠٠٠ نسمة) ، على كل فإن هذه بعض العوامل التي قد ساعدت في حركة التوسع .

التوسع انماط واتجاهات :

تتسم أحياء القاهرة بأنها كانت مأهولة بالتجمعات السكنية ، والتي ترجع عن وجودها تلك المنشآت سواء أكانت سكنية أم تجارية أم صناعية أم خدمية ، وقد بدء نمو القاهرة منذ العصر المملوكي وذلك بتوسعها في كافة اتجاهاتها الجنوبية والشمالية والغربية ، وقد تمخض عن ذلك التوسع ظهور أحياء جديدة

كالحسينية في الجهة الشمالية^(٥١) ، إلا أن الكثافة العمرانية والسكانية ظلت ضعيفة في تلك المناطق ، ولكن منذ العصر العثماني أخذ النمو يزداد بها حتى صارت تلك المناطق ذات تجمعات سكنية ضخمة^(٥٢) . وظلت القاهرة الفاطمية أكثر مناطق المدينة تكديساً بالأنشطة المختلفة وخاصة منطقة القصبة^(٥٣) .

ومع أن المدينة الفاطمية لم يطرأ عليها تغيير منذ العصر المملوكي^(٥٤) ، إلا أنها قد استأثرت بـ ٢٧٪ من إجمالي أخطاط القاهرة ، ومن خلال توزيع ٦٧٢ منشأة^(٥٥) ، قمنا برصدها في فترة البحث ، منها ما يرجع إلى العصر المملوكي بالإضافة إلى ما استجد في الفترة من ١٥١٧ - ١٦٠٠ م تمكنا من وضع ترتيب لأماكن التمرکز العمراني كالتالي القاهرة ٤٣ ، ٤٪ ، المنطقة الجنوبية ٢٩ ، ٣٪ ، بولاق ٩ ، ٢٪ ، المنطقة الشمالية ٧ ، ٧٪ ، المنطقة الغربية ٦ ، ٨٪ ، مصر القديمة ٣ ، ٤٪ .

وإذا ما قارنا بين هذه الأرقام وبين ما جاء في خطط المقريري^(٥٦) نجد أن هناك اختلافاً بالزيادة في أعداد الحمامات التي كانت في زمن المقريري ٤٤ حماماً ، منها ٩ قد اندثرت في زمنه ، و ١٤ معطلاً وخرباً ، فيكون إجمالي غير المستخدم ٢٣ حماماً أي بنسبة ٥١٪ ، والواقع الفعلي للحمامات المستخدمة زمن المقريري ٢١ حماماً بنسبة ٤٩٪ ، ومن المرجح أن هذه الحمامات ظلت تؤدي عملها حتى القرن السابع عشر ، بل وتم ترميم بعض الحمامات المعطلة^(٥٧) . وعليه فإن الزيادة التي حدثت من منتصف القرن الخامس عشر وحتى نهاية القرن السادس عشر تعادل ثلاثة أضعاف الحمامات التي كانت تؤدي عملها زمن المقريري .

وكذا الحال بالنسبة للمدارس التي كانت ٧٣ وصارت ٩٥ مدرسة أي بزيادة حوالي ٣٠ ، ٥٪ ، والوكالات من ٣ إلى ١٠٤ وكالة ، والخانات من ١١ إلى ٢٨ خاناً ، بينما تراجع عدد القيساريات من ٣٧ إلى ١٤ قيسارية ، وقد يرجع ذلك كما فسر البعض إلى التطور الذي مر باستخدام مصطلحات (وكالة ،

قياسية ، خان ، فندق) والتي هي عبارة عن مسميات مختلفة لتمييز "نمط مبنى يقوم بوظائف اقتصادية معينة لم تتغير قط" (٥٨) ، وعلى كل فإن مجموع المنشآت التجارية يصل إلى ١٤٦ مبنى ؛ أي أنها تفوق ما كان موجوداً بزمان المقريري (٥١مبنى) أي حوالي ثلاثة أضعاف ، وفي ذلك دلالة على التوسع العمراني .

مما لا شك فيه أن زيادة عدد المنشآت يعكس بصورة أكيدة مدى النمو والتوسع ، كما أن تفاوت نسب توزيعها على القاهرة وأحيائها يبرز مدى تركز الأنشطة والكثافة السكانية ، يؤكد ذلك حركة الإيجارات فمن خلال ٤٦٢ عقد إيجار لمنشآت مختلفة (٥٩) ، وجدنا ٤٥,٨٪ يتركز بالقاهرة ، و ٢٩٪ بالمنطقة الجنوبية ، و ٨,٨٪ ببولاق ، و ٨٪ بالمنطقة الغربية ، و ٤,٥٪ بمصر القديمة ، و ٣,٦٪ بالمنطقة الشمالية ، وبالمطابقة بين هذه الأرقام ونسب توزيع المنشآت السابقة نجد تراجعاً للمنطقة الشمالية ، وتقدم المنطقة الغربية ومصر القديمة .

ومن الممكن تفسير ذلك وربطه بنمو المنطقة الغربية والتي تمثل بولاق أقصى امتداد لها - شمال غرب القاهرة - في ذلك الوقت ، واحتفاظ مصر القديمة بأهميتها كميناء للقاهرة ، كما احتفظت كل من القاهرة الفاطمية والمنطقة الجنوبية بارتفاع معدل الإيجارات بهما بالرغم من ارتفاع متوسط قيمة الإيجار بهما نسبياً بالمقارنة مع باقي الأحياء الأخرى (٦٠) ، ويرجع ذلك إلى كونهما يمثلان الجهاز العصبي للنشاط السياسي والاقتصادي في مدينة القاهرة ككل .

ونظراً للكثافة المرتفعة بالقاهرة وأهمية المنطقة الجنوبية باعتبارها مقراً للحكم ، وتمركز الطبقة الأرستقراطية ، إلى جانب كونها حلقة وصل بين القاهرة ومصر القديمة ، أثر كل ذلك في التوجه للإقامة بها خاصة في أحياء القلعة والصليبية وبركة الفيل وقناطر السباع ، والتي مثلت بؤراً سكنية بالمنطقة

الجنوبية^(١١). ففي السنوات الأولى للحكم العثماني لمصر تركز بها ٦٣٪ من الطبقة الأرستقراطية^(١٢)، وعلى مدار الفترة الممتدة من ١٥١٧ - ١٦٠٠م وجدنا أن هذه النسبة تتراجع قليلاً إلى ٥٤,٧ ٪. بينما يرتفع المعدل من ١٧٪ إلى ٣٢,٨٪ في القاهرة، وتنخفض من ١٩٪ إلى ٦,٨٪ بالمنطقة الغربية، وتكون ٢,٧٪ ببولاق، و ١,٣٪ بكل من مصر القديمة والمنطقة الشمالية^(١٣).

وقد يفسر لنا ارتفاع النسبة بالقاهرة لماذا انخفضت بالمنطقة الجنوبية والغربية، وذلك لاتجاه العسكر "الطبقة الأرستقراطية" إلى القاهرة الفاطمية، وخاصة بعد ممارستهم للأنشطة الاقتصادية^(١٤). غير أن الأمر يختلف مع الامتلاك فقد ارتفعت نسبة شراء العسكر للأماكن بالمنطقة الجنوبية حتى تصل ٦٦,٦٪، و ٢٣,٨٪ بالمنطقة الغربية، و ٩,٥٪ بالقاهرة^(١٥).

ويلاحظ أن تلك الشريحة عندما ترغب في الامتلاك فإنها تفضل أن تكون بالقرب من مقر السلطة أو تتجه إلى المناطق المستحدثة عمرانياً، وليس معنى هذا أن تلك المنطقة الجنوبية قد اقتصرت على تلك الشريحة، بل جذبت عناصر من الطبقة البرجوازية والشعبية^(١٦)، إذ من الصعب الفصل بين هؤلاء جميعاً، وعلى أية حال إن هذا التدفق السكاني للمنطقة الجنوبية أدى إلى إعادة تشكيل تلك المنطقة ونموها، مما أدى في نهاية الأمر إلى ضرورة نقل المداينغ التي كانت بالقرب من باب زويلة إلى منطقة باب اللوق عام ١٦٠٠م^(١٧).

كما شمل التوسع العمراني منطقة القرافة، فمن المعروف أنه يوجد بالقاهرة عدد كبير من الجبانات منتشراً بين أحيائها^(١٨). كان من أشهرها القرافة الصغرى التي تقع جنوب شرق القاهرة تحت سفح المقطم، والقرافة الكبرى كانت شرق مصر القديمة، هذا إلى جانب عدة قرافات أخرى تقع جنوباً خارج باب زويلة، وقرافة باب النصر القريبة من حي الحسينية^(١٩). بالإضافة إلى بعض الجبانات الموجودة بخط اللوق، وبخط سيدي حسين أبو علي وخط البوصة ببولاق^(٢٠).

ويبدو أن تداخل المقابر مع الأحياء السكنية يشير إلى احتمالين أحدهما : إما أن هذه المقابر كانت في بداية الأمر مساحات فراغ استغلها سكان الأحياء المحيطة بها لدفن موتاهم ، أما الاحتمال الآخر وهو : أنه عند ظهور ونمو منطقة سكنية ما ، كان تخطيط تلك المنطقة يقتضي تخصيص جزء منها كمقابر كنوع من أنواع الوفاء بمتطلبات الحياة الاجتماعية ، ونظراً للنمو العمراني والزحف السكاني أدى ذلك إلى تلاحم الأحياء السكنية بهذه المقابر ، كأن الحي بذلك يلتهم جميع مساحاته ويفرزها في هيئة منظومة سكنية تتجاور فيها كافة أشكال النشاط الاجتماعي من بيوت ومنازل والنشاط الاقتصادي من حواصل وحوانيت^(٧١) .

بل ويصل الأمر أحياناً نظراً لهذا النمو أن يتم استغلال هذه المقابر وتحويل بعضها بعد إزالتها إلى مناطق سكنية ، ومنشآت تخدم هذه المناطق كالحواصل والمقاهي ، وذلك كما حدث في عدد من مقابر خط مركز سويقة اللبن خارج باب الفتوح^(٧٢) . ومن ثم فإن هذا الاحتمال الأخير يعد مقبولاً ، وذلك لأنه بالنظر للقرافة الكبرى والصغرى نجد أنهما بالفعل تم تخصيصهما للدفن ، إلا أن الكثافة السكانية المرتفعة بالقاهرة وبعض ضواحيها أدى إلى توجيه تلك الكثافة إلى الإقامة بمثل تلك القرافات ، ولم يكن هذا التوجيه وليد القرن السادس عشر ، بل إنه يعود إلى زمن المماليك الذين تنافسوا في تشييد التراب والخوانك حتى اتصلت العمارة من باب القرافة إلى بركة الحبش ، ومن الباب المحروق إلى قبة النصر ، وكان تشييد المماليك منشآت خدمية كالخوانك والأحواض والأسبلة والمدارس^(٧٣) ، دليل على هذا الزحف السكاني .

حقيقة أن هذا الزحف قد تراجع حتى أن ليون الإفريقي في مطلع القرن السادس عشر يرصد الاضمحلال الذي أصاب القرافة بقوله : "إذ يكاد يكون خراباً" ، ولكنه في الوقت ذاته يشير بالفعل إلى المدى الذي وصل إليه العمران بهذه المنطقة حتى تكون ضاحية "بشكل مدينة صغيرة" يوجد بها كثافة سكانية مقيمة بصفة دائمة ، إلى جانب الكثافات التي ترد عليها من القاهرة وضواحيها

في المناسبات والجمع للزيارة^(٧٤) . وبالتالي فإن التراجع ليس معناه الاندثار ، وخاصة إن ليون حينما قارن لم يذكر أي قرافة يقصد بل اكتفى بـ "رَبَضُ القرافة" ، ويبدو أنها القرافة الصغرى نظراً لشهرتها ، ولكنه لم يذكر شيئاً عن القرافة الممتدة من باب الوزير بالقلعة جنوباً إلى قرافة القبة خارج باب النصر شمالاً ، والتي تعرف بصحراء الممالك وترب قاتيباي^(٧٥) .

وعلى أية حال فقد ورد بالوثائق بعض الدلالات الخاصة عند دراسة تلك المنطقة ، منها إطلاق مصطلح خط "خط الصحراء"^(٧٦) على المنطقة الواقع بها مدرسة الأشرف قاتيباي ، وجود حارة الطباخين بالقرافة الصغرى^(٧٧) . وجود رباع بمنطقة القرافة منها ربع بجوار مسجد قاتيباي^(٧٨) . وربع أنشأه مسيح باشا بجوار ميدان القلعة تجاه مدرسة الشيخ زين الدين أبي الحسن على القرافي^(٧٩) .

بالإضافة إلى ذلك وجود عدد من المدارس والمكاتب بمنطقة القرافة ، منها مكتب آقبا اللالا بالصحراء خارج باب النصر بترتبه بجوار تربة قرقماس^(٨٠) . مكتب سبيل شبك الشعباني المؤيدي بالصحراء بالقرب من الدكاكين^(٨١) ، ومن المدارس المدرسة السلطانية بالقرافة الصغرى بوقف خوند أم السلطان^(٨٢) ، والمدرسة الأشرفية بالصحراء^(٨٣) . كما كان هناك طواحين جارية بالأوقاف بالصحراء^(٨٤) ، ولكن ماذا يعني كل هذا ؟ إننا إذا ما توقفنا عند مصطلح "خُط" و "ربع" نجد أن الأول : يعني الحارة ، والثاني : يشير إلى وجود كثافة سكانية مرتفعة ورواج تجاري إذا ما وجد بمنطقة كما فسر البعض^(٨٥) .

وعليه فإن منطقة القرافة شهدت نمواً عمرانياً استلزم إقامة منشآت تفي باحتياجات من يعيش فيها ، إذ أنه لا يعقل أن منشآت كالمكاتب - تحديداً - يتم إقامتها في مناطق تتسم بضعف سكاني ، ويأمن ذوو الأطفال المقيدون بها في إرسالهم إليها ، وبالتالي فإنه لا بد من وجود كثافة سكانية إن لم تكن مرتفعة فلا

بد أن تكون معقولة ، تتيج مناخاً من الطمأنينة يسهل التنقل فيه ، ويبدو أن وجود درك أمني للقرافتين قد ساعد على خلق مثل هذا المناخ^(٨٦) ، وبالرغم من أن معظم هذه المنشآت يرجع إلى العصر المملوكي إلا أن استمرارها في تأدية عملها يؤكد على أن المنطقة لا تزال مأهولة بالسكان ، فلو افترض أن الخراب قد لحق بها لطالب سكان الأحياء القريبة أو المجاورة بنقل ريع أوقاف منشآتها إلى مناطق أخرى ، وذلك مثلما حدث في بعض الأوقاف^(٨٧) .

أما المنطقة الغربية فهي تمثل حلقة وصل بين القاهرة ومصر القديمة وبولاق ، وقد حاول المماليك تعميرها ، وذلك حينما حاول الأمير أربك ططخ الأتابكي - أحد أمراء السلطان قاتيباي - تعمير الأربكية^(٨٨) ، غير أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل وظلت المنطقة تتسم بالهامشية وغير آمنة نسبياً ، ويشير إلى ذلك "وجود مواخير الفسق ، وبيوت الدعارة ، وأماكن بيع الحشيش" ، وظلت المنطقة غير مسكونة إلا في بعض أجزاءها حتى بداية القرن الثامن عشر^(٨٩) .

غير أن هذا القول فيه نوع من المغالاة فمن الممكن أن تكون هذه المنطقة قد شهدت نمواً عمرانياً في القرن الثامن عشر ، إلا أن نواته تمتد إلى القرن السادس عشر ، حيث شهدت تلك المنطقة اهتماماً من قبل الولاة العثمانيين بضرورة تعميرها ، فقد وجدنا أربع إشارات صريحة لأوامر صدرت من حسن باشا الخادم ٩٨٨هـ - ٩٩١هـ / ١٥٨٧ - ١٥٩٣ م ، وإبراهيم باشا ٩٩١هـ - ٩٩٢هـ / ١٥٨٣ - ١٥٨٤ م ، وأويس باشا ٩٩٤ - ٩٩٩هـ / ١٥٨٥ - ١٥٩٠ م ، وأحمد باشا ٩٩٩ - ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤ - ١٥٩٠ م ، بتعمير المناطق الخربة سواء كان ذلك بالمنطقة الغربية أو الجنوبية ، بل "ومن حارز من هذه المواقع وبنى به فهو له"^(٩٠) .

وبالبحث في سيرة هؤلاء الولاة لم نجد لهم أي منشآت عمرانية أقاموها بالقاهرة أو ضواحيها فيما عدا أحمد باشا ، وفي هذا دلالة لا تخفى على اهتمام

الدولة بالتعمير ، وتشجيع الناس عليه وذلك بتحفيزهم أن من يُعمر يملك ، حقيقة لم تتطرق الوثائق هل الامتلاك حق رقبة أم حق منفعة ؟ . ومن ثم فإننا لا نستطيع أن نرجح إحدى الكفتين على الأخرى إلا أنه في اعتقادي أن هذه الأوامر تعد ملمحاً لسياسة عمرانية تبنيتها الدولة ؛ هدفت منها إلى إعادة توزيع الكثافات السكانية ، وذلك عن طريق دفع سكان المناطق المتكدسة إلى المناطق الأقل كثافة ، شجعتهم على ذلك بإعطاء وعوداً للناس بتملك ما يعمره ، بل وضمان عدم تعرض رجال الإدارة لهم بأي نوع من أنواع الظلم والتعسف ، حيث حُذر رجال الإدارة ومعاونيهم من التعرض لمن يرغب في التعمير "بظلم أو أذية" ، وعليهم تقديم المساعدة لمن يرغب في ذلك ، وشددت عليهم من مخالفة هذه الأوامر وأن "من خالف لا يلو من إلا نفسه"^(٩١) ، وفي الوقت ذاته فإن الدولة من خلال هذه السياسة سوف تضمن نشر الأمن ومحاربة بؤر الإجرام التي كثيراً ما ضج الناس منها^(٩٢) .

ويبدو أن هذه السياسة قد أنتت ثمارها ، حيث شهدت المنطقة الغربية نمواً عمرانياً ، فبالرغم من أنه يسير ببطء إلا أنه يعد لبنة أساسية في التوسع العمراني الذي حدث في القرن الثامن عشر ، ولقد رصدت الوثائق هذا النمو من خلال الزحف العمراني على مناطق الحدائق والحقول بالمنطقة الغربية^(٩٣) ، كما اتجه القاهريون بمختلف فئاتهم إلى تشييد المنشآت بهذه المنطقة والتي تركز معظمها حول بركة الأزبكية والقرع^(٩٤) ، وحرصت الوثائق على نعت تلك المنشآت : "بالأماكن المستجدة"^(٩٥) ، واستتبع ذلك ظهور دروب وأزقة مستجدة كدرب الطنباوي المستجد بخط الأزبكية ، وزقاق مستجد بكوم بركة الأزبكية^(٩٦) .

واعتقد أن في هذا إشارة إلى أن النمو بهذه المنطقة أصبح ظاهرة تلفت الانتباه إليها ، وقد استأثرت المنطقة الغربية بنحو ٨,٩% من إجمالي المنشآت العامة المستحدثة في القاهرة وضواحيها في الفترة من ١٥١٧ - ١٦٠٠ كما سنرى ، أما بالنسبة للإيجارات في هذه المنطقة قد اتسمت بانخفاض نسبي لمتوسط قيمة الإيجار بالنسبة للقاهرة وضواحيها^(٩٧) . وقد بلغت نسبة الإيجارات

بها حوالي ٨٪ من إجمالي الإيجارات بالنسبة للقاهرة وأحيائها ، كما سبق وذكرنا ؛ مثل الحرفيون فيها ٣٢,٤ ٪ ، بينما بلغت نسبة العسكر ١٣,٥ ٪ ، وهي نسبة تنخفض عن معدل تركيزهم بالمنطقة عند تحول مصر للحكم العثماني والتي بلغت ١٩٪^(١٨) ، ويأتي من بعدهم التجار ١٠,٨ ٪ ، ثم العلماء ورجال الدين ٥,٤٪^(١٩) ، وقد يرجع ارتفاع نسبة الحرفيين بتلك المنطقة إلى أنه قد وجد بها حوالي ٢٧٪ من إجمالي المنشآت الصناعية بالقاهرة وضواحيها^(٢٠) ، وأيضاً انخفاض قيمة الإيجارات بها قد ساعد على جذب عدد من هؤلاء الحرفيين ، ويبدو أن هذه سمة اتسمت بها تلك المنطقة منذ أوائل العصر العثماني^(٢١) .

أما المنطقة الشمالية فقد بدء نموها منذ القرن ٥ هـ / ١١ م ، وذلك حينما اختطت حارة الحسينية الواقعة خارج باب الفتوح^(٢٢) ، وقد كان هناك عدة عوامل ساهمت في نمو هذه المنطقة وهي وقوعها على طريق القوافل المتجهة من وإلى سوريا^(٢٣) ، كما كان لإنشاء الظاهر بيبرس عام ١٢٦٩م مسجداً شمال غرب باب الفتوح يعد إيداناً ببدء التعمير بها ، بالإضافة إلى أن حفر الخليج الناصري عام ١٣٢٥م كان من العوامل المساعدة على تنمية هذه المنطقة^(٢٤) ، وقد تألفت الحسينية من ٨ حارات في العصر المملوكي^(٢٥) ، غير أن هذا الرقم قد تتضاعف في القرن السادس عشر حيث بلغ عدد الحارات بها ٤٢ حارة حوالي ١٥,٩٪ من إجمالي حارات القاهرة .

وتزايد عدد الحارات بالمنطقة الشمالية ليس له علاقة بالنمو العمراني ، وذلك لأننا إذا ما ألقينا نظرة على عدد الإيجارات بهذه المنطقة سنجد أنها ٣,٦٪ من إجمالي الإيجارات و ٦,١٪ من إجمالي المنشآت المستجدة بها ، وقد يرجع ذلك إلى أن اتسام المنطقة بضعف النمو العمراني كان عاملاً مشجعاً على استقرار المتصوفة بها ، أو أن ذلك يعود - وهو الأرجح - إلى أن الأحياء الشمالية للقاهرة تمثل محطة النزول الأولى لسكان الدلتا الريفيين ، ونقطة تجمع لبعض فقراء الطرق الصوفية في شرق الدلتا ، والذين مثلوا بيئة خصبة لنشر فكر المتصوفة بينهم^(٢٦) .

وعلى كل فإن نمو الأحياء الشمالية كان منظومة لهدف عام ، بدأت بنمو بولاق ابتداءً من القرن الخامس عشر ، وقد ساعد على نموها تحول التجارة المصرية واعتمادها على البحر المتوسط بدلاً من البحر الأحمر ، في حين كان ذلك من أسباب تراجع مكانة مصر القديمة^(١٠٧) ، ومع ذلك فإنها ظلت تحتفظ بأهميتها كميناء للقاهرة ، تحصل فيه الرسوم الجمركية على البضائع الواردة من الصعيد وأفريقيا^(١٠٨) ، ولقد وجد بها ١٧ خطأ (حوالي ٦,٤ ٪) من إجمالي أخطاء القاهرة ، وتركزت المناطق المأهولة في أحيائها الشمالية والقريبة من النيل^(١٠٩) ، وقد اتسمت أحيائها بضعف الحركة العمرانية حتى أن أحد التجار الروس قد وصفها عام ١٥٥٨ م : "أنها حالياً كالصحراء لا يسكنها إلا بعض المصريين المسنين والمتشردين ، أما الأتراك والمسيحيون فقد تخلوا عن الإقامة فيها"^(١١٠).

هذا الوصف يؤيده واقع المدينة من خلال الوثائق فنجد أنه كان بها ٤,٥ ٪ من إجمالي الإيجارات ، مثل العسكر فيها ١,٣ ٪ بينما بلغت المنشآت المستجدة حوالي ١,٨ ٪ من إجمالي المنشآت المستجدة في الفترة من ١٥١٧ - ١٦٠٠ م^(١١١) ، ويبدو أن هذه الخلطة السكانية بمصر القديمة كانت لها أسباباً تمثلت في بعض المعوقات التي حالت دون النمو في جنوب مصر القديمة وشرقها ، وكان من بين هذه المعوقات وجود المقطم شرقاً والجبانات بالمنطقة الشرقية والجنوبية ، والتي وقفت أمام التوسع في هذه الجهات^(١١٢) ، ويدل على ذلك ما ذكر في دراسة سابقة من أن منطقة الرصد القريبة من اسطبل عنتر لم يوجد بها خط واحد ، على الرغم من وجود نشاط اقتصادي محدود بالقرب منها^(١١٣).

كما أعتقد أن توقف النمو بهذه الجهات مرتبط بقضية الشمال والجنوب ، إذ أن الشمال مرتبط في أذهان الناس بالثراء والتفوق المادي . بينما يمثل الجنوب التقهر والفقر^(١١٤) . وهي حقيقة أثبتتها الواقع في الغالب ، ومن ثم فمن الطبيعي أن يندفع الناس إلى المناطق القريبة من الأنشطة الاقتصادية المزدهرة ،

وعليه فالاتجاه كان إلى القاهرة وبولاق التي كان بها ١٢,٨% من إجمالي أخطاط القاهرة^(١١٥)، وأخذت في النمو والازدهار الاقتصادي، ووردت إليها العديد من البضائع التي لاقت رواجاً اقتصادياً (كالكتان، والأرز، والحبوب، والجلود، والسكر) بدلاً من البضائع الكمالية التي كانت تفتد إلى مصر القديمة.

وقد استلزم ذلك أن اتجه بعض الولاة العثمانيين إلى إقامة بعض المنشآت التي تناسب ذلك، منها ما أنشأه سليمان باشا ٩٣١ - ٩٤١هـ / ١٥٢٥ - ١٥٣٥م من معاصر للسكر ووكالتين لتجارة الكتان، وكائل الحبوب التي أنشأها كل من داود باشا ٩٤٥ - ٩٥٦هـ / ١٥٣٨ - ١٥٥٩م، وسان باشا ٩٧٥ - ٩٧٦هـ / ١٥٦٧ - ١٥٦٨م، وحسن باشا ٩٨٨ - ٩٩٠هـ / ١٥٨٠ - ١٥٨٢م، هذا وقد أخذت بولاق في التوسع تجاه الشمال والغرب ونمى شارع كبير موازي لنهر النيل على أراضي طرحها النهر أثناء انحصاره تجاه الغرب، وقد وجد بها عدة منشآت تابعة لأوقاف بعض الولاة كمسجد سليمان باشا ١٥٣٢م وسان باشا ١٥٧١م^(١١٦).

وأخذ الزحف العمراني يمتد إلى أرض وقف سليمان باشا بشاطئ النيل وتحولت بعض الحدائق المرصدة إلى مقاهي ووكائل^(١١٧). كما استأثرت بولاق بنحو ١٤,١% من إجمالي المنشآت المستجدة، وما يزيد قليلاً عن ٨,٨% من إجمالي الإيجارات ومن خلال هذا نلاحظ أن القاهرة قد أخذت في النمو والتوسع في كافة الاتجاهات، وكانت هناك بعض الظواهر التي رصدت هذا التوسع، حقيقة أننا قد أشرنا إلى بعضها سابقاً، غير أننا سنفرد لها نقطة للحديث عنها وقد تمثلت هذه الظواهر في:

حركة التشييد:

لاحظنا فيما سبق كيف أن هناك حركة توسع عمراني قارضة لمساحات القاهرة، محولة إياها إلى أماكن ذات تجمعات سكنية عكس وجودها إقامة المنشآت، وقد بلغ عددها في فترة البحث ١١١ منشأة (١٧,٨% من إجمالي

المنشآت التي رصدناها خلال فترة البحث^(١١٨) ، وليس معنى هذا أن حركة التشييد كانت خاملة ، وخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن هذا العدد قد تم رصده من عينة عشوائية للدلالة فقط على التطور العمراني ، أما إذا ما أفردت دراسة للموضوع فربما تخرج النتائج مختلفة .

هذا بالإضافة أنه لا يمكن إغفال عملية الترميم والصيانة التي حظيت بها المنشآت التي ترجع إلى عصور سابقة عن القرن السادس عشر ، وذلك من أجل الحفاظ عليها ودفع ضرر خرابها عن المناطق المحيطة بها^(١١٩) ، وتزخر الوثائق بالعديد من النماذج - كما سنوضح لاحقاً - .

ومن خلال توزيع المنشآت المستجدة (١١١ منشأة) نجد ترتيب المناطق كالتالي : المنطقة الجنوبية ٣١,٥ ٪ ، القاهرة ٢٩,٧ ٪ ، بولاق ١٦,٢ ٪ ، والمنطقة الغربية ١١,٧ ٪ ، المنطقة الشمالية ٦,٣ ٪ ، مصر القديمة ٢,٧ ٪ ، المنطقة الشرقية ١,٩ ٪ ، ونلمس من خلال هذا الترتيب أنه يتفق مع حركة التوجه السكاني التي أشرنا إليها سابقاً من خلال الإيجارات^(١٢٠) .

ونستنتج من جدول توزيع المنشآت المستجدة^(١٢١) أن هناك تدرجاً هرمياً لها ، كان في قمة هذا التدرج المنشآت الدينية الزوايا والتكايا (٢٧ ٪) ، تلتها المساجد (١٨,٩ ٪) ، الوكالات (١٠,٨ ٪) ، الكتاتيب والحمامات (لهما نفس النسبة ٩,٩ ٪) ، ثم الأسبله (٩ ٪) ، المدارس (٦,٣ ٪) ، الرباع (٤,٥ ٪) ، وأخيراً الخانات والقيساريات (١,٨ ٪) .

ولكن بماذا نفسر ارتفاع نسبة الزوايا والكتاتيب وانخفاض نسبة المدارس؟. قد يرجع ذلك إلى اهتمام الدولة العثمانية بتشجيع التصوف والصوفية ، وتمثل ذلك في التوسع في الأوقاف المرصدة على منشآت الصوفية وإعفاء أراضيها من الضرائب ، ومن ثم ساعد ذلك في انتشار هذا الفكر ، وقد رغب كثير من الناس في الانضواء تحت لوائه فراراً من شظف العيش^(١٢٢) .

ومما يلتفت النظر أن معظم الزوايا والتكايا قد تركزت بصفة أساسية في القاهرة (٣٠٪) ، والمنطقتين الجنوبية والشمالية بنفس النسبة (٢٣,٣٪) ، وذلك لأن هذه المناطق تمثل محوراً للاتصال بين القاهرة وكافة أنحاء مصر ، فبإنتتاح القاهرة التجاري والثقافي على أنحاء مصر وغيرها من الولايات العثمانية ، وبالتالي سوف يؤثر في أن المتصوفة سوف يجدون آذاناً صاغية لفكرهم الصوفي بين مختلف الجنسيات المترددة عليها ، وإذا ما دققنا النظر في انتماء بعض المتصوفة الإقليمي الذين حلوا بالقاهرة وأنشئت لهم بها عدد من الزوايا سنجد أنهم كانوا من ريفي الصعيد والوجه البحري ، بالإضافة إلى بعض المغاربة والأعاجام^(١٢٣) ، وعليه فإن اختيار الأماكن الثلاثة وارتفاع نسبة الزوايا بها له مغزى خاص قصد منه ضمان إيجاد جسر للتواصل بين صوفية القاهرة وأتباعهم في مختلف أنحاء مصر والولايات العثمانية .

وأعتقد أن ذلك يفسر لماذا ارتفعت نسبة الزوايا والتكايا وانخفضت نسبة المدارس ، ولا سيما إذا ما وضعنا في الاعتبار أن القاهرة كان بها من العصر المملوكي أكثر من ١٠٠ مدرسة في مقابل ٢٥ كتاباً ، و ٣٦ سبيلاً وضريحاً ، و ٦٦ حماماً - كما رصدنا ذلك من الوثائق -^(١٢٤) . وبالمقارنة بين عدد المنشآت المستجدة في القرن السادس عشر ونظيرتها من الفترة السابقة نجد أن نسبة المستجد في الفترة ١٥١٧ - ١٦٠٠م تمثل حوالي ١٦,٩٪ من إجمالي المنشآت^(١٢٥) ، وأعتقد أن هذا أمر مقبول بالنسبة لفترة زمنية لا تتجاوز ٨٣ عاماً .

غير أننا إذا ما وضعنا نوعاً جديداً من المنشآت التي بدأ ظهورها في القرن السادس عشر وذاع انتشارها بالقاهرة ، حتى أنها أصبحت أحد الأشياء التي تتميز بها ألا وهي المقاهي^(١٢٦) ، وقد بدأ انتشارها بعد انتشار استهلاك البن منذ أوائل القرن السادس عشر ، والمقهى تتألف من مكان مخصص لمطبخ القهوة وآخر مجهز بمساطب داخلها أو خارجها وذلك لاستقبال روادها^(١٢٧) ، ويبدو أن المقاهي كانت تدر أرباحاً مما شجع على تحويل بعض المنشآت (كالطواحين ، والأفران ، والزرائب حتى الخرائب) إلى مقاهي^(١٢٨) .

وعرف عادة إطلاق الأسماء على المقاهي فوجدت قهوة قرمز بخط بين القصرين ، وقهوة ريحان بخط الكعكيين ، وقهوة المرمة بالقرب من الدرب الأحمر ، والشيخ مايا بخط الدرب الأحمر ، والماوردية بالأمشاطيين ، والشوام بخط المدرسة الغورية ، والمقصف بخط ميدان الغلة مطلة على الخليج الحاكمي^(١٢٩) . وكان متوسط إيجار القهوة يبلغ في القاهرة ١٠٦ نصفاً شهرياً^(١٣٠) . هذا وقد وجدنا (٥١) مقهى تم إنشاؤها في الفترة من ١٥١٧ - ١٦٠٠ م ، كانت موزعة على جميع أنحاء القاهرة^(١٣١) . وهذه المقاهي تمثل ٤٥,٩ ٪ من إجمالي المنشآت المستجدة في فترة البحث ، ومن ثم فإذا ما أضيف هذا العدد إلى جملة المنشآت المستجدة فيكون الإجمالي ١٦٢ منشأة مستجدة بنسبة ٢٤,١ ٪ من إجمالي المنشآت التي حصرناها في فترة البحث، أي أن مؤشر حركة التشييد قد ارتفع من ١٧,٨ ٪ إلى ٢٤,١ ٪ وهذه نسبة مرضية للفترة محل الدراسة ، وهي تعد دليلاً على هذا التوسع العمراني .

وقد ساهم في حركة التشييد رجال الإدارة ومختلف فئات المجتمع القاهري^(١٣٢) ، وقد امتدت حركة التشييد إلى ضرورة إتمام بعض المنشآت ذات المنفعة العامة ، والتي توقف العمل بها لظروف ما ، وذلك مثلما حدث حينما تعاون أهل خط بين الحيضان خارج باب الشعرية على إتمام إنشاء مدرسة نور الدين الشاذلي نظراً لوفاته ، ولم يكن لها وقفاً^(١٣٣) . وهذا التصرف أعتقد أنه يرجح ما سبق ذكره من أن هناك وعياً منتشراً بين مختلف فئات المجتمع القاهري على أهمية التعمير ، وإلا فلماذا يلجأ سكان الحي إلى مثل هذا التصرف ؟ ! .

هذا وقد شملت حركة التشييد ترميم وصيانة منشآت العصور السابقة على القرن السادس عشر ، وقد ساعد في عمليات الترميم تلك الأراضي والعقارات المرصدة على هذه المنشآت ، ففي أوائل هذا القرن وجدنا مثلاً أن حجم مساحة الأراضي الزراعية المرصدة على بعض المنشآت الخدمية (كالمدارس والكتاتيب والأسبله ...) بالقاهرة بلغت ٣٨٢٣,٢٦ فداناً ، وذلك في البحيرة والقلوبية وغيرها من ولايات مصر^(١٣٤) .

وكان جزء كبير من ريع هذه الأعيان الموقوفة يصرف في صيانة الوقف وترميمه حتى "لو صرف في ذلك جميع محصوله"^(١٣٥) كما نصت وثائق الأوقاف ، وبالتالي فإن ذلك سهل عملية الصيانة ، إلا أن ذلك لم يكن لينم لولا اهتمام الدولة العثمانية بأمر الأوقاف ، نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه في المجتمع ، وكانت عملية الصيانة تلك خاضعة لإشراف القضاء ، ولا تتم إلا بعد إذن القاضي أو من ينوب عنه ، وبعد تقدير حجم احتياج الوقف للصيانة والمبالغ المقررة لذلك^(١٣٦) ، وقد تفاوتت هذه المبالغ نظراً إلى مساحات الوقف ، وحجم الترميم والتعمير الذي يحتاجه ، والمدة التي يستغرقها العمل ، فنجد ترميم المدارس كان يتراوح من ١١٠ - ١٧٠٠٠ نصف ، ومن ١٦٠٠ - ٦٠٠٠ نصف بالنسبة للحمامات ، و ٣٥٠ - ٥٠٠٠ نصف للوكالات ، و ١٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠ نصف للرباع^(١٣٧) .

وشملت عملية الترميم هذه منشآت شتى في مختلف أنحاء القاهرة ومنها المساجد والزوايا ، والتي لفتت بكترة عددها انتباه أحد الرحالة الألمان عام ١٥٨٨م ، إلا أنه لاحظ أنه "لا يهتم بها وهي آيلة للسقوط" ، وعلى ذلك "بأن الكثير من الأثرياء لا يهتمون بأمر ترميمها"^(١٣٨) ، وقد يكون في ذلك بعض الصحة من تميز القاهرة بكترة المساجد ، فالقاهرة ذات الألف مؤذنة هذا أمر شائع ، واحتياج الكثير منها إلى الترميم هذا أمر - أيضاً - أكدته الوثائق ، ولكن مسألة أنها "لا يهتم بها" و "أن الكثير من الأثرياء لا يهتمون بها" فيه بعض المبالغة ، حيث ساهم بعض رجال الإدارة في ترميم المساجد فمثلاً محمد باشا الشريف ١٠٠٤ - ١٠٠٦هـ / ١٥٩٥ - ١٥٩٧م قام بتجديد مقام الحسين والجامع الأزهر^(١٣٩) ، وساهم بعض أعيان القاهرة في ترميم أحد المساجد الجارية بوقف السلطان جقمق بخط خان الخليلى وقاموا بذلك متبرعين "حسبة لله تعالى"^(١٤٠) ، وفي ذلك ما يضعف وجهة نظر ذلك الرحالة من أن المساجد لا يهتم بها .

هذا وقد تم ترميم العديد من المساجد منها تجديد الإيوان البحري بجامع عمرو بمصر القديمة والذي كلف ١٥٠٠ نصف ، ورممت زاوية الشيخ ناصر بن مراد الكردي المعروف بالسطوحي بخط الكباش وغير ذلك^(١٤١) . ومن المدارس التي تم ترميمها المدرسة السيفية بخط باب الزهومة والعاشورية بخط زويلة ، ومدرسة السلطان حسن والتي بلغت قيمة ترميمها مع بعض الحوانيت الجارية بالوقف ١٧٠٠٠ نصف^(١٤٢) . ومن الحمامات حمام أيتمش بباب الوزير والصوفية بوقف الخانكة الصلاحية سعيد السعدا^(١٤٣) . ومن الوكالات اثنين بالبندقين وواحدة بحدرة البقر ، وغير ذلك^(١٤٤) . ومن الرباع خمسة بوقف الدشيشة وسبعة بوقف البيمارستان^(١٤٥) . ولم يقتصر الأمر على المنشآت الجارية بأوقاف المسلمين بل تم ترميم بعض منشآت النصارى كدير الملكيين بقصر الشمع بمصر القديمة^(١٤٦) .

ونستنتج من ذلك أن القاهرة خلال الفترة من ١٥١٧ - ١٦٠٠ م شهدت توسعاً عمرانياً في كافة اتجاهاتها ، وأخذت المنطقة الجنوبية والغربية والتي تمثل بولاق أقصى امتداد لها في النمو والازدهار ، ساعد على ذلك وجود وعي عام اتفق على أهمية وضرورة التعمير ، ولم يكن هذا الوعي منحصرأ في فئة دون الأخرى ، بل انتشر بين مختلف فئات المجتمع القاهري ، ترجم لمثل هذا الوعي ما تم تشييده في تلك الفترة من منشآت ، إلى جانب الاهتمام بمنشآت السابقين ، كما نستنتج أن هناك محاولة لتعمير المنطقة الغربية ولا سيما الأزبكية عكس ذلك الأوامر التي أصدرها ولاة القاهرة بشأن هذا الموضوع ، وهذا يتفق مع ما ورد في خريطة ١٥٤٩ م التي أشرنا إليها سابقاً من نمو المنطقة الغربية .

وإذا كنا تحدثنا عن مفهوم القاهرة وتوسعها فما هو شكل الإدارة التي حكمت تلك الرقعة ، وما هو الدور الذي لعبته في عملية النمو والتوسع ، وكيف حافظت على ذلك ؟ حقيقة أننا قد أشرنا إلى بعض هذا الدور ، إلا أننا سوف نفرده له نقطة قائمة بذاتها أطلقنا عليها "الإدارة والمدينة" .

هوامش الفصل الثاني

(١) المعجم الوجيز : ص ٤٣٤ .

(٢) فارتيتما : مصدر سابق ، ص ٢٣ .

(3) Clement, r : les français d' Egypte aux xvii et xviii siècles . Le Caire 1960, P 5

(٤) ليون الإفريقي : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢٠٣ ، حيث ذكر أنها "أحد كبريات مدن العالم" .

Belon : op, cit, p. 107a – 110 a; Palerne, Jean : le voyage en Egypte 1581 IFAO, le Caire, 1971, p.42 .

(٥) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٢٦٣ .

(٦) العثماني ، أحمد بن سعد الدين : ذخيرة الإعلام بتاريخ الخلفاء والأعلام وأمراء مصر الحكام وقضاة قضائهم في الأحكام من فتحها الإسلامي العمري إلى زمن النظم ١٠٥٠هـ / ١٦٤٠م ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تاريخ ١٠٤ ، ورقة ٧ .

(٧) فرلكنف : مرجع سابق ، ص ١٣٠ – ١٣١ .

(٨) جومار : مصدر سابق ، ج ١٠ ، ص ١٩ ، وقد ذكر أن المساحة الكلية ٨٨٣,٨ هكتاراً (٢٢٠٩,٥ فدان) ، حيث أن الهكتار تقريباً يعادل ٢,٥ فدان .

(٩) ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

(١٠) الدشت : محفظة ١٠ ، ص ٦٢٦ ، الباب العالي : ص ٢١ ، ص ٨٦ ، م ٢٣٨ ، ومن الجدير بالذكر أن ريمون ذكر أن مساحة القاهرة وامتدادها بدون مصر القديمة وبولاك كانت ٧٣٠ هكتاراً (١٨٠٣ فدان) ويبدو أن ذلك فيه خطأ ما ؛ حيث أن علماء الحملة ذكروا أن مساحة القاهرة بدون بولاك ومصر القديمة ٧٩٣,٠٤ هكتاراً (حوالي ١٩٨٢,٦ فداناً) ، ولا نعلم سبب ذلك الخطأ ، انظر : جومار : مصدر سابق ، ج ١٠ ، ص ١٩ ، ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ .

(١١) المقرئزي : مصدر سابق ، م ٢ ، ج ٣ ، ص ٢٤٧ – ٢٦٨ .

(١٢) الباب العالي : ص ٥٩ ، ص ٤٤٦ ، م بدون ، أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٣٧٣ – ٣٧٨ .

(١٣) الباب العالي : ص ٤٨ ، ص ٢٩٦ ، م ١٠٢٤ ، ص ٤٣٣ ، م ١٥١٣ ، ص ٥٥ ، ص ١١١ ، م ٥٤ ، ص ٥٦ ، ص ٣٤١ ، م ١١٥٥ ، ص ٣٨٦ ، م ١٣٤٥ ، ص ٤٤١ ، م ١٥٨٣ ، ص ٦٥ ،

- ص ٤٥ ، م ١٢٠ ، ص ٦٦ ، ص ١٧٣ ، م ٦٥٠ .
- جامع الحاكم: ص ٥٣٩ ، ص ٣٢٣ ، م ١٣٢٨ ، ص ٥٤٧ ، ص ٣١٤ ، م ١٠٨٠ .
- القسم العسكرية : ص ٣ ، ص ٧٧ ، م ٢١٩ ، الصالحية النجمية : ص ٤٥٥ ، ص ٤٦٩ ، م ١٦٦٦ .
- الدشت : محفظة ٥ ، ص ٥٦ ، ص ٣٧٧ ، محفظة ٨ ، ص ٦٠٤ ، محفظة ١٠ ، ص ٦٢٦ ، محفظة ٣١ ، ص ٣٤٦ ، محفظة ٤١ ، ص ٢١٤ .
- (١٤) الباب العالي : ص ٤٨ ، ص ٢٩٦ ، م ١٠٢٤ .
- (١٥) الدشت : محفظة ٨ ، ص ٦٠٤ .
- (١٦) الباب العالي : ص ٤٨ ، ص ٤٣٣ ، م ١٥١٣ .
- (١٧) محمد الششتاوي : (مقدمة) المفاخرات الباهرة بين عرائس منتزهات القاهرة ، دار الآفاق العربية ، ط ١ القاهرة ١٩٩٩ م ، ص ٦١ .
- (١٨) البكري : لطف الأزهار ، مصدر سابق ، لوحة ١٥٠ .
- (١٩) المقرئزي : مصدر سابق ، م ٢ ، ج ٣ ، ص ٢٦١ - ٢٦٣ .
- (٢٠) جامع الحاكم : ص ٥٤٨ ، ص ٥٣٩ ، م ١٦٦٣ ، فتحي مصيلحي : مرجع سابق ، ص ١١٩ ، ١٢٢ .
- (٢١) الباب العالي : ص ٥٥ ، ص ١١ ، م ٥٤ ، ص ٥٥ مكرر ، ص ١٢٣ ، م ٤١٦ ، القسم العسكرية: ص ٣ ، ص ٧٧ ، م ٢١٩ ، الصالحية النجمية: ص ٤٥٥ ، ص ٤٦٩ ، م ١٦٦٦ ، الدشت: محفظة ٥ ، ص ٩٠ ، محفظة ٣٠ ، ص ١٣٦٦ .
- (٢٢) الباب العالي : ص ٥٥ ، ص ٢٤٩ ، م ١٠٦٥ ، ص ٥٩ ، ص ٢٣٧ ، م ٩٠٩ ، جامع الحاكم: ص ٥٥٥ ، ص ٤٣٦ ، م ١١٦١ ، ص ٤٨٦ ، م ١٢٩٨ ، الدشت : محفظة ٣٨ ، ص ١٢٢٤ ، محفظة ٤٤ ، ص ٢٦٠ .
- (٢٣) الباب العالي : ص ٤٨ ، ص ٥٣ ، ص ٥٤ ، ص ٥٥ ، ص ٥٥ مكرر ، ص ٥٦ ، ص ٥٧ ، ص ٥٨ ، ص ٥٩ ، ص ٦٠ ، ص ٦١ ، الدشت : محافظ ١ ، ١١ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٠١ ، ١١٣ .
- (٢٤) د. محمد عفيفي : الخطط والحياة الاقتصادية في حارة اليهود بالقاهرة في العصر العثماني ، مجلة المؤرخ المصري ، العدد ١٠ ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٩٣ م ، ص ٤١ .
- (٢٥) جامع الحاكم: ص ٥٥٦ ، ص ٢٥٠ ، م ٧٢٠ ، الدشت : محفظة ٤٦ ، ص ٦٨ .

(٢٦) الباب العالي : من ٥٢ ، ص ٤٥٥ ، م ٢١٧٣ ، الدشت : محفظة ٤١ ، ص ١٦٢ .

(٢٧) الباب العالي : من ٥٢ ، ص ٤٥٥ ، م ٢١٧٣ ، ص ٥٥ ، ص ٢٤٩ ، م ١٠٦٥ ، الدشت : محفظة ٤١ ، ص ١٦٢ .

(٢٨) طبعت هذه الخريطة في فينسيا عام ١٥٤٩ م ، وكانت أساساً للخرائط التي وضعت للقاهرة في القرنين ١٦ ، ١٧ ويوجد حول تلك الخريطة شك إذ أنه من الممكن أن يعود تاريخها إلى أوائل القرن السادس عشر وليس عام ١٥٤٩ م ، وقد أعيد طبع تلك الخريطة عام ١٥٩٢ م . وقد تمثلت عدم دقة الخريطة في وجود بعض الأخطاء فيها ، منها تحديد مجرى العيون ، وموقع البيمارستان الذي حددت موقعه بأنه في الجهة الشرقية بالقرب من المقابر التي في اتجاه السور الذي يضم بابي النصر والفتوح ، وهذا من الخطأ لأن البيمارستان المنصوري يقع بين القصرين ، بينما يقع البيمارستان المؤيدي تجاه قلعة الجبل . أما بالنسبة لمجرى العيون فمكانه على الخريطة جنوب مصر القديمة وهذا - أيضاً - من باب الخطأ ؛ لأن مكانه شمال مصر القديمة عند فم الخليج . جومار : مصدر سابق ، ج ١٠ ، ص ١٩٩ - ٢٠٤ ، ٣٠٦ - ٣٠٧ ، د . عبد الرحمن زكي : بناء القاهرة في ألف عام ، القاهرة ١٩٨٦ م ، ص ٣٨ ، ٦٣ .

Bagrowleo : history of cartography, Cambridge, press 1964 ..

(٢٩) جومار : مصدر سابق ، ج ١٠ ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٣٠) جامع الحاكم : من ٧١٩ مكرر ، ص ١٤٢ ، م ٧٧٤ ، Kiechel : op . cit. P51 .

(٣١) الدشت : محفظة ٣١ ، ص ٣٤٦ ، محفظة ١١٣ ، الباب العالي : من ٥٧ ، ص ١٠٨ ، م ٣٧٨ ، القسمة العربية : من ١٢ ، ص ٧٢ ، م ١٠٤ .

(٣٢) الباب العالي : من ٤٦ ، ص ٢٥٣ ، م ١٥٥٢ ، ص ٥٨ ، ص ٣٤٠ ، م ٨٣٧ .

(٣٣) ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ .

(٣٤) وفتية سنان باشا ، دار الكتب المصرية ، زكية ٨١٣ .

(35) Hanna, Nelly : an urban history of Bulaq in the Mamluk and Ottoman periods, IFAO, le Caire 1983, P 36 .

(٣٦) يوسف الملواني الشهير بأبن الوكيل : تحفه الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ، تحقيق : د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٩٨ م ، ص ١٥١ - ١٥٤ ، محمد بن عبد المعطي بن أبي الفتح بن عبد المغني الإسحاق المنوفي : أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الأول ، القاهرة ١٩٩٨ م ، ص ١٠٧ .

- (٣٧) دار الوثائق : حجج الأمراء والسلاطين ، ميكرو فيلم ٤ ، محفظة ٤٦ ، حجة ٣١٢ .
- (٣٨) حجج الأمراء والسلاطين : ميكرو فيلم ٤ ، محفظة ٤٦ ، حجة ٣٠٨ ، الدشت : محفظة ٢٨ ، ص ١٥٩ ، محفظة ٥٤ ، ص ٢٢٧ ، الباب العالي : ص ١٦ ، ص ١٧٩ ، م ٩٣٣ ، ص ٦٥ ، ص ٣١٠ ، ١٠٨٣ .
- ومن الجدير بالذكر أن بالقاهرة يستخدم لفظ "محلة" للدلالة على الحي والحارة ، وأن استخدام هذا اللفظ لم يكن قاصراً على حلب والموصل وبغداد كما ذكر ريمون ، ولقد صادفنا الكثير من الوثائق بهذا الشأن مثل محلة الخرشفت ، محلة البرادعيين بالدرب الأحمر ، محلة قناطر السباع ، محلة ميدان الغلة .
- الباب العالي : ص ٦ ، ص ١١٥ ، م ٤٠٢ ، ص ٥٩ ، ص ٤٨٠ ، م ١٨٤٣ ، ص ٦١ ، ص ٣٦١ ، م ١٥٤٤ .
- الدشت : محفظة ٤٨ ، ص ٧٠٢ .
- أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى في العصر العثماني ، ترجمة لطيف فرج ، ط ١ ، القاهرة ١٩٩٩ م ، ص ١٠٢ .
- (٣٩) الدشت : محفظة ٥٤ ، ص ٢٢٧ ، الباب العالي : ص ٦٥ ، ص ٣١٠ ، م ١٠٨٣ ، حجج الأمراء والسلاطين : ميكرو فيلم ٤ ، محفظة ٤٦ ، حجة ٣٠٨ .
- (٤٠) الباب العالي : ص ٦٥ ، ص ٣١٠ ، م ١٠٨٣ .
- (٤١) نفسه : ص ١٦ ، ص ١٧٩ ، م ٩٣٣ .
- (٤٢) جامع الحاكم : ص ٥٥٦ ، ص ٤٦٩ ، م ١٣٧٥ .
- (٤٣) الدشت : محفظة ١٦ ، ص ٥٩ ، مصر القديمة : ص ٨٥ ، ص ٣٥٩ ، م ١٦٧٩ ، القسمة العربية : ص ١ ، ص ٤٨٨ ، م ١٠١٦ ، ص ١٢ ، ص ٧٢ ، م ١٠٤ ، القسمة العسكرية : ص ٢٢ ، ص ٣٢ ، م ٦٣ ، الباب العالي : ص ٥٧ ، ص ١٠٨ ، م ٣٧٨ .
- (٤٤) كمال الدين أوغلي : مرجع سابق ، ص "د" من التقديم .
- (٤٥) د : ألبرت حوراني : تاريخ الشعوب العربية ، ترجمة نبيل صلاح الدين ، مراجعة د. عبد الرحمن الشيخ ، القاهرة ١٩٩٩ م ، ج ٢ ، ص ٤٩ .
- (٤٦) ريمون : المدن ، مرجع سابق ، ص ٤٤ - ٤٦ .
- (٤٧) حوراني : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٤٩ .

(48) Rocchetta, Aquilante : voyage en Egypte des annees 1597 – 1601, traduit par Carla Burri et Nadine Sauneron, IFAO, le Caire 1974, p 35 .

(٤٩) اعتمدنا في استخراج المتوسط هذا على عينة أخذناها من وثائق التراكات والتي بلغت ١٤٤ تركة من محكمتي القسمة العربية والعسكرية ، استبعد منها الحمل والزوجة الثانية ، وحصرنا الزوج والزوجة والأبناء ، ومنوات العينة سنة كل خمس سنوات هي ٩٦٩هـ / ١٥٦١ م ، ٩٧٥هـ / ١٥٦٧ م ، ٩٨١هـ / ١٥٧٣ م ، ٩٨٧هـ / ١٥٧٩ م ، ٩٩٣هـ / ١٥٨٥ م ، ٩٩٩هـ / ١٥٩٠ م ، ١٠٠٥هـ / ١٥٩٦ م ، وفي حالة عدم وجود السنة المقترحة أخذنا سنة لاحقة أو مابقة على حسب الإتاحة .

(٥٠) ليون الإفريقي : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢٠٣ - ٢١٥ ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص ١٧١ . وجدنا أن مصطلح "كانون" يعني "الموقد الذي يطبخ عليه ، أو الشخص الذي يجلس ليتبين الأخبار والأحاديث لينقلها" ولم نجد أن مصطلح "الكانون" يعني أسرة . انظر : المعجم الوجيز ، ص ٥٤٣ .

(٥١) عرفه عبده علي : رحلة في زمان القاهرة ، القاهرة ١٩٩٠ م ، ص ٣٨ .

(٥٢) د. أيمن فؤاد سيد : التطور العمراني لمدينة القاهرة منذ نشأتها وحتى الآن ، ط ١ ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٧ م ، ص ٦٠ .

(٥٣) فولكف : مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

(٥٤) ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

(٥٥) انظر : ملحق (٢) توزيع المنشآت العامة .

(٥٦) المقرئزي : مصدر سابق ، م ٢ ، ج ٣ ، ص ١٢٩ - ١٥٣ ، ج ٤ ، ص ١٩١ - ٢٥٦ .

(٥٧) البكري : قطف الأزهار ، مصدر سابق ، لوحة ١١٧ - ١١٩ .

(٥٨) أندريه ريمون : الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر ، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم ، باتسي جمال الدين ، مراجعة وإشراف د. رءوف عباس ، القاهرة ٢٠٠٥ م ، ج ١ ، ص ٤٢٣ - ٤٢٧ ، ويبدو أن هذه المنشآت نظراً لما تشمله من مناطق مخصصة للتجارة وأخرى للسكن ، قد دفع البعض إلى إطلاق الجزء على الكل ، فنجد أوليا جليبي يجعل الربع هو الخان ، وأن الإقامة به محددة للمتزوجين . انظر : أوليا جليبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٣٥٠ .

(٥٩) انظر ملحق (٣) توزيع الإيجارات .

- (٦٠) انظر ملحق (٤) متوسط قيمة الإيجار شهرياً .
- (٦١) فولكف ، مرجع سابق ، ص ٩٧ ، ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .
- (٦٢) ريمون ، فصول ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .
- (٦٣) انظر : ملحق (٥) فئات المستأجرين .
- (٦٤) د. عراقي يوسف محمد : الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر (دراسة وثائقية) ، ط ١ ، القاهرة ١٩٩٦ م ، ج ١ ، ص ٣٤٤ .
- (٦٥) انظر ملحق (٦) فئات ملاك أراضي وعقارات .
- (٦٦) نفسه .
- (67) Raymond, A : le déplacement des tanneries a Alep, au Caire et a Tunis a l'époque Ottomane, revue d'histoire maghrebine, n 1-8, Tunis 1977, p. 195 – 197 .
- (٦٨) جومار : مصدر سابق ، ج ١٠ ، ص ٢٢٣ .
- (٦٩) أيمن فؤاد : مرجع سابق ، ص ٥٦ ، تنسب القرافة إلى بني قرافة أحد بطون قبيلة المعافرة ، التي إليها تنسب مجموع جبانات القاهرة .
- (٧٠) الدشت : محفظة ٣٢ ، ص ١٢١٥ ، بولاق : س ٢ ، ص ٤٧ ، م ٢١٥ .
- القسمه العربية : س ١١ ، ص ٥١٣ ، م ٨٠٤ .
- (٧١) القسمه العربية : س ١١ ، ص ٥١٣ ، م ٨٠٤ .
- (٧٢) جامع الحاكم : س ٥٥٤ ، ص ٦٨ ، م ١٣١ .
- (٧٣) عبد الرحمن زكي : مرجع سابق ، ص ٤٥ - ٤٦ .
- (٧٤) ليون الإفريقي : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢١٠ .
- (٧٥) جومار : مصدر سابق ، ج ١٠ ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٢ .
- (٧٦) جامع الحاكم : س ٥٥٠ ، ص ٣١ ، م ١٠٣ .
- (٧٧) الدشت : محفظة ٣١ ، ص ٢٠٦ ، مصر القديمة : س ٨٩ ، ص ٩٥ ، م ٤٤٢ .
- (٧٨) الدشت : محفظة ٢٣ ، ص ٣١٠ .

- (٧٩) الباب العالي : من ٤١ ، ص ٢٣٤ ، م ١٠٦٠ .
- (٨٠) الدثت : محفظة ١٢ ، ص ٢٧ .
- (٨١) نفسه : محفظة ٣٧ ، ص ٧٧٥ .
- (٨٢) نفسه : محفظة ٣٤ ، ٢٠٤ .
- (٨٣) جامع الحاكم : من ٥٤٥ ، ص ٣٣١ ، م ٩٩١ .
- (٨٤) نفسه : من ٥٣٨ ، ص ٦١ ، م ٣١٧ .
- (٨٥) محمد عفيفي : مرجع سابق ، ص ٣٠ ، ٣٩ .
- (٨٦) الباب العالي : من ٦٢ ، ص ٢٥٠ ، م ٧٥٤ .
- (٨٧) الباب العالي : من ٤٩ ، ص ٥٤٧ ، م ٢٩٢٣ ، حدث أن تقدم سكان خط السبع سقايات وطلبوا نقل ريع وقف المرحوم أحمد بن محمد الزبيدي بدرب السيدة زينب لخراب محلقه إلى مسجد أبيك الدماطي بالسبع سقايات لعمران محلقه ، الباب العالي : من ٤٩ ، ص ٥٤٧ ، م ٢٩٢٣ .
- (٨٨) عبد الرحمن زكي : مرجع سابق ، ص ٧٤ .
- (٨٩) ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .
- (٩٠) الباب العالي : من ٥٢ ، ص ١٥٠ ، م ٦٥٨ ، من ٥٧ ، ص ٢٣٢ ، م ٧٢٨ ، من ٥٨ ، ص ٨٧ ، م ٢٤٥ ، من ٦٥ ، ص ١٠٧ ، م ٣٠٣ .
- (٩١) الباب العالي : من ٤٩ ، ص ٣٢٢ ، م ١٧٩٧ .
- (٩٢) نفسه : من ٥٢ ، ص ٢٠٣ ، م ٩٢٨ ، من ٥٥ ، ص ٢١٤ ، م ٨٩٨ ، من ٥٦ ، ص ٣٥٠ ، م ١١٩٣ ، من ٥٩ ، ص ٤٨٠ ، م ١٨٤٣ .
- (٩٣) الدثت : محفظة ١٢ ، ص ١٤١ ، القصة العسكرية : من ٨ ، ص ٤٨٨ ، م ١٢٧٤ ، القصة العربية : من ١٢ ، ص ٣٣٢ ، م ٥٥١ .
- (٩٤) الدثت : محفظة ٥ ، ص ٥٦ ، ومحفظة ٤١ ، ص ٢١٤ ، الباب العالي : من ٥٧ ، ص ١٠٨ ، م ٣٧٨ ، ص ٢٣٢ ، م ٧٢٨ ، من ٦٦ ، ص ٤٤٥ ، م ١٤١٠ ، القصة العربية : من ١٢ ، ص ٧٢ ، م ١٠٤ .
- (٩٥) الباب العالي : من ٥٧ ، ص ١٠٨ ، م ٣٧٨ ، القصة العربية : من ١٢ ، ص ٧٢ ، م ١٠٤ .

- (٩٦) جامع الحاكم: م ٥٥٠ ، ص ٢٧٠ ، م ٢٩٣ ، الباب العالي : م ٦٥ ، ص ١١٣ ، م ٣٣٥ .
- (٩٧) انظر : ملحق (٤) قيمة متوسط الإيجار شهرياً .
- (٩٨) ريمون : فصول ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .
- (٩٩) انظر : ملحق (٥) فئات المستأجرين .
- (١٠٠) انظر : ملحق (٣) توزيع الإيجارات .
- (١٠١) ليون الإفريقي : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢٠٨ .
- (١٠٢) أمل أحمد أمين المصري : حي الحسينية في العصرين المملوكي والعثماني دراسة مقارنة وأثرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآثار ، جامعة القاهرة ، ج ١ ، ص ١٩٠ .
- (١٠٣) ألبرت حوراني : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٥٠ .
- (١٠٤) ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .
- (١٠٥) سعاد ماهر : مرجع سابق ، ص ٥٨ .
- (١٠٦) جان كلود جارسان : اندماج الشعراني في الوسط الاجتماعي بمدينة القاهرة طبقاً لتحليل كتاب الطيقات ، (ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ١٩٦٩) ، القاهرة ١٩٧٠ م ، ج ١ ، ص ٣٠٤ .
- (107) Hanna : op . cit . P7 - 18
- (١٠٨) ليون الإفريقي : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢١٢ ، أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٣٩٣ .
- (١٠٩) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٣٩٣ ، ٣٩٨ ، ٥٨٨ .
- (١١٠) فايز إسكندر : مرجع سابق ، ص ٣٨ .
- (١١١) انظر : ملحق (٧) المنشآت المستجدة في الفترة من ١٥١٧-١٦٠٠ م . جدير بالذكر أن إجمالي المنشآت المستجدة ١٦٢ ، ولكن تم استثناء المقاهي البالغ عددها (٥١) باعتبار أنها مستحدثة على المجتمع ، كما أنها مباني صغيرة تقع ضمن منشآت أكبر ، ولم يبق منها أثر ، إلا أنها تمثل نوعاً من المنشآت شكل نسبة كبيرة وفرض وجوده .
- (١١٢) سعاد ماهر : مرجع سابق ، ص ٥ .

(١١٣) خالد أبو الروس : مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(١١٤) جمال حمدان : مرجع سابق ، ص ١٧٥ - ١٧٩ .

(١١٥) ذكر أوليا جلبي في القرن السابع عشر عندما زار مصر أن : ببولا ٤٥ حياً ، وهذا يقتارب مع ما استخرجناه من وثائق القرن السادس عشر وهو ٣٤ خطأ ، فمن الممكن أن عدد الأخطاء قد تضاعف نظراً لنمو بولا في العصر العثماني . أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٣٧٩ .

(116) Hanna : op. Cit.p , 30 , 36 - 37 .

(١١٧) بولا ١٢ م ، ص ١٦ ، م ٧٨ .

(١١٨) انظر : ملحق (٣) ، وملحق (٧) .

(١١٩) الباب العالي : م ٤٩ ، ص ٣٢٢ ، م ١٧٩٧ .

(١٢٠) انظر ملحق (٣) توزيع الإجازات .

(١٢١) انظر ملحق (٧) المنشآت المستجدة .

(١٢٢) د. عبد الجواد صابر إسماعيل : دور الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني ٩٢٢ - ١٢١٣هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ١٩٦٩م ، ص ١٨٥ .

(١٢٣) الشيخ عبد الرؤوف المناوي : الكواكب الدرية من تراجم السادة الصوفية (الطبقات الكبرى) ، تحقيق : عبد الحميد صالح حمدان ، القاهرة ، (د.ت) ، ج ٤ ، م ٢ ، ص ١٠ ، ١٠٤ ، ١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٩ .

(١٢٤) اعتمد في هذا الأمر على ما ذكر أنه كان عاملاً يؤدي وظيفته ، أو ما تم تعيينه بعد أن كان خراباً أو معطلاً ، وذلك من خلال سجلات : الباب العالي ، جامع الحاكم ، والقسم العسكرية ، العربية ، والصالحية النجمية ، بولا ، الدشت .

(١٢٥) انظر : ملحق (٢) توزيع المنشآت العامة ، ملحق (٧) المنشآت المستجدة .

(١٢٦) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ١١ .

(١٢٧) عصام عادل مرسي الفرماوي : بيوت القهوة وأدواتها في مصر ، دراسة من القرن ١٠هـ / ١٦م وحتى نهاية القرن ١٣هـ - ١٩م ، دراسة أثرية حضارية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآثار ، جامعة القاهرة ١٩٩٨م ، القسم الأول ، ص ٤١ ، ٨٨ .

(١٢٨) جامع الحاكم: م ٥٥٤ ، ص ٢١ ، م ٣٦ ، م ٥٥٦ ، ص ١٩٧ م ٥٧٧ ، الباب العالي : م ٦٦ ، ص ٣٨٩ ، م ١٣١٥ .

(١٢٩) الباب العالي : م ٤٨ ، ص ١٧٧ ، م ٦٠٤ ، م ٤٩ ، ص ٤٦٩ ، م ٢٥٢٠ ، م ٦١ ، ص ٢٠٥ ، م ٨٤٠ ، م ٦٢ ، ص ٣٧٠ ، م ١٠٦٠ ، الصالحية النجمية : م ٤٧١ ، ص ٢٠٠ ، م ٥٨٨ .

(١٣٠) انظر : ملحق (٤) متوسط قيمة الإيجار شهرياً .

(١٣١) انظر ملحق (٧) المنشآت المستجدة .

(١٣٢) القسمة العسكرية : م ٢ ، ص ٣٠٨ ، م ١١٦٥ ، م ١٤ ، ص ١٩٩ ، م ٤٧٣ ، م ١٦ ، ص ١٠٩ ، م ٢٩١ ، القسمة العربية : م ٩ ، ص ٣٠٨ ، م ٤٤٣ ، بولاق : م ٣ ، ص ٢٧٨ ، م ١٥٧٢ ، الدشت : محفظة : ١٠ ، ص ٦١٤ ، محفظة ٢٥ ، ص ٣٧٣ .

(١٣٣) الدشت : محفظة ٣٤ ، ص ٢٦٦ .

(١٣٤) انظر : ملحق (٨) الأراضي الموقوفة على بعض منشآت القاهرة .

(١٣٥) دار الكتب : وقفية سنان باشا ، زكية ٨١٣ ، لوحة ١٢ .

(١٣٦) د. محمد عفيفي : الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩١ م ، ص ١٥٣ .

(١٣٧) الباب العالي : م ١٠ ، ص ٤٢ ، م ١٨٠ ، م ١١ ، ص ٨٢ ، م ٢٢٠ ، م ١٣ ، ص ٥٩ ، م ٣٠٨ ، ص ١٥٨ ، م ٩٦٩ ، م ١٥ ، ص ١١ ، م ٦٩ ، م ١١٧ ، م ٦٥٨ ، الصالحية النجمية : م ٤٤٣ ، ص ٥٣ ، م ١٥٧ ، بولاق : م ٤ ، ص ٢١٢ ، م ١٠١٣ ، الدشت : محفظة ٦ ، ص ٤٧٦ ، ومحفظة ١١ ، ص ٢٢١ ، محفظة ٢١ ، ص ٦٤ ، ومحفظة ٣٣ ، ص ٢٩٢ ، ومحفظة ٤٣ ، ص ١٩٧ .

(138) Kiechel : op . cit. P, 99 .

(١٣٩) أحمد شلبي عبد الغني الحنفي المصري : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني ، تقديم وتحقيق د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، القاهرة ١٩٧٨ م ، ص ١٢٦ .

(١٤٠) الباب العالي : م ٦ ، ص ٣٢٢ ، م ١١٧١ .

(١٤١) نفسه : م ١ ، ص ٢٧٥ ، م ١١٦٣ ، م ٢٩ ، ص ٦٢٥ ، م ٣٣٢٥ ، الدشت : محفظة ٧ ، ص ٢٣٦ ، محفظة : ٢٠ ، ص ٤٩٧ .

(١٤٢) الباب العالي : س ١٣ ، ص ١٥٨ ، م ٦٦٩ ، الصالحية النجمية : س ٤٤٣ ، ص ٥٣ ، م ١٥٧ ،
الدثت : محفظة ٢١ ، ص ٦٤ .

(١٤٣) الباب العالي : س ١٠ ، ص ٤٢ ، م ١٨٠ ، س ١٥ ، ص ١١٧ ، م ٦٥٨ .

(١٤٤) نفسه : س ١١ ، ص ٨٢ ، م ٢٢٠ ، س ١٥ ، ص ١١ ، م ٦٩ ، بولاق : س ٤ ،
ص ٢١٢ ، م ١٠١٣ ، الدثت : محفظة ٦ ، ص ٤٧٦ .

(١٤٥) الباب العالي : س ١١ ، ص ٢٦ ، وس ١٥ ، ص ١١ ، م ٦٩ ، الدثت : محفظة
١١ ، ص ٢٢١ .

(١٤٦) الباب العالي : س ٤٥ ، ص ٩٠ ، م ٤٠٤ .

الفصل الثالث

إدارة القاهرة ... المشاكل والحلول

اعتمدت الإدارة في مصر العثمانية على عدة ركائز تمثلت في الباشا ، الديوان ، الدفتردار ومعاونيه من موظفي الروزنامة ، بالإضافة إلى بعض الأنظمة المحلية المتمثلة في الولاية "الصوباشيية" والمحتسب^(١) . ومن هذا الهيكل العام للإدارة بمصر انبثق عدد من الأجهزة الإدارية والرقابية والأمنية شاركت بدور في إدارة القاهرة وحفظ الأمن بها ، إلا أننا لن نخوض في تفاصيل تلك الأجهزة ، نظراً لأن هناك العديد من الدراسات التي تناولتها بالتفصيل^(٢) ، وسنكتفي هنا بعرضها في عجالة بينما سنحاول أن نلقي مزيداً من الضوء على دورها الحضري ومساهمتها في إيجاد الحلول ، وخلق جو من التوازن فيما تتعرض له القاهرة من مشكلات .

وقد أتى على رأس تلك الأجهزة "الباشا العثماني" حيث كان مسؤولاً عن إقرار الأمن بالقاهرة والإشراف عليها^(٣) وقد ارتبطت الحالة الأمنية بالقاهرة بشخصية الباشا ، فإذا كان حازماً فإن ذلك يظهر أثره على استتباب الأمن بالعاصمة ، فنجد المصادر المعاصرة تصف بعض الباشوات بأنه "كان عنيفاً قتالاً وقلبه من حديد" أو "في اللصوص أنه مسيح"^(٤) . و "سفاكاً للدماء .. قتل في مدته نحو ... وغالبهم من أهل المناسر"^(٥) . والعكس صحيح فإذا كانت شخصية الباشا ضعيفة "خاملاً .. لين العريكة"^(٦) فإن ذلك يؤثر سلباً على الحالة الأمنية مما يؤدي إلى اضطرابها ، ومن ثم فإن الباشا كان مناطاً به اتخاذ القرارات اللازمة وإصدار الأحكام الضرورية للحفاظ على أمن المدينة .

وقد عاونه في ذلك أعا الانكشارية الذي مثل السلطة العليا للبوليس ، وأوكل إليه حفظ الأمن وتنظيم الشؤون البوليسية والتموينية بالقاهرة^(٧) ، وله صلاحيات واسعة لمواجهة الأزمات فهو بمثابة "حاكم مصر وسيفه مطلق" ،

وتعد فرقة الانكشارية من أقوى الفرق العسكرية نظراً لأنها أوجاق السلطان العثماني^(٨) ، وقد عهد إليها منذ دخول العثمانيين مصر بحماية قلعة القاهرة وأبوابها وأسوارها^(٩) ، وذلك بالاشتراك مع أغوات الفرق العسكرية الأخرى؛ حيث نص قانون نامة على : "أن أغا كل فرقة عسكرية وكتخداها يقوموا بعمل جولات في المدينة للاطمئنان على حراستها مع المنادي يتفقدان الحارات كلها، فإن وجدا مكاناً خالياً من الدرك أقاماه وكلفا صاحب الدرك بحفظ المكان الموكل إليه وحراسته وحماية الأزقة ليلاً من المفسدين ومن لصوص المنازل^(١٠) .

وساعد أغا الانكشارية في حماية القاهرة وتأمينها ولاية مصر الثلاث "الصوباشية" وهم والي القاهرة ، ووالي بولاق ، ووالي مصر القديمة ، الذين كفوا بأعمال الشرطة تحت رقابة أغا الانكشارية^(١١) .

ويعد والي القاهرة هو صاحب الكلمة على كل من والي بولاق ومصر القديمة ، ويحصل والي على وظيفته تلك عن طريق الالتزام ، وكانت له العديد من الإيرادات المختلفة تنوعت بين ما هو مرتب له من الخزينة ، ومساحات من أراضي الأوطلاق التي خصصت لصوباشي القاهرة^(١٢) . بالإضافة إلى إيراده الخاص الذي يحصل عليه من مقاطعة الدرك ، والذي تمثل في المرتبات التي يدفعها المقدمون عن أدراكهم . إلى جانب الرسم المعروف بـ "قدوم متولي الحزب السعيد"^(١٣) ، وقد اختلفت هذه المرتبات من درك لآخر ، ومن وقت لآخر^(١٤) ، ولا ندري أذلك راجعاً إلى مساحة الدرك أم إلى الحالة الأمنية به ، أم لاشتغال الدرك على مناطق ذات نشاط اقتصادي مميز ، أم الكل . وقد كان للصوباشي عدد من الأتباع الذين ساعدوه في القيام بوظيفته^(١٥) .

وكما سبق فقد قسمت القاهرة إلى دوائر أمنية عرفت بالأدراك بلغ عددها ٣٢ دركاً موزعة كالتالي : ١٩ بالقاهرة ، و ١٠ بمصر القديمة ، و ٣ ببولاق ،

وقد أسندت مهمة حفظ الأمن بتلك الدوائر إلى مقدمين الدرك الذين يعينهم الصوباشي^(١٦) ، وقد تمثلت مهمتهم في حفظ الأمن ومنع كل ما يعكر صفوه بدءاً من منع النزاع والشجار بين الأشخاص ووصولاً إلى حماية الممتلكات من السرقة والحرائق ، ويتضح ذلك من خلال صيغة التعهد التي يسجلونها بالمحكمة ، إذ يتعهد المقدم بـ "إغاثة الملهوف ، وطفى الحريق ، ورد الأبق ، والغرق ، والتليب من الواجهة ، وكسر الأبواب"^(١٧) .

وتنوعت إيراداتهم التي يحصلون عليها ما بين جزء من المبالغ المحصلة للصوباشي بلغت خمسة أنصاف شهرياً عن درك الروضة ومصر القديمة والسبع سقايات^(١٨) ، بالإضافة للرسوم المحصلة من ملتزمي المقاطعات ، كمقاطعة المدايق التي خصص رسم على ملتزميها لأصحاب درك باب القرافة وحرارة باب النصر^(١٩) ، ولم تحدد لنا الوثائق مقدار هذا الرسم ، هذا إلى جانب العوائد والرسوم المفروضة على الوكالات والأسواق والمنازل^(٢٠).

هذا وقد استعان هؤلاء المقدمين بالخفر لحماية القاهرة وحراستها ، وقد كانت لهم ثلاث مراكز أساسية في القبة ومصر القديمة وجامع الإمام الشافعي ، أما مركزهم الرئيسي فبجوار بيت الوالي "الصوباشي" بباب زويلة^(٢١) ، ومن الملفت للنظر أن مراكز الخفر قد تجاوزت جغرافياً لمراكز الصناجق في القبة شمالاً ومصر القديمة جنوباً ، ومن المرجح أن ذلك يعود إلى تقوية حراسة القاهرة وحمايتها وخاصة من هجمات العربان المنتشرين بالقرب من تلك المناطق^(٢٢) ، ولضمان بقطة هؤلاء الخفر كان الصوباشي يقوم بالعديد من الجولات الليلية^(٢٣) ، لإشاعة الأمن بأرجاء المدينة والتأكد من استتبابه . كما أن الخفر قد اتبعوا أسلوباً شجعوا به أنفسهم على مواصلة العمل والانتباه وهو نداء بعضهم البعض من حين لآخر ، وقد لفتت هذه الطريقة أنظار بعض الرحالة وأشادوا بها^(٢٤) .

وأخيراً فمن الأجهزة التي تولت إدارة القاهرة كان المحتسب الذي اتصلت اختصاصاته بشئون الشرطة والصحة البلدية^(٢٥) ، إلا أنها في العصر

العثماني انحصرت في تنظيم الأسواق ومراقبة الأوزان والمكاييل وتسعير المواد الغذائية بالقاهرة^(٢٦).

وخلال القرن السادس عشر كان المحتسب يحصل على وظيفته تلك عن طريق الالتزام ، والذي بلغ قيمته عام ٩٣١هـ / ١٥٢٤م ٢٠,٠٠٠ أشرفي شهرياً "٢٢٠,٠٠٠ نصف" أما في عام ٩٣٧هـ / ١٥٣٠م بلغ ١٢٥٠٠ ديناراً في السنة "٣١٢٥٠٠ نصفاً"^(٢٧)، أما المبلغ المدفوع عن حسبة مصر القديمة فقد كان يتراوح ما بين "٦٠٠ - ٧٠٠ نصف شهرياً"^(٢٨)، وللمحتسب ديوان وعدد من معاونين ، ويعد ديوان المحتسب هو المسئول عن تسعيرة السلع الغذائية^(٢٩)، وقد تنوعت إيرادات المحتسب بين الرسوم والضرائب العينية والنقدية التي يحصلها من التجار والباعة وأرباب الحرف والصنائع نظير السماح لهم بمزاولة نشاطهم^(٣٠)، إلا أنها فيما يبدو لم تكن كافية حيث لجأ المحتسب إلى فرض رسوم غير قانونية عرفت بمظالم الحسبة أو مال الحماية على الباعة والأوزان^(٣١)، وفي النهاية لا يمكننا إغفال الدور الذي قام به شيوخ الطوائف والحارات في إدارة المدينة ؛ حيث كانوا حلقة الوصل بين السلطة والرعية^(٣٢).

وأولى هذا الجهاز العديد من الشئون المتعلقة بالقاهرة قدراً من العناية والاهتمام ، ومن هذه الشئون حفظ الأمن بالمدينة وسنفرده له فصلاً خاصاً ، نظراً لتشعب هذا الموضوع وانعكاس أثره على كافة أوجه الحياة بالمدينة ، الشئون الصحية والتي يندرج تحتها نظافة المدينة ومحاربة كل ما يؤدي إلى تشويه منظرها ، والقضاء على السلوكيات المخزية والتي قد تؤثر في الصحة العامة ، وأخيراً الخدمات العامة والتي تضم توصيل المياه للمدينة ، وطرق النقل والمواصلات ، وإضاءة المدينة .

الشئون الصحية :

ذكر بعض الباحثين أن : "عدم وجود إدارات متخصصة قد تمخض عنه

نتائج سلبية على تسيير شئون المدينة^(٣٣) ، مع أن هذا القول يمس الحقيقة التي توضح عدم وجود هيئات قائمة بذاتها تشرف على الشئون الحضرية بالقاهرة ، وذلك مثل المجالس التي ظهرت في فترة لاحقة كمجلس للإشراف على تجميل القاهرة ، مجلس تنظيم المحروسة^(٣٤) ، إلا أن ذلك لا يدل على عدم وجود البدايات الأولى لهذه المجالس والإدارات ، سواء كان ذلك في فترة البحث أو الفترة السابقة عليه ، حقيقة أن ذلك لم يكن له مسمى محدد ، ولكنه قد وضع ضمن مسئوليات الجهاز الإداري للقاهرة .

والمتتبع لنصوص قانون نامة مصر ، وقانون نامة ولاية آل عثمان الصادر كلاً منهما في عهد سليمان القانوني^(٣٥) ، يجد إشارات متضمنة الاهتمام بالشئون الحضرية والصحية بمدينة القاهرة ، فنص قانون نامة على أن الاهتمام بأمر نظافة المدينة يقع في إطار اختصاصات الباشا ، وإلا يكن ذلك أمراً قاصراً على الأحياء الرئيسية حيث أكد القانون على أن الباشا يأمر "المنادين بالطواف في أزقة المدينة ينادون بكنسها ورشها كما جرت العادة قديماً" ، فأزقة المدينة تشير إلى أن عملية التنظيف تشمل كافة الأحياء كبيرها وصغيرها ، بل ويهدد القانون بتوقيع عقوبة شديدة على المخالف ، ومع أنه لم يحدد نوع العقوبة هل هي بدنية أو مالية ؟ إلا أن المشرع العثماني أكد عليها مرة أخرى في قانون ولاية آل عثمان^(٣٦) .

ومع أن قانون نامة قد جعل نظافة القاهرة ضمن صلاحيات الباشا ، إلا أنها أصبحت من مسئوليات الصوباشي واختصاصاته ، وقد كان حريصاً على انتظام ذلك الأمر ، فنجد من حين لآخر يكرر النداء بضرورة تنظيف المدينة وعدم إلقاء المهملات بشوارعها^(٣٧) ، ويبدو أن هذا الموضوع كان يشغل حيزاً كبيراً من اهتمام الإدارة ، حتى أنها خصصت جزءاً من إيرادات الخزينة من أجل نظافة القاهرة وحمل المخلفات إلى خارجها^(٣٨) .

ويبدو أن حمل تلك المخلفات كان يتم على مرحلتين : الأولى وتقع على عائق السكان وذلك بالتزامهم بتنظيف أحيائهم - كما نص قانون نامة وإلا تعرضوا لأشد العقاب - باختيار الكناسين لكنس تلك الشوارع ، ورشها بصورة منتظمة يومياً مقابل ٦/١ نصف يدفعونها لهم أسبوعياً^(٣٩) ، ثم يأتي دور جماعة "الترابة" الذين يقومون بحمل تلك المهملات وإلقائها خارج القاهرة بمنطقة الكيمان شمال القاهرة^(٤٠) ، وهذا أيضاً يتكفل به السكان ، وقد تراوحت أجرة نقل المخلفات من قلب القاهرة إلى هذا المقلب العمومي "الكيمان" ما بين ٩ - ١١ نصف يومياً^(٤١) ، وقد حدد طريق لتلك الجماعة التزموا السير به عند نقلهم تلك المهملات ، وذلك لدفع ضرر تساقط الأتربة عن السكان وينتهي هذا الطريق بباب النصر^(٤٢) .

وعند باب النصر ينتهي دور السكان في حمل المخلفات ، ثم تأتي المرحلة الثانية: والتي تتحمل عبأها الدولة ، فمن خلال المبلغ المرصد من إيراداتها لنظافة القاهرة تقوم بحمل تلك المخلفات ونقلها إلى البحر الأحمر^(٤٣) ، ومما دفعنا لهذا الاستنتاج أن ما طالعهنا من وثائق دائماً ما تشير إلى أن خدمة التنظيف مدفوعة الأجر من القاهريين تنتهي بالكيمان ، كما لا يعقل أن تقطع جماعة الترابية المسافة من قلب القاهرة إلى البحر الأحمر نظير هذا الأجر الزهيد ، ومن ثم يكن دور الدولة في هذه المرحلة .

ولم تكن نظافة القاهرة قاصرة فقط على الكنس والرش ومنع إلقاء المهملات بشوارعها ، بل شمل أيضاً تمهيد الطرق وإزالة ما بها من ارتفاعات ، فقد كان لموقع القاهرة وقربها من المقطم أثره في تعرضها لموجات من الأتربة وزحف الرمال^(٤٤) ، مما لعب دوراً في ارتفاع مستوى الطرق بها تدريجياً ، ولمواجهة هذا الأمر كان يتم تخفيض مستواها من حين لآخر ، وهنا نجد الإدارة تحرص على عمليات قطع الطرق والشوارع والأسواق لإزالة هذا الارتفاع وتسويتها وذلك مثلما حدث عام ٩٢٦هـ / ١٥١٩م ، بأمر من باشا مصر آنذاك^(٤٥) .

وإذا كان دور الإدارة هنا هو مجرد إصدار الأوامر المتعلقة بهذا الموضوع ، فإن سكان القاهرة هم المنوطون بتنفيذها ، بل والتعهد من حين لآخر بأن "يمهدوا التراب في الطريق"^(٦٦) ، وذلك لما سبق وذكرناه من عدم وجود هيئة مختصة بتنفيذ مثل تلك الأمور ، ولم يكن الأمر قاصراً على إزالة ما قد تراكم بالشوارع من أتربة ، وإنما التصدي لبعض أسباب حدوثه تفادياً لتكراره ، ويتضح ذلك من خلال ما سبقت الإشارة إليه من كنس الشوارع ورشها ، وعدم إلقاء الأتربة ومخلفات الهدم بالطرقات^(٦٧) ، تحديد طريق لجماعة الترابة دفعا لحظر الأتربة وسقوطها بتلك الشوارع ، كما روعي في أمر الاهتمام بالطرق منع أي تجاوزات قد يكون من شأنها إعاقة الحركة وسهولة المرور بها ، فكان يتم إزالة المنشآت المخالفة لذلك والتي يكون فيها تعدي على الطريق العام ، فتهدم المساطب ، وتزال البروز والارتفاعات والأشجار^(٦٨) ، وكل ما يمثل عقبة في حركة السير أو يمثل خطراً على المنازل المجاورة أو على المارة .

وقد روعي في نظافة القاهرة محاربة المناظر المخزية والمنفرة ، ومن هذه المناظر ما يتعلق بالصحة العامة ، فحرصت الإدارة على استصدار أحد بنود قانون ولاية آل عثمان بمنع قضاء الحاجات في الطرق العامة والمقابر ، وتواعدت المخالف بالعقوبة الشديدة^(٦٩) ، واهتمت في الوقت ذاته بالقضاء على الأسباب التي قد تؤدي إلى ذلك .

وحظي موضوع الخرائب بقدر من اهتمام الإدارة وقد ألمحنا سابقاً إلى الأوامر التي أصدرت بشأنها وبالحث على تعمیرها سواء كان ذلك دفعا لضررها الأمني ، أو حفاظاً على المنظر الجمالي للمدينة ، وتلمس ذلك من خلال صيغة عرض تلك الخرائب للاستفادة منها ، فقد كانت ترد عبارة "لمن يرغب في شرائها وتنظيفها وعمارتها والانتفاع"^(٧٠) ، فهذا يدل على أن الهدف من ذلك هو الحفاظ على المنظر الجمالي للقاهرة إلى جانب سياسة التوجه العمراني التي ذكرناها سابقاً .

ويتضح ذلك أكثر في أحد القضايا التي تقدم بها سكان سوق الشوايين ضد ناظر وقف البيمارستان المنصوري من أنه حوّل أحد الأزقة - التي كانت ممراً لهم بالسوق - إلى حانوت وطالبوا بهدمه وإعادةه إلى ما كان عليه ، وبعد أن حقق القاضي في هذه القضية اتضح له أن هذا الزقاق "مضر تجمع فيه القاذورات ويلقى فيه القمامات ، وأن بسده وبناء دكان مكانه فيه نفع للوقف"^(٥١)، حقيقة أن الوضع هكذا مقدم فيه مصلحة الوقف ، إلا أن ذلك لا يمنع من أن الإدارة حاولت الحفاظ على الناحية الصحية والجمالية ، وذلك بالقضاء على بؤرة من بؤر تجمع القمامات بالقاهرة ، ورأت أن التعمير هو أحد الوسائل المؤدية إلى ذلك .

كما اهتمت الإدارة بتجميل القاهرة ، فقامت بوضع الحواجز وبناء الأسوار حول المناطق التي تلقى بها القمامة بعد تنظيفها وذلك "لما فيه من مصلحة للأحياء"^(٥٢) ، وحرصت أيضاً على منع أي محاولة تعدي بالهدم على المنشآت العامة ، حتى لا يساعد ذلك على انتشار الخرائب التي يساء استخدامها ، أو التسبب في بعض المشاكل الصحية إذا كان الأمر متعلقاً بالتعدي على المقابر^(٥٣) .

ومن الأمور التي سعت الإدارة إلى القضاء عليها وإزالتها من الطرق العامة منع الباعة أو حتى الأشخاص العاديين من الوقوف والتزاحم بها ، مما يترتب عليه بعض المضايقات كالضوضاء والإزعاج لسكان المناطق المحيطة أو بعض الأضرار الجسدية للمارة ، فنجد قاضي القضاة يأمر بمنع جلوس الباعة بخط العنبريين والغورية وخان الخياطين ، بعد تضرر سكان المنطقة من غوغائهم^(٥٤) ، والأمر ذاته حينما يحدد بيع الغلال بوكالة القمح بخط باب الشعرية للسبب نفسه^(٥٥) .

وينتظر الإجراء المتبع من منع الباعة أو تحديد أماكن تجارتهم إلى الأمر بوضع حواجز بين أماكن تجارتهم وبين أماكن التجمع والطريق العام ،

وخاصة في الأسواق الأسبوعية التي أضرت كثيراً من سكان خان الخليلي^(٥٦)، وإن كان هذا يشير إلى عدم النجاح الكامل في مواجهة مثل هذه الأمور ، لكن ذلك لم يمنع من إيجاد حلول أخرى لاحتواء المشكلة وعدم الاستسلام لها .

حقيقة أن الإدارة لم تكن تتحرك من تلقاء نفسها إزاء هذه المسائل - فيما عدا بعض الأوامر الصادرة بشأن تنظيف الطرق أو التجمع في الطرقات العامة ، والذي عدته أحد جرائم التعدي أو التعمير - وإنما كان بعد تصعيد الموقف وتفعيله من قبل السكان المتضررين من الوضع ، وهذا تفعيل طبيعي ومنطقي في كافة العصور ، إذ إن القوانين لا تسن والتشريعات لا تصدر إلا إذا اقتضت الضرورة إلى ذلك ، واحتاج المجتمع إليها ، ومن ثم فإن نبذ المجتمع - الذي كثيراً ما أشارت إليه الوثائق بجملة "مضر بالجار والمار" ، "حصل لهم الضرر" ، "حصل الضرر بذلك لأهل المحلة" "الحي"^(٥٧) ، يعكس وعي القاهريين بالقواعد الصحية ، وإحساسهم بالقيم الجمالية وبالتالي سرعة رفضهم لما يخالف ذلك ، وليس كما ذكر البعض^(٥٨) ، ويعكس ذلك الوعي رفضهم للسلوكيات الخاطئة غير الصحية والجمالية كإلقاء القمامة بالشوارع أو قضاء الحاجات بها ، ويحاولون تصحيح ذلك عن طريق الدعاوي القضائية^(٥٩).

ومن الأشياء التي قد تؤكد هذا الإحساس لديهم اهتمام القاهريين بتشجير شوارع القاهرة والأماكن العامة ، وتخصيص مساحات - وإن كانت صغيرة - لزراعة أشجار اللبلاب حول المنازل ، فإن كان ذلك الأمر - كما ذكر بليون - لتلطيف درجة الحرارة والاستغلال بها^(٦٠) ، إلا أنه في الوقت ذاته يشير إلى وعيهم بأهمية ذلك بالنسبة لهم ، وأخيراً فإن تخصيص وظيفة الكنس والرش ولم القمامات بالأوقاف - سواء كانت لرجال الإدارة أو المحكومين - يعكس حقيقة ذلك الاتجاه للاهتمام بنظافة المدينة ؛ لأن نظافة الوقف لم تكن منحصرة على ما بداخله ، بل كان يتعدى إلى النطاق الجغرافي المحيط به^(٦١)، ومن ثم يستطيع القول أن هناك جهوداً متضافرة من الدولة - المتمثل ذلك في رموز إدارتها - والقاهريين بوعيهم على ضرورة تنظيف القاهرة ، الأمر الذي عده أحد رحالة القرن السادس عشر من مزاياها^(٦٢).

ويندرج تحت الاهتمام بنظافة المدينة منع كل ما يؤدي إلى تلوث سماها ، ويؤثر في الصحة العامة ، فكان يتم إزالة المنشآت التي قد ينتج عنها مخلفات ضارة ، وخاصة تلك التي يبعث عنها أبخرة أو أدخنة تؤذي المحيطين بها ، ومن المؤكد أن هذا الموضوع قد أرق الكثير من سكان تلك المناطق ، وتكررت شكاوهم بهذا الصدد ، وكانت الإدارة سرعان ما تستجيب لهذه الشكاوى وتتخذ اللازم لمنع هذا الضرر ، وذلك عن طريق إغلاق الأماكن المتسببة في ذلك ، فقد أبطل قاضي القضاة أحد محلات طبخ الطعام بالقاهرة بدرب العسل ، نظراً لأن "دخانها يضر بالجار" (١٣) ، وآخر لصنع الجبن عند سور القاهرة (١٤) ، وثالث لصنع العويدات بخط الكعكيين (١٥) .

ويبدو أن مشكلة انبعاث الروائح الكريهة وتضرر السكان منها كان أمراً مزعجاً ، حتى أنها عدت أحد أسباب نقل المدافع من جنوب باب زويلة إلى منطقة باب اللوق عام ١٦٠٠م (١٦) ، هذا إلى جانب التعهدات التي قدمها أصحاب المحلات باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تصاعد الأبخرة والدخان الضار ، وذلك كاستخدام أدوات معينة أو أنواع محددة من الحطب لمنع انبعاث الدخان (١٧) .

وأخيراً فإن أمر النظافة قد شمل الخليج ، ومع أنه استخدم كمجاري للمدينة طيلة العام ، إلا أن ذلك لم يمنع من كونه المصدر الرئيسي لحمل مياه النيل لأنحاء القاهرة المختلفة أيام الفيضان ، فقد كانت عملية تنظيفه من اختصاصات الصوباشي ، وقد أرصدت الخزينة مبالغ مخصصة لهذا الغرض سنوياً (١٨) ، ويبدو أن الخليج كان يقسم إلى مراحل أثناء عملية التنظيف ، تشمل كل مرحلة نطاقاً جغرافياً وزمنياً محدداً ، فمثلاً جرف الخليج الحاكمي تبدأ المرحلة الأولى به من شاطئ النيل تجاه السواقي السلطانية من جهتها الشرقية ، وآخره من داخل قنطرة السد ، وهذه المرحلة يتم تنفيذها في مدة ٨٢ يوماً بتكلفة ١٢٧٥٠ نصفاً (١٩) .

أما تكلفة جرف الخليج الناصري فكانت تصل إلى ١٦٤٥٠ نصفاً^(٧٠) ، هذا إلى جانب التصدي لأية محاولة تعدي على الخليج بالبناء ويكون فيه ضرراً للقائنين حوله^(٧١) ، وساهم سكان المناطق القريبة من الخليج في هذه العملية ، لكن يبدو أن هذه المساهمة لم تكن تشمل جميع السكان ، بل سكان منشآت الأوقاف الواقعة على الخليج ، وذلك لعدة أمور لاحظناها خلال الوثائق ، فدائماً ما كان المشاركون قاطنين بعمائر وقفية^(٧٢) . وجود أموال مخصصة على العديد من الرزق الجارية في بعض الأوقاف ، لصالح جرف الخليج الناصري وقد قدرت بمبلغ ١٦٤٥٠ نصفاً^(٧٣) . حضور عدد من السكان وقدموا ما يشبه الإقرار جاء فيه "أن العادة المستمرة من تقادم الزمن وإلى سنة ٩٥٢هـ/ ١٥٤٥م ؛ جارية بأن الماء الذي يتخلف في الخليج الحاكم في كل سنة لا يدخل لأحد من أصحاب البيوت المطلة على الخليج المذكور ، وتصريفه لا يدفع مال ولا يعمل بنفسهم ولا بنائهم"^(٧٤) ، وهذا يدل بصورة أكيدة أن المشاركة في عملية تنظيف الخليج منحصرة بين الدولة وسكان الأوقاف ، أما ملاك المنازل ملكية خاصة لا يخضعون لهذه العملية .

وفي إطار المحافظة على المياه نظيفة بدون تلوث لم يكن الأمر قاصراً على الاهتمام بالخليج ، وإنما شمل البرك التي تم تسهيلها للصالح العام ، فكان يمنع أي محاولة لتلويثها أو تجفيفها وتحويلها لأرض زراعية^(٧٥) ، وهكذا نلاحظ أن أمر نظافة القاهرة قد شمل محاربة المظاهر السلبية التي تؤذي العين والأذن ، وأن هناك تكاتف بين الإدارة والسكان على اتمام ذلك ، ولمسنا وعي القاهريين بأهمية الموضوع ، وسرعة تحركهم في القضاء على تلك المناظر المنفرة .

هذا إلى جانب اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية لمنع انتشار الأمراض وحفاظاً على الصحة العامة ، فنجد الاهتمام بمحلات الأطعمة والأدوات المستخدمة بها وضرورة نظافتها ، فنظراً لما اتسمت به القاهرة من انتشار تلك المحلات وخاصة في المنطقة التجارية بين القصرين وكثرة مستخدميها^(٧٦) ،

نجدها تخضع لحملات المحتسب التفتيشية ، وشدد على أصحابها في ضرورة اتباع بعض القواعد الصحية ، حيث منعت الأدوات التي قد تسبب بعض الأمراض الضارة بالصحة العامة ، وخاصة تلك التي تم صنعها من الحديد ، لأنه "يتولد منه البرص ويضر من يأكل منه" (٧٧) ، ومراعاة تنظيف تلك الأدوات وتبييضها ، ولا سيما المصنوعة من النحاس مرة كل أسبوع (٧٨) ، واهتم أيضاً بأدوات الشرب التي كان يستخدمها السقاؤون ، وخاصة السقائين بالشرية الذين كثيراً ما تعهدوا بتنظيف أدواتهم ، ولا سيما "الكيزان" وإلا حرموا من ممارسة حرفتهم (٧٩) .

وانسحب الأمر ذاته على الحمامات العامة فحرص القائمون عليها على ضرورة تنظيفها ، ومن الواضح أن أمر الحمامات والتردد عليها ، والشروط التي لابد من أن تتوافر بها قد شغلت علماء ذلك العصر ، حتى ألقت الرسائل والأبحاث حول ذلك الموضوع؛ نظراً لما يترتب عليه من أحكام فقهية وصحية (٨٠) ، وأنها حظيت بعناية فائقة حتى أن بعض الرحالة قد أشاد بنظافتها التي لا مثيل لها (٨١) .

على أن أهم تلك الإجراءات الوقائية قد تمثلت في أمرين عكسا وعي القاهريين والقائمين عليهم بالقواعد الصحية ، تفادياً لحدوث الأمراض ومنعاً لانتشارها ، وليس كما ذكر بعض الباحثين من جهل سكان القاهرة بهذه القواعد (٨٢) ، وقد تمثل الأمر الأول : في قرار أصدره قاضي القضاة عام ٩٤٠هـ / ١٥٣٣م إلى جماعة حفاري القبور بالأ "يحفروا قبوراً مملوءة ويدفنوا فيها" ، ومنعوا من حفر قبور باب المحروق المعروفة بالأشلة والمجاورين ، ولا يبنوا قبوراً "فساقي" فوق الأرض ، فلا بد من أن تكون في باطنها (٨٣) ، وإذا كان هذا الأمر يتعلق شق منه بحكم فقهي وهو عدم تعلية القبور فوق سطح الأرض اتباعاً للسنة (٨٤) ، فالشق الثاني من المؤكد يتعلق بالصحة العامة ، وذلك لأنه من المحتمل أن تكرر فتح المقابر المملوءة بالجثث قد يؤدي إلى انتشار الأوبئة بالمدينة ، وخاصة أن المقابر تتداخل في الإطار السكني للمدينة

كما ذكرنا سابقاً ، ويؤكد ذلك أنه في أحد الأوامر العالية المتعلقة بضرورة إعلام بيت المال والقسامين بمن يتوفى ، وذلك لتحصيل ما على تركته من رسوم ، حذر القائمين على هذا الأمر من تأخير دفن الميت بغير ضرورة وتوعدهم بالعقاب^(٨٥) ، والذي كان يصل أحياناً إلى العزل من وظائفهم في حالة المخالفة^(٨٦) ، وذلك درءً لتحلل الميت بكثرة تركه من غير دفن مما يؤدي إلى نفسي الأمراض والأوبئة .

اما الأمر الثاني : الذي يعكس هذا الوعي فقد ترجمه قانون ولاية آل عثمان الصادر في عهد سليمان القانوني بمنع جميع المرضى "المجذومين" من مخالطة الناس ونفيهم من البلاد^(٨٧) ، ثم يتكرر الأمر بفرمان آخر من باشا مصر عام ١٠٠٢هـ / ١٥٩٣م بمنع جميع المرضى بأمراض معدية "المبتلين" من مزاوله حرفة بيع الطعام وصنعه حتى لا تنتقل العدوى^(٨٨) .

وفي إطار مكافحة العدوى بقي أمر أخير نورده هنا بشكل افتراضي يعوزه دليل قاطع ، وهو لماذا يبقى الحجاج عند عودتهم ببركة الحاج والدار الحمراء - شرقي جبل الجبوشي - فترة من الوقت ، بالرغم من أن القاهرة لا تبعد أكثر من أربع ساعات كما ذكر أوليا أفندي ؟ . فمن خلال ما أورده أوليا من وصف لحال الحجاج ، نجد أنهم عند وصولهم إلى هذه المرحلة يكونوا في حالة من التعب والانهك ، ومن ثم فإن نزولهم بهذه المنطقة يكون للحصول على قسط من الراحة^(٨٩) ، وفي الوقت ذاته - باعتقادي - حتى لا يكن دخولهم القاهرة مصحوباً بأي من الأمراض المعدية التي لا يستبعد حملهم إياها .

ومع كل هذه الإجراءات السابقة إلا أنها لم تمنع من وجود بعض الأمراض المنتشرة بين القاهريين كأمراض العيون وبعض الأمراض الجلدية والتناسلية^(٩٠) .

وقد أرجع العديد من الرحالة ذلك إلى عدة عوامل ، منها ما يتعلق بالعوامل البيئية وخاصة المناخ الذي أثر بصورة كبيرة في انتشار تلك

الأمراض ، بالإضافة إلى العوامل الوراثية التي ساعدت على انتقال الأمراض من جيل إلى جيل . كما كان هناك بعض العادات والسلوكيات الغذائية الخاطئة^(١١) ، وكذا الحال بالنسبة للأوبئة التي تعرضت القاهرة لعدد منها في أعوام ١٥٣٣ - ١٥٣٦ م ، و ١٥٣٨ - ١٥٤٠ م ، و ١٥٧٤ - ١٥٧٧ ، و ١٥٨٧ - ١٥٨٨ م^(١٢) ، والتي أثرت سلباً على الحياة بها ، ومع هذه الحالة الصحية لا بد من وجود المؤسسات العلاجية التي وفرت قدراً من الرعاية الطبية ، كان من بينها البيمارستانات والكنائس والأديرة التي ساهمت في علاج الفقراء وغيرهم^(١٣) .

على أن أهم تلك المؤسسات كان البيمارستان المنصوري والذي كان بمثابة جامعة لتدريس الطب آنذاك ، إلى جانب كونه مؤسسة علاجية ، وقد قسم البيمارستان لعدة أقسام كان منها قسم الرمد ، الجراحة ، الأمراض العقلية وغيرها ، ومن الممكن أن يسع لعدد من المرضى يتجاوز المائة ، موزعة على أربعة أواوين وخمس قاعات ، فقد كان به عام ١٠٠٥ هـ / ١٥٩٦ م ١٠٦ مريض ، منهم ١٣ بقسم الرمد ، و ٥ بقسم الجراحة ، و ٧٤ بقسم النساء ، و ١٤ بباقي الأقسام^(١٤) ، وقد وجد بالبيمارستان ما يشبه الأمانات حيث يقوم المريض بوضع متعلقاته بها ، وحين خروجه يتسلمها ، وكان نزلاء البيمارستان يحصلون على العلاج والطعام مجاناً^(١٥) ، بالإضافة إلى قدر من الرعاية حظي بها هؤلاء المرضى ، إذ وجد بالبيمارستان هيكلًا يقوم بتمريض نزلاء البيمارستان وخدمتهم ، والعناية بهم وبنظافتهم الشخصية من حلاقة رؤوسهم ، وغسل ملابسهم ، وحتى تغسيل موتاهم^(١٦) ، وهو نظام أشبه بما يقوم به ممرضو زماننا .

ومع هذه الرعاية إلا أنه كانت تحدث بعض المضايقات لنزلاء البيمارستان والتجاوزات من قبل نظار أوقافه ، ففي عام ١٠٠٦ هـ / ١٥٩٧ م قام ناظر أوقاف البيمارستان بالتلاعب في حصة المرضى من الطعام والفرش والغطاء وخفضها إلى النصف ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كل من اعترض من

المرضى تم طرده من البيمارستان ، مما دفع هؤلاء المرضى لرفع دعوى على الناظر^(٩٧) ، ومن ثم فلمنع مثل هذه التجاوزات خضع البيمارستان من حين لآخر لتفتيش دقيق ؛ لمعرفة ما إذا كان العمل به يسير بصورة جيدة أم لا؟ وهل يلقي المرضى الرعاية والعناية أو العكس ؟ ويتحرى عن ذلك من خلال المرضى^(٩٨) ، كما كان يتم تفقد مخازن الأدوية وجرد محتوياتها ، والتأكيد على عدم صرف أي منها إلا بمعرفة رئيس الأطباء بالبيمارستان^(٩٩) ، وهذا أيضاً مماثل لما يعمل به الآن داخل المستشفيات .

أما بالنسبة للأطباء فقد شهدت القاهرة تنوعاً لاختصاصاتهم ، حيث وجد أطباء لكافة التخصصات ، فهناك الطبيب الذي يمكن أن نطلق عليه الممارس العام أو الباطني "المتطبب" ، الجراح ، طبيب العيون "الكحال" ، وطببيات أمراض النساء "القوايل"^(١٠٠) ، حقيقة أن الأخيرة لم تكن تدرس الطب وإن اكتفت بالخبرة عن طريق الممارسة فيما يتعلق بأمور النساء ، ومع ذلك لا يمكن تجاهلهن ، نظراً لأهمية دورهن في المجتمع ، هذا إلى جانب الاستعانة بهن داخل المحاكم^(١٠١) ، فيما يتعلق بقضايا الشرف وإثبات الحمل ، ولم يكن الطبيب أو الجراح يتمكن من ممارسة عمله إلا بعد أن يتم اختباره وإجازته في التخصص الذي يريد أن يمارسه من قبل رئيس أطباء البيمارستان المنصوري ، أو رئيس الجراحية بالديار المصرية ، وذلك ضماناً لإتقان الحرفة وحفاظاً على حياة الآخرين^(١٠٢) .

وإلى جانب الأطباء المعيّنين بالبيمارستان وجد أطباء العيادات الخاصة ، الذين كان من بينهم الأطباء الأوربيين "الفرنج" الملحقين - أحياناً - بخدمة قناصل دولهم بالقاهرة ، هذا بالإضافة إلى الأطباء اليهود^(١٠٣) .

أما بالنسبة لتحديد مستوى كفاءة الأطباء الموجودين بالقاهرة عامة ، فهو أمر يتسم بالصعوبة ، لأن الوثائق تعرض لنا كلا الوجهين من النجاح والإخفاق في العلاج ، شأن الطب في ذلك شأن أي حرفة ، واتباع الأطباء عدة

خطوات محاولة للوصول للشفاء ، فكان يحدد نوع المرض ، والعلاج المناسب له ، وكذا نوع الطعام الذي يتناوله المريض^(١٠٤) .

أما في حالة إجراء عملية جراحية كان أهل المريض يقدمون تعهداً مكتوباً بالمحكمة بعدم وجود مسئولية قانونية على الطبيب المعالج ؛ في حالة ما إذا حدث للمريض شيء^(١٠٥) ، هذا وقد أجريت العديد من العمليات النادرة والخطيرة كعمليات العيون ، أو استئصال الأورام التي تقع بمناطق حساسة بالجسم وخاصة القريبة من الغضروف^(١٠٦) ، على أن أهم تلك العمليات كانت عملية فتح شرج لطفل رضيع عمره أيام ، ولد بعيب خلقي وهو عدم وجود تلك الفتحة ، وذلك بعد إجماع آراء أطباء البيمارستان المنصوري على ضرورة إجرائها له^(١٠٧) .

ولم تكن الرعاية الطبية قاصرة على الإنسان ، فقد وجد أيضاً عناية بالحيوانات وانتشر البيطرة بالقاهرة ، ويبدو أنهم قد عرفوا التخصص إذ أشارت إحدى الوثائق إلى وجود بيطار للجمال بخط جامع طولون^(١٠٨) وعلاج تلك الحيوانات كان يتم عن طريق الكي والفصد^(١٠٩) .

وبعد فإن من المغالطة أن يذكر البعض أن الطب مهنة "لم تكن قد بلغت ذروتها" وأن الكثير من الأطباء كانوا من بين اليهود ، وأن المرضى بمستشفيات القاهرة لم يكن يحصلوا على علاج حقيقي سوى الطعام^(١١٠) ، وذلك لأن المتتبع للوثائق يجدها تزخر بأسماء الكثير من الأطباء المسلمين . بالإضافة إلى النظام الدقيق المتبع بالبيمارستان ، وأنه كان أحد جامعات تعليم الطب بالقاهرة ، ولم يكن الأمر فيه قاصراً على تقديم الطعام للمرضى ، وأن المتتبع لما أورده ذلك الباحث يجد بعض التناقض إذ يذكر أن مصر تشتهر باستخراج بعض الأدوية^(١١١) ، فكيف يتسنى ذلك إذا لم يكن هناك تطوراً في تلك المهنة "الطب" ؛ لأنه لا يعقل أن يتم استخراج مثل هذه الأدوية ، إلا إذا كانت الحاجة ماسة إليها ، وبديهي أن الذي سيحدد ذلك هو الطبيب ، كما كان

لا بد أن يحدد هذا الباحث معنى الذورة ، لأن في اعتقادي أن إجراء عمليات جراحية كالتى أشرنا إليها آنفاً يعد دليلاً على نمو المهنة وتطورها .

الخدمات العامة :

تتمثل تلك الخدمات في المرافق التي ينتفع بها السكان - كأجهزة النقل والمياه والإضاءة - نظير اشتراك تحصله الدولة التي تعمل على تنميتها وتطويرها ، وهذا المفهوم يتفق مع ما كان موجوداً بالقرن السادس عشر في جانب ، ويختلف في آخر ، فأما الاتفاق فهو أن هذه الخدمات بالفعل كانت قائمة نظراً لحاجة المجتمع إليها ، وأن الدولة تشرف عليها من خلال الطوائف التي تنتمي إليها ، أما الوجه الآخر وهو الاختلاف وهو هل الدولة العثمانية سعت لتنمية تلك الخدمات وتطويرها ؟ ١٢ .

تتسم حركة النقل في القاهرة باليسر والسهولة وذلك لأن المدينة تتمتع بشبكة من الطرق الواسعة سواء كانت رئيسية مثل القصبه وبين السورين ، أم فرعية كالطرق والأزقة المؤدية إلى طرق أكثر اتساعاً^(١١٦) ، وقد ساهمت الإدارة في المحافظة على سهولة المرور بتلك الطرق ، فمنعت أي تعدي عليها بالبناء ، وأزالت ما يعوق تلك الحركة من تجمع للباعة الجائلين^(١١٧) ، أو حتى جلوس في الطرقات العامة^(١١٨) ، وذلك ضماناً لسهولة حركة السير .

وقد انتشرت المواقف العامة بالقاهرة وخاصة عند مداخل المدينة والمناطق التجارية بها^(١١٩) ، واستخدمت العديد من الحيوانات المختلفة كوسيلة نقل بالقاهرة ، فكان هناك الحمير والبغال والخيول...^(١٢٠) ، والتي تعبر في الوقت نفسه عن مكانة الشخص الاجتماعية ، واختلفت حمولتها ما بين ٢ - ٣ راكب^(١٢١) ، وكان استخدام الحمير كأحد وسائل النقل بالقاهرة أمراً لفت نظر الرحالة فأفاضوا في وصفه^(١٢٢) ، حتى أن بعضهم ذكر تعليقاً لطيفاً على هذا الوضع بقوله : "حقاً إن في مصر لحمير كثير يكاد المرء يظن أنها مستولية على البلد من كل الجوانب"^(١٢٣) ، ونظراً لازدحام شوارع القاهرة كثيراً ما كانت

تقع حوادث اعتداء من تلك الحيوانات على المارة^(١٢٠) ، وهذا يفسر لنا لماذا اهتمت الدولة بمنع التجمع في الطرقات وتحديد أماكن البيع والشراء تفادياً لمثل هذه الحوادث^(١٢١).

وقد تعرض المكارية وخاصة مكارية الجمال للعديد من المضايقات ، إذ كان يتم تسخيرهم في بعض الأعمال المتعلقة بالدولة ، مما كان يدفعهم إلى الهرب بجمالهم والاختفاء ، ويبدو أن الدولة قد حاولت تسكين روع هؤلاء فكانت تعلن الأمان وتمنع الشائعات التي قد تؤدي إلى الاضطراب^(١٢٢).

أما فيما يتعلق بتزويد المدينة بالمياه فقد اعتمدت القاهرة على النيل في تزويدها بالماء^(١٢٣) ، وذلك لأن الخليج - كما سبق الذكر - كان يمدّها بالمياه فقط أيام الفيضان التي لا تزيد عن ثلاثة أشهر^(١٢٤) ، والذي حرص الناس على تتبع أخباره يوماً بيوم ، فكان المبشرون بزيادة النيل يعلنون ذلك في جميع أخطاط القاهرة مقابل عطايا رمزية يحصلون عليها من السكان^(١٢٥) ، وقد أشرنا سابقاً إلى دور الدولة في العناية بالخليج والاهتمام به . أما بالنسبة للحفاظ على منسوب المياه فلم يكن هناك دور يذكر سوى إبطال المحرمات فقط في أيام انخفاض المنسوب^(١٢٦) دون تفكير في حل لتلك المشكلة ، هذا إلى جانب دورها في الاهتمام بمقياس النيل والعناية بأمر تنظيفه وإزالة الطمي المترسب به قبل موسم الفيضان^(١٢٧).

غير أن تزويد المدينة بالمياه لم يكن منحصراً فقط في النيل ، فقد كانت هناك البرك التي انتشرت في مختلف أنحاء المدينة^(١٢٨) ، وقد كان بعض هذه البرك موقوف كبرك الخازندار والمجاورين والفرس وسابق والسودان ، والتي تقع جميعها شمال القاهرة ، وسبل مائها لاستخدام الناس من شرب وغسيل وسقي الأشجار^(١٢٩) ، وحرصت الإدارة على مياه تلك البرك ، وأبطلت أي محاولة لتجفيفها أو التعدي على مائها ، وذلك مثلما حدث عام ٩٨٥هـ / ١٥٧٧م من منع تعدي بعض الأشخاص على بركة الخازندار خارج

الحسينية بالزرع أو تصريف مياهها التي تستمدتها من الخليج الحاكم^(١٣٠) ، كما حافظت الإدارة على البرك من التلوث لما فيه من ضرر للأرض والزرع والناس ، ففي عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م برز أمر قاضي القضاة بمنع جماعة الحياكين والقزازين والصباغ والقتالين بدرب السباع بالحسينية من تلويث مياه برك الفرس والشيخ سابق والسودان والخازندار ، وذلك بمنعهم من غسل الغزل المنقوع في الجير والصوف والثياب المصبوغة وغيرها في تلك البرك^(١٣١) .

هذا وقد اعتمد السكان كلية على السقائين في إحضار المياه إليهم ، وقد اكتظت شوارع القاهرة بهم ، حتى أن العديد من رحالة القرن السادس عشر قد وضعوا أرقاماً تتسم بالمبالغة لأعداد دوابهم ، التي تراوحت من ١٥٠٠٠ جمل في مطلع القرن السادس عشر إلى ١٨٠٠٠ جمل في أواخر القرن^(١٣٢) ، وهذه الأعداد إن دلت على شيء فإنها تدل على نشاط السقائين ، وحركتهم الدءوب التي جعلت هؤلاء الرحالة يبالغون في تقدير أعداد دوابهم .

و ينقسم السقاؤون - كما ذكر أوليا - إلى : حاملي المياه على ظهور الحمير ، وبائعى المياه في الحوانيت ، وحاملي المياه على ظهورهم^(١٣٣) ، وفي هذا التقسيم نجد تدرجاً لعملية تزويد المدينة بالمياه ، فتبدأ أولاً بمن يجلب المياه من النيل ، ثم يتم توزيعها على تجار الجملة الذين يبيعون المياه بالحوانيت ، وبعد ذلك تكون المرحلة الأخيرة وهم تجار التجزئة أو القطاعي الذين يحصلون على مياههم من تجار الجملة ، ويؤكد هذا التدرج ما أشار إليه أوليا حينما ذكر أن : حاملي المياه على ظهورهم ليس لهم حوانيت . . وأنهم يملأون قربهم من تلك الحوانيت^(١٣٤) ، ويبدو أن هذه الفئة "حاملي المياه على ظهورهم" كانت تنقسم إلى السقائين بالشربة ، والسقائين بالراوية ، والسقائين بالقرب^(١٣٥) .

ويبدو أن لكل منهم تخصص محدود فمن الواضح أن الأولين يقومون ببيع الماء على المارة ، أما الأخير فهم الذين يحملون المياه إلى المنازل

والأسبلة ، وقد راعى حاملو المياه إلى المدينة "تجار الجملة" أن يحصلوا عليها من مناطق بعيدة عن التلوث ، وأن تكون القرب بالنسبة لحاملي المياه على ظهورهم ذات مواصفات صحية ؛ كأن لا تكون مصنوعة من جلد قذر متآكل ، وأن تكون مصبوغة بالعصف لتقوية جلدها ، وأن تستخدم القرب الجديدة لحمل المياه إلى المنشآت الصناعية كالطواحين والفواخير لا إلى المنازل^(١٣٦) ، وذلك حفاظاً على الصحة العامة ، وأن تنظف أدوات الشرب التي يستخدمها سقاؤو الشربة ، وألا تعرضوا للمنع من ممارسة الحرفة^(١٣٧) ، ومن الواضح أن هؤلاء قد اتبعوا تلك التعليمات حتى أشاد العديد من الرحالة بمنظر السقا ونظافة ما يستخدمه من أنية وجمالها^(١٣٨) ، بل ومن أندر ما ذكره بالرن Palerne أن السقا يستخدم مرآة لكي يرى من خلفه أو أمامه^(١٣٩) ، وأعتقد أن ذلك تجنباً لحوادث الاصطدام بالمارة ، ومراعاة لحق الطريق وسهولة الحركة .

وأخيراً نجد أن الأسبلة قد لعبت دوراً في تزويد سكان المدينة بالمياه دون مقابل ، حيث تباري الخيرون في إنشاء الأسبلة ، لأجل توفير ماء النيل طول العام بمختلف أرجاء المدينة ، وقد تركزت بشكل عام في المناطق الآهلة بالسكان والأسواق والأحياء التجارية^(١٤٠) ، بالإضافة إلى إنشاء بعضها في المناطق التي تتسم بالضعف العمراني - كما سبق الذكر - وقد كانت هذه الأسبلة جارية ضمن أوقاف خصص جزء من ريعها للعناية بمثل تلك المنشآت ، وحمل الماء إليها حتى لا تتعرض للجفاف^(١٤١) ، كما شملت فكرة توفير المياه أيضاً للحيوانات حيث أنشأت بعض الأحواض لسقي الدواب ، والتي أرصدت لها أوقاف لضمان القيام بمهمتها^(١٤٢) .

وبالنسبة لإضاءة المدينة فقد نعم أحياء مدينة القاهرة ، وتشمل كافة المنشآت ، وألزم كل إنسان بحمل فانوس أثناء سيره ليلاً^(١٤٣) ، وقد اختص عمال الإضاءة بتلك المهمة ، ويزداد الاهتمام بهذا الأمر في المناسبات الدينية والاحتفالات العامة^(١٤٤) ، ولكن يبدو أن إنارة القاهرة بهذه الطرق كان

يعرضها لأخطار الحرائق ، وخاصة في المناطق التي تعد مخازناً لبعض المواد القابلة للاشتعال كالحطب والحلقة والتبن ، وهنا تتدخل الإدارة لمنع تكرار الحرائق ، فقد برز أمر إسكندر باشا ٩٦٣ - ٩٦٦ هـ / ١٥٥٥ - ١٥٥٨ م بمنع وضع هذه الأشياء القابلة للاشتعال بالأحياء السكنية ، وأن يتم نقلها إلى شاطئ النيل كما هي العادة^(١٠) .

ونلخص مما سبق أن الإدارة بالقاهرة قد تفاعلت مع مشاكل المدينة وحاولت إيجاد بعض الحلول ، وذلك عن طريق إصدار الأوامر التي تصدرت من خلالها لتلك المشاكل ، ساعدها في ذلك وعي القاهريين الذين كثيراً ما فعلوا المواقف ، وحاول القضاء على كل ما يضر ببيئتهم وصحتهم ، وقد حالفهم التوفيق تارة والإخفاق تارة أخرى .

هوامش الفصل الثالث

(١) ليلي عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ٣٨ - ٣٩ . جدير بالذكر أن بعض الباحثين ذكر : أن مصطلح دفتردار لم يظهر بين مصطلحات الإدارة العثمانية في مصر إلا في الربع الأخير من القرن السادس عشر ، حيث كان المصطلح السائد هو مصطلح ناظر الأموال ، ولكن هذا الرأي يناقض الواقع ، فبالرغم من أن مصطلح ناظر الأموال كان هو السائد ، إلا أن وجوده لا يمنع من وجود مصطلح الدفتردار ، حيث تدل أحد الوثائق التي تعود إلى أوائل القرن السادس عشر على وجود هذا المصطلح ، وإن كان أقل انتشاراً ، ففي عام ٩٣٦هـ / ١٥٢٩م ، "أقر ... أن في ذمته للأمير الأجل الكبير المحترم لطفي بك الدفتردار بالخدمة الشريفة" ومن هذا نرى أن مصطلح الدفتردار يعود إلى أوائل القرن السادس عشر وليس الربع الأخير من القرن . انظر : الدشت : محفظة ٨ ، ص ٢٠ ، ابن إلياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، صبري أحمد العدل علي : سيادة البيت القازداغلي على مصر ١٦٦٢ - ١٧٦٨م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣م ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢) ليلي عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ١٨٥ - ٢٣٠ ، ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ - ٢٢٠ ، عراقي يوسف : مرجع سابق ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٩ وغيرهم

(٣) ريمون : فصول ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٤) العثماني : مصدر سابق ، ورقة ١٤٩ ، ١٥٣ .

(٥) البكري : قطف الأزهار ، مصدر سابق ، ورقة ٥٩ .

(٦) العثماني : مصدر سابق ، ورقة ١٥٦ ، البكري : قطف ، مصدر سابق ، ورقة ٩ .

(٧) ليلي عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ٣٦٥ .

(8) Shaw, Stanford J : ottoman Egypt in the age of the French revolution, Cambridge, 1964, p.40 .

(9) Shaw : financial, op . cit, p 189 .

(١٠) قانون نامه : مصدر سابق ، ص ٧٣ - ٧٤ ، م ٣٢ .

(١١) استيف : النظام المالي والإداري في مصر العثمانية ، وصف مصر ، ج ٥ ، ترجمة زهير الشايب القاهرة ٢٠٠٢م ، ص ١٢٠ .

(١٢) الباب العالي : ص ٣٦ ، ص ٢٥٩ ، م ١١٣١ ، استيف : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ١٢٠ ، Shaw : ottoman Egypt, op . cit , p.40 ، ليلي عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ٢٢٢ -

- ٢٣٣ ، الأوطلاق : أرض مخصصة لإطعام خيول الباشا وكبار رجال الدولة ، وهي معفاة من الضرائب : يامر محاريق : مرجع سابق ، ص ٣٧ .
- (١٣) الدثت : محفظة ٨ ، ص ٦٣٨ ، محفظة ١٩ ، ص ١١٨٤ .
- (١٤) نفسه : محفظة ٧ ، ص ٤٣٣ ، محفظة ١٩ ، ص ٩٦٥ ، ص ١١٨٤ ، محفظة ٢١ ، ص ٤٢ ، مصر القديمة : ص ٨٦ ، ص ٩٦ ، م ٦٥٨ ، ص ٨٨ ، ص ٨٣ ، م ٤٦٤ ، بولاق : ص ٧ ، ص ١٥٦ ، م ٧٩٢ ، الباب العالي : ص ٤٤ ، ص ٢٥٥ ، م ١٠٣٤ ، ملحق (٩) المرتبات المدفوعة للصويباشي عن الإدراك شهرياً .
- (١٥) مرفت أحمد السيد : الشرطة في مصر في القرن السابع عشر الميلادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٥ م ، ص ٢٧ - ٣٣ .
- (١٦) نفسه : ص ٣٣ .
- (١٧) الدثت : محفظة ٨ ، ص ٥٦٣ ، محفظة ١٩ ، ص ١١٨٤ ، بولاق : ص ٣ ، ص ١٦٨ ، م ٩٦٨ .
- (١٨) الدثت : محفظة ٨ ، ص ٦٣٨ .
- (١٩) نفسه : محفظة ٤ ، ص ٤٧٦ .
- (٢٠) جامع الحاكم : ص ٥٤٩ ، ص ٣٦١ ، م ١٢٤٩ ، مرفت أحمد : مرجع سابق ، ص ٣٨ .
- (٢١) ليلي عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ٢٢٨ ، ٣٦٥ .
- (22) Shaw : Ottoman Egypt . op . cit . p , 38 .
- (٢٣) عراقي يوسف : مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٢٠٨ .
- (٢٤) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ٩ .
- (٢٥) حسن عبد الوهاب : تخطيط القاهرة وتنظيمها منذ نشأتها ، مجلة المجمع العلمي المصري ، القاهرة ١٩٥٦ م ، م ٣٧ ، ج ٢ ، ص ٦ .
- (26) Shaw : financial, op . cit . , p 118 .
- (٢٧) الدثت : محفظة ٤ ، ص ٤٧٢ ، محفظة ١٠ ، ص ٦٥٥ .
- (٢٨) نفسه : محفظة ٤ ، ص ٤٦٣ ، محفظة ٧ ، ص ٦٩٧ .

- (٢٩) شومان : مرجع سابق ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .
- (٣٠) الباب العالي : من ٥٢ ، ص ٣٧ ، م ١٧٩ ، الصالحية النجمية : من ٤٧٣ ، ص ١٠٩ ، م ٤٨٦ ، من ٤٧٤ ، ص ١٧٩ ، م ٦٧٨ .
- (31) Shaw : op . cit . p 119 - 120 .
- (٣٢) ليلي عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ٣٦٦ .
- (٣٣) ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .
- (٣٤) حسن عبد الوهاب : مرجع سابق ، ص ١٤ .
- (٣٥) قانون نامه : مصدر سابق ، ص ٨٤ ، م ٤٣ ، أما بالنسبة لقانون نامه ولاية آل عثمان فقد صدر عقب قانون نامه ١٢٩٣ هـ / ١٥٢٤ م ، وكان مقسماً إلى أربعة بنود رئيسية تشمل جرائم الزنا ، الشجار والسب - شرب الخمر والمسكرات والغصب والتعدي ، وأحكام السياسة ، وقد اندرجت بنود فرعية تحت البنود الرئيسية ، وقد انطوى هذا القانون على تدرج جنائي للجرائم وعقوبتها ، والمتصفح لهذا القانون يجد أنه قد استعاض بالعقوبات الجسدية التأديبية والمالية عن إقامة الحدود ، نظراً لصعوبة توافر شروط إقامتها ، كما روعي به وضع الجاني المادي من الغنى والفقر ، والاجتماعي من التزوج والعزوبة ، والحرية والعبودية ، والديني ، حيث تتغير العقوبة وفقاً لحالة الجاني ، ولم ينشر هذا القانون مع قانون نامه الذي بين أيدينا ، إلا أنه قد نشر بأحد الدراسات باللغة الإنجليزية المتعلقة بالعصر العثماني ، وقد قام بترجمته إلى اللغة العربية د. محمد نور فرحات في كتابه " . التاريخ الاجتماعي للقانون " أما الأصل التركي فهو محفوظ بدار الوثائق القومية بمحافظ الدشت ، ومسئور إليه بقانون ولاية آل عثمان للتمييز بينه وبين قانون نامه مصر . انظر الدشت : محفظة ١٦ ، ص ٨٣٢ - ٨٣٣ ، محمد نور فرحات : مرجع سابق ، ص ١٠٧ - ١٢٨ .
- (٣٦) قانون نامه ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص ١٢٥ .
- (٣٧) باب الشعرية : من ٥٩٥ ، ص ٧٨ ، م ٢٩٩ .
- (38) Shaw : ottoman Egypt . op . cit . p 56
- وقد عرف هذا المال بالكوركجيان ، وكان يفرق منوياً على سكان القرى لهذا الغرض .
- (٣٩) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ٩ . 4 . 10 . Kiechel : op . cit .
- (٤٠) الباب العالي : من ٥٢ ، ص ٢٢٤ ، م ١٠١٩ ، الدشت : محفظة ٣٤ ، ص ٥٤٠ ، ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ .

- (٤١) الباب العالي : م ١٠ ، ص ١١٦ ، م ٤٥٥ ، م ٥٢ ، ص ٢٢٤ ، م ١٠١٩ ، الدشت : محفظة ٤١ ، ص ٣٥١ .
- (٤٢) الباب العالي : م ٥٢ ، ص ٢٢٤ ، م ١٠١٩ .
- (43) Shaw : op . cit . p 56 .
- (٤٤) جومار : مصدر سابق ، ج ١٠ ، ص ٣٣٦ .
- (٤٥) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٣٢٨ .
- (٤٦) الدشت : محفظة ٨ ، ص ٣٠٧ .
- (٤٧) باب الشعرية : م ٥٩٥ ، ص ٧٨ ، م ٢٩٩ .
- (٤٨) الباب العالي : م ٣١ ، ص ١٠٥ ، م ٥٧٥ ، م ٥١ ، ص ١٩٦ ، م ١١١٧ ، باب الشعرية : م ٥٨٥ ، ص ١١٦ ، م ٥٣٧ ، جامع الحاكم : م ٥٣٨ ، ص ٢٦٦ ، م ١٣٦٢ .
- (٤٩) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص ١٢٥ .
- (٥٠) الدشت : محفظة ٤١ ، ص ١٦٢ .
- (٥١) الباب العالي : م ٦١ ، ص ٣٣٦ ، م ١٤١٣ .
- (٥٢) الدشت : محفظة ٥٥ ، ص ٢١٥ .
- (٥٣) جامع الحاكم : م ٥٥٢ ، ص ٢٥ ، م ٧١ .
- (٥٤) الباب العالي : م ٥٦ ، ص ١٨٥ ، م ٤٩٦ .
- (٥٥) باب الشعرية : م ٥٩٩ ، ص ٢٤٧ ، م ١٣٥٣ .
- (٥٦) الدشت : محفظة ٥٢ ، ص ٤٣٤ .
- (٥٧) الباب العالي : م ٥٦ ، ص ١٨٥ ، م ٤٩٦ ، باب الشعرية : م ٥٩٥ ، ص ٧٨ ، م ٢٩٩ ، الدشت : محفظة ١١٣ ، ص ٢٢٤ .
- (٥٨) ريمون : فصول ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .
- (٥٩) الدشت : محفظة ١١٣ ، ص ٢٢٤ .
- (60) Belon : op . cit , p 109a – 109b .

- (٦١) الباب العالي : س ١٥ ، ص ١٤٠ ، م ٧٩٠ ، س ٦١ ، ص ٣٣١ ، م ١٣٨٤ ، الدشت : محفظة ٢٥ ، ص ٣٨٤ ، محفظة ٥٤ ، ص ٤٤ .
- (٦٢) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ٩ .
- (٦٣) الدشت : محفظة ٢٧ ، ص ٣١ .
- (٦٤) الباب العالي : س ٢٩ ، ص ٥٩١ ، م ٧١٣١ .
- (٦٥) نفسه : س ٥٥ ، ص ١٠ ، م ٤٦ .
- (66) Raymond : le deplacement, op .cit, p 195 – 197.
- (٦٧) الباب العالي : س ٢٦ ، ص ٤٦٨ ، م ٢٩٩٣ ، باب الشعرية : س ٥٨٥ ، ص ١٤٢ ، م ٦٨٥ .
- (٦٨) ريمون : فصول ، مرجع سابق ، ص ٤٦ ، ليلي عبد اللطيف : الإدارة ، مرجع سابق ، ص ٣٣٥ .
- (٦٩) مصر القديمة : س ٩٠ ، ص ٣٨٦ ، م ١٩٣٢ .
- (٧٠) الدشت : محفظة ٢٠ ، ص ٢٨٧ .
- (٧١) نفسه : محفظة ٥٥ ، ص ٤٢ .
- (٧٢) جامع الحاكم : س ٥٥٣ ، ص ١٢٤ ، م ٣٧٣ ، الدشت : محفظة ٢ ، ص ٢٥١ ، محفظة ٣٣ ، ص ١٦٧ ، محفظة ٣٧ ، ص ٨٥ .
- (٧٣) الدشت : محفظة ٢٠ ، ص ٢٨٧ .
- (٧٤) نفسه : محفظة ٣٤ ، ص ٧٠ .
- (٧٥) الباب العالي : س ٥٩ ، ص ٤٤٦ ، م بدون ، جامع الحاكم : س ٥٤٨ ، ص ٤٩٨ ، م ١٥٤٤ .
- (٧٦) ليون الإفريقي : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢٠٤ ، ٢١٦ .
- (٧٧) الباب العالي : س ٢٧ ، ص ١٧٨ ، م ٧٣٣ .
- (٧٨) الدشت : محفظة ٣١ ، ص ٢٠٨ .
- (٧٩) الباب العالي : س ١٨ ، ص ٢١ ، م ١٣٣ ، س ٢٩ ، ص ٥٣٠ ، م ٢٧٩١ .
- (٨٠) الشيخ عبد الرؤوف المناوي : النزهة الزهية في أحكام الحمام الشرعية والطبية ، تحقيق د. عبد الحميد صالح حمدان ، ط ١ ، القاهرة ١٩٨٧ م .

- (٨١) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ٩ .
- (٨٢) ريمون ، فصول ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .
- (٨٣) الباب العالي : من ٣ ، ص ١١٢ ، م ٥٧٠ .
- (٨٤) سيد سابق ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٤٦٢ .
- (٨٥) الدشت : محفظة ٤ ، ص ٤٧٠ .
- (٨٦) الباب العالي : من ٥٢ ، ص ٢١٥ ، م ٩٨٢ ، ص ٢٢٢ ، م ١٠١٤ .
- (٨٧) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص ١٢٢ .
- (٨٨) جامع الحاكم : من ٥٥٥ ، ص ٢٩٢ ، م ٧٥٧ .
- (٨٩) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٥٥٣ - ٥٥٤ ، ٦٠٢ .
- (٩٠) ليون الإفريقي : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ١٩٢ .
- (٩١) نفسه : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٩١ - ١٩٢ . P 8 . cit . Lichtenstein .
- مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ١٥ - ١٦ .
- (٩٢) مجهول : تاريخ آل عثمان وولاتهم بمصر إلى ولاية علي باشا المتولي عليها ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تاريخ تيمور ٢٤٠٨ ، ورقة ٩ وما بعدها ، أحمد العثماني : مصدر سابق ، ورقة ١٥٠ - ١٥٤ . p8 . cit . Lichtenstein .
- (٩٣) نهى سعيد يوسف زكي : الطب في مصر في العصر العثماني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٥ م ، ص ١٢٠ .
- (٩٤) الباب العالي : من ٦٥ ، ص ٦٨ ، م ١٧٦ .
- (٩٥) فييت : مرجع سابق ، ص ١٤٢ .
- (٩٦) الباب العالي : من ٨ ، ص ٨ ، م ٢٥ ، من ٣٤ ، ص ٢٦٦ ، م ١٤٢٧ ، من ٤٦ ، ص ١٣٤ ، م ٧٧٣ ، من ٦٣ ، ص ١١٩ ، م ٥٧٤ .
- (٩٧) نفسه : من ٦٦ ، ص ٤٨٦ ، م ١٦١٤ .
- (٩٨) نفسه : من ٦٥ ، ص ٦٨ ، م ١٧٦ .

- (٩٩) نفسه: س ٦١ ، ص ٣٦٨ ، م ١٤٧٢ .
- (١٠٠) نفسه: س ١٥ ، ص ١٠ ، م ٦٤ ، س ٣١ ، ص ١٢١ ، م ٦٦٨ ، س ٥٢ ، ص ٦٨ ، م ٣١٥ .
- (١٠١) نفسه: س ٥٨ ، ص ٢٧٩ ، م ٦٩٣ .
- (١٠٢) الباب العالي: س ١ ، ص ٤١٢ ، م ١٧٩٠ ، س ١٢ ، ص ٨٥ ، م ٣٩٢ ، س ١٨ ، ص ١١٤ ، م ٧٤٤ ، ص ١٩٠ م ١٢١٨ ، س ٣١ ، ص ٢٠٠ ، م ١١٠٩ ، ص ٢٠٢ ، م ١١١٩ ، س ٣٢ ، ص ١٥٦ ، م ٨٠١ ، باب الشعرية: س ٥٩٦ ، ص ١٨٥ ، م ٧٠٧ ، بولاق: س ٥ ، ص ١٧٨ ، م ٩٠٦ .
- (١٠٣) الصالحية النجمية: س ٤٤٣ ، ص ١٦٥ ، م ٤٤٣ ، جامع الحاكم: س ٥٣٨ ، ص ٣١٢ ، م ١٦١٠ ، الدشت: محفظة ٢ ، ص ٣٤٨ ، محفظة ٣٣ ، ص ٣٤٢ ، محفظة ٥٣ ، ص ٣٣ .
- (١٠٤) الصالحية النجمية: س ٤٤٢ ، ص ٢٧١ ، م ٩٨٩ ، أوليا جلبي: مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٣٤٧ .
- (١٠٥) الدشت: محفظة ٤ ، ص ٢٢٢ .
- (١٠٦) الصالحية النجمية: س ٤٣٩ ، ص ٢٤٢ ، م ١٢٤٠ ، ص ٣٣٩ ، م ١٧٤٤ ، الدشت: محفظة ٢ ، ص ٢٢٢ .
- (١٠٧) الباب العالي: س ١٦ ، ص ١٣٧ ، م ٦٧٧ .
- (١٠٨) الدشت: محفظة ٢٠ ، ص ١٩٧ .
- (١٠٩) باب الشعرية: س ٥٩٤ ، ص ٧١ ، م ٢٥٩ ، بولاق: س ١٠ ، ص ٢٢٠ ، م ١٣٠٦ ، القسمة العسكرية: س ١٤ ، ص ٤٣٠ ، م ١١١١ ، الدشت: محفظة ٢٠ ، ص ١٩٧ .
- (١١٠) ونقر: مرجع سابق ، ص ٣٤٨ .
- (١١١) نفسه: ص ٣٤٩ .
- (١١٢) نفسه: مرجع سابق ، ص ٣٥٠ .
- (١١٣) باب الشعرية: س ٥٩٩ ، ص ٣٤٧ ، م ١٣٥٣ ، الدشت: محفظة ٥٢ ، ص ٤٣٤ .
- (١١٤) قانون نامة ولاية آل عثمان: مرجع سابق ، ص ١٢٥ .
- (١١٥) ريمون: فصول ، مرجع سابق ، ص ٥٥ - ٥٦ .

- (١١٦) شابرول : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١١٩ .
- (117) Kiechel : po .cit p 98 .
- مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ١٥ .
- (118) Kiechel : po .cit p 98 .
- (١١٩) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٢٠٧ .
- (١٢٠) نفسه .
- (١٢١) باب الشعرية : س ٥٩٩ ، ص ٣٤٧ ، م ١٣٥٣ ، الدثت : محفظة ٥٢ ، ص ٤٣٤ .
- (١٢٢) جامع الحاكم : س ٥٤٧ ، ص ٣٩٠ ، م ١٣٠٧ ، ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٢٠٤ .
- (١٢٣) فييت : مرجع سابق ، ص ٩٦ .
- (١٢٤) ريمون : فصول ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .
- (١٢٥) الباب العالي : س ٢٧ ، ص ١٥ ، م ٦٧ ، س ٥٦ ، ص ٥٥ ، م ١٦٦ ، الدثت : محفظة ١٥ ، ص ٦٠٥ .
- Kiechel : op . cit . p 125 .
- (١٢٦) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٣٠٤ .
- (١٢٧) استيف : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٢٢٠ .
- (١٢٨) انظر : الفصل الثاني .
- (١٢٩) الباب العالي : س ٥٩ ، ص ٤٤٦ ، م بدون ، جامع الحاكم : س ٥٤٨ ، ص ٤٩٨ ، م ١٥٤٤ .
- (١٣٠) جامع الحاكم : س ٥٤٨ ، ص ٥٣٩ ، م ١٦٦٣ .
- (١٣١) الباب العالي : س ٥٩ ، ص ٤٤٦ ، م بدون .
- (132) Von Bretten, M . Heberer : voyage en Egypte 1585 – 1586 , le Caire 1976 , p64 .
- فييت : مرجع سابق ، ص ٩٦ .

- (١٣٣) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٤٥٣ - ٤٥٤ .
- (١٣٤) نفسه : ص ٤٥٤ .
- (١٣٥) الباب العالي : م ١٨ ، ص ٢١ ، م ١٣٣ ، جامع الحاكم : م ٥٤٨ ، ص ٤٩٨ ، م ١٥٤٤ .
- (١٣٦) فييت : مرجع سابق ، ص ٩٦ .
- (١٣٧) الباب العالي : م ١٨ ، ص ٢١ ، م ١٣٣ ، ص ٢٩ ، ص ٥٣٠ ، م ٢٧٩١ .
- (١٣٨) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٤٥٤ .. ٤٧٠ - ٤٦٠ ، p ٤٦ - ٤٧ .
- (139) Palerne : op. cit; p 46 - 47 .
- (١٤٠) د. محمود حامد الحسيني : الأسبلة العثمانية بمدينة القاهرة ١٥١٧ - ١٧٩٨ م ، القاهرة ، د.ت ، ص ١٠ - ١١ .
- (١٤١) جامع الحاكم : م ٥٣٨ ، ص ٢٠ ، م ١٠١ ، القسمة العسكرية : م ٣ ، ص ٢٩٤ ، م ٨٢٩ ، الدشت : محفظة ٢١ ، ص ٥٩ ، محفظة ٤٦ ، ص ٣٩ ، ججح أمراء وسلاطين ، ميكرو فيلم ٢ ، حجة ٣١٠ .
- (١٤٢) الدشت : محفظة ٥٠ ، ص ٥٠٩ .
- (١٤٣) حسن عبد الوهاب : مرجع سابق ، ص ٢٠ .
- (١٤٤) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٤٨٤ ، p 9 .
- (١٤٥) الدشت : محفظة ٤٩ ، ص ٦ ، محفظة ٥٠ ، ص ٥٣٠ .

الفصل الرابع

القاهرة بين الأمن والجريمة

إن المقصود بالأمن هنا هو تهيئة مناخ يطمئن فيه القاهريون بأنه لن يحدث أي اعتداء على أرواحهم وممتلكاتهم ، كما تطمئن الإدارة بأنه لا يوجد ما يمثل خطراً عليها ، ومن ثم فمفهوم الأمن مفهوم واسع يشمل كلاً من الإدارة والرعية ، وقد شاع أنه "أدى افتقار البلاد إلى حاكم قوي وتجزأ السلطة وإطلاق العنان للغرائز إلى الفوضى الشاملة" فهل كان ذلك معبراً عن واقع المدينة خلال القرن السادس عشر ؟ حقيقة أنه قد حدث في القاهرة العديد من الأمور التي هددت أمنها وزعزعت استقرارها ، إلا أن الأمر لا يمكن وصفه بالفوضى الشاملة ، وعلى كل فسنحاول تتبع دور الإدارة لمواجهة كل الأعمال التي تأخذ صفة التجريم وتمس بأمن المجتمع وكيانه ، وأيضاً دور المحكومين في مواجهة تلك الأعمال ، ومن الممكن تقسيم الأمن إلى أمن عسكري ، وأمن اقتصادي ، وآخر اجتماعي .

الأمن العسكري :

المقصود به : مواجهة الاضطرابات العسكرية والحيلولة بينها وبين أن تنتشر لها آثار سلبية على المجتمع القاهري ، فقد حدث أن شهدت القاهرة عدة اضطرابات منذ أوائل العصر العثماني ، واختلفت أسبابها ما بين عداة المتمردين للدولة العثمانية^(١) ، وانهيار قيمة العملة على مدار القرن السادس عشر ، بالإضافة إلى تدهور مركز الدولة السياسي بدءاً من العقد الأخير من هذا القرن^(٢) ، وتمثلت هذه الاضطرابات في اضطرابات العسكر سواء أكانوا الحامية العثمانية أم المماليك ضد الولاة العثمانيين وقتهم فيما بينهم ، هذا إلى جانب ثورة أحمد باشا الخائن ضد الدولة العثمانية ورغبته في الاستقلال عنها^(٣).

وإذا ما نظرنا إلى تواريخ هذه الاضطرابات سنجد أنها كالتالي ٩٢٣هـ / ١٥١٧م ، ٩٢٤هـ / ١٥١٨م ، ٩٢٧هـ / ١٥٢٠م ، ٩٢٨هـ / ١٥٢١م ، ٩٢٩- ٩٣٠هـ / ١٥٢٢ - ١٥٢٣م ، ٩٩٧هـ / ١٥٨٨م ، ١٠٠٦هـ / ١٥٩٧م نلاحظ أن الاضطرابات قد تكررت بصفة منتظمة تكاد تكون سنوية في النصف الأول من القرن السادس عشر حتى قبيل وضع قانون نامة ٩٣١هـ / ١٥٢٤م ، ثم ركن المتمرّدون للهدوء حتى الربع الأخير من القرن ، وأعتقد أن السبب في ذلك لا يعود فحسب إلى المصاعب الاقتصادية والسياسية التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية ، وإن كان ذلك ينطبق على النصف الثاني من القرن السادس عشر ، أما بالنسبة للسنوات التي أعقبت دخول العثمانيين فأرى أن هناك دافعاً آخرًا لمثل تلك الاضطرابات ، حقيقة فسر البعض أن ذلك راجعاً إلى : "عدم احترام القوات العثمانية لباشا مصر المملوكي خاير بك أو محاولات الممالك الجراكسة المتكررة لاستعادة السلطة من أيدي العثمانيين"^(١٣) ، إلا أننا يجب أن نتوقف عند عبارة أوردها ابن إياس عند سرده لأحداث اضطرابات القوات العثمانية وهي : "نساء إلى بلادنا فإننا اشتقنا إلى أولادنا وعيالنا"^(١٤) ، وقد تكرر طلبهم للسفر أكثر من مرة .

ففي اعتقادي أن ذلك يلقي الضوء على العامل النفسي لدى تلك القوات ، فبالرغم من أنها كانت دائماً تتخذ من المطالبة بمرتباتها المتأخرة ، أو زيادة قيمتها ذريعة لمثل تلك القلاقل ، إلا أنه في بعض المرات كان هذا الطلب مقترناً بالرغبة في السفر والعودة إلى الدار والأهل^(١٥) ، وهذا يؤكد على الحالة النفسية التي تفيض بالشوق والحنين للأوطان ، ولكن حينما استقر بهم الوضع في مصر وصارت لهم أسر وحرف نجد أنهم ركنوا إلى الهدوء .

وعلى كل فإن الذي يهمني في هذا الأمر هو أثر تلك الاضطرابات على القاهرة ، فمن المؤكد أن وقوع مثل تلك القلاقل يؤثر سلباً على الحالة الأمنية بالقاهرة ، حيث ارتبط بحدوثها تكرار عملية السلب والنهب والاعتداء على الممتلكات دون تفريق ، وإشاعة الذعر بين السكان ، وانتهاك الحرمات

وخطف النساء والأطفال^(٧)، هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وذلك بسبب إغلاق أبواب القاهرة في بعض الأحيان كإجراء وقائي ضد مثيري الشغب ، مما أدى إلى امتناع الجالبين عن حمل المواد الغذائية من الأقاليم وتوصيلها إلى القاهرة^(٨) .

وبالرغم من هذه الآثار السلبية إلا أن الإدارة العثمانية كانت حريصة على تأمين القاهرة وحمايتها ، فنجدها تهب للدفاع عن القاهرة فور وقوع أي اضطراب ، وبمنظرة لهذه الإجراءات الأمنية المتخذة نجد أنها تتسم بالتدرج ، ويبدو ذلك جلياً في النصف الأول من القرن السادس عشر ، فتبدأ هذه الإجراءات بالمناداة بالأمان ، وسريان كافة المعاملات بطمأنينة دون خوف ، ثم يتطور الموضوع ليكون أكثر حزمًا محاولةً لمنع أسباب تلك القلاقل ، ففي شهر صفر عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م يصدر أمر من السلطان سليم الأول بعمل دروب وخوخ في بعض الحارات ، وسد بعض الطرق لحفظ الأمن بها ، ثم في جمادى الآخر من نفس العام يصدر أمر بعدم خروج القاهريين وخاصة النساء والأطفال والعبيد مساءً ، وفي شهر محرم عام ٩٢٤هـ / ١٥١٨م أمر بإغلاق الأسواق والحوانيت مساءً ، ثم في ربيع الآخر ٩٢٥هـ / ١٥١٩م إلزام الانكشارية بالإقامة في طباق الممالك بالقلعة ، وأن لا ينزلوا المدينة ، ثم يصل الأمر لذروته في الحسم بصدر فرمان سلطاني في ربيع الأول عام ٩٢٦هـ / ١٥١٩م بشنق كل من تسول له نفسه من القوات العسكرية بالتشويش على أحد من الرعية^(٩) .

ويبدو أن تكرار تلك الأوامر المرة بعد الأخرى قد يكون للتأكيد عليها ، بينما كان التدرج فيها راجعاً على عدم ردها لمثيري الفتن ، ومن ثم كان لابد من التشديد فيها محاولة لتوفير الحماية للقاهرة هذا بالنسبة لفتن العسكر فيما بينهم .

أما إذا كان هذا التمرد منظماً كمحاولة إينال الطويل وجانم السيفي عام ٩٢٨هـ / ١٥٢٢م وأحمد باشا الخائن ٩٢٩ - ٩٣٠هـ / ١٥٢٣ - ١٥٢٤م لشق

عصا الطاعة والخروج عن الدولة ، فكان الإجراء المتبع هو إرسال حملات عسكرية للقضاء على مثل هذه التمردات ، بالإضافة إلى توزيع قوات في مداخل القاهرة (الريديانية ، بركة الحبش ، مصر القديمة ، بولاق) وذلك لتحسينها^(١٠) ، هذا في النصف الأول من القرن السادس عشر حينما كانت الدولة العثمانية لا تزال تحتفظ ببعض قواها ، أما في النصف الثاني فنجدها ترسخ لتنفيذ مطالب المتمردين^(١١) .

واعتقد أن مثل هذه الإجراءات إلى جانب ركون العسكر للهدوء بعد صدور قانون نامة عام ٩٣١هـ / ١٥٢٥م حتى الربع الأخير من القرن السادس عشر ، حينما بدأت اضطرابات العسكر عام ٩٩٧هـ / ١٥٨٧م ، وذلك بسبب قطع مرتبات الجند الذين احترقوا بعض المهن ، بالإضافة إلى محاولة إلغاء الطلبة^(١٢) ، قد هيأ للقاهرة أمناً ظلت تتمتع به طيلة تلك الفترة .

وإلى جانب اضطرابات العسكر نجد أن القاهرة قد تعرضت لعدد من هجمات العربان ، الذين انتشروا بالمناطق الصحراوية المحيطة بالقاهرة ، وقد اعتادوا على مهاجمتها مما سبب قلقاً للإدارة العثمانية^(١٣) ، وقد تركزت هجماتهم على ضواحي المدينة ، ففي عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م هاجم العربان القاهرة من جهة الجبل الأحمر - شمال القاهرة - وقاموا بعمليات سلب ونهب لسكان تلك المنطقة^(١٤) ، ثم في عام ٩٥٥هـ / ١٥٤٨م قام عربان السعادنة بمهاجمة حارة الفوالة^(١٥) ، وتكررت هجماتهم على العاصمة في عام ١٥٥٦م^(١٦) ، وقد استفحل خطرهم في عهد أحمد باشا ٩٩٩ / ١٠٠٣هـ / ١٥٩٠ - ١٥٩٤م ، حينما قام عربان غزالة بقطع الطريق بين القاهرة وبولاق ، وقاموا بالعديد من عمليات السلب والنهب^(١٧) ، ويبدو أن تعرض بولاق لهجماتهم المتكررة أدى إلى وصفها عام ٩٨٢هـ / ١٥٧٤م بأحد القرمانات بأنها مكان خطر ينشط به المجرمون وهم العربان^(١٨) .

ولمواجهة هذا الأمر أخذت الإدارة تقوم بإرسال العديد من الحملات المتكررة لمطاردتهم وصد خطرهم عن المدينة مما كان يسبب خسائر لكلا

الطرفين^(١٩) ، كما سدت جميع منافذ المدينة ، وبنيت العديد من الحوائط لتقي سكان العاصمة خطرهم^(٢٠) ، بالإضافة إلى أن الإدارة عهدت إلى أحد الأمراء من ذوي الخبرة والدراية بمعاونة صوباشي القاهرة بطريق المناوبة وذلك لتوفير الحماية للمدينة^(٢١) ، وإذا كانت الدولة قد لجأت إلى منح العربان بعض السلطات واستعانت بهم في أعمال الخفارة لحماية الريف والدروب السلطانية^(٢٢) ، فإنها سمحت - أيضاً - للعربان المقيمين بأطراف القاهرة بالتزام الأدراك والقيام بأعمال الخفارة سواء بأحيائها أو ضواحيها^(٢٣) ، ولا يخفى أن اتجاه الإدارة العثمانية بمصر إلى إصدار أوامر خاصة بتعمير المناطق الخربة ولا سيما في جهة الغربية للقاهرة^(٢٤) يعطي دلالة - ليس فقط على التوجه العمراني في تلك المنطقة - بل أيضاً يشير إلى السياسة المسكوت عنها لمواجهة خطر العربان والمناسر ، بإيجاد مصدات أمنية تقلل من خطر تلك الهجمات ، وقد تمثلت هذه المصدات في إيجاد مناطق سكنية وعمرانية جديدة تلتهم المساحات الفراغ غير المستغلة لتكون عائقاً أمام سهولة انتقال العربان ، وخاصة أن هجماتهم كانت دائماً تتركز في أطراف المدينة المتمسة بانخفاض الكثافة العمرانية .

هذا وقد ارتبطت بهذه الاضطرابات والهجمات موضوع آخر ، وهو قضية حيازة وحمل السلاح ، فنجد أن قانون نامة حدد أماكن صنع الأسلحة بأن تكون في القلعة أو مخزن الأسلحة أو في مكان مناسب مجاور ، ومنع تداولها بالأسواق بالبيع والشراء أو حتى إصلاحها ، وقد تشدد القانون في هذه المسألة حتى جعل عقوبة المخالف لذلك الإعدام ، كما شمل القانون ضم الأشخاص المهرة في صنع الأسلحة النارية إلى الجبة جية براتب "معللاً ذلك : لكي يقوم على إصلاح البنادق التي تحتاج إلى صيانة في الحال"^(٢٥) .

ولنا وقفة مع هذا البند من بنود قانون نامة ، في الحقيقة أن هذا القانون قد وضع لتنظيم إدارة مصر ، إلا أن هذا البند كان محاولة لسد الباب في وجه من تزين له نفسه شق عصا الطاعة والخروج على الدولة العثمانية ، وخاصة أن

هذا القانون قد أصدر بعدة اضطرابات عسكرية ، كان آخرها أحد ولاية الدولة العثمانية أحمد باشا الخائن ، هذا بالإضافة إلى منع وصول تلك الأسلحة إلى المماليك ، حتى لا يتمكنوا من القيام بأية محاولة للخروج على الدولة ، كما حدث من إنبال وجانم ، ويشير تحديد مكان صنع الأسلحة إلى رغبة الإدارة في التمكن من مراقبة الأمور والسيطرة عليها ، وبعد هذا البند من قانون نامة أشبه بقانون مكافحة الإرهاب - في وقتنا الحالي - حيث أن منع غير المنضمين للواء الجندية من حمل الأسلحة أو تصنيعها ، فيه تضيق الخناق على المتمردين ومنع أي بليلة مسلحة ضد الدولة .

ويبدو أن هذا القانون قد مر بمراحل تطور تمثلت في : أولاً : فيما أقره قانون نامة من تحديد مكان صنع الأسلحة والتشديد في عدم الإتجار بها ، واقتصار حملها على الجنود ، وقد كانت هذه المرحلة قاصرة على الأسلحة النارية "البنادق" . أما المرحلة الثانية : قد شملت الأسلحة التقليدية الأخرى ، فتبدأ أولاً بمنع حملها أو بيعها إلا للعسكر ، وذلك من خلال تعهد صدر من صناع الرماح عام ٩٤٥هـ / ١٥٣٨م بأنهم : "من يوم تاريخه ما يعمل مزاريق ، وما يبيع لعربان ، ولا لفلاحين ، ولا لعصاة ، ولا يعمل رماحاً إلا للعسكر المنصور دون غيرهم ، ومتى خالفوا كان عليهم ما يراه ولي الأمر في ذلك" (٢٦) ، ثم في عام ٩٥٨هـ / ١٥٥١م يحذر من حمل العصى التي طولها ذراع وتكون محلاة بالحديد والجلد (٢٧) ، وننتقل لمرحلة أخرى وهي في عام ٩٦٥هـ / ١٥٥٧م حيث عد حمل السيف مخالفاً ليسق والقانون (٢٨) ، ثم يختم الأمر بمنع السكاكين - وخاصة العقبية - لغير العسكر (٢٩) .

ونلاحظ من هذا التدرج في منع حمل الأسلحة أو حيازتها إلا لغير العسكر ، أنها تكاد تكون عقدية - أي تقريباً تسن كل عشر سنوات أو ما يزيد قليلاً أو ينقص - وقد يكون ذلك راجعاً إلى أولاً : اختبار مدى تقبل تلك التشريعات ، أو رفضها من قبل المحكومين ، ثانياً : ضمان تنفيذها وسهولة تطويرها ، وذلك لأن منع حمل الأسلحة وحيازتها مرة واحدة قد يؤدي إلى

حدوث بلبلة ، وربما رفض مثل هذه التشريعات ، وعلى كل الأحوال فإنه كما سنت مثل تلك التشريعات فقد سنت عقوبات لمخالفاتها ، تدرجت من التعزير إلى الإعدام شناً وذلك بعد مصادرة الأسلحة^(٣٠) .

وهناك نقطة أخرى وثيقة الصلة بموضوع "الأمن السياسي والعسكري" ، ألا وهي حماية القاهرة من خطر التجسس ، ففي أعقاب دخول العثمانيين مصر نوادي بالقاهرة عام ٩٢٨هـ / ١٥٢١م "أن الغريب يعود لأهله وألا يقيم بمصر غريباً" ، وقد علل ابن إياس ذلك بالقبض على بعض الأعاجم الذين كانوا جواسيساً لصالح الصفويين^(٣١) ، ولكن ذلك لم يكن خاصاً بالصفويين أعداء الدولة العثمانية ، فكثيراً ما كان التجار الأوروبيون يهتمون بالجاسوسية^(٣٢) ، ومنذ زمن السلطان قاتياي والسلطان الغوري حددت إقامة وتجارة الأوروبيين "الفرنج" بالإسكندرية ، ومنعوا من المجيء إلى القاهرة^(٣٣) ، ويبدو أن ذلك في أوائل القرن ، أما بعد ذلك فقد وردت بالوثائق العديد من الأسماء التي تنتهي بـ"لقب" العجمي" ، وقد امتنهنوا العديد من الحرف ، بالإضافة إلى أن بعضهم قد انتسب إلى الفرق العسكرية كمنفرقة مصر ، هذا إلى جانب الأوروبيين الذين مكثوا بالقاهرة ، سواء كانوا تجاراً أو رحالة أو مبعوثين دبلوماسيين^(٣٤) .

ومن المحتمل أن تفسير ذلك يعود إلى أن الجاسوسية كانت تهمة تستخدم ضد بعض التجار الأثرياء ، الذين يطمع فيهم من قبل رجال الإدارة بمصر ، فتلفق لهم تلك التهمة لمصادرة أموالهم ، ويشير ابن إياس إلى ذلك في حوادث عام ٩٢٤هـ / ١٥١٨م ، وكذلك الرحالة الإيطالي Rocchetta ١٥٩٧ - ١٦٠١م^(٣٥) ، كما أن مثل هذه الأوامر الصادرة سابقاً في زمن السلاطين المماليك ، كان يتم التلويح بها في حالة توتر العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية ، أما فيما عدا ذلك فلا ، وخاصة أن الدول الأوروبية قد حصلت على الكثير من الامتيازات السياسية والتجارية ، عن طريق عقد المعاهدات مع الدولة العثمانية^(٣٦) ، ومن ثم قد يكون الإشارة إليها في عام ٩٣١هـ / ١٥٢٤م كان جزءاً من نص الالتزام التقليدي ، الذي يتقدم به الملزم

عن جهات الثغر السكندري دون التقييد بتنفيذه ، وخاصة أنه لم يذكر في آخر نص الوثيقة العقاب الذي يستحقه المخالف^(٣٧) ، ولكن يبقى السؤال ، لماذا الإسكندرية تحديداً لإقامة وتجارة الأجانب ؟ .

الأمن الاقتصادي :

أما بالنسبة للأمن الاقتصادي فقد أشرنا في ثنايا الصفحات السابقة أن هذه الاضطرابات قد أثرت - في بعض الأوقات - على وصول المواد الغذائية من الأقاليم إلى القاهرة ، مما أدى إلى ارتفاع أثمانها ، إلا أن ذلك لم يكن السبب الوحيد في حدوث تلك الأزمة ، فقد كانت هناك أسباباً أخرى تمثلت في انخفاض منسوب مياه النيل أو ارتفاعه "الفيضان" الذي لعب دوراً في أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وقد تعرضت مصر لهذه الكارثة مراراً كما في أعوام ٩٢٣ - ٩٢٨ هـ / ١٥١٧ - ١٥٢١ م ، ٩٩٩ - ١٠٠٩ هـ / ١٥٩٠ - ١٦٠٠ م ، وقد اقترن بها - كما وصفت المصادر - انتشار الغلاء^(٣٨) ، وذلك نظراً لصعوبة زراعة الأرض في كلتا الحالتين ، مما يؤدي إلى ندرة الغلال وارتفاع أسعار المواد الغذائية^(٣٩) ، وساهم انتشار الآفات الزراعية - مثلما حدث عام ٩٢٤ هـ / ١٥١٨ م - بالأقاليم المحيطة بالقاهرة بدوره في حدوث مثل تلك الأزمة^(٤٠) .

هذا إلى جانب العديد من الأوبئة الفتاكة "الطواعين" التي وقعت في أعوام من ٩٤١ - ٩٤٣ هـ / ١٥٣٣ - ١٥٣٦ م ، و ٩٤٥ - ٩٤٧ هـ / ١٥٣٨ - ١٥٤٠ م ، و ٩٨٢ - ٩٨٥ هـ / ١٥٧٤ - ١٥٧٧ م ، وقد أهلك الكثير من السكان^(٤١) ، مما أثر سلباً على اقتصاديات مصر نظراً لهلاك العديد من الفئات العمرية المختلفة سواء كانت منتجة أو غير منتجة^(٤٢) .

وفي محاولة لمعرفة إلى أي مدى ارتفعت أسعار المواد الغذائية حاولنا أن نأخذ أحد قوائم التسعيرة التي أوردها ابن إياس في سنوات الغلاء ومقارنتها بأحد نظائرها في سنة من سنوات الرخاء ، غير أن هذا الأمر قد اتسم بصعوبة بالغة تمثلت في :

أولاً : أن ابن إياس كان يكتفي بذكر التسعيرة عند حدوث الأزمة أما بعد انتهائها فيكتفي بقوله " وقع الرخاء " ، أو أن يشير إلى أسعار بعض السلع دون الآخر^(٤٣) .

ثانياً : أن المصادر المماثلة لابن إياس - إلا أنها متأخرة عنه زمنياً - اكتفت بالإشارة للموضوع دون الخوض في تفاصيله ، وقد يرجع ذلك أنها لم تكن معاصرة للحدث ، أو أنها قد اتبعت طريقة ابن إياس في الإشارة إلى الرخاء ، والتدليل عليه بأسعار بعض السلع أو العكس^(٤٤) ، كما أن وثائق الأرشيف تبدأ بعد دخول العثمانيين مصر بما يقرب من أربع سنوات ، ومن ثم فإننا سنحاول أن نأخذ قائمتين من قوائم الأسعار التي ذكرها ابن إياس في سنوات الغلاء لنرى مدى ارتفاع المؤشر من ثباته ، وسنقوم بمقارنة بعض السلع الموجودة بها مع نفس السلع التي وردت بقوائم الحسبة الموجودة بالأرشيف أو بعض المصادر الأخرى ، وبعدها نحاول أن نعرف دور الإدارة في مواجهة تلك الأزمات وكيفية التغلب عليها .

كانت أسعار بعض السلع الغذائية في عامي ٩٢٤هـ / ١٥١٨م ، و ٩٢٦هـ / ١٥١٩م ، هما من سنوات الغلاء ، وعام ٩٣٧هـ / ١٥٣٠م ، وهو من الأعوام التي لم يحدث بها أزمات كالتالي^(٤٥) :

الفترة	٩٢٤هـ / ١٥١٨م		٩٢٦هـ / ١٥١٩م		٩٣٧هـ / ١٥٣٠م	
	الوزن	السعر	الوزن	السعر	الوزن	السعر
للملح	الأردب	٣ اشرفي	الأردب	٣ اشرفي	-	-
الحاقي	البطة	١٤ نصف	-	-	البطة	نصف واقرة
المسكر	القطار	٢٤ اشرفي	-	-	القطار	٣٥٠٠ نصف
الزيت الحار	الرطل	٨ نصف	-	-	-	-
زيت الطيب	الرطل	٣ نصف	-	-	-	-
للبن المتلي	الرطل	٣ نصف	-	-	الرطل	١,٥ نصف
للحم الضأن	الرطل	١٨ نصف	الرطل	١٨ نقرة	الرطل	١ نصف
للحم البقرى	الرطل	٨ نصف	الرطل	١٦ نقرة	٣,٥ رطل	١ نصف

من خلال هذه القائمة نلاحظ أن ابن إياس لم يذكر عام ١٥١٩ أسعار خمس سلع من التي وردت في قائمة عام ١٥١٨ م ، ولا ندرى السبب هل ثبات سعرها دون تغيير أو ماذا ؟ كما نلاحظ استمرار ارتفاع سعر القمح ، وثبات سعر اللحم الضأن ، وتغيره بالنسبة للبقرى ، هذا إلى جانب اختلاف العملات التي استخدمها ابن إياس في تسعيرته ما بين أشرفي ، نصف ، نقرة ، وقد يؤدي ذلك إلى صعوبة في تقييم التسعيرة بصورة موضوعية ، وذلك لأنه لم يحدد - مثلاً - أي أشرفي يقصد ؟ الذهب الذي كان سعره ٦٥ نصفاً للأشرفي القاتبياني عام ٩٢٥هـ / ١٥١٩ م ، و ٤٠ - ٥٠ نصف للأشرفي الذهب العثماني والغوري عامي ٩٢٦ - ٩٢٧هـ / ١٥١٩ - ١٥٢٠ م^(٤٦) ، أما الأشرفي الفضة العتيقة الذي بلغ ٢٥ نصفاً عام ٩٣١هـ / ١٥٢٤ م^(٤٧) ، وهل النصف يساوي النقرة في ثقافة ابن إياس ؟ وخاصة أن إحدى الوثائق قد أشارت عام ٩٥٨هـ / ١٥٥١ م أن النصف يساوي ٩ نقرة^(٤٨) .

على كل فإننا سوف نجعل الأشرفي في تسعيرة ابن إياس هو الأشرفي الفضة وليس الذهب ؛ لأن الثاني قد يعز توافر امتلاكه لقطاع عريض من المجتمع آنذاك^(٤٩) ، وأن النقرة تساوي النصف في ثقافته نظراً لأنه استخدم الاسمين ، ومن ثم نجد أن مؤشر الأسعار يقفز في سنوات الأزمات بصورة كبيرة عن المعدل الطبيعي ، وأن ابن إياس كان محقاً حينما استخدم ألفاظاً تدل على ذلك الارتفاع (تشحط ، مشتطة)^(٥٠) ، ويوضح ذلك سعر السكر الذي نجده يصل القنطار إلى ٦٠٠ نصف بينما أن سعره في الأوقات العادية يتراوح ما بين ٣٠٠ - ٣٥٠ نصفاً تبعاً لدرجة جودته^(٥١) .

ولمواجهة مثل تلك الأزمات نجد أن رد فعل الإدارة قد اختلف فبدأ أولاً : بمرسوم يصدره السلطان سليمان عام ٩٢٨هـ / ١٥٢١ م إلى واليه بمصر خاير بك ، بالنظر في أحوال الرعية والاهتمام بأمر تسعير البضائع من القمح وغيره . ثانياً : فتح الشئون السلطانية ، وتوزيع ما بها على الطحانيين لضمان توفير الغلال والخبز بالأسواق وخفض أثمانها^(٥٢) . ثالثاً : قيام المحتسب

بجولات تفتيشية على أسواق القاهرة ، وإنزال العقوبات (كالضرب والتشهير) بالمخالفين من الطحانين والخبازين والزياتين والسوقة ، بل وتهديدهم بعقوبات أشد كالشنق والخوزقة ، هذا إلى جانب التسعيرة التي كان يصدرها المحتسب^(٥٣) ، بعد الاتفاق على تحديد أسعار المواد الغذائية مع شيوخ الطوائف^(٥٤) ، ثم يتم إعلانها داخل السوق وتسجيلها بالمحاكم الشرعية بالقاهرة .

وهذه التسعيرة الصادرة عن المحتسب كانت تشمل كافة أنواع المواد الغذائية ، كما كانت تهتم بتحديد بعض السلع التي يكثر استخدامها في بعض المواسم ، فنجد أن التسعيرة الصادرة في شهر شعبان تركز على أسعار السكر والمكسرات والياميش والتوابل والبهارات والشموع ، وذلك نظراً لكثرة استخدامها بشهر رمضان^(٥٥) .

وقد ذكر بعض الباحثين أن التسعيرة كانت تعلن كل "سنة أشهر كاملة"^(٥٦) ، ومن الممكن أن ذلك قد حدث في فترة لاحقة للقرن السادس عشر ، لأننا وجدنا أن قوائم تسعيرة تلك الفترة كانت تصدر بصفة دورية شهرية^(٥٧) ، حقيقة أن بعضها كان يكفي بذكر بعض السلع ، والبعض الآخر كان مفصلاً ، وقد يكون ذلك راجعاً إلى أن هناك تغييراً في أسعار السلع المعلن عنها شهرياً ، أو أن طرحها بالأسواق كان مرتبطاً ببعض المناسبات الدينية ، أو أن تكون السلع المسكوت عنها قد اكتفى فيها بإعلان أسعارها مشافهة ، وتدوينها بدفاتر ديوان الحسبة دون تسجيلها بسجلات المحاكم الشرعية ، ولا سيما أن الوثائق بسجلات الأخيرة تطلعننا دائماً عند تسجيل التسعيرة بعدة جمل ذات دلالات تؤكد ما ذهبنا إليه مثل : "وردت تسعيرة من بيت الحسبة" وأجهر النداء وأشهر النداء^(٥٨) .

ولهذا كان من الصعب معرفة أسعار جميع السلع على مدار القرن السادس عشر ، وإن كنا حاولنا عمل جدولاً لبعض هذه السلع وأسعارها ،

وأوزانها ، وقد كانت الملاحظة الأساسية هي عدم ثبات الأوزان والأسعار وتغييرها طول فترة البحث ، كما في اللحوم التي اتسمت بثبات سعرها طيلة القرن السادس عشر ، إلا أن أوزانها هي التي كانت متغيرة طيلة تلك الفترة ، فنجد أن اللحم الضأن قد كان سعره ووزنه ثابتاً من ٩٤١ - ٩٥٨ هـ / ١٥٣٤ - ١٥٥١ م ، ثم انخفض الوزن عام ٩٥٨ هـ / ١٥٥١ م ، مع ثبات السعر حتى عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م ، ثم حدث أن ازداد السعر تدريجياً ، ولا سيما مع اللحم الضأن "المشفي" بدءاً من عام ١٠٠٣ هـ / ١٥٩٤ م . أما باقي أنواع اللحوم "الماعز والبكري والجاموسي" فقد كانت متغيرة الوزن مع ثبات السعر ، وقد يرجع ذلك إلى عملية تغيير الأوزان بالسوق من حين لآخر وفقاً لما يراه المحتسب^(٥٩) ، كما أن هذه القوائم تكاد تكون خالية من أسعار بعض السلع الأساسية (كالقمح ، الأرز ، السكر) فنادر ما كانت تذكر سعرها ، فنجد أن سعر أردب القمح كان يتراوح بين ١٠ - ٣٠ نصفاً ، ولم يكن هذا السعر ثابتاً على مدار فترة البحث فنجد أن سعر الأردب عام ٩٥٣ هـ / ١٥٤٦ م يتراوح من ٢٥,٥ - ٢٦ نصفاً حسب درجة جودته ، ثم يرتفع عام ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥ م ليكون من ٤٣ - ٥٠ نصفاً للأردب تبعاً لدرجته^(٦٠) .

ولا نجد تفسيراً لهذا الارتفاع في السعر في عام ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥ م ، ولا سيما أن هذا العام لم تحدث به أزمة ، سوى أنه لم يكن السعر النهائي الذي تمت الموافقة عليه من قبل المحتسب وتم إعلانه داخل الأسواق ، وخاصة أن الوثيقة قد أشارت إلى ذلك بأنه سعر "من غير نداء"^(٦١) ، ويرجح ذلك أنه من خلال عقود المعاملات التجارية "بيع وشراء" ، نجد أن سعر الأردب يتراوح بين ١٠ - ٣٠ نصفاً نصف ولا يزيد ولا ينقص إلا في النادر^(٦٢) ، وعلى كل فإن سعر الأردب يبلغ منتهاه في الارتفاع عام ١٠٠٦ - ١٠٠٩ هـ / ١٥٩٧ - ١٦٠٠ م حيث بلغ ١٠ قروش (٢٨٠ نصفاً) وذلك بسبب انخفاض منسوب النيل في هذه الفترة ، أما بالنسبة للأرز والسكر فإنه قد وجدت تسعيرتهما في بعض القوائم دون البعض ، وكانت التسعيرة تتركز فقط حول الرطل والقدرح وليس الأردب والقنطار^(٦٣) .

وبالرغم من هذه التسعيرة كانت تفصيلية في بعض أنواع السلع وموجزة في البعض الآخر ، إلا أنها قد ساهمت في حماية المستهلك من المزايدة عليه في السعر أو التلاعب في الوزن من قبل البائع ، لأنه لو حدث للمستهلك الحق في أن يقاضيه^(١٤) ، ومن ثم نجد أن الحرفيين والتجار المتسببة يقدمون ما يشبه الإقرار ، يتعهدون فيه بالالتزام بالأسعار والأوزان والمقاييس المعلن عنها ، وعليهم تحمل عواقب المخالفة^(١٥) ، ومن المؤسف أن الوثائق لم تقدم صورة واضحة عن عقوبة المخالفين ، فكثيراً ما كانت تتكرر جملة "كان عليه ما يراه ولي الأمر" ، "وعزر .. التعزير اللايق بحاله" ، "وعزر التعزير الشرعي" ، "يلزمه التأديب"^(١٦) .

ومن ثم فإن الأمر موكول إلى الإدارة في تحديد ماهية وكيفية هذا التعزير والتأديب ، هذا إلى جانب التشهير ، ولكن هذه العقوبات لم تكن رادعة بصورة كافية ، ويدل على هذا العودة إلى المخالفة ، وعليه فإن العقوبات الرادعة كانت تتمثل في الشنق والخوزقة والتي لعب التهديد بها دوراً في خفض الأسعار كما في عام ٩٢٤هـ / ١٥١٨م^(١٧) .

وفي إطار مكافحة الغلاء اهتمت الإدارة بمحاربة احتكار السلع الغذائية ، وذلك عن طريق إحراز تلك السلع وإعادة توزيعها على التجار لبيعها بسعر السوق ، وتأديب المخالفين ، ففي عام ١٠٠٥هـ / ١٥٩٦م تقدم شيخ سوق الفحامين بشكوى لقاضي القضاة من أن جماعة بالسوق يحتكرون البضائع ، ويمنعوا بيعها للناس مع الاحتياج إليها ، فأذن له القاضي بأخذ البضائع وتوزيعها على تجار السوق بالسعر الواقع^(١٨) ، وجد أن احتكر عدد من الكيالين بخط الشعراوي بباب الشعرية الغلال ، فكانوا يقومون بشرائها من الفلاحين ويبيعونها بسعر أعلى من سعر السوق ، بالإضافة إلى خلطها بالتراب لتضاعف الكمية ، ولما تم عرض الأمر على قاضي القضاة أصدر أوامره بتأديب الكيالين ، وتسمير حوانيتهم ومخازنهم التي بلغت ما يقرب من ١٩ حانوتاً ومخزناً ، ثم بيع ما بها من الغلال بسعر السوق^(١٩) ، ونلاحظ أن هذا الاحتكار

كان يحدث في السنوات العجاف التي كانت تصيب مصر بسبب الأزمات التي أشرنا إليها آنفاً .

كما حرصت الإدارة على أن يلتزم التجار ببعض السلوكيات وذلك لتوفير السلع منها تكفية المحلات "الحوانيت" بهذه السلع ، وأن يتم بيعها منذ الصباح وحتى المساء ، وأن لا تغلق المحلات ويمنع ما بها من السلع ، والمخالف يتم تعزيره^(٧٠) ، ومن الملفت للنظر أن هناك إقراراً من قبل أصحاب بعض المحلات بعدم تغيير نشاطها ؛ حيث وردت بعض الإشهادات أن لا يعكس أحد حانوته ، ومتى عكس كان عليه ما يراه ولي الأمر^(٧١) ، فالعكس معناه القلب^(٧٢) ، أي تغيير النشاط وفي اعتقادي أن ذلك كان لصالح كل من المستهلك والمنتج ، فلا يصاب السوق بحالة رواج في بعض السلع والكساد في البعض الآخر نظراً لعملية العرض والطلب ، ويعد ذلك محاولة لإيجاد التوازن في السوق بحيث يجد المستهلك كافة ما يبغيه ، والمنتج يجد سوقاً رائجة لسلعته .

هذا إلى جانب الاهتمام بتحديد أماكن بيع السلع الغذائية وذلك لعدة أمور تمثلت في الحفاظ على الأموال السلطانية المفروضة على الطوائف الحرفية التي تقوم ببيع هذه السلع ، وأن يكون بكل حي ما يشبه الاكتفاء الذاتي ، والحفاظ على المواطنين من الازدحام والسلوكيات الخاطئة التي تصدر من بعض البائعين^(٧٣) ، ففي ٩٥١ هـ / ١٥٤٤ م يتم تحديد ٦ مقاعد لبيع اللحم الماعز موزعة كالتالي : ٣ بسفل الربع الظاهري ، و ٣ بالخراطين ، وذلك بعد أن تقدمت طائفة القصابين في الماعز بشكوى للديوان العالي ، من أن عامل سوق الغنم يريد أن يحدث عليهم ضرائب "عوائد" لم تكن موجودة من قبل^(٧٤) ، وقد طال النزاع في هذه القضية حتى حسم الموضوع بتعيين مقاعد ذبح الماعز ، وأن يكون لكل مقعد ذبيحة مخصوصة ، وكذا يخصص للباعة الجائلين "طواف" والشوايين في النيفة عدد من الذبائح ، وقد بلغ إجمالي ذلك ١٠٠ رأس من الغنم ، وأن يتم الذبح بمذابح محدودة وهي تحت الربع ، وخان الرواسين ، وباب الزهومة ، وقد تطور الأمر بمنع نقل اللحوم بين أحياء

الحسينية ومصر القديمة وبولاق ، وأن يكفي قصابو كل منطقة منطقتهم بما تحتاج إليه^(٧٥) .

واهتمت الإدارة - أيضاً - بحماية المستهلك وذلك بمراعاة أن تكون السلع المتداولة بالأسواق على درجة من الجودة ، وأن تكن مطابقة للمواصفات التي يقرها أهل كل حرفة ، وتبدأ الإدارة بالمنع وهو الطوائف الحرفية ، فنقر أولاً شيوخ الطوائف الذين تم اختيارهم بناء على معرفتهم ودرايتهم بأصول الحرفة ، ولهم كلمة مطلقة على جميع أفراد الطائفة ، ولا يسمح لأي فرد بامتهان حرفة ما إلا بإذن شيخ طائفتها^(٧٦) .

كما روعي عدم غش السلع ، واستخدام أجود المواد وأفضل الطرق في تصنيعها ، وأن تكون أماكن التصنيع واقعة تحت أعين الإدارة لمراقبتها ، وأن يتوافر بها بعض الأمور كالنظافة ، وذلك للحفاظ على الصحة العامة ، وللمستهلك حرية اختيار سلعته دون أن يتعرض لأي مضايقات من قبل البائع^(٧٧) .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد راعت الإدارة في سياستها تلك أن توفر جواً من الأمان لكل من البائع والمشتري ، وذلك بعدم تعرضهم لعمليات النصب ، فلا يشترون بضائع مسروقة أو مستحقة للغير ، فقد أعلن الصوباشي أن "لا تباع السلعة بالأسواق إلا بكفيل" وعلى التجار والدلالين متى ظهرت سلعة مستحقة للغير كان عليهم الخروج من عهدة ذلك لمستحقها ، وأنهم من تاريخه لا يستقبضون سلعة للدلالة عليها من عبد ولا أمة ولا من غلام ولا من مملوك ولا من هو غير بائع ، وأنهم يجهرون النداء على كل سلعة حتى تنتهي الرغبة فيها ويكتبون اسم البائع واسم الكفيل عند كاتب السوق^(٧٨) .

وحرصت الإدارة من جانبها - أيضاً - على الاهتمام بأمر التجار والحرفيين وذلك بمنع تعرضهم لبعض المظالم من قبل رجال الإدارة ، وفرض رسوماً لم تكن عليهم من قبل ، وكانت سرعان ما تستجيب لشكواهم

بالبحث بالدفاتر لمعرفة القدر المفروض عليهم ومنع الزيادة ، وذلك بصدور أوامر من قبل الباشوات والقضاة بخصوص ذلك^(٧٩) ، هذا إلى جانب أن يقوم شيوخ الأسواق بتوزيع البضائع على التجار حسب عادة السوق^(٨٠) .

كما سمحت لهم في بعض الأوقات ببيع السلع بسعر أعلى وذلك في حالات معينة ، منها أن تكون السلعة المعروضة في نهاية موسمها ، وذلك مثلما حدث عند بيع البلح الرطب عام ٩٤١هـ / ١٥٣٤م^(٨١) ، أو أن تكون هناك مشقة في جلب بعض أنواع البضائع ، ففي عام ١٠٠٨هـ / ١٥٩٩م اشتكى التجار المتسببة والجلابون في الصابون من ارتفاع سعره وقلة وجوده ، وذلك لوجود بعض الأزمات المتعلقة به في البلاد المصدرة له ، فعندئذ أحضر القاضي شيخ تجار وكالة الصابون وعدداً من التجار الجلابين بالوكالة ، ورضوا بأن يباع الرطل بـ ٥ نصف ما دام الوضع هكذا^(٨٢) ، وعليه فإننا نرى أن الإدارة قد وضعت نصب عينيها الاهتمام بكل من المستهلك والمنتج (التاجر أو الحرفي) ، وحاولت أن تتغلب على التجاوزات نظير تهيئة مناخاً آمناً لسير العملية الاقتصادية .

الأمن الاجتماعي "الشخصي" :

أما بالنسبة للأمن الاجتماعي "الشخصي" فهو يتلخص في توفير سبل الأمن التي من خلالها يكون الإنسان مطمئناً إلى أنه لن يقوم أحد بالاعتداء عليه أو على ممتلكاته ، ومن ثم فلا بد من محاربة تلك الجرائم الخاصة التي تتنافى مع الفضيلة ، وتعمل على انتشار الرذيلة بين فئات المجتمع المختلفة ، ومن ثم انهيار قيمه ومبادئه وهو أمر يمس بالأمن العام ، وهذه النوعية من الجرائم كانت تتطلب تحرك المجني عليهم أو أقاربهم لتوقيع العقوبة على الجناة ، وتمثلت هذه الجرائم في الزنا ، والسرقه ، والقتل ، والسكر والسب ، والقذف .

حقيقة أن الإدارة قد شددت في مواجهة مثل هذه الأمور خاصة في أوقات الأزمات ، مثلما حدث عام ٩٢٥هـ / ١٥١٩م ، حينما صدر أمر بإبطال "جميع

المحرمات من النبيذ والحشيش والبوظة ، ومنع بنات الخطا من عمل الفواحش" ، وذلك بسبب توقف النيل عن الزيادة ، غير أنه سرعان ما يعود الأمر إلى ما كان عليه بعد انتهاء الأزمة ، ويرجع ذلك إلى أن الجنود العثمانية قد انتشرت بينهم هذه البرذائل^(٨٣) ، كما أن الخواطي والفواحش والنورة ، أصبحت أحد الطوائف غير الأخلاقية التي تجبى منها الإدارة رسوماً ضرائبية تدخل في خزينة الدولة^(٨٤) .

ومن خلال ١٤٦ دعوى قضائية^(٨٥) رصدناها وجدنا أن أكثر الجرائم شيوعاً كانت جرائم السب والقذف ، التي بلغت ٤١,٧ ٪ من إجمالي الدعاوى (٦١ دعوى) ، وقد كانت ألفاظ السب والقذف هذه تتضمن ما يمس شرف الإنسان وسمعته ، كأن يرمى بالزنا والبغاء ، أو أنه يقوم بعمل المفسدين والمجرمين من الحرامية والنصابين والقتلة ، أو أن يقصد بهذا السب إزدراء المجني عليه أو احتقاره ، كأن يشبه بالنساء والحيوانات أو بالأحذية ، أو أن يطعن في دينه بنسبته وآبائه وأجداده إلى ديانات أخرى غير الإسلام^(٨٦) .

وكانت الألفاظ المستخدمة للدلالة على هذه المعاني تعد ألفاظاً عربية فصيحة^(٨٧) ، إلا أننا لا نتمكن من إيرادها في هذا المقام نظراً لاستهجانها ، ولا يزال العديد من هذه الألفاظ مستخدماً في ثقافتنا للدلالة على المعاني السابقة ، غير أننا لاحظنا أن القريحة القاهرية قد أخرجت بعض المرادفات للإشارة إلى المعاني السيئة ذاتها ، ويعد ذلك دليلاً على تطور الثقافة العامة "الشعبية" لنحتها مصطلحات جديدة للمعاني القديمة ، ومن هذه المصطلحات "وقافة" "قط" "تكشف وجهها على الغرب"^(٨٨) ، وهي للدلالة على المرأة التي تكثر من الحركة والوقوف بالطرقات وتكشف وجهها ، وهو أمر كان منبوذاً داخل المجتمع القاهري لدلالته على ممارسة البغاء ، وهناك لفظ "فتيق"^(٨٩) ، الذي رادف أحد المصطلحات الشهيرة في تلك الفترة ، وهو يدل على من يمارس اللواط ، و"بوز" التي استخدمت للدلالة على التحقير ، ودائماً ما كانت تقترن بحيوان كـ "بوز الكلب"^(٩٠) .

وبالرغم من أن هذه الكلمة ليس لها أصل عربي إلا أنه شاع استخدامها في مواطن التحقير ، ومن الألفاظ التي ليس لها أصلاً فصيحاً بيد أنها استخدمت للدلالة على التستر على الأمور القبيحة وفعل الرذائل لفظي "طرطور"^(١١) "وبلاص"^(١٢) ، واستخدم لفظ "صعيدي"^(١٣) ، للإشارة إلى التعصب وضيق الأفق ، كما وجدت ألفاظاً تركية أفادت التحقير"^(١٤) ، أو الانتساب للدانات الأخرى"^(١٥) ، ويبدو أن هناك بعض الكلمات التي قد حرفت كتابة ، وأعطت معنى مقارباً لمعناها الأصلي ، فكلمة "ظربون ، زربون"^(١٦) ، لم نجد لها أصلاً سوى ما ورد في أحد المعاجم من الإشارة إلى نوع من الحشرات التي تتسم بسوء الرائحة ، حتى أن رائحتها تلك تفرق بين الحيوانات وتعرف بالظربان"^(١٧) ، ويبدو أن ظربون أو زربون قد حرفت معناها للدلالة على الشخص السيء السمعة ، الذي يفرق بين الناس فكأنه يمشي بالوقية بينهم ، وهو معنى مشترك مع ما تفعله الظربان ، وعلى كل فإن "ألفاظ السب والقذف" تعد موضوعاً شيقاً يحتاج لمزيد من الدراسة ، لأنه سيلقي بظلال على ثقافة المجتمع التحتية - إن جاز التعبير - ومدى وعي مختلف الفئات بهذه الثقافة ، ومدى تقبله ورفضه لها وكيفية تطورها ، وخاصة أنها ثقافة ليست من باب الثقافة الخاصة التي يقدمها صفوة القوم من العلماء والأدباء وكل من على شاكلتهم .

وعلى كل فقد لاحظنا أن هناك وعياً بقبح هذه الألفاظ وبالتالي أثر وقعها السيء على النفس ، فكثيراً ما ترددت بالدعاوى القضائية المتعلقة بجريمة السب والقذف عبارة يختم بها المدعي دعواه وهي "وإذاه بذلك"^(١٨) ، وفي هذه دلالة على الإيلام النفسي الذي يعاني منه المدعي بعد أن تعرضت سمعته وكرامته للإهانة ، كما فيه إشارة إلى الرفض الاجتماعي لهذه الألفاظ ونبذها ، وخاصة أن هناك بعض الدعاوى التي كان يكتفي فيها بذكر أن الإساءة كانت "إساءة مفرطة موجبة للتعزير"^(١٩) .

ولم يكن أثر هذه الألفاظ يقف عند حد الإيذاء النفسي ، بل كان يتعدى أحياناً إلى ترتب بعض الآثار السلبية ، كحدوث حالات إجهاض لبعض النساء

اللاتي يتعرضن لمثل هذا الموقف^(١٠٠) ، ومن ثم فبمجرد رفع الدعوى ، وتوافر أركانها من وجود طرفي الدعوى والبيئة سواء كانت إقراراً المدعى عليه أم الشهود ، كان القاضي يأمر بالعقوبة ويتم تنفيذها في مجلس الشرع^(١٠١) ، وقد لاحظنا أن كلا عقوبتي السب والقذف كانت التعزير والتأديب^(١٠٢) ، دون تحديد لمقداره أو كفيته ، سوى ما ورد في بعض الوثائق أن مقدارها ثلاث جلدات^(١٠٣) ، إلا أنه في أحيان كثيرة كان المدعى يعفو عن المدعى عليه ويصطلحا^(١٠٤) ، أو أن تسقط العقوبة نظراً لاضطراب المدعى عليه عقلياً^(١٠٥) ، ولكن هذه العقوبة الأنفة الذكر قد تم توقيعها في إحدى دعاوى السب ، فهل كان الأمر ينسحب على دعاوى القذف ، ولا سيما أنه حد تم تقدير عقوبته بثمانين جلده ؟^(١٠٦) .

بداية نجد أن هناك فرقاً بين السب والقذف ، فالسب هو الشتم^(١٠٧) ، فكانت ألفاظه تكاد تنحصر في ألفاظ وجمل التحقير والازدراء ، كالتشبيه بالنساء والأطفال والحيوانات ... الخ كما ورد بالوثائق^(١٠٨) ، أما القذف فلا بد أن تكون ألفاظه منحصرة في الرمي بالزنا صراحة أو تعريضاً حتى يقام الحد وهو ثمانون جلدة^(١٠٩) ، ومع هذا الفرق فقد كانت العقوبة التي تردد تكرارها في كلا الأمرين كانت التعزير^(١١٠) ، وقد يكون ذلك مرده إلى عرف المجتمع الذي قد جعل السب مرادفاً للقذف والعكس صحيح ، ومن ثم تكون العقوبة هنا عقوبة التعزير التأديبية ، وليس الحد الذي قد يتعزز إقامته نظراً لصعوبة توافر شروطه .

كما أن هناك قانون نامة ولاية آل عثمان نص على وجود عقوبة مالية إلى جانب العقوبة الجسدية لمثل هذا النوع من الجرائم ، وقد كانت مقدارها أقة عن كل ٢ - ٣ جلدات^(١١١) ، ولكن - فيما يبدو - لم يتم الالتزام بهذا القانون في الأخذ بالعقوبة المالية ، واكتفى بالعقوبة الجسدية التأديبية "التعزير" كما أوضحت الوثائق .

أما بالنسبة لجرائم الاعتداء بالضرب فقد احتلت المرتبة الثانية بعد جرائم السب والقذف ، حيث بلغت ٣٠,٨ ٪ (٤٥ دعوى) من إجمالي الجرائم ، وأحياناً ما كان يحدث عقب المطالبة بحق ، أو شجار تبادل فيه المتنازعان ألفاظ السباب^(١١٢) ، وقد استخدمت العديد من الأدوات في هذه الجرائم منها الدبابيس والعصى والسناجق^(١١٣) ، ولعل هذا يوضح لنا لماذا كان حمل مثل هذه الأسلحة مخالفاً للقانون العثماني ، ومن ثم فقد كان هناك عاملاً آخر - إلى جانب ما ذكرناه سابقاً - تمثل في محاولة توفير الحماية للمواطنين وضمان سلامتهم ، بمنع تعرضهم للاعتداءات من قبل حائزي مثل هذه الأسلحة ، هذا إلى جانب بعض الأشياء الأخرى التي استخدمت في الاعتداءات بالضرب كالأحذية "القباقيب" والحجارة، وأحياناً ما استخدم الجاني أسنانه في الاعتداء^(١١٤) .

وتختلف طريقة الضرب فقد تكون الدعوى لمجرد مسك اليد وليها ، أو أن يكون أكثر من ذلك وأحياناً الضرب المفضي إلى الموت^(١١٥) ، وبالتالي فإنه عند التقدم بدعوى من هذا النوع كان يتم إحالة المدعي إلى الكشف الطبي ، والذي يقدم تقريراً مفصلاً لكيفية الإصابة ، وتحديد مكانها ، والإداة المستخدمة بها ومدى خطورتها ، وخطورة استخدام الجراحة لعلاج بعض الحالات ، ويكتب بذلك ما يشبه التقرير الطبي - في يومنا الحالي - ويتم حفظه ليراجع عند الاحتياج^(١١٦) .

وقد كانت عقوبة مثل هذا النوع من الجرائم يتمثل في التعزير والغرامة المالية - التي نص عليها قانون نامة ولاية آل عثمان - التي تختلف وفقاً لحالة الاعتداء والجاني ، هذا إلى جانب أن يتحمل الجاني تكاليف علاج المجني عليه^(١١٧) ، وقيمة ما أُلْغِه له من ممتلكات^(١١٨) .

وهناك نوع آخر من جرائم الاعتداء كان يحدث من بعض الحيوانات ، مما ينتج عنه عدد من الأضرار والإصابات والعقوبة هنا تتوقف على الظروف

التي تم فيها الاعتداء ، وهل كان صاحب الحيوان متعمداً ذلك أو لا ؟ وهذا النوع من الجرائم نجد أن بعض الفقهاء قد رأوا في حكمه أن صاحبها أو راعيها أو قائدها يضمن ما أتلفته ، إن كان حملها على ذلك بضرب أو همز ، ولا ضمان عليه إذا لم يكن متسبباً بذلك^(١١٩) ، ومن ثم نجد أن القضاة قد أغرموا مالكي تلك الحيوانات بدفع أرش ما أتلفته حيواناتهم ، والذي بلغ ١٦ نصفاً أرش "عين" فقأتها أحد الحيوانات^(١٢٠) ، و ٢٠ نصفاً ثمن قرية مملوءة ماء تم دفعها من على ظهر أحد السقائين ، غير أن القاضي قد أضاف عقوبة التعزير لصاحب الحيوان مع ثمن القرية ، وقد يكون ذلك راجعاً إلى أنه كان يسير مسرعاً ، لا يراعي حق الطريق ولا المارين به ، وأنه كان متعمداً ذلك ، ويفهم هذا من إشارات وردت بالوثيقة "دفعه ... ارماء رمية"^(١٢١) ، فتدل على شدة الأمر وعدم المراعاة من قبل صاحب الحيوان .

إلا أنه توجد بعض الحالات التي حكم فيها القاضي بأن صاحب الحيوان لا يلزمه شيئاً مما أتلّف وفقاً لما أفتى به علماء المذاهب الأربعة ، وذلك كما حدث حينما سقط أحد الحيوانات على ساق شخص جالس بسوقة الحسينية ، وكان كفيلاً^(١٢٢) ، فنجد أن مالك الحيوان لم يكن متعمداً ذلك ، بل أن التقصير من المجني عليه لجلوسه في مثل هذا المكان - سوق مزدحم - وهو بهذه الحالة ، وفي حالات أخرى كان يتم الصلح على قدر من المال يدفع للمجني عليه ، ولاحظنا أن هذا المبلغ كان نفس قدر الأرش الذي تم دفعه في الحالات السابقة "٢٠ نصفاً"^(١٢٣) .

ولكن هل لنا أن نفهم من ذلك أنه قد أصبح هناك بعض العقوبات التبعية التي ضمت مع الأرش ؟ . أعتقد ذلك وخاصة أنه مر بنا أنه في إحدى الحالات أن القاضي قد جمع ما بين التعزير والأرش ، ومن ثم يتم الصلح بين الطرفين على قدر من مال وصدور إقرار موسع الألفاظ بعدم الاستحقاق^(١٢٤) أي شيء بعد ذلك .

أما فيما يتعلق بجرائم السرقة وشرب الخمر فقد بلغت نسبة كل منهما ١١,٦٪ من إجمالي الجرائم - ١٧ دعوى لكل واحدة - أما بالنسبة لجرائم السرقة فنجد أن معدلها كان ضعيفاً نظراً لتحصين المدينة ، فقد تحدثنا سابقاً عن تقسيم المدينة إلى عدد من الأدراك الأمنية ، وكيفية تعهد مقدمي تلك الأدراك بحفظ الأمن ورد المسروقات ، أو دفع قيمتها عند تعذر استرجاعها^(١٢٥) ، كما انتشرت دوريات العسس بالمدينة في محاولة لمنع الاضطرابات والترصص بالصوص ، وفي كل ليلة كانت هذه الدوريات تغير من طريقها لإشاعة الأمن بالمدينة ومفاجأة اللصوص^(١٢٦) ، هذا بالإضافة إلى أن النشالين كانوا يعدون طائفة غير أخلاقية مسجلة بدفتر الصوباشي ، وهذا التسجيل جعل هذه الطائفة تحت سيطرة الصوباشي ، يتمكن من استدعاء أي أفرادها في حالة وقوع جريمة تتفق طريقة تنفيذها مع أسلوب هذا المستدعي^(١٢٧) .

ولزيادة استتباب الأمن نجد الإدارة تهتم بأبواب القاهرة ، فقد وجد بالقاهرة ثمانية أبواب رئيسية عهد بها إلى أحد البوابين ، الذين يقومون بمراقبة الداخل والخارج منها ، ويحصلون على عوائد من المارة بها ، وقد استقرت هذه الوظيفة في عائلة المسيري الذين توارثوها جيلاً بعد جيل ، وقد حظيت هذه الأبواب بالعناية إذ كان يتم ترميمها من حين لآخر ، وذلك لضمان استمرار أداء وظيفتها^(١٢٨) ، كما وجد بمدخل كل شارع رئيسي باب يتم إغلاقه مساءً فلا يتمكن أحد من الخروج أو الدخول ، وتحفظ مفاتيح كل باب لدى إمام مسجد الحي ، وقد ذكر أوليا جلبي أن عدد هذه الأبواب بالقاهرة التي تضم مصر القديمة وبولاق ٢٦,٠٠٠ باب^(١٢٩) .

وفيما يبدو أن هذا الرقم مبالغ فيه ، إذ لا يعقل أن القاهرة تضم هذا العدد من الأحياء . حتى لو أخذ في الحسبان الأحياء الفرعية والأزقة والدروب ، ومن الملاحظ أن هذا نهج اتبعه العديد من الرحالة بالمبالغة في تقدير عدد أحياء القاهرة ، حيث ذكر البعض أن عددها ١٤٠٠٠ - كما مر بنا - وقد يرجع ذلك إلى كثرة تفرع الشوارع الجانبية ، مما دفع هؤلاء الرحالة إلى تقدير عددها بصورة جزافية فيها هذا القدر من المبالغة .

وإذا كانت هذه الإجراءات الأمنية قد اتخذتها الإدارة لحماية المدينة فإن سكانها كانت لهم أساليب متعددة لحماية منازلهم ، منها صنع أقفال خشبية كبيرة لغلق المنازل^(١٣٠) ، وضع علامات مميزة بأقفال الأبواب لمعرفة ما إذا كان أحد قد تعدى على المكان أو لا^(١٣١) ، إلا أن هذه الأساليب كانت تتسم بالسذاجة ؛ لأن اللصوص قد اعتادوا استخدام أدوات تمكنهم من فتح تلك الأقفال^(١٣٢) .

على كل الأحوال فبالرغم من هذه الاحتياطات الأمنية التي اتخذت لمنع السرقة ، إلا أنها لم تقض عليها نهائياً ، وإن نجحت في الحد منها وتقليل معدلها ، إذ وجدت مناطق اتسمت بنشاط اللصوص والمنسر ، وكانت تلك المناطق تقع بأطراف القاهرة ومصر القديمة وبولاق مثل حي الحسينية والقرافة وعرب اليسار وباب اللوق وغيرها^(١٣٣) وقد استغل اللصوص الأوقات التي يتغيب فيها السكان عن منازلهم أو محلاتهم ويقفون بالسرقة ، أو أن تتم في الليل وأصحاب البيوت نائمون^(١٣٤) ، وهناك أسلوب متبع لتنفيذ عمليات السرقة ، فسرقة المحلات التجارية "الحواصل ، الحوانيت" كانت تتم عن طريق نقب جدرانها وحمل ما خف وزنه وغلا ثمنه ، أما المنازل فسرقتها كانت تتم عن طريق كسر الأبواب والتلاعب بأقفالها ، أو استخدام أحد الأماكن المجاورة في الوصول إلى المنطقة المراد سرقتها^(١٣٥) ، أما النشالون فكانوا يستغلون أوقات الازدحام لسرقة المارة^(١٣٦) .

وعند وقوع أحد جرائم السرقة كان للصوباشي عدة أساليب يستعين بها لمعرفة الجناة ، منها الاستعانة بأعوانه من قصاصين وبصاصين لتتبع آثار الجريمة ومعرفة الفاعل^(١٣٧) ، بالإضافة إلى ذلك عمل تحري خاص بالمشتبه فيهم ، ومعرفة ما إذا لهم سوابق أم لا^(١٣٨) ، هذا إلى جانب السجل المدون به أسماء اللصوص والذي يحتفظ به الصوباشي ومن خلاله يتمكن من استدعاء أي منهم ويسترد ما سرقه^(١٣٩) ، هذا وقد نص قانون نامة ولاية آل عثمان على عقوبة التعزير والغرامة ، التي تتراوح من ١ - ٢٠٠ نصف على السارق في حالة ما إذا لم يبلغ المال النصاب ، وتتوافر شروط إقامة حد القطع^(١٤٠) .

ولوحظ أن الجرائم التي من الممكن أن نطلق عليها "الجريمة المنظمة" أن القائمين بها قد استعانوا بأدوات الجريمة الخاصة كأدوات لفتح الأبواب ، والمتخصصين في فتح الأقفال والحمالين إذا كان هناك ما يستدعي وجودهم^(١٤١)، ويبدو أن هذه الجريمة كانت تأخذ العديد من الإجراءات لمعرفة الجناة فكان يتم كتابة محضر بذلك ، ثم يقوم رجال الصوباشي بعملهم في جمع التحريات عن الجناة ، ففي عام ٩٨٩هـ / ١٥٨١م قام اللصوص بسرقة منزل الأمير مصطفى - أحد أمراء الجراكسة - بسوق الرقيق وقتلوه هو وأحد أرقائه ، وبمعاناة مكان الحادث لوحظ أن هناك آثاراً لأقدام بجوار باب المنزل صاعدة إليه ، ولم يحدث بباب البيت كسر ولا خلع سوى التلاعب بضبة الباب عن طريق وضع العجين بها ، وذلك فيما يعتقد لمنع إحكام إغلاقه وسهولة فتحه ، ولم يسفر هذا التحري من التوصل لشخصية الجناة^(١٤٢) ، ولنا أن نتوقف مع جزئية خاصة بهذه الجريمة وهي أن "ضبة باب البيت مليئة بعجين"^(١٤٣) ، قد يشير ذلك إلى أن السرقة قد تمت بمساعدة أحد أفراد المنزل ، ومن الممكن أن يكون أحد الأرقاء ، وخاصة أن وضعهم بمنازل سادتهم مكنتهم من ذلك ، وكثيراً ما استخدموا كأدوات في القيام بسرقة هؤلاء السادة^(١٤٤) .

أما الجرائم التي كانت تتم عن طريق وضع اليد فإن القاضي كان يأمر برفع اليد عن العين المسلوقة وتسليمها إلى ذويها إذا كانت موجودة^(١٤٥) ، أو دفع قيمتها في حالة التعذر فقد حدث وأن ادعى (.....) على (.....) بأن المدعى عليه قد وضع يده على جمل جاري في ملك المدعى ، وعليه "حمل برسيم" وانتزع الجمل من صاحبه بطريق القوة والقهر والعناء" ، وأخذ يضرب الجمل إلى أن كسر عضد الجمل ، وقد أدى ذلك إلى هلاكه وطالب بأرشه وقدره ١٣ ديناراً ، وحكم القاضي له بذلك^(١٤٦) ، ومع أن قانون نامة ولاية آل عثمان نص على أن تقطع يد سارق الحيوانات ، أو غرامة قدرها ٢٠٠ نصف في حالة عدم القطع نظراً لعدم الشروط^(١٤٧) ، فقد لاحظنا أن في الحالة السابقة لم يلتزم بهذا القانون ، حيث تم دفع أرش الجمل المعدوم ، ولم

يقطع يد السارق نظراً لإنكاره ، بالرغم من وجود شهود لذلك - وقد يكون هذا ما يتفق مع القانون السابق - إلا أن هناك سؤالاً ملحاً ، هل الغرامة التي تكررت بهذا القانون المراد بها الأرض ؟ .

من المرجح أن كلا الأمرين متغايرين ، فالغرامة عقوبة تبعية تفرض بعد العقوبة الأصلية ، سواء تم تنفيذ الأخيرة أم لا ، وفقاً لتوافر شروط تنفيذها من عدمه ، والغرامة يبدو أنها ترد للدولة وليس للمجني عليه ، وهذا بخلاف الأرض الذي هو دية أو قيمة الشيء المفقود ، ويرد للمجني عليه كتعويض له عما فقده ، ومن ثم فإن هذه الغرامة تعد محاولة من قبل الإدارة لوأد الجريمة ومنع انتشارها ، لأنه لو ترك الأمر هكذا سنجد أن هناك صعوبة في منع السرقة ، وخاصة أنه كان من الصعب تطبيق الحدود بسبب عدم وجود البيئة أو تصالح أطراف الدعوى ، وعليه فلا بد من وجود أمر رادع لكل من تزين له نفسه الأمر .

والأمر لا يختلف مع جرائم شرب الخمر فنجد أن قانون نامة قد نص على إلغاء الحانات التي توجد في المدن أو القرى وإلغاء أماكن الغبيراء "البوطة" (١٤٨) ، ويبدو أن ذلك كان خاصاً بالمسلمين يؤكد ذلك أمرين :

اولهما : أن هناك التزامات لعدد من المقاطعات الحضرية مثل مقاطعة حشيش خاناه وقاعة المعجون والميخانة ، التي كان التزامها خاصاً باليهود والنصارى تقرها الدولة وتدخل في إطار التنظيم المالي لمصر (١٤٩) ، ومن ثم فهو اعتراف بوجود مثل هذه الأشياء وذلك مراعاة لمعتقدات أهل الذمة ، شريطة أن لا يجاهروا بحملها وشربها (١٥٠) .

ثانيهما : أن قانون نامة ولاية آل عثمان فرض عقوبة التعزير ، وغرامة قدرها نصف لكل مسلم عصر خمرأ ، أو باعها ، أو حضر مجلسها ولم يشربها ، أما في حالة الشرب فاكتفى بالإشارة إلى أن "يعاقب القاضي من شرب خمرأ بعد إثبات ذلك" (١٥١) ولم تحدد هذه العقوبة ، وهل هي الحد الشرعي أو لا ؟ .

ويبدو أن ذلك متروك لتقدير القاضي ، حيث وجدنا في كثير من الوثائق التي يتم بها إثبات حالات السكر يقدر القاضي الحكم بالتعزير ، إلا فيما ندر ، فقد وجد بعض الحالات التي أقيم فيها الحد الشرعي البالغ ٨٠ جلدة ، إلا أن هذه الحالات لم تذكر الكثير من التفاصيل ، لمعرفة الأسباب التي حدثت بالقاضي إلى تطبيق الحد الشرعي ، فكل ما ذكر أن حضر (٠٠٠) وهم في حالة سكر أو اعترفوا بالسكر والاجتماع بالأجانب^(١٠٢) ، وقد روعي في بعض الحالات تأخير التعزير ، وذلك مراعاة لظروف من سيقام عليه الحد ، فقد أصر القاضي تعزير بعض النساء - بعد أن ثبت عليهن السكر والاجتماع - بسبب الحمل الظاهر^(١٠٣) .

وقد اهتمت الإدارة بهذا الموضوع وخاصة أن الأمر لم يكن قاصراً على شرب الخمر ، فقد انتشر الحشيش والأفيون بين الشباب ولا بد من مواجهة الأمر ، فيصدر القاضي أمراً بغلق محلين لبيع الحشيش والأفيون وغيره قد استجدا بخطر الاستدارية ببولاق ، وذلك لما فيهما من ضرر لسكان المنطقة^(١٠٤) ، بل كانت الإدارة تلجأ إلى إبعاد أصحاب الحانات من التنصاري عن أحيائهم ، وذلك بعد شكوى سكان الحي من تضررهم من وجود تلك الحانات بينهم^(١٠٥) ، وأحياناً ما كانت تصدر الأوامر العالية بمنع بيع الخمر في أيام معينة ، وهي غالباً التي ترتبط بمواسم دينية كقرب حلول شهر رمضان^(١٠٦) ، ومن حين لآخر كان يتم التفتيش على طائفة الاقساماية من قبل الصوباشي وكل من وجد لديه شراب مسكر يتم غلق محله ، ففي عام ٩٧٥هـ / ١٥٦٧م تم إغلاق ١٠ حوانيت بأحياء الخرشنف والزجاجين والجامع الأزهر وجامع قوصون والصليبية الطولونية وجد بها أشربة مسكرة ، وحرز ذلك وتمت إراقته^(١٠٧) .

وأخيراً فهناك جرائم الدعارة والتي بلغت نسبتها ٢,٧% (٤ دعاوى) ، والقتل ١,٣% (٢ دعاوى) من إجمالي الجرائم ، وقد ارتبطت الدعارة بشرب الخمر حيث كثيراً ما ترد بالوثائق "يجتمعون على شرب الخمر والأكل والزنا"^(١٠٨) ، وبالرغم من أن العينة قد أعطت لنا هذه النسبة الضئيلة لهذه

الجريمة ، إلا أنها كانت ملفتة لنظر الرحالة الذين قد استأوا من تفشيها حتى أن القاهرة "أصبحت ممثلة بالعاهرات .." وقد ترتب على ذلك كثرة الأطفال اللقطاء ، الذين مثلوا فيما بعد جيلاً جديداً ساعد على استمرار تلك الرذيلة^(١٥٩) ، ولكن كيف تكون هذه الجريمة منتشرة بهذه الصورة لدرجة أن يلحظها الرحالة ويعلقوا عليها ، وتكون نسبتها من إجمالي الجرائم ضئيلة ؟ .

في اعتقادي أن ذلك له ارتباط وثيق باندرج العاهرات في طائفة غير أخلاقية تقرها الدولة وتأخذ منها ضرائب هي طائفة " الخواطي والفواش والنورة" كما مر الذكر ، وضلوع بعض رجال الإدارة "كالعسكر" في هذا الأمر^(١٦٠) ، كما قام عدد من ممثلي الإدارة بفرض أتاوات على من تمارس البغاء ، بلغت هذه الأتاوات "الفرد" نصفين كان يحصلها مقدم الدرك^(١٦١) ، ومن ثم فإنه في أحيان كان يتم غض الطرف عن هذه الرذيلة نظير ما يحصله القائمون عليها من مكاسب ، على أن الإدارة كانت تواجه مثل هذه الموبقات في أوقات الأزمات - كما سبق الذكر - ولكن بعد انتهاء الأزمة سرعان ما يعود الأمر إلى ما كان عليه ، كما فرضت عقوبة مالية تراوحت ما بين ٤٠ - ٣٠٠ نصف للزاني المتزوج ، ومن ٣٠ - ١٠٠ لغير المتزوج و ٣٠ - ١٠٠ نصف لمن أبقى زوجته رغم زناها^(١٦٢) ، ولم يكن الأمر قاصراً على هذا ، بل شاع اختطاف النساء واغتصابهن ، بالإضافة إلى انتشار الشذوذ الجنسي "اللواط"^(١٦٣) .

وقد اتخذت الإدارة عدة إجراءات لمنع مثل هذه الموبقات منها صدور الأوامر بمنع خروج النساء والأطفال "المرد" والمشي في الأسواق أو إظهار الزينة^(١٦٤) ، محاولة للحد من هذه الرذيلة . كما حاولت الإدارة وضع عقوبات رادعة لمرتكبي مثل الجرائم ، ففي أوائل الحكم العثماني وعند إرساء قواعده بمصر أمر السلطان سليم الأول بقطع رأس أحد الجنود العثمانية نظراً لخطفه امرأة وزناه بها^(١٦٥) .

بينما كانت العقوبة في قانون نامة ولاية آل عثمان كالعادة عقوبة جسدية تمثلت في التعزير والخصي ، بالإضافة إلى العقوبة المالية قدرت من ١ - ١٠٠ نصف لمن قام بخطف امرأة واغتصابها ، أما بالنسبة لمن مارس اللواط فقد كانت العقوبة مالية ، وكانت ما بين ٣٠ - ٣٠٠ نصف^(١٦٦) ، ومع هذا القدر من العقوبات المفروضة إلا أنها لم تمنع انتشار هذه الرذيلة ، كما أنه لم يلتزم بالعمل بها داخل المحاكم ، إذ أن الوثائق تطالعنا بعقوبة تكاد تكون معممة على جميع الجرائم التي تمس الأمن الشخصي وهي التعزير إلا فيما ندر ، ولا ندري السبب هل يعود إلى صعوبة توافر الشروط لإقامة الحد أو أن ذلك يعد دليلاً على تطور التشريع الجنائي ، فبالرغم من العمل بأحد شقيه وهو العقوبة الجسدية وترك المادية ، إلا أنه لم يلتزم حتى بهذه العقوبة المنصوص عليها ، واقتصار العمل على أخفها وهو التعزير .

وبالنسبة للقتل فقد مثل نسبة ضئيلة للغاية ٣, ١٪ من إجمالي الجرائم ، وذلك لأن جرائم القتل المتعمد لم تكن منتشرة بالمجتمع القاهري ، نظراً لأنه مجتمع منفتح الثقافة وليس كالمجتمعات التي تسودها الأعراف القبلية ، فجرائم القتل هنا أحياناً كانت لمجرد السرقة^(١٦٧) ، أو أن تكون قد حدثت بغير قصد كأن يكون القاتل في حالة شجار مع المقتول^(١٦٨) ، أو أن يكون سكران^(١٦٩) ، أو يكون القتل لمجرد الشك في سلوك الزوجة^(١٧٠) ، وقد نص قانون نامة ولاية آل عثمان على توقيع القصاص ، أما إذا لم يوقع فإن هناك غرامة تفرض قدرها من ٥٠ - ٤٠٠ نصف على الجاني^(١٧١) .

وقد لاحظنا أن القاهريين كانوا يميلون إلى العفو فلم نجد حالة واحدة تشير إلى تنفيذ الحد وإقامة القصاص ، ويرجع ذلك إلى أن الدعاوى كان الاتهام فيها بالقتل وليس تيقن من أن المدعى عليه هو القاتل ، ومن ثم كان يتم الصلح على قدر من المال يدفعه المتهم لورثة المقتول وأوليائه ، وقد وصل هذا المبلغ إلى ٢٥ ديناراً على أن يتم إطلاق سراح المتهم من الحبس وإخلاء سبيله ، وصدر إقرار بين جميع الأطراف بعدم الاستحقاق والتعهد بعدم

المعارضة^(١٧٢)، أو أن يكون العفو نظير أن لا يقيم المتهم في القاهرة ، بل يتركها وينتقل منها إلى أي بلد آخر^(١٧٣) ، وقد يكون ذلك غالباً مراعاة للحالة النفسية لأهل القتل وعدم وجود مثيرات للأحقاد بين الناس ، وأحياناً ما كان الأولياء يتصالحون على قبول الدية والتي بلغت في القتل الخطأ ٨٨٠ نصفاً^(١٧٤).

وبالإضافة إلى ما سبق من هذه الجرائم كانت هناك بعض الجرائم الأخرى التي اهتمت الإدارة بمواجهتها منها لعب القمار واللعب بالحمام ، وقد أثر سلباً على المجتمع وخاصة النشء الذي كان كثيراً ما يتردد على أماكن القمار ولعب الحمام مما تسبب في ضياع أموالهم ، ونجد أن القضاة كانوا يعزرون المقامرين^(١٧٥) ، ولكن يبدو أن هذا لم يأت بنتائج مجزية وشاعت هذه الجريمة بين أبناء المجتمع مما أثار قلق الأهالي فصدر أمر باشا مصر بالقبض على كافة المقامرين^(١٧٦) ، ولم توضح لنا الوثيقة أبعاد هذا الأمر هل القبض لمجرد إيداعهم السجن وتأديبهم ومنعهم من ممارسة تلك اللعبة ؟ أم أن الباشا سوف يقوم بإرسالهم إلى المهمل السلطاني كنوع من العقاب ؟ على كل فإن هذا الأمر يعد محاولة لسد هذا الباب ومنع انتشار المقامرة .

وإذا كنا تحدثنا فيما سبق عن الجريمة والعقوبة ، بقي أمران لم نشر إليهما ألا وهما كيفية الحصول على معلومات بشأن الجريمة فإلى جانب الأسلوب المتبع في التحقيق في الجرائم ، وسؤال أهل الأحياء والاستعانة بالمختصين سواء كانوا رجال الصوباشي أم الجراحيه وغيرهم ، كان هناك أسلوب آخر لدفع المتهم إلى الاعتراف هو "تعذيب المتهم" وقد أقر المشرع العثماني هذا الأسلوب ، شريطة أن لا يؤدي إلى هلاك المتهم ، وأن يكون هذا الإجراء متبعاً مع ذوي السمعة السيئة^(١٧٧) ، وهذا التعذيب يكون بالضرب على أن لن يصل لدرجة الحد^(١٧٨) ، ونلاحظ أن كثيراً من المتهمين كانوا يقرون بجرائمهم من "غير عقوبة ولا ضرب"^(١٧٩) ، مما يشير إلى قسوة هذا الأسلوب .

أما الأمر الآخر فهو السجون حيث وجد بالقاهرة العديد من السجون منها ما هو سياسي كالعرقانة بالقلعة وهو مخصص للأمرء وكبار الموظفين ، ومنها

ما هو لأرباب الجرائم الدينية والخلقية كسجن الديلم وهو سجن الصوباشي الموجود بالقاهرة^(١٨٠) المعزية ، بينما وجد لكل صوباشي سجن خاص ، فمثلاً كان هناك سجن لصوباشي بولاق^(١٨١) ، وهناك سجن الرحبة والقاعة ، وسجن الحجرة الخاص بالنساء^(١٨٢) ، وقبل أن ينقل المتهمون إلى هذه السجون ، كان يتم حبسهم أولاً على ذمة التحقيق لجمع بيانات عن القضية لتعرض فيما بعد على القاضي .

وقد أشار إلى ذلك ما تردد من وجود ما يعرف بالسجن الشرعي أو الحبس الشرعي ، وبعد إدانة المتهم يتم نقله لأحد السجون لتنفيذ العقوبة^(١٨٣) ، وفيما يبدو أن هناك حالات كانت تختار أن يتم إيداعها بسجون تنفيذ العقوبة حتى تستوفي القضية جميع أركانها وتكون جاهزة للحكم ، ومن خلال النموذج الذي بين أيدينا نستطيع أن نلمس أن المحبوس على ذمة التحقيق له أن يختار مكان حبسه ، فقد حضر أحمد بن رجب بن عبد الله الحردفوشي ورضي أن يكون بسجن الرحبة إلى أن يحضر شاكيه وذلك بعد أن ذكر "أن له شاكياً"^(١٨٤) ، فعبارة "رضي أن يكون" تدل على ما ذكرناه سابقاً ، ولا نعلم إذا كان التخيير يكون فقط في الحالات التي يكون فيها الحبس الشرعي كامل العدد ولا يوجد به أماكن لأشخاص جدد ، وجملة "إلى أن يحضر شاكيه" تشير إلى أن القضية لم تستوف جميع أركانها بعد .

وبالنسبة للسجون العامة فقد كانت تابعة لإدارة الدولة وتمنح كالإتزام لأحد الأشخاص ويتم دفع ما عليها من أموال إلى ديوان الذخيرة الشريفة ، وقد كان مقدارها متغيراً ، ففي عام ٩٣٥هـ / ١٥٢٩م ، كان ٣٠٥٠٠ نصف ، ارتفع إلى ٤٠٥٠٠ نصف عام ٩٣٦هـ / ١٥٣٠م ، وقد عرف هذا الشخص المسئول عن السجون "بناظر حبس الشرع الشريف وحبس السياسة" ، وكان حائز الإلتزام يتقاضى ثمن الحبس من المسجونين^(١٨٥) ، فالمسجون بسجن الرحبة كان يدفع ثمن حبسه ٣ نصف شهرياً^(١٨٦) .

ومن الجدير بالذكر أن هذه السجون كان يتم استئجار بعضها من الأوقاف فسجن الرحبة كان جارياً في أوقاف البيمارستان المنصوري ، ولم يكن إيجاره ثابتاً فقد كان عام ٩٤٠هـ / ١٥٣٣م ٧٠٠ نصف شهرياً ، ثم ١٢٠٠ نصف شهرياً عام ٩٦٧هـ / ١٥٥٩م ، و ١٢٥٠ نصف شهرياً عام ٩٧٢هـ / ١٥٦٤م^(١٨٧) ، وقد يكون لمقدار الالتزام مع الإيجار المتغير علاقة وثيقة بتعهد السجان أنه "لا يحدث على المسجونين حادثاً ولا يجرى عليهم مظلمة ، ويأخذ منهم ما جرت العادة به" و "لا يتعرض لأحد بأزيد من ذلك"^(١٨٨) ، فهذا التعهد من قبل السجان يوضح أن لا يلجأ إلى فرض رسوم زائدة عن العادة على المسجونين لتعويض فارق ارتفاع مقدار الالتزام والإيجار ، بيد أن السؤال المطروح هل كان السجان يلتزم بما تعهد به ؟ وإذا كان الأمر هكذا فما ضرورة تكرار هذه التعهدات هل تشير إلى وجود تجاوزات ؟ ١٩ .

وإذا كانت السجون العامة خصصت لقضاء عقوبة محددة فإن الحبس بسجون الشرع لم يكن له وقت محدد ، فقد يقضي به المتهم فترات زمنية قد تطول فتكون سنة ، أو تقصر فتكون ستة أيام أو أقل أو أكثر ، وتعرف تلك المدة "بزمّن الامتحان"^(١٨٩) ، وهي المدة التي يتم التحري فيها عن المتهم أو استكمال كافة أركان القضية ، وتتسم السجون العامة بأنها تتسع لحبس ٢٠٠ مسجون^(١٩٠) ، وبالرغم من وجود سجون خاصة بالنساء كسجن الحجرة ، إلا أن سجن الرحبة كان من السجون المشتركة فقد كان عدد المسجونين به عام ٩٤٦هـ / ١٥٣٩م ٢٠٠ مسجون منها ١٩٢ رجال و ٨ نساء ، وفي عام ٩٧٢هـ / ١٥٦٤م كان بها ٤١ رجال و ١٠ نساء^(١٩١) .

وبالرغم من الحياة الصعبة التي يحياها السجناء داخل السجون ، التي اتسمت بكونها مكاناً غير لائق بالآدميين وما لاقاه السجناء من سوء المعاملة وتكليفهم بما لا يطيقون من الأعمال ، وإهمال شئونهم الصحية لدرجة أن يصاب البعض بالطاعون أو الموت^(١٩٢) ، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض الاهتمام في توفير مستلزمات الحياة بتلك السجون ، فقد أشار بعض الرحالة

إلى توافر المأكّل والمشرب بها ، وأنّه يتم توزيعها مرتين يومياً على من بها من السجّاء^(١١٣) ، كما سمحت الإدارة لبعضهم بحرية التنقل خارج السجن مع الكفلاء - وخاصة إذا كان الأمر متعلّقاً بالدولة - لتحصيل ما عليهم من أموال أميرية^(١١٤) .

وأحياناً ما كان يتم إطلاق سراح البعض لاستخدامهم في الخدمات العامة ، فقد حدث في عام ٩٨٦هـ / ١٥٦٨م أن صدر قرار بإطلاق سراح الجمالة وتسليمهم لأمير الحاج ، وذلك لمصلحة "الحاج الشريف"^(١١٥) ، وأحياناً ما كان يتم الإفراج عنهم نظراً لتدهور حالتهم الصحية وذلك بعد توقيع الكشف عليهم ، ومع أن ذلك يحسب ضد الإدارة لإهمالها مثل تلك الأمور ، إلا أنه في الوقت ذاته يحسب لها ، وذلك لسرعة استجابتها لطلب أقارب السجّاء بالإفراج عنهم بسبب سوء حالتهم الصحية^(١١٦) ، وهذا يشير - نوعاً ما - إلى أن هناك جانباً إنسانياً قد روعي داخل السجون ، يوضح ذلك أكثر السماح لأحد المساجين اليهود بمغادرة السجن للاطمئنان على ابنه المريض ، بل والمكث معه حتّى يتم شفاؤه^(١١٧) ، ومن ثم فإن الأمر يحتاج لمزيد من الوقفات وذلك لتصوير ما يحدث بالسجون .

كما حظي السجّاء في بعض المناسبات بإصدار ما يشبه "العفو العام" عن أرباب بعض الجرائم غير الخطيرين في بعض المناسبات التي تمر بها الدولة كنوع من أنواع القربى^(١١٨) ، وفي بعض الأوقات تكفلت الإدارة بديون السجّاء ودفعها لدائنيهم من الخزينة المصرية ، وقامت بإطلاق سراحهم مثلما حدث عام ٩٣٠هـ / ١٥٢٤م^(١١٩) ، ولم يكن الأمر قاصراً على ذلك فقد نال السجّاء قدراً من اهتمام أعيان القاهرة بهم ، وذلك عن طريق تخصيص جزء من ريع أوقافهم على السجون ومن بها ، فقد كان مخصصاً بوقفية الأمير جايم الحمزاوي ٨١,٥ بطة دقيق ، يتم خبزها وتوزيعها يومياً على الجامع الأزهر وحبس الديلم وغيرهم^(١٢٠) ، كما خصص الحاج شهاب الدين أحمد أبي بكر الجبيلي في وقفه عام ٩٦٨هـ / ١٥٦٠م نصفين من ريع وقفه في ثمن خبز

يتصدق به على المسجونين بسجن الرحبة والديلم^(٢٠١) ، وفي عام ٩٦٨ هـ / ١٥٦٠م تم نقل وقف محب الدين محمد بن محمد المؤذن إلى سجن الرحبة والديلم ، وذلك بعد زوال الجهة التي أرصد عليها الوقف ، فقد أرصد بهذا الوقف ٢٠ نصفاً شهرياً "ثمن ماء عذب يسبل بالسجنين ، وكذا ٥ أنصاف ثمن الفخار والآلة وتنظيف الآلة"^(٢٠٢) ، ولضمان وصول هذه الصدقات كان السجنان يتعهد أنه "مهما ورد من الصدقات إلى السجن يفرقه على المسجونين بالسوية"^(٢٠٣) ، كما أوصى بعض التجار بجزء من ثروتهم لبعض المساجين ، وخاصة أصحاب الديون على أن يسدد ما عليهم من ديون من هذه الأموال الموصى بها ويتم إطلاق سراحهم^(٢٠٤) .

وبعد أن لاحظنا كيف سعت الإدارة في تأمين القاهرة وحفظ استقرارها ، فاهتمت أولاً بمنع القلاقل العسكرية وذلك بإصدار الأوامر بالتنكيل بكل من يعكر صفو المدينة ، ورأينا كيف حاولت الإدارة حماية المواطنين من آثار تلك الاضطرابات بسن التشريعات المنظمة لأحوال البلاد - كقانون نامة - والضابطة للأسواق حتى لا تتعرض القاهرة لأي غش تجارى أو صناعي ، مع الوضع في الاعتبار أيضاً حماية المنتج ويظهر ذلك جلياً في قوائم التسعيرة ، بالإضافة إلى أنها في الجانب الخلقي والاجتماعي ، لمسنا دور الإدارة في منع كل ما ينافي عرف المجتمع الديني والاجتماعي غير أننا لاحظنا أن العقوبات في فترة البحث كانت قاصرة على العقوبات الجسدية - ولا سيما التعزير - والمالية والحبس دون اللجوء لإقامة الحدود إلا فيما ندر .

هوامش الفصل الرابع

(١) أحمد شلبي: مصدر سابق ، ص ١٠٢ (هامش) .

(2) Holt , P.M : Egypt and the fertile crescent 1516 – 1922, London 1966, p 71 .

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه الاضطرابات وأسبابها ومراحلها انظر :

- أبو السرور البكري : الكواكب ، مصدر سابق ، ورقة ١٩ - ٢٠ .

- محمد البرلسي السعدي : بلوغ الإرب يرفع الطلب ، تحقيق د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٤ ، القاهرة ١٩٧٧ م ، ص ٢٨٧ - ٢٩٤ .

- ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ١٦٠ - ١٦٤ ، ١٩٤ - ١٩٦ ، ٢١٠ ، ٢٣٣ - ٢٣٩ ، ٢٩٧ - ٢٩٨ ، ٣٠٨ - ٣٠٩ ، ٣٢٧ ، ٣٦٦ - ٣٧٣ ، ٤٥١ ، ٤٨٥ - ٤٨٦ .

- أحمد الرشيد : حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج ، تحقيق د. ليلى عبد اللطيف أحمد ، مصر ١٩٨٠ م ، ص ١٥٢ .

- د. عبد الكريم رافق : ثورات العساكر في القاهرة في الربع الأخير من القرن ١٦ والعقد الأول من القرن ١٧ ، ضمن كتاب بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام ، دمشق ١٩٦٨ م ، ص ٩٧ - ١٢٩ ، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦ - ١٧٩٨ م ، ط ٢ ، دمشق ١٩٦٨ م ، ص ١١٥ - ٢٤٦ .

- عراقي يوسف : مرجع سابق ص ٢٣١ - ٢٤٩ .

- عفاف مسعد العبد ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ - ٢١٣ .

- عبد الرازق عيسى : مرجع سابق ، ص ٢١١ وما بعدها .

- Holt : op . cit ; p 47 - 51 ; 71 .

- Holt : P M : the pattern of Egyptian political history from 1517 - 1798, in political and social change in modern Egypt, London 1968, p 79 - 83 .

(٤) عفاف مسعد العبد : مرجع سابق ، ص ١١٦ - ١٣٢ .

(٥) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٢٨٦ .

(٦) نفسه : ص ٢٨٦ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ .

(٧) أبو السرور البكري : الكواكب ، مصدر سابق ، ورق ١٩ - ٢٠ ، ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ١٦٠ وما بعدها ، أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

- (٨) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ١٦٨ ، أحمد الرشدي : مصدر سابق ، ص ١٥٢ .
- (٩) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ١٤٧ ، ١٦٣ - ١٦٤ ، ٢٣٤ ، ٢٨٣ ، ٢٩٨ ، ٣١٨ - ٣١٩ ، ٣٢٨ - ٣٢٩ ، ٣٦٧ - ٣٦٨ ، ٤٦١ - ٤٦٢ .
- (10) Holt : Egypt and the fertile, op . cit . p 48 .
- سيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص ١١٣ - ١١٥ .
- (١١) البكري : الكراكب ، مصدر سابق ، ورقة ١٩ - ٢٠ .
- (١٢) محمد البرلسي : مصدر سابق ، ص ٢٨٧ - ٢٩٤ ، الطلبة : هي مبالغ من الأموال كان العسكر ، وخاصة السباهية يفرضونها على سكان القرى ، ويأخذونها لأنفسهم بدون حق شرعي . انظر : عفاف مسعد العبد : مرجع سابق ، ص ١٧٢ .
- (13) Lichtenstein : op . cit . p ٧ .
- (١٤) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .
- (١٥) الدشت : محفظة ٣٥ ، ص ٥٦١ .
- (١٦) فولكف : مرجع سابق ، ص ١٢٢ .
- (١٧) أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص ١٢٣ ، سيد محمد سيد : مرجع سابق ، ص ٢٣١ ، عربان غزالة ، عرفوا أيضاً بعربان خبيري ، وتركزت إقامتهم بضواحي الجيزة وبالتقرب من الأهرام والمعادي ، أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص ١٢٣ هامش .
- (١٨) ميكل ونتر : مرجع سابق ، ص ٣٣٦ .
- (19) Lichtenstein : op . cit . p 7 .
- أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص ١٢٣ .
- (٢٠) فولكف : مرجع سابق ، ص ١٢٢ .
- (٢١) سيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص ١٩ .
- (٢٢) د. إيمان محمد عبد المنعم : مرجع سابق ، ص ١٩ ، د. كمال حامد مغيث : مصر في العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨ ، المجتمع والتعليم ، ط ١ ، القاهرة ١٩٩٧ م ، ص ٣٦ ، ومن السلطات الممنوحة للعربان أن قانون نامة عهد إلى مشايخهم بمهمة الإشراف على زراعة الأرض وجباية الضرائب بها نيابة عن الحكومة ، إيمان عامر : مرجع سابق ، ص ١٩ .

(٢٣) الدشت : محفظة ٥٣ ، ص ٧٦ ، الباب العالي : ص ٤١ ، ص ١٤٤ ، م ٤٧٣ ، ص ٦٢ ، ص ٢٥٠ ، م ٧٥ .

(٢٤) للمزيد انظر : الفصل الثاني من هذا البحث .

(٢٥) قانون نامة : مصدر سابق ، ص ١٤ - ١٥ ، م ٢ . الجبة جبة : هم صناع الدروع "الزردكاش" ، وقد اتسع استخدامها فصارت تطلق على صناع الأسلحة والذخائر ، والقائمين على حفظها وإصلاحها . د. أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ، دار المعارف ، د . ت ، ص ٦٥ .

(٢٦) الدشت : محفظة ١٩ ، ص ١٢٢٩ .

(٢٧) نفسه : محفظة ٣٩ ، ص ٢٤٩ ، وغالباً ما تعرف هذه العصي بالدبوس ، انظر : د. أحمد السعيد سليمان : مرجع سابق ، ص ٩٥ .

(٢٨) الدشت : محفظة ٥٠ ، ص ١٨٩ .

(٢٩) نفسه : محفظة ١٠١ ، ص ٦٥٦ .

(٣٠) جامع الحاكم : ص ٥٤٨ ، ص ٥٢ ، م ١٦٠ ، الدشت : محفظة ١٠١ ، ص ٣٦٥ ، قانون نامة : مصدر سابق ، ص ١٤ - ١٥ ، م ٢ .

(٣١) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٤٥٦ - ٤٥٧ .

(32) Rocchetta : op . cit . p 52 .

(٣٣) الدشت : محفظة ٤ ، ص ٤٧٥ .

(٣٤) الباب العالي : ص ١٦ ، ص ٢٤٣ ، م ١٢٦٤ ، ص ١٨ ، ص ١١١ ، م ٧٢٠ ، القسمة العربية : ص ٤ ، ص ٤٤ ، م ٧٩ ، القسمة العسكرية : ص ١٩ ، ص ١٣٥ ، م ٢٢٣ .

(٣٥) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٢٦٣ .

Rocchetta : o p . cit . p 52 .

(٣٦) حول تلك معاهدات الامتيازات انظر : د. زينب محمد حسين الغنام : الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨ م ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ١٩٨٨ م ، ص ٣٣ - ٥٤ ، د. إلهام محمد علي ذهني : مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين ١٦ ، ١٧ ، القاهرة ١٩٩١ م ، ص ٢٣ - ٣٥ .

Theunissen, Hans : four documents pertinent to the ottoman – Venetian treaty of 1517, Utrecht 1992 . p . 79 – 104 .

- (٣٧) الدشت : محفظة ٤ ، ص ٤٧٥ .
- (٣٨) أحمد العثماني : مصدر سابق ، ورقة ١٥٥ - ١٥٦ ، ابن إياس : مصدر سابق ج ٥ ، ص ١٩٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧٤ - ٢٧٥ ، ٢٧٥ ، ٣٠٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٩ ، ٤٧٤ .
- (٣٩) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ، ط ٢ ، القاهرة ٢٠٠٤ م ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ .
- (٤٠) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٢٨٣ .
- (٤١) مجهول : تاريخ آل عثمان وولاتهم بمصر إلى ولاية علي باشا المتولي عليها ، مخطوط بدار الكتب القومية ، تاريخ تيمور ٢٤٠٨ ، ورقة ٩ وما بعدها ، أحمد العثماني : مصدر سابق ، ورقة ١٥٠ - ١٥٤ .
- (٤٢) عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ - ٢٩٣ .
- (٤٣) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٢٨٢ ، ٣٠٤ .
- (٤٤) أحمد العثماني : مصدر سابق ، ورقة ١٥٠ ، أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص ١٠٨ .
- (٤٥) الدشت : محفظة ١٠ ، ص ٦٦٠ ، وقد ذكر أن الرطل الجبن المقلي بـ ٩ قلوب ، والنصف كانت قيمته ٦ فلس ، أي أن الرطل بـ ١,٥ نصف ، انظر : الصالحية النجمية : ص ٤٦٦ ، ص ٩ ، م ٣٨ ، ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ ، ٣٣٢ .
- (٤٦) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٣٢٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٤٠٢ .
- (٤٧) الدشت : محفظة ٤ ، ص ٤٣٩ .
- (٤٨) ذكر بأحد وثائق الدشت في أوائل عام ٩٥٨هـ / ١٥٥١ م أن الرطل السمن بـ ١,٣ نصف ، ثم في شهر صفر من نفس العام أن الرطل السمن بـ ١ نصف و ٣ نقرة ، فبدل ذلك على أن النصف يساوي ٩ نقرة . انظر الدشت : محفظة ٣٩ ، ص ٣١٤ .
- (٤٩) انظر ملحق (١٠) جدول بمتوسط مرتبات بعض فئات المجتمع شهرياً ، حيث يلاحظ أن هذه الفئات قد لا تملك الأشراف الذهب .
- (٥٠) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ١٩٠ ، ٢٧٠ .
- (٥١) الدشت : محفظة ١٠ ، ص ٦٦٠ .
- (٥٢) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ ، ٤٣٦ .
- (٥٣) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٢٨٢ .

(٥٤) العازر باشان : الحياة الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من القرن ١٦ حتى القرن ١٨ ، ضمن كتاب تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية ١٥١٧ - ١٩١٤ ، تحرير يعقوب لاندوا ، ترجمة جمال أحمد الرفاعي ، أحمد عبد اللطيف حماد ، القاهرة ٢٠٠٠ م ، ص ١١٥ .

(٥٥) الدشت : محفظة ٢٠ ، ص ١٠٩٧ .

(٥٦) محسن شومان : مرجع سابق ، ص ٢١٠ .

(٥٧) الدشت : محفظة ٣ ، ص ٢ ، محفظة ١٠ ، ص ٦٦٠ - ٦٦٧ ، ومحفظة ٢٠ ، ص ١٠٩٧ ، ص ١١٠٤ ومحفظة ١١٣ ، ص ٢٧٩ ، الباب العالي : ص ٦٨ ، ص ٢٠٨ ، م بدون ، باب الشعرية : ص ٥٩٠ ، ص ١ ، م ٤ ، جامع الحاكم : ص ٥٤٦ ، ص ٣ ، م بدون ، مصر القديمة : ص ٨٦ ، ص ٣١٣ - ٣١٥ ، م بدون ، ص ٨٧ ، ص ٣٨٥ ، الباب العالي : ص ٥٢ ، ص ٤ ، م ٢١ .

(٥٨) الدشت : محفظة ٢٠ ، ص ١٠٩٧ ، ١١٠٤ ، جامع الحاكم : ص ٥٤٨ ، ص ١ ، م بدون ، باب الشعرية : ص ٥٩٦ ، ص ٦٨٣ ، م بدون ، القسمة العربية : ص ١١ ، ص بدون ، م بدون ، لعام ١٠٠٤ هـ / ١٥٩٥ م ، الباب العالي : ص ٦٨ ، ص ٢٠٨ ، م بدون .

(٥٩) ملحق (١١/أ) قوائم التسعيرة .

(٦٠) الدشت : محفظة ٣ ، ص ٢ ، ومحفظة ٢٠ ، ص ١٠٩٧ ، بولاق : ص ٣ ، ص ٣١٤ ، م ١٧٧٦ ، و ص ١٤ ، ص ٤٦٥ ، م ٢٤٣٦ ، أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص ١١٨ .

(٦١) بولاق : ص ١٤ ، ص ٤٦٥ ، م ٢٤٣٦ ، وملحق (١٢) أسعار بعض الغلال والبقول .

(٦٢) الدشت : محافظ : ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٤٩ ، الباب العالي : ص ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٦ ، ٥٢ ، بولاق : ص ١٦ ، الصالحية النجمية : ص ٤٣٩ ، ٤٤٤ .

(٦٣) ملحق (١١) قوائم التسعيرة .

(٦٤) الدشت : محفظة ٤٤ ، ص ٢٠٩ .

(٦٥) نفسه : محفظة ١٧ ، ص ٤٢٤ ، باب الشعرية : ص ٥٨٦ ، ص ١٤٢ ، م ٤٩٠ ، ونص الإقرار "الإشهاد" كالتالي : "أشهد عليه أنه من يوم تاريخه لا يبيع "اسم السلع" إلا "بالسعر" ومتى خالف كان عليه ما يراه الحسبة الشريفة" الدشت : محفظة ٥ ، ص ٣٧٥ .

(٦٦) بولاق : ص ١ ، ص ١٥ ، م ٦٩ ، ص ٩ ، ص ٩٨ ، م ٦٣٣ ، مصر القديمة : ص ٨٧ ، ص ٢٣٤ ، م ١٥٢٩ ، باب الشعرية : ص ٥٨٤ ، ص ٢٣٥ ، م ١١٥١ ، ص ٥٨٦ ، ص ١٤٢ ، م ٤٩٠ ، جامع الحاكم : ص ٥٣٩ ، ص ١٨١ ، م ٧٥٧ ، ص ٥٥١ ، ص ١٠٢ ، م ٣٣٣ .

(٦٧) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٢٨٢ ، ٣٣٥ .

- (٦٨) الباب العالي : س ٦٥ ، ص ٢٣ ، م ٨٧ .
- (٦٩) باب الشعرية : س ٥٩٩ ، ص ٣٤٥ ، م ١٣٤٧ ، وص ٣٤٧ ، م ١٣٥٣ ، ص ٣٥١ ، م ١٣٧٥ .
- (٧٠) الدشت : محفظة ٨ ، ص ٢٥٤ ، ومحفظة ١٠ ، ص ٦٦٢ ، الباب العالي : س ٣ ، ص ١١٩ ، م ٦٠٩ ، بولاق : س ١ ، ص ١٥ ، م ٧ ، مصر القديمة : س ٨٦ ، ص ٢٢٨ ، م ١٦٩٤ ، باب الشعرية : س ٥٨٨ ، ص ٥٦١ ، م ٢٢٨٥ .
- (٧١) الدشت : محفظة ٨ ، ص ٢٥٤ .
- (٧٢) المعجم الوجيز : ص ٤٣٠ .
- (٧٣) الباب العالي : س ٨ ، ص ٢٨٣ ، م ٧٧٠ ، باب الشعرية : س ٥٩٤ ، ص ٧٧١ ، م بدون ، س ٥٩٦ ، ص ٣ ، م بدون ، وس ٥٩٩ ، ص ٣٤٧ ، م ١٣٥٣ .
- (٧٤) الباب العالي : س ٨ ، ص ١٩٤ ، م ٥٣٨ .
- (٧٥) نفسه : س ٨ ، ص ٢٦١ ، م ٧١٧ ، الدشت : محفظة ٥٠ ، ص ٣١٨ .
- (٧٦) الباب العالي : س ١٨ ، ص ١٩ ، م ١٢٣ ، س ٣٨ ، ص ٥٠ ، م ٢١٩ ، باب الشعرية : س ٥٩٩ ، ص ٤٥٤ ، م ١٨٠٢ .
- (٧٧) الدشت : محفظة ١٥ ، ص ١٥٨ ، محفظة ٢٦ ، ص ٦٥ ، محفظة ٥٣ ، ص ٤٤٠ ، بولاق : س ٣ ، ص ٣١٤ ، م ١٧٧٦ ، باب الشعرية : س ٥٨٧ ، ص ١٥٤ ، م ٥٨٢ ، ص ١٨١ ، م ٧٥٧ ، جامع الحاكم : س ٥٣٩ ، ص ٤٢٨ ، م ١٧٤٤ ، س ٥٤٨ ، ص ٧٤ ، م ٢٣٤ ، الباب العالي : س ١٨ ، ص ٢١ ، م ١٣٣ ، س ٣٨ ، ص ٥٠ ، م ٢١٩ ، ص ٥٤ ، م ٣٩٦ ، م ١٧٣٦ .
- (٧٨) جامع الحاكم : س ٥٤٩ ، ص ١٨٧ ، م ٦٥٠ .
- (٧٩) الدشت : محفظة ٢٢ ، ص ٥٠٩ ، ومحفظة ٥٢ ، ص ٥٨٠ ، الباب العالي : س ٤٩ ، ص ١٠٣ ، م ٥٥١ ، ص ٦٤٤ ، م ٣٤٢٣ ، س ٥٢ ، ص ١ ، م ٢١ ، ص ٧١ ، م ٣٢٩ ، ص ٢١٢ ، م ٩٦٩ ، س ٥٤ ، ص ١٣٦ ، م ٥٩٣ ، س ٥٥ ، ص ١٠ ، م ٤٩ ، س ٥٥ مكرر ، ص ٢٨٤ ، م ٩٦٤ ، بولاق : س ١١ ، ص ١١٩ ، م ٦٧١ .
- (٨٠) الباب العالي : س ٢٦ ، ص ٦٩ ، م ٤٠٠٣ .
- (٨١) الدشت : محفظة ١٥ ، ص ٥٢١ .
- (٨٢) الباب العالي : س ٦٧ ، ص ٦٣٢ ، م بدون .

(٨٣) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ، ٣١٣ .

(٨٤) د. عبد الحميد حامد سليمان : مقاطعة الخردة وتوابعها دراسة التنظيم المالي والضرائبي للحرف الهامشية والبسيطة في مصر العثمانية ، جامعة المنصورة ، د . ت ، ص ٧ .

(٨٥) هذا العدد مستخرج من محافظ الدشت محفظة ٢٢ لعام ٩٤٧هـ / ١٥٤٠م ، ٣٧ لعام ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م ، ٥٢ لعام ٩٦٧هـ / ١٥٥٩م ، ٧٠ لعام ٩٧٧هـ / ١٥٦٩م ، ٨٦ لعام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م ، ١٠١ لعام ٩٩٧هـ / ١٥٨٨م ، ١١٣ لعام ١٠٠٧هـ / ١٥٩٨ .

(٨٦) الباب العالي : ص ٢ ، ص ٩٢ ، م ٤٢٢ ، وص ٢١٥ ، م ١٠٠١ ، ص ٣ ، ص ٣٥٢ ، م ١٩٠٢ ، ص ٥٤٤ ، م ٢٧٩٢ ، ص ٦ ، ص ٣٨١ ، ١٣٩٠ ، ص ٣٠ ، ص ١٣٧ ، م ٤٨٠ ، ص ٦٣ ، ص ٢٤ ، م ١١٢ ، ص ٩٢ ، م ٤٥٦ ، باب الشعرية : ص ٥٨٢ ، ص ٣٠٥ ، م ١٣٧٢ ، ص ٥٦٧ ، م ٢٦٣٢ ، ص ٥٨٤ ، ص ٢٣٦ ، م ١١٥٦ ، ص ٢٥٧ ، م ١٢٣٦ ، ص ٥٨٤ ، ص ١٧٤ ، م ٨٦٩ ، ص ١٩٠ ، م ٩٥٢ ، ص ٥٨٩ ، ص ٣٩٠ ، م ١٤٣٢ ، ص ٥٩٢ ، ص ٦٦٣ ، م ٣١٢٧ ، جامع الحاكم : ص ٥٤٨ ، ص ١٦٣ ، م ٥١٨ ، ص ٥٤٨ ، ص ٢٥٣ ، م ٧٧٤ ، ص ٣٩٣ ، م ١٢٠٦ ، مصر القديمة : ص ٩٠ ، ص ٢٦٤ ، م ١٣٠٣ ، ص ٣٦٧ ، م ١٨٢٥ ، ص ٤٣١ ، ١٢٦٨ .

(٨٧) الدشت : محفظة ٦ ، ص ٣١٧ ، محفظة ٨ ، ص ٤٠٥ ، ص ٤٢٣ ، الباب العالي : ص ٢ ، ص ٩٢ ، م ٤٢٢ ، بولاق : ص ١١ ، ص ٢٧٦ ، م ١٦٠٣ ، المقرئ : أحمد بن محمد بن علي : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، ط ٣ ، مصر ١٩١٣ ، ج ٢ ، ص ٦٥١ - ٩٧٨ ، ٦٥٢ .

(٨٨) الدشت : محفظة ٦ ، ص ٣٤٦ ، باب الشعرية : ص ٥٨٥ ، ص ٢٣٣ ، م ١١٧٤ ، ص ٥٨٦ ، ص ٣٥ ، م ١١٣ ، ص ٥٩٢ ، ص ٣٧٢ ، م ٣١٦٣ .

(٨٩) باب الشعرية : ص ٥٨٢ ، ص ٤٩١ ، م ٢٢٨٢ .

(٩٠) جامع الحاكم : ص ٥٤٨ ، ص ٢٥٣ ، م ٧٧٤ .

(٩١) الباب العالي : ص ٥٠ ، ص ١٧٥ ، م ١٧٧٤ .

(٩٢) باب الشعرية : ص ٥٨٤ ، ص ٢٢٥ ، م ١١٠٧ ، الصالحية النجمية : ص ٦ ، ص ٢٨٧ ، م ١١٧٢ .

(٩٣) الباب العالي : ص ٦٦ ، ص ٤٦٣ ، م ١٥٣١ .

(٩٤) جامع الحاكم : ص ٥٤٨ ، ص ٥٢ ، م ١٥٩ . مثل "لقبلي" ، وقد ورد معنى هذه الكلمة في الوثيقة .

(٩٥) الباب العالي : ص ٥٢ ، ص ٣٥٧ ، م ١٧٠٧ . مثل "سبقي" ، أي بالأبر المشرمة يا نصراني ،

كما جاء في الوثيقة .

(٩٦) الدشت : محفظة ٤٠ ، ص ١١٤٥ .

(٩٧) المصباح المنير : ج ٢ ، ص ٥٨٦ .

(٩٨) الباب العالي : ص ٢ ، ص ٩٢ ، م ٤٢٢ ، ص ٤٢ ، ص ٢٠٣ ، م ١٢٢٩ ، ص ٥٢ ، ص ٣٥٧ ، م ١٧٠٧ ، ص ٥٠ ، ص ١٧٥ ، م ٧٧٤ ، ص ٦٧ ، ص ٧١٤ ، م بدون ، جامع الحاكم : ص ٥٤٨ ، ص ١٦٣ ، م ٥١٨ ، باب الشعرية : ص ٥٨٤ ، ص ٧ ، م ٣١ .

(٩٩) الدشت : محفظة ٩ ، ص ٣١ .

(١٠٠) الدشت : محفظة ٨ ، ص ١٦٨ ، باب الشعرية : ص ٥٩٢ ، ص ٣٧٢ ، م ٣١٦٣ .

(١٠١) الدشت : محفظة ١٠ ، ص ٨٣٢ .

(١٠٢) جامع الحاكم : ص ٥٤٨ ، ص ٧٨ ، م ٢٤٨ ، بولاق : ص ١١ ، ص ٧٦ ، م ١٦٠٣ .

(١٠٣) الباب العالي : ص ٣ ، ص ٣٥٢ ، م ١٩٠٢ .

(١٠٤) الدشت : محفظة ٤ ، ص ٣٤٠ ، جامع الحاكم : ص ٥٤٨ ، ص ٣٩٣ ، م ١٢٠٦ .

(١٠٥) الباب العالي : ص ٢٩ ، ص ٥٤٢ ، م ٢٨٦٠ .

(١٠٦) السيد سابق : مرجع سابق ، م ٢ ، ص ٣٧٢ .

(١٠٧) المعجم الوجيز : ص ٢٩٩ .

(١٠٨) الباب العالي : ص ٢ ، ص ٩٢ ، م ٤٢٢ . ص ٣ ، ص ٥٤٤ ، م ٢٧٩٢ . ص ٢٠ ، ص ١٢٠ ، م ٦٢١ ، جامع الحاكم : ص ٥٤٨ ، ص ٢٥٣ ، م ٧٧٤ .

(١٠٩) سيد سابق ، مرجع سابق ، م ٢ ، ص ٣٧٢ .

(١١٠) التعزير شرعاً : التأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة ، فهو عقوبة يفرضها الحاكم على جنابة أو معصية لم يعين لها الشرع لها عقوبة ، أو حدد لها عقوبة ولكن لم تتوافر فيها شروط التنفيذ ، كسرقة ما لا قطع فيه ، القذف بغير الزنا . سيد سابق : مرجع سابق ، م ٢ ، ص ٤٩٧ .

(١١١) الدشت : محفظة ١٦ ، ص ٨٣٢ .

(١١٢) نفسه : محفظة ٦ ، ص ٨١ .

(١١٣) نفسه : محفظة ٨ ، ص ٤٠٢ . الباب العالي : ص ١٥ ، ص ١٠ ، م ٦٧ ، جامع الحاكم : ص ٥٤٩ ، ص ٤٧٧ ، م ١٣٠٣ ، باب الشعرية : ص ٥٩٢ ، ص ٣٠١ ، م ١٣٩٦ ، ص ٥٩٩ ،

ص ٣٦٥ ، م ١٤٢٩ .

(١١٤) الدشت : محفظة ٦ ، ص ٣٨٥ ، ومحفظة ٨ ، ص ٣٢٢ ، الباب العالي : ص ٣ ، ص ٣٤٥ ، م ١٨٦٣ .

(١١٥) الدشت : محفظة ٥٠ ، ص ٥٠٠ ، الباب العالي : ص ٤٩ ، ص ٤٦٩ ، م ٢٥٢٠ .

(١١٦) الباب العالي : ص ٥١ ، ص ٥٧ ، م ٣٠٤ ، ص ٥٥ ، ص ٥٧ ، م ١٠٧ ، ، القسمة العربية : ص ١٤ ، ص ١٤٢ ، م ٢٠٦ .

(١١٧) الدشت : محفظة ٤ ، ص ٣٩٧ .

(١١٨) باب الشعرية : ص ٥٩٢ ، ص ١٧٨ ، م ٨١٢ .

(١١٩) يوجد الكثير من الحالات التي أوردتها وكيفية الحكم في جرائم الحيوانات . لمزيد من التفاصيل انظر : سيد سابق : مرجع سابق ، م ٢ ، ص ٤٨١ - ٤٨٥ .

(١٢٠) الدشت : محفظة ٥ ، ص ٣٧٥ .

(١٢١) باب الشعرية : ص ٥٩٢ ، ص ١٧٨ ، م ٨١٢ .

(١٢٢) الباب العالي : ص ٥٤ ، ص ٤٥٥ ، م ٢٠٠٧ .

(١٢٣) الباب العالي : ص ٣٩ ، ص ٩٢ ، م ٣٧٣ .

(١٢٤) نص هذا الإقرار "لا يستحق (.....) على (.....) حقاً ولا استحقاقاً ولا نذبة ولا جراحة ولا دية ولا قتلاً ولا عمداً ولا خطأ" مع تغيير بسيط في نصه بناء على اختلاف الموضوع الصادر بشأنه الإقرار . الباب العالي : ص ٣ ، ص ٧ ، م ٢٢ .

(١٢٥) الباب العالي : ص ٥٠ ، ص ٣٩ ، م ٢٠٩ .

(١٢٦) فبييت : مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(١٢٧) جامع الحاكم : ص ٥٤٨ ، ص ٤٢٩ ، م ١٣١٩ ، أوليا جلبي ، مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٤٨٥ .

(١٢٨) الدشت : محفظة ٢٦ ، ص ٣ ، محفظة ٧٠ ، ص ٢٠١ ، جامع الحاكم : ص ٥٥٤ ، ص ٣١٠ ، م ٧٣٤ ، ص ٥٥٦ ، ص ٣٨٤ ، م ١١٣٥ .

(١٢٩) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٤٦٤ .

(130) Du Mans : op . cit . p 107 .

- (١٣١) الدشت : محفظة ٥٣ ، ص ٥١ .
- (١٣٢) جامع الحاكم : ص ٥٤٨ ، ص ٤٢٩ ، م ١٣١٩ .
- (١٣٣) ونتر : مرجع سابق ، ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .
- (١٣٤) الدشت : محفظة ٤٢ ، ص ٩٢ ، محفظة ٤٨ ، ص ٤٧٢ ، ومحفظة ٥٣ ، ص ٥١ ، الباب العالي : ص ٣٥ ، ص ٥٣ ، م ٢٣٨ ، ص ٥٩ ، ص ٤٨٩ ، م ١٨٧٦ ، ص ٧٠ ، ص ٦ ، م ٣٢ .
- (١٣٥) الباب العالي : ص ٣١ ، ص ٣٢٨ ، م ١٨٥٧ ، ص ٣٥ ، ص ٥٣ ، م ٢٣٨ ، ص ٧٠ ، ص ٦ ، م ٣٢ .
- (١٣٦) بولاق : ص ١٧ ، ص ٦٨ ، م ٣٥٧ ، أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٤٨٥ .
- (١٣٧) الدشت : محفظة ٣٩ ، ص ٤٤٧ ، محفظة ٤٨ ، ص ٤٧٢ .
- (١٣٨) الدشت : محفظة ٤٨ ، ص ٤٧٢ .
- (١٣٩) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٤٨٥ .
- (١٤٠) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص ١١٨ - ١١٩ .
- (١٤١) الدشت : محفظة ٥٣ ، ص ٣٥١ ، جامع الحاكم : ص ٥٤٨ ، ص ٤٢٩ ، م ١٣١٩ .
- (١٤٢) الباب العالي : ص ٤٦ ، ص ٧١ ، م ٤٠٤ ، ص ٧٦ ، م ٤٣٣ .
- (١٤٣) نفسه : ص ٤٦ ، ص ٧٦ ، م ٤٣٣ .
- (١٤٤) مروة نعيم رمزي أحمد : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للرفيق في مصر في العصر العثماني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٣ هـ ، ص ٦٤ .
- (١٤٥) الباب العالي : ص ٥٢ ، ص ١٢٧ ، م ٥٤٢ .
- (١٤٦) جامع الحاكم : ص ٥٥٤ ، ص ٣١١ ، م ٧٣٦ .
- (١٤٧) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص ١١٨ .
- (١٤٨) قانون نامة : مصدر سابق ، ص ٧٤ - ٧٥ ، م ٣٣ .
- (١٤٩) محسن شومان : مرجع سابق ، ص ٤٤ - ٤٥ .
- (١٥٠) الدشت : محفظة ٧ ، ص ١٥٢ .
- (١٥١) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص ١١٨ .

- (١٥٢) الدشت : محفظة ١٥ ، ص ٦٤٩ ، محفظة ١٨ ، ص ٥٦١ ، الجامع الحاكم : ص ٥٥٥ ، ص ٤٦٠ ، م ١٢٣٠ .
- (١٥٣) الدشت : محفظة ١٨ ، ص ٥٦١ .
- (١٥٤) نفسه : محفظة ٥٠ ، ص ٥٨٦ .
- (١٥٥) الباب العالي : ص ٥٢ ، ص ٣٢٧ ، م ١٥٦٧ .
- (١٥٦) نفسه : ص ١٩ ، ص ٥٠٥ ، م ٢٦٢٢ ، ص ٥٢ ، ص ٣٢٧ ، م ١٥٦٧ .
- (١٥٧) نفسه : ص ٢٩ ، ص ٣٤١ ، م ١٧٨٢ .
- (١٥٨) الدشت : محفظة ١٧ ، ص ٣٢٣ .
- (١٥٩) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ١ - ٢ .
- (١٦٠) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٤٨٥ .
- (١٦١) بولاق : ص ٢ ، ص ١٨٣ ، م ٨٤٩ .
- (١٦٢) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص ١٠٧ - ١٠٩ .
- (١٦٣) الدشت : محفظة ١٦ ، ص ٤٣٦ ، الباب العالي : ص ٢٩ ، ص ٢٤٤ ، م ١٢٧٤ ، ص ٣١ ، ص ٣٧٢ ، م ٢٠٦٣ ، بولاق : ص ١١ ، ص ١٤١ ، م ٧٩١ .
- (١٦٤) الدشت : محفظة ٨٦ ، ص ٥٠٢ .
- (١٦٥) ابن إمام : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٩٧٩ .
- (١٦٦) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص ١١٠ - ١١٢ .
- (١٦٧) الدشت : محفظة ٦ ، ص ١٩١ .
- (١٦٨) بولاق : ص ٢ ، ص ٤٣ ، م ١٩٦ - ١٩٧ ، الباب العالي : ص ٣٤ ، ص ٦٣ ، م ٣٢٢ .
- (١٦٩) الباب العالي : ص ٣ ، ص ٢٣٠ ، م ١٢٠٣ .
- (١٧٠) نفسه : ص ٣١ ، ص ٢٢٥ ، م ١٢٤٣ .
- (١٧١) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص ١١٣ .
- (١٧٢) الباب العالي : ص ٢ ، ص ٥٥ ، م ٢٤٠ .
- (١٧٣) نفسه : ص ٥٤ ، ص ١٤٦ ، م ٦٤١ .

- (١٧٤) نفسه : م ٣ ، ص ٧ ، م ٢٢ .
- (١٧٥) مصر القديمة : م ٨٨ ، ص ٧ ، م ٤٠ ، باب الشعرية : م ٥٩٦ ، م ١٠٠٥ .
- (١٧٦) الباب العالي : م ٦٦ ، ص ١١٨ ، م ٤٤٥ .
- (١٧٧) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص ١٢٠ - ١٢١ .
- (١٧٨) دده أفندي ؛ إبراهيم يحيى خليفة : السياسة الشرعية ، دراسة وتحقيق وتعليق ، د. فؤاد عبد المنعم ، الاسكندرية د. ت ، ص ١١٤ - ١١٥ .
- (١٧٩) الدشت : محفظة ٨ ، ص ١٥١ .
- (١٨٠) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٩٠ . د. ليلى عبد اللطيف أحمد : المجتمع المصري في العصر العثماني ، القاهرة ١٩٨٧م ، ص ٩٩ .
- (١٨١) بولاق : م ٢٠ ، ص ٣١ ، م ١٤٣ .
- (١٨٢) الباب العالي : م ٣٢ ، ص ٤٣ ، م ١٧٧ ، الدشت : محفظة ٤٧ ، ص ١٥٩ ، ليلى عبد اللطيف : المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .
- (١٨٣) الباب العالي : م ٣ ، ص ٩٢ ، م ٤٥٦ ، م ٣١ ، ص ٤٧٢ ، م ٢٦٨٦ ، جامع الحاكم : م ٥٤٨ ، ص ٢٩٧ ، م ٩٠٩ ، علاء طه رزق : السجون والعقوبات في مصر عصر السلاطين المماليك ، ط ١ ، القاهرة ٢٠٠٢م ، ص ٣١ - ٣٢ .
- (١٨٤) الباب العالي : م ٣٢ ، ص ٤٣ ، م ١٧٧ .
- (١٨٥) القسمة العربية : م ١ ، ص ١٤٥ ، م ٣١٩ ، محسن شومان : مرجع سابق ، ص ٤٨ .
- (١٨٦) الباب العالي : م ٢٦ ، ص ٣٩٢ ، م ٢٤٨٤ .
- (١٨٧) الباب العالي : م ٣ ، ص ٢٤٣ ، م ١٢٧٤ ، م ١٨ ، ص ١٥٢ ، م ٩٣٩ ، م ٢٦ ، ص ٣٩٢ ، م ٢٤٨٤ .
- (١٨٨) نفسه : م ١٨ ، ص ١٥٢ ، م ٩٣٩ ، م ٢٦ ، ص ٢٤٥ ، م ١٥٨٤ .
- (١٨٩) نفسه : م ٤٩ ، ص ٤٢٢ ، م ٢٢٧٧ ، م ٥٨ ، ص ٢٧١ ، م ٦٧٠ ، م ٦١ ، ص ١٣٦٧ ، ٣٢٩ .
- (١٩٠) نفسه : م ٦ ، ص ٣٤١ ، م ١٢٤٥ .
- (١٩١) نفسه : م ٦ ، ص ٣٤١ ، م ١٢٤٥ ، م ٢٦ ، ص ٣٩٢ ، م ٢٤٨٤ .

(١٩٢) نفسه : م ١٣ ، ص ٣٢ ، م ١٦٦ ، ص ٥٦ ، ص ١٥٥ ، م ٤٠٨ ، ميرفت أحمد : مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(193) Bretton : op .cit . p 51 .

(١٩٤) الباب العالي : م ٣٥ ، ص ٢١٦ ، م ١٠٣٣ ، ص ٥٧ ، ص ٣٤ ، م ١٠٨ .

(١٩٥) نفسه : م ٣١ ، ص ١١٢ ، م ٦١٩ ، ص ١١٥ ، م ٦٣٣ ، ص ١٢١ ، م ٦٦٧ .

(١٩٦) نفسه : م ٢٩ ، ص ٢٥٣ ، م ١٣١٦ ، ص ٥٨٧ ، م ٣٠٨٦ .

(١٩٧) نفسه : م ٣٢ ، ص ٢١٧ ، م ١١٦٣ .

(١٩٨) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٤٨٠ .

(١٩٩) الباب العالي : م ٦٦ ، ص ٣٦٧ ، م ١٢٤٨ ، سيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص ١٢٨ ، علاء طه : مرجع سابق ، ص ٧٥ - ٧٦ .

(٢٠٠) الدشت : محفظة ٤٥ ، ص ٩ .

(٢٠١) الدشت : محفظة ٥٣ ، ص ١١٢ .

(٢٠٢) نفسه : محفظة ٥٣ ، ص ١١١ .

(٢٠٣) الباب العالي : م ٢٦ ، ص ٣٩٢ ، م ٢٤٨٤ .

(٢٠٤) القسمة العربية : م ١ ، ص ١٤٥ ، م ٣١٩ .

الفصل الخامس

المجتمع والأحوال الشخصية

عند دراسة المجتمع القاهري لابد من التوقف مع مسألتين مهمتين أولهما: هل كان مجتمع القاهرة حقاً مجتمعاً طبقياً ؟ ، وهل اتسمت كل طبقة بالانعزال عن الأخرى ؟ وكم عدد تلك الطبقات ؟ ، وثانيهما : "سكان الولايات العربية كالشوام ، والمغاربة . . المستقرين بالقاهرة ، هل شكلوا ما يسمى بالجاليات؟ وهل كان القاهريون ينظرون إليهم على أنهم جالية ؟ .

أما المسألة الأولى فنجد أن القاهرة بحكم موقعها الجغرافي ومكانتها التجارية ، ضمت أخلاطاً متباينة من الناس في أصولهم ومكانتهم الاجتماعية والمالية ، ولذلك اتجه الباحثون إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات وفقاً للوضع المادي غنى وفقراً ، ورأوا أن كل طبقة تحتوي على تدرج هرمي اعتماداً على الحالة المادية ، وتضم تلك الطبقات العديد من الشرائح المتباينة ، ومن خلال وجهة النظر تلك نجد المجتمع مقسماً إلى : طبقة حاكمة ، طبقة علماء ، طبقة محكومة^(١) ، إلا أن فريقاً آخر قسم المجتمع تقسيماً فتوياً متمثلاً في : فئة حاكمة ، فئة تجار ، فئة طوائف ، علماء وطلبة أزهر ، أهل ذمة ، أجاناب ، رقيق ، عربان^(٢) ، ويلاحظ أن هذا التقسيم يرتكن إلى أسس عرقية أو دينية أو مهنية .

بيد أن هذا التمييز على تلك الأسس لا يعد أمراً محكماً ، خاصة فيما يتعلق بالنواحي الدينية والمهنية ؛ إذ أن هناك حراكاً دائماً يترجمه تغيير الإنسان لبعض نشاطاته الاقتصادية أو معتقداته ، ويوضح ذلك انخراط العسكر في سلك الطوائف والعكس صحيح ، ومن ثم فعلى أساس هذا التقسيم أين نضع العسكر أفي فئة رجال الحكم والإدارة أم في فئة الطوائف ؟ وبالتالي فإننا نرى أن مفهوم الطبقة يعد ملائماً عند تقسيم القاهريين ، ويجب أن نضع في الاعتبار أن مصطلح الطبقة في القرن السادس عشر لم يكن يشير إلى العزلة والانغلاق ، بل يشير إلى مفهوم اجتماعي أرحب يضم في جنباته فئات مختلفة في الميول

الحرفية والعقدية والحالة المادية ، ويبرز ذلك الانفتاح الموجود بين مختلف طبقات المجتمع القاهري ، والعلاقات الاجتماعية التي ربطت بين مختلف فئاته .

حقيقة أن المقامات محفوظة ، كما يقال فقد وردت العديد من الإشارات التي توضح وجود فوارق بين فئات الطبقة الواحدة ، وقد تمثلت تلك الإشارات في استخدام مصطلحات توضح ذلك مثل : "أكابر ، أعيان ، أمائل"^(٣) ، وهذا أمر طبيعي إلا أنها لم تشكل حاجزاً من التداخل ، وعليه فإن المجتمع القاهري ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين : طبقة رجال الحكم والإدارة التي تتألف من القوات العسكرية (مملوكية - عثمانية) التي استقرت بالقاهرة ، وكونت علاقات اجتماعية اقتصادية بها ، فصارت جزء من نسيجها الاجتماعي ، إلا أنها تميزت ببعض الأمور - سنعرض لها في حينها - ، طبقة محكومة والتي تضم في طياتها كافة فئات المجتمع القاهري بدءاً من العلماء ووصولاً للعامة .

مع الوضع في الاعتبار أننا عندما نتناول فئة كالعلماء - مثلاً - فسندرج تحتها العلماء بصفة عامة مشتملة على القاهريين وأبناء الولايات العربية ، كما سنقوم بتوزيع الأشراف على كافة فئات المجتمع وفقاً لنشاطهم المهني ، فبالرغم من أن لهم مكانة في نفوس المصريين لنسبهم الشريف ، إلا أنهم لم يشكلوا نسيجاً منفرداً عن باقي فئات المجتمع القاهري ، الأمر ذاته ينسحب على التجار والطوائف ، وهذا يجعلنا ننقل للمسألة الثانية وهي : "أبناء الولايات العربية المقيمين بالقاهرة هل شكلوا ما يعرف بالجالية ؟ ..

بداية نجد أن الجالية تعني مجموعة بشرية تعيش في وطن جديد غير وطنهم الأصلي ، تمارس الأنشطة المختلفة به ، وتربطها قيم مشتركة وعادات خاصة بها ، ولا تحاول أن تؤثر فيها ثقافات أخرى^(٤) ، وبالنظر لأبناء الولايات العربية نجد أن جميعهم قد ارتحلوا إلى القاهرة ، ولكنهم لم يختلفوا عن القاهريين لا في القيم ولا في العادات ، وقد تأثروا وأثروا بما حولهم وفيه ،

حقيقة أن ذلك ينسحب على الأوربيين ، أما العرب فمع أن لهم تكوينهم الطائفي ، إلا أنه لا يصير أمراً دخیلاً على مجتمع ساد فيه هذا النمط من الأنماط الاجتماعية ، ونجد أنهم انصهروا ببطء المجتمع القاهري وصاروا جزءاً منه ، وتعكس لنا الألقاب والكنى حقيقة نظرة القاهريين لتلك الشرائح التي عدوها قاهريين مثلهم فكثيراً ما انتهت أسماء الدمشقيين والحلبيين وغيرهم بلقب المصري القاهري^(٥) .

ومن ثم فإن التميز الذي يقوم على أساس الوطن لا أساس له بين أبناء الولايات العربية ، حيث أن فكرة الوطنية لم تكن معروفة آنذاك ، ولا تدور بالخلد ، ولكن التميز الذي يستند إلى أساس الدين واللغة فهو أمر معروف وشائع بين أفراد المجتمع ، وهذا ما جعل بعض سكان الولايات العثمانية كالأتراك "الروم" بمنأى عن المجتمع ، حتى أن الرحالة التركي مصطفى عالي قد لاحظ عدم الاختلاط بين الأتراك "الروم" والقاهريين بالرغم مما هو معروف عن القاهريين من حب التزاور والتداخل ، وأعتقد أنه لما ذكر "رجل تركي"^(٦) كان يشير إلى اختلاف اللغة التي شكلت حاجزاً لمثل هذا الانصهار ، ويدخل في هذا الأعاجم "الإيرانيون" .

وعليه فإننا عند تناولنا فئات المجتمع بالحديث سنراعي اختلاف اللغة والدين في المقام الأول ، والمنشأ "الموطن" في المقام الأخير ، وبالتالي فإن أبناء الولايات العربية الذين يتفقون مع السواد الأعظم للمجتمع في اللغة والدين لا يعدون جاليات ، بينما المختلفون مع ذلك السواد في أمرين (لغة ودين) أو (لغة وموطن) مثل الأتراك "الروم" الأعاجم "الإيرانيين" والهنود والسنود أو يختلفون في اللغة والدين والموطن كالأوربيين وهؤلاء جميعهم ممكن أن يشكلوا جاليات .

وأخيراً فإن من الأمور التي استوقفتنا عند تقسيم المجتمع ، مصطلح "العامة" فهو مصطلح مطاط واسع يندرج تحته الكثير من السكان ، فكل طبقة

من طبقات المجتمع سواء حاكمة أم محكومة ، بل وكل فئة من فئاته يوجد بها الأرستقراطيون وهم الأعيان - وأشرنا فيما سبق لذلك - ويوجد بها البروليتاريا التي تعد أكثر شرائح الفئة فقراً وكدحاً ، وهؤلاء يطلق عليهم العامة وفقاً للتصنيف المادي ، حيث عرف البعض بأن العامة هم القطاع العريض من المجتمع الذين يمتنون حرفاً صغيرة أو حقيرة ، أو ممن تتراوح دخولهم ما بين ٥ - ٣٠ بارة (نصف) ، أو ممن ليس لهم دخول ثابتة^(٧) ، وكثيراً ما تأثر هؤلاء بالأزمات الاقتصادية التي دفعتهم للعنف^(٨) .

وهذا التصنيف يتفق مع ما ذهبنا إليه من وجود تدرج هرمي داخل الفئة الواحدة وفقاً للإفلاس والتمول أو الغنى والفقر ، ولكن هل مصطلح العامة يرادف مصطلح "السوق"؟ أعتقد أنه حينما استخدمت المصادر المصطلح الأخير لم تقصد به المعنى الذي حدده ابن إياس "بأصحاب المحلات الصغيرة في السوق"^(٩) ، بل أريد به السلوك العام المتبع التابع من الحركة الجارية بالأسواق كالصخب والأيمان الكاذبة والتدليس والغش ، وهي سلوكيات كثيراً ما لفظها المجتمع القاهري ، وتقاضى الناس بسببها - كما سبق الذكر - ، وبالتالي فإن مصطلح "السوق" يعني من لا يمتلك خلقاً وسلوكاً متحضراً ، وقد يكون فقر هؤلاء وبؤسهم قد جعلهم غير مؤهلين لأن يكون لهم سلوكاً حضارياً "اتيكيت" من وجه نظر عليّة القوم ، أما فيما بينهم فإن سلوكهم المنتقد يعد عرفاً بينهم ، وعلى كل حال فإننا سوف نفرّد لهم نقطة خاصة بهم للحديث عنهم ، وسندرج تحت هذا المصطلح أصحاب المهن البسيطة ، وفلاحى الوجهين البحري والقبلي الذين سنحت لهم فرصة الإقامة بالقاهرة ، والعربان ، والفقراء المعدمين الذين كثيراً ما أعلنوا فقرهم بسجلات المحاكم الشرعية ، بالإضافة للرفيق .

طبقات المجتمع :

طبقة رجال الحكم والإدارة :

المقصود هنا القوات العسكرية التي استقرت بالقاهرة ولم ترحل عنها ، وتمكنت من تكوين علاقات اجتماعية واقتصادية ، عكس الباشوات الذين كانت مدة إقامتهم بالقاهرة محدودة ، بالرغم من ممارستهم لبعض الأنشطة الاقتصادية ، وإرصادهم للأوقاف ، ومصاهرتهم لبعض رجال الأوجاقات ، إلا أن إقامتهم لم تأخذ صفة الديمومة فهم أشبه بضيوف سرعان ما ارتحلوا عن القاهرة وإن تركوا بها أثراً ، أما رجال الحامية فيمرور الوقت صاروا جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع القاهري ، وقد تشكلت تلك الطبقة من رجال الأوجاقات العثمانية والمماليك ، فرجال الأوجاقات قد حددها قانون نامة بست فرق عسكرية ، عهد إليها بعدة مهام تمثلت في حماية القلعة بالنسبة لفرقتي الانكشارية والعزب ، وتنفيذ خدمات الباشا والديوان بالنسبة للجاويشية إلى أن شاركهم عام ٩٦٢هـ / ١٥٥٤م متفرقة ديوان مصر ، بينما كانت اختصاصات فرق الكوميلية والتوفكجية والجراكسة قد تمثلت في العمل تحت إمرة الكشاف والصناجق في الأقاليم ، لصدا اعتداءات العربان^(١٠) .

وكان بكل أوجاق رئيس يعرف بأغا الأوجاق ، يقع على عاتقه مهمة تنظيمه واختيار الأكفء من العسكر ، ومعاينة المخالفين ، ويساعده في ذلك الكتخدا الذي ينوب عنه في حالة غيابه ، وقد انقسمت تلك الأوجاقات إلى وحدات أصغر عرفت بالبلوكات ، والتي انقسمت بدورها إلى وحدات أصغر هي "الأوضة - الأودة" ، وهدف هذا التنظيم إحكام التسلسل القيادي وسهولة إحصاء جميع أفراد تلك الوحدات ، مما يساعد على توزيع المرتبات عليهم ، بالإضافة إلى ضمان عدم تسرب عناصر محلية إلى تلك الوحدات ، مع محاولة إيجاد روابط اجتماعية تساعد على التقارب بين الأوجاقات^(١١) .

وتركزت أفراد تلك الطبقة في الأحياء المجاورة للقلعة كحي الصليبية وقناطر السباع والجامع القوصوني وباب الوزير ، وذلك لأن قريها من مقر الباشا يوفر له مؤازرتها عند الحاجة ، وفي الوقت نفسه يسهل مراقبتها وإحكام السيطرة عليها ودرأ أذاها عن المدينة^(١١) ، ومع أن أماكن إقامتهم قد حددها قانون نامة ، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود تركز ولو بسيط - بباقي أحياء القاهرة - حيث شكلوا بها حوالي ٤% من إجمالي حركة التمليك ، وما يقرب من ١١,٥% كمستأجرين ، بينما مثلت المنطقة الغربية بؤرة جذب لهم فقد بلغت نسبة تملكهم لعقارات ٧,٦% وكمستأجرين ١٣,٥% ، وذلك نظراً لما شهدته تلك المنطقة من ازدهار عمراني واقتصادي ساعد على اجتذاب تلك الفئات التي أصبح لها تواجد ونشاط بالمجتمع القاهري^(١٢) ، فمئذ السنوات الأولى لاستقرار العثمانيين بالقاهرة شرعوا في ممارسة الأنشطة التجارية والحرفية المختلفة ، بالرغم من أن قانون نامة قد منعهم وهددهم بقطع رواتبهم في حالة المخالفة^(١٣) ، ويرجع ممارستهم لتلك الأنشطة إلى قلة المرتبات التي يتقاضونها من الخزينة وتدهور قيمة النقد مما انعكس على القيمة الشرائية ، وإلى جانب الرواج الاقتصادي الذي شهدته القاهرة قد ساعد على جذب العسكر لممارسة الأنشطة الاقتصادية^(١٤) ، كما حاز الكثير منهم التزام المقاطعات الحضرية التي استأثرت القاهرة بثلاثين مقاطعة من إجمالي ست وثلاثين^(١٥) .

هذا النشاط الاقتصادي ينفي فكرة عزلة العسكر وعدم اختلاطهم بباقي فئات المجتمع ، يوضح ذلك أكثر علاقاتهم الاجتماعية التي مارسوها مع باقي أفراد المجتمع ، فقد كان هناك القروض وحفظ الأمانات والمصاهرات ، فمن إجمالي ١٤١١ حالة زواج^(١٦) شيب وأبكار^(١٧) لمختلف فئات المجتمع ، شكل زواج العسكر فيها حوالي ١١,٧% (١٦٥ حالة) ، منها^(١٨) ما يزيد عن ٣% من زواجهم ببنات ونساء عسكر (٤٥ حالة) ، وحوالي ٨,٥% من مصاهرتهم لباقي فئات المجتمع (١٢٠ حالة) ، وهذا يعكس بدون شك انفتاحهم على المجتمع كان أكثر من انغلاقهم ، أما فيما يتعلق بتمييزهم بزي معين وحمل السلاح^(١٩) فقد

كان لأسباب أمنية وذلك لسهولة معرفة المخالف وعقابه ، ويبرز ذلك أنه بعد ازدياد التحاق المصريين بالأوجاقات وكثرة اضطراباتهم صدر أمر بمنع التحاق المصريين بالأوجاقات أو التزي بزيهم^(٢٠) .

ويشارك المماليك العثمانيين فيما سبق ذكره ، ولم يختلفوا عنهم في شيء فقد حظوا بمعاملة طيبة بعد استقرار الحكم العثماني بمصر ، حيث أصدر السلطان سليم الأول أوامر مشددة بعدم التعرض لهم ، واستمرار صرف مرتباتهم ، وذلك للاستفادة منهم في إدارة مصر ، وبالرغم من القيود المفروضة لمنع تسلمهم لباقي الأوجاقات العسكرية - فيما عدا أوجاق الجراكسة - إلا أن ذلك لم يمنعهم من الالتحاق بها ، وقد كانت هناك محاولات لعثمان بعض سلوكيات المماليك سواء في الزي وقص اللحي ، وطرق ركوبهم الخيل ، لكنها قوبلت بالاعتراض ، ومثل الحامية العثمانية شغل المماليك بالعديد من المناصب الإدارية كالصوباشية ، وإمراء اللواء ، وإمارة الحاج ، والدفتردارية بالإضافة إلى التزامهم للمقاطعات الريفية^(٢١) .

الطبقة المحكومة :

اعتادت المصادر المعاصرة أن تطلق على أفراد تلك الطبقة اسم "الرعية، الرعايا"^(٢٢) وأشارت في الوقت ذاته إلى وجود تمايز اجتماعي وتفاوت مادي بين فئاتها ، حيث استخدمت عدة مصطلحات للدلالة على هذا التمايز مثل "أعيان ، عوام ، فلاحين ، سوقة" ، وهي تعطي دلالات نستطيع أن نفهم منها أن هناك تقسيماً هرمياً متعارف عليه بين أفراد تلك الطبقة ، شكل الأعيان فيه قمة الهرم ، وقد يكون هؤلاء من العلماء والتجار ، وهم يمثلون الصفوة في المجتمع ، ولكن أي صفوة تقصد هل هي صفوة المكانة الاجتماعية بمنظورها المادي ؟ أم صفوة معنوية من خلال تقدير المحيطين لهم .

في البداية نجد أن العلماء مصطلح فضفاض يشمل القضاة ومدرسي وطلبة العلم ، ومسئولي المؤسسات الدينية والتعليمية ، ومشايخ الطرق

الصوفية ، ونقباء الأشراف ، ومع وجود اختلاف بين شرائح تلك الفئة ، إلا أن مأربها كان واحداً وهو مرتبط بنشر الثقافة الدينية ، وقد اعتمدت دخولها على مخصصات الأوقاف^(٢٣) ، ومنذ أوائل العصر العثماني حظي العلماء برعاية الدولة ، فقد أصدر السلطان سليم الأول مرسوماً يقضي بعدم التعرض لرزق العلماء ، والأوقاف المرصدة على المؤسسات التعليمية سواء أكانت موقوفة من قبل أمراء المماليك أم من الرعية^(٢٤) ، وخصص السلطان سليمان القانوني جزء من الجزية "الجوالي" للعلماء والفقراء والأيتام والأرامل^(٢٥) ، وقد حذا نواب السلاطين بمصر حذوهم في الاهتمام بالعلماء والإحسان إليهم ، ونلمس ذلك من خلال المصادر التي تصف بعض الباشوات كعلي باشا ٩٥٦ - ٩٦١ هـ / ١٥٤٩ - ١٥٥٣ م ، وعلي باشا الخادم ٩٦٦ - ٩٦٧ هـ / ١٥٥٨ - ١٥٥٩ م بمحبة العلماء والإحسان إليهم^(٢٦) .

ولكن ليس معنى ذلك أن هؤلاء قد عاشوا حياة رغبة ، فوفقاً لاختلاف درجات السلم الاجتماعي غنى وفقراً فقد تنوعت تلك الفئة ، فإذا كانت هناك أسراً عرفت بالعراقة والمكانة العلمية التي توارثوها أجيالاً متعاقبة كأسرة البكري والمناوي^(٢٧) فعلى النقيض وجد علماء مغمورون ، بل حينما رحلوا من الدنيا لم يتركوا ورائهم سوى ديوناً ورثتها أسرهم ، مما دفعهم لمطالبة الباشوات بصرف ما لآبائهم من مرتبات يستحقونها بأوجاق الجوالي^(٢٨) .

نلاحظ الفروق بين أفراد تلك الفئة من تركاتهم التي تفاوتت بدرجة كبيرة ، فقد كانت تركة أحد مؤدبي الأطفال ١٤٧ نصف ، بينما بلغت تركة القاضي علي بن الخطيب المسيري ناظر السحابة الشريفة عما وجد فقط بالقاهرة من عقارات ١١٥٦٨٥٤ نصفاً ، هذا غير العقارات والغلال والمزروعات والحيوانات بإقليمي الغربية والدقهلية^(٢٩) ، وبالنظر لمتوسط مرتبات تلك الفئة المخصصة لهم من الأوقاف نجد أن المدرس كان يحصل على ١١٨،٧٥ نصف شهرياً ، بينما بلغ دخل مؤدب الأطفال ١٨،٢٢ نصف شهرياً ، وهذا المتوسط تحكمت فيه شروط الواقف والريع المخصص من

الوقف ، الذي كان متفاوتاً بالنسبة لكل شريحة ، ولنا أن نسأل هل كانت هذه الدخول تفي بالمتطلبات الشخصية واحتياجات أفراد تلك الفئة ؟ وللإجابة لابد أن نضع في الاعتبار أن ضروريات الحياة اليومية والظروف الاقتصادية كانت تتغير من وقت لآخر ، فأسعار المواد الغذائية - مثلاً - لم تكن تتسم بالثبات .

وإذا ما قارنا بين متوسط مرتبات فئة العلماء وفئة الحرفيين - تحديداً الأجرية على سبيل المثال - نجد أن الأخيرة قد تراوحت دخولها بين ٤٢ - ٦٠ نصف شهرياً^(٣٠) ، وهي ترتفع نسبياً بالنسبة لشريحة مؤدبي الأطفال ، ويرجع ذلك إلى أن الأموال المخصصة من الأوقاف كانت تتسم بالثبات ، باستثناء بعض الزيادات "الترقيات" التي يحصل عليها العلماء نظراً لحسن السير والسلوك ، أما الحرفيين فالارتفاع يعود إلى عملية العرض والطلب واحتياج السوق وهذا أمر مرتبط بالمواسم والمناسبات ، بالإضافة إلى مدة العقد وبعض الشروط المتعلقة به كتوفير المبيت للأجير وأكله وشربه وكسوته ، كل ذلك قد أثر في قيمة العقد ارتفاعاً وانخفاضاً ، ويبدو أن ذلك كان دافعاً لأن يمتن العلماء بعض الأنشطة الاقتصادية ، مما يؤكد بدون شك أن مرتباتهم لم تكن تفي بمتطلبات المعيشة ويعكس ذلك قبول أحد المدرسين بالمدرسة الشيخونية أن يعمل بواباً بالمدرسة الأشرفية ، وقد علق أحد الرحالة على ذلك بأنه "أمر أفضى الناس فيه العجب"^(٣١) .

ومع ذلك فقد لعب العلماء دور الوطاء بين الحاكم والطبقة المحكومة^(٣٢) ، فكان لهم دور ملموس في مستجدات الأمور على الساحة آنذاك ، والتي كان من بينها حكم القهوة والقات والغناء فاختلفوا في حكمها وانقسموا ما بين محل ومحرم ، ومع أنهم لم يتوصلوا لحكم قاطع بصدها ، فقد تركوا مؤلفات تعكس ثقافة المجتمع آنذاك^(٣٣) ، كذا لم يتخذ العلماء موقف المتفرج فيما استجد من رسوم فرضت على الرعية ، وقد سعوا في إبطالها واسترداد الحقوق لأصحابها^(٣٤) .

على أن أهم المواقف التي اتخذوها فيما يتعلق بالمستجدات على الساحة كانت مسألة اليسق العثماني ، حيث طالب علماء الأزهر ومجاوريه خاير بك بإلغاء تلك الرسوم التي فرضت على الزواج "اليسق" ، والتي بلغت ٦٠ نصفاً على زواج البكر ، و٣٠ نصفاً لزواج الثيب ، ويعد هذا الأمر من أهم المستجدات التي مست كيان المجتمع وبنيناه ، وأثرت فيه لدرجة وصلت أن يضرب الناس عن الزواج ويتجاهروا "بالمعاصي والمنكرات" (٢٥) .

ولم يكن ذلك أولى المصادمات بين العلماء وخاير بك ، فقبل هذه الواقعة المشار إليها بنحو خمسة أشهر تقدم العلماء بشكوى للسلطان القانوني من ظلم خاير بك للرعية ، وأنه وأعوانه "لا يحكمون بحسب ما يقتضيه الشرع" (٢٦) ، وبالنظر لتواريخ تلك المصادمات نجد أنها متقاربة ، ومن الممكن أن يكون موضوعها واحداً وهو اليسق العثماني ، فمع أن ابن إياس قد ذكر أن اليسق قد تم تطبيقه في ذي الحجة ٩٢٧هـ / ١٥٢٠م ، غير أن فحوى الشكوى التي قدمها العلماء في رجب ٩٢٧هـ / ١٥٢٠م ، توحى بعكس ذلك (٢٧) ، يؤكد هذا أن اليسق قد طبق في بلاد الشام منذ عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م (٢٨) ، أي منذ أوائل الحكم العثماني فهل يعقل أن يرجأ تطبيقه بمصر إلى أواخر عام ٩٢٧هـ / ١٥٢٠م ، وإذا كان هذا مقبولاً فما هي الأسباب؟ أعتقد أن الموضوع يستحق إعادة نظر .

ويبدو أن الذي أزعج العلماء هو ارتفاع الرسوم المقررة ، يتضح ذلك من خلال رد خاير بك على العلماء ، فالمتتبع لما أورده ابن إياس يجد أن رده لم يكون محدداً بخصوص مبلغ اليسق ، ومن ثم قرر العلماء بعد عدة مناقشات التوجه إلى استانبول لرفع الأمر للسلطان (٢٩) ، وهذا يدل بدون شك على أن مسألة تحديد مبلغ اليسق بيد السلطات المحلية ، ويشير أيضاً إلى ارتفاع المبلغ وإلا فلماذا لجأ خاير بك إلى محاولة استرضاء العلماء بالهدايا؟ كما أن الرسوم المفروضة على النكاح في بلاد الشام كانت أقل من ذلك بكثير فعقد البكر يؤخذ عنه ٦ نصف والثيب ٤ نصف (٣٠) ، أيعقل أن يكون المبالغ الواردة بقوانين اليسق تتفاوت باختلاف الولايات وعلى أساس يرتكن هذا التفاوت ؟ .

وعلى كل فإن موقف العلماء قد أتى ثماره ، حيث تم تخفيض تلك الرسوم ، وقد روعي فيها الوضع المالي والاجتماعي لشرائح المجتمع فتقرر أن يكون على عقد البكر ٤٣ نصف ، وعقد الثيب ٢٢ نصف هذا بالنسبة لسواد المجتمع الأعظم ، أما عليّة القوم فالوضع مختلف^(٤١) ، غير أنه لم ترد إشارة خاصة بالرسم المفروض على عقودهم ، ونلاحظ أن أسلوب تطبيق اليسق موكل للإدارة المحلية ، والتي يجب أن تراعى إمكانيات مختلف الفئات ، ومن ثم صادفنا العديد من الوثائق التي توضح ذلك ، وتبين أن تلك العقود إما أن تكون قد أعفيت من الرسوم أو تم تخفيفها ، وذلك من خلال عبارة كتبت على جانب العقد من أنه : "تكاح فقير حسبة"^(٤٢) .

وهذا التدرج المادي قد راعته الدولة عند وضع بعض تشريعاتها فقد لاحظنا أنه في قانون نامة ولاية آل عثمان لعام ٩٤١هـ / ١٥٣٤م قسمت فئات المجتمع بناء على الحالة المالية إلى أربع فئات ، يبدأ الثراء فيه بامتلاك ١٠٠٠ نصف فأكثر ، والمتوسط ٦٠٠ نصف ، والفقير ٤٠٠ نصف ، والمعدم الفقير جداً^(٤٣) ، وبالرغم من عدم تحديد مالية المعدم إلا أنه من المنطقي أنه أقل من الفقير أو لا يملك شيئاً بالمرّة ، ومع أن هذا التقسيم قد ورد بقانون نامة ولاية آل عثمان ، لكن - فيما يبدو - قد عمم على كافة أوجه الحياة بدليل ما سبقت الإشارة إليه .

وإذا كان هذا هو موقف العلماء في أوائل العصر العثماني فلا ندري سبباً لخفوت دورهم بعد ذلك ، حيث لم نجد لهم مثل هذا الدور فيما بعد إلا ما ذكره البكري عن دور والده في معارضة خضر باشا ١٠٠٦ - ١٠٠٩هـ / ١٥٩٧ - ١٦٠٠م حينما أمر بوقف مرتبات العلماء من القمح^(٤٤) ، ويجب أن نأخذ موقف والد البكري بحذر نظراً لاسام البكري بالمبالغة في وصف ما قام به أهله دائماً ، ولكن ذلك لا يمنع أن نستوحي منه أن العلماء لم يقفوا مكتوفي الأيدي إزاء تجاوزات الولاة ، ومع أن هناك أمراً مماثلاً لقطع مرتبات العلماء من الجراية في عهد إسكندر باشا ٩٧٦ - ٩٧٩هـ / ١٥٦٨ - ١٥٧١م^(٤٥) ، غير

أنه لم ترد إشارة إلى موقفهم ، ولكن هل هذا الصمت من قبل العلماء كان مرده إلى انشغالهم بممارسة الأنشطة الاقتصادية ، أم إلى عدم وجود مستجدات على الساحة حثتهم على الخروج من صمتهم ؟ .

أما الشريحة الأخرى التي تشكل منها فئة الأعيان كانت التجار ، فمن المعلوم أن موقع القاهرة المهم بالنسبة للطرق التجارية التي تربطها بالهند عبر موانئ البحر الأحمر ، وبالدولة العثمانية وأوروبا عن طريق موانئ البحر المتوسط ، والطرق التي ربطتها بشمال أفريقيا والسودان وبلاد التكرور قد ساعد في احتفاظها بمركزها التجاري ، وبالرغم من تأثر القاهرة وتجارها نسبياً باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، إلا أن تحول مصر إلى ولاية عثمانية قد ساعد في النهوض بالحركة التجارية ، فقد اتخذ العثمانيون عدة إجراءات لذلك ، تمثلت في عقد المعاهدات مع الدول الأوروبية ، القضاء على الاضطرابات التي شهدتها القاهرة عقب دخول العثمانيين ، هذا بالإضافة إلى محاولة إصلاح النظام النقدي وضبط الموازين والمكايل^(٩٦) ، ولعب ولاية مصر دوراً في تشجيع الحركة التجارية ، ولعل المنشآت التجارية (الوكالات ، القيساريات) التي أقاموها في أحياء القاهرة تعكس مساهمتهم تلك وتبرز ازدهار التجارة^(٩٧) ، كما أن اكتظاظ أسواق القاهرة بشتى أنواع المتاجر والقوافل التي لفتت أنظار الرحالة وأفاضوا في وصفها^(٩٨) ، وعقود الشركات الموجهة لبلاد الشام واليمن والحجاز والهند واستانبول والمغرب وأفريقيا ، والتي تراوحت قيمتها من ٥٠٠ إلى ١٢٣٥٠٠ نصف ، تعبر عن ازدهار التجارة بدون شك^(٩٩).

وقد ضمت فئات التجار شرائح متفاوتة مادياً يبين ذلك تركاتهم فقد كانت تركة متسبب في الحلقا ١١٤ نصف ، بينما بلغت تركة أحد تجار الأقمشة والبهار ٦٣١٣٤٧ نصف^(١٠٠) وتمكنت العديد من الأسر من ربط أسواق القاهرة الداخلية بالخارج ، وذلك عن طريق الاستيراد والتصدير ، ومن هذه الأسر أسرة أبي طاقية ، الرويعي ، الذهبي ، الجمال ، يغمور ، الشجاعي ، الخطيب ، وغيرهم^(١٠١).

بيد أننا لم نعثر على أي مساهمة قام بها التجار ترشدنا إلى إذا ما كان لهم دور في مواجهة ظلم بعض رجال الإدارة للقاهريين مثلما فعل العلماء ، فبالرغم من أن الباشوات قد لجأوا إليهم لسد عجز الخزينة في بعض الأعوام مثلما حدث عام ١٠٠٣ - ١٠٠٤هـ / ١٥٩٤ - ١٥٩٥م حينما اقتترض الباشا منهم مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ذهبية^(٥٢) ، إلا أنه لم يكون لهم رد فعل مذكور ، ويبدو أن صمتهم هذا يعود إلى انغماسهم في تجارتهم وآثروا عدم الاعتراض على شيء خوفاً من مضايقة رجال الإدارة لهم ، وخاصة أنهم قد لمسوا أن الدولة قد ساعدت على النهوض بالتجارة ، ولم تقم بمصادرة أموالهم كما كان يحدث من قبل .

بينما الوضع مختلف إذا ما تعرض التجار لمشكلة داخل طائفتهم فنجدهم يتحركون بسرعة لحلها ، ففي عام ٩٥٩هـ / ١٥٥١م اشتكى التجار المتسبيون بخان الخليلي من بعض تجار الحنا بالخان بأنهم يقومون بشرائها من الفلاحين مباشرة بزيادة في سعرها مما أدى إلى ضرر باقي التجار ، وبعد تحقيق في الأمر منع تجار الحنا من ذلك^(٥٣) ، وفي عام ٩٧٥هـ / ١٥٦٧م ، طالب تجار سوق النابلسي بمنع بيع القماش غير المجلوب من نابلس بالسوق وذلك للحفاظ على جودة البضاعة^(٥٤) ، وغير ذلك من النماذج المشابهة التي توضح تصدي التجار لأية مشكلة تتعلق بهم دون غيرهم .

أما الفئة الثالثة من الطبقة المحكومة فهي الطوائف ، ويلاحظ أن مجتمع القاهرة قد انخرط جميعه في منظومة الطوائف ، ولكل منها تركيبها البنيوي المتمثل في شيخ الطائفة الذي يعد حلقة الوصل بين أعضاء طائفته ورجال الإدارة ، ثم النقيب فالمعلمين والصناعيين وأخيراً المبتدئين^(٥٥) ، وهذه الطوائف قد تميزت بالتخصص الدقيق وتوزيع العمل ، وذلك للحفاظ على مستوى الأداء واستمرارية العمل دون إلحاق الضرر بأحد أعضائها^(٥٦) ، وبداخل كل طائفة لابد من مراعاة أخلاقيات عامة تحافظ على ترابطها ، فيراعى تقسيم الأجرة على جميع أفرادها لضمان أسباب المعيشة^(٥٧) ، وتخصيص المسؤولين

عن أسر في ذلك فنجد أن طائفة الوتارين قد جعلت للمتزوج يوماً كاملاً للعمل وذلك لمسئوليته ، بينما العازب فله نصف يوم ، وهذا التقليد كان من مستجدات القرن السادس عشر إذ أنه يرجع لعام ٩٣٢هـ / ١٥٢٥م^(٥٨) ، ويدل هذا على أن الطائفة لم تكن جامدة في قوانينها - إن جاز التعبير - بل كانت تطور نفسها وفقاً للمستجدات الداخلية بها .

ومن الأخلاقيات التي كانت تراعى بالطائفة أنه في حالة مرض أحد أعضائها كان يحصل على يومية "أجرته" كاملة ، وأن لا يتعدى أحد على شغل قد بدأه غيره أو مقالوه . . وألا يخس بعضهم بعضاً في المقاولات والأجرة ، ولا يتعدى أحد منهم على صانع غيره ويأخذه منه^(٥٩) ، ومما لا شك فيه أن هذه الأخلاقيات قد انعكس أثرها على المجتمع بآثره ، وهذه الأخلاقيات توضح الدور الذي قامت به الطوائف في الحفاظ على أخلاقيات وظروف المجتمع ، بل وساهمت في الحفاظ على عفته ، ومحاربة السلوكيات الخارجة ويتمثل ذلك حينما تعهدت طائفة السراميجين والأخفافيين بألا يمكنوا امرأة من كشف ساقها عند رغبتها في تجربة الأحذية أو تصليحها^(٦٠) .

ويبدو أن الأسس التي كانت تراعى عند اختيار شيخ الطائفة هو العامل الرئيسي في الالتزام بمثل تلك الأخلاقيات ، حيث كان يشترط فيه العفة والاستقامة وحسن السيرة وأن لا يفرض عليهم ضرائب إضافية ، وإلا تعرض للعزل ، والمدقق في هذه الشروط يلاحظ أنها إلى جانب حفاظها على مستوى الطائفة المهني ، فإنها حافظت على الترابط ونشر الخلق القويم ، وهذه الشروط لم تكن خاصة بالشيخ فلا بد أيضاً أن تتوافر في جميع الأعضاء ، الذين كثيراً ما ألزموا أنفسهم بطاعة أوامر الشيخ ، وعلقوا في حالة المخالفة لعرف الطائفة العام ، طلاق زوجاتهم أو نذر مبلغ كبير لمصالح الجامع الأزهر ، غير أنه كان من العسير على البعض الالتزام بتلك الأخلاقيات مما يؤدي إلى ترك أبعاده عن الطائفة^(٦١) .

وهذه الفئة كانت على أهبة الاستعداد دائماً للدفاع عن مصالحها فقد حدث أن أضرب طائفة العتالين ببولاق عن حمل البضائع ، نظراً لزيادة الوزن مع ثبات سعر حملها ، وطلبوا بزيادتها ، لكن التجار لم يرضخوا لسياسة "لوي الذراع" تلك ، واستعاضوا عن عتالي بولاق بعتالي خط البندقيين^(١٢) ، وهذا الإضراب يعد موقفاً معبراً عن تطوير الطوائف لردود أفعالها ، فالوثائق ترصد لنا أن ردودهم فيما سبق كانت نمطية تعتمد على اللجوء إلى القضاء ، والبحث بالسجلات الديوانية لرفع مظلمة أو حل مشكلة^(١٣) ، أما موقفها الأخير فهو يترجم عن نضجها الفكري وإيمانها بدورها الفعال في الحياة .

الأقليات والجاليات :

المقصود بالأقليات هنا الدينية ، والتي تضم أهل الذمة "اليهود ، والنصارى" ، الذين شكلوا أقلية بالمجتمع القاهري ، ومع أنه لا توجد إحصائيات دقيقة عن عدد سكان القاهرة آنذاك ، فقد وردت إشارات بكتابات الرحالة عن أعدادهم ، والتي قدرت بـ ٢٠,٠٠٠ مسيحي ويهودي في القرن السادس عشر^(١٤) ، ومع أن هذا تقدير تخميني إلا أنه يمثل أمراً مقبولاً بالنسبة لمدينة يتراوح عددها من ٢٥٠,٠٠٠ - ٣٠٠,٠٠٠ نسمة ، كما ذكرنا سابقاً ، وعليه فإن أهل الذمة بالقاهرة يمثلون حوالي ٦,٦٪ من إجمالي سكانها .

وقد تنوعت طوائف أهل الذمة فقد كان هناك اليهود القراء ، السامرة ، الربانيون ، وكذا المسيحيون اليعاقبة ، الملكية ، وبرع كلاهما في تجارة المعادن الثمينة والصيرفة وأعمال الجمارك والطب ، وتجاورت أحيائهم مع مناطق نشاطهم الاقتصادي ، إلا أنها لم تكن منغلقة عليهم بل تجاورت منازلهم مع منازل باقي فئات المجتمع ، ونشأت العديد من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بينهم^(١٥) .

ومن الأمور التي كثر الحديث عنها ما سمي بالقيود المفروضة على أهل الذمة من زي ، وعدم امتطاء الجياد ، واقتناء الجواري ، وقد وصف ذلك بأنه

من باب التحقير^(٦٦) ، هذه القيود لم تكن قاصرة على فئة دون الأخرى ، فمسألة الذي كان لكل فئة - تقريباً - زي خاص كالأشراف والعسكر والأجانب ، كل له زيه الذي يميزه^(٦٧) ، وكانت الإدارة تتدخل أحياناً لتحديد اللون ، ولكن أيعقل أن يكون ذلك من باب التحقير والدونية ؟ فعلى هذه النظرة يكون المجتمع كذلك ، إلا أن للموضوع بعد آخر وهو سهولة التعرف على فئات المجتمع وعقاب المخالفين ، والأمر لا يختلف في عملية اقتناء الرقيق فقد منعوا فقط من اقتناء المسلم أو ما لم تدفع عنه ضريته ، أما ما عدا ذلك فهو متاح وإلا فيما نفسر شراءهم للرقيق بل وعتقه^(٦٨) .

وبالنسبة للجزية فكانت تقدر بدينار (٤١ نصف) عام ٩٥١هـ / ١٥٤٤م ، ثم وصلت عام ٩٥٨هـ / ١٥٧٧م إلى ٥٨ نصفاً وثلاث ، ومن الممكن رد هذا الارتفاع الطفيف إلى تدهور قيمة العملة ، وأعفي من أدائها الفئة غير القادرة على الكسب كالشيوخ والأطفال والنساء والمرضى وذوي العاهات والرهبان^(٦٩) ، ومع أن أهل الذمة يخضعون في الأحوال الشخصية لإشراف البطريك أو رئيس اليهود^(٧٠) ، إلا أن ذلك لم يمنعهم من اللجوء للقضاء الإسلامي ، بل وارتضاء أحكام المسلمين في حياتهم ، وذلك ليتمتعوا ببعض الصلاحيات (كالطلاق) ، وإضافة بعض الشروط الملزمة في عقد الزواج^(٧١) .

ولكنثرة الأخذ بأحكام المسلمين وقوة العلاقات بينهم ترسخ مفهوم لدى بعض أهل الذمة "أنه لا يجوز عقد بغير حضور أحد من المسلمين" ، فقد رفع أحد النصارى اليعاقبة دعوى على آخر أنه عقد نكاح ابنة قسيس بكر ، وأن هذا العقد فاسد لعدم ؛ "حضور أحد من المسلمين" ، وطالب بالتفريق بين الزوجين ، وإذا كان هذا العقد قد اكتملت شروطه من حضور بعض النصارى والقسيس والقمص وصحته "على قاعدة دينهم"^(٧٢) ، إلا أننا لا ندري ما الذي دفع هذا النصراني إلى اعتقاد فساد النكاح سوى ما ذهبنا إليه .

هذا وقد ذكر البعض أن لجوء أهل الذمة إلى المحاكم الإسلامية كان بسبب تعطل أمور البطركية نظراً لوجود خلافات بين أفراد هيئاتها ، وأن ذلك كان قاصراً على النزاعات البسيطة المتعلقة بأمور مالية^(٧٣) ، وهذا الرأي فيه شق من الصحة وهو أن عامل لجوئهم للقضاء الإسلامي تعطل البطركية ، أما الشق الآخر فالوضع فيه مختلف حيث ترصد لنا سجلات المحاكم أن قضاياهم كانت شاملة لكافة أوجه حياتهم ، والتي كان من بينها ما يعد مسألة خاصة برجال الكنيسة كالخلافات التي تقع بين رجال الكهنوت ، حقيقة أنه في أوائل القرن السادس عشر كان يتم إرجاؤها إلى حين حضور البطريك في حالة غيابه .

غير أن الوضع قد تطور حيث أخذ القضاء يصدر عن الأحكام في مثل هذه الأمور دون انتظار عودة البطريك ، وأكثر من ذلك فقد استند رجال الكهنوت في دعواهم على فتاوى العلماء المسلمين ، فقد وقع نزاع عام ٩٩٣هـ / ١٥٨٥م بين اثنين من القساوسة حول إقامة الصلاة بالقاهرة ، وقد انتدب أحدهما من مصر القديمة للقيام بتلك المهمة ، إلا أن الآخر قد منعه ، وعندئذ لجأ المنتدب إلى علماء المذاهب الأربعة وطلب فتواهم بشأن ذلك ، فأجابوه بأنه: "ليس للبطريك منعه بما هو جائز في دينهم بغير وجه يقتضي دينهم منعه بسببه" ، ونلاحظ أن فتوى العلماء كانت وفقاً للتقليد الديني المسيحي ، وكانت هذه الفتوى سنداً للقس المنتدب حيث حكم القاضي لصالحه ، ولم يرجأ هذا إلى حين عودة البطريك^(٧٤) ، ولا يعد هذا تدخلاً من القضاء المسلمين في شئون الكنيسة ، بل ارتضاء رجالها بحكم المسلمين .

ومن الأمور الشائكة مسألة اعتناق أو تغيير أهل الذمة لدينهم والتحول لديانة أخرى ، فقد فسر البعض أن ذلك كان لدوافع نفسية ، وأكد ذلك تصرفاتهم غير المسؤولة التي تلقي بظلال الشك حول صدق نواياهم تجاه اعتناقهم لديانة ما^(٧٥) ، وقد ركز هذا الباحث رأيه السابق على اعتناق أهل الذمة للإسلام ، بينما لم يبين إن كان ذلك ينسحب على اعتناق ديانة أخرى غير

الإسلام أم لا ؟ ، من الواضح أن ذلك من باب المبالغة ، لأنه إذا كانت هناك بعض الحالات التي ينطبق عليها ذلك ، إلا أنه من الخطأ التعميم ، وما هي هذه الدوافع النفعية هل الإعفاء من الجزية ؟ الالتحاق بأوجاق ؟ اعتقد أننا بحاجة لإعادة النظر في مثل هذا الكلام ، وخاصة أن هذه الحركة قد شملت شرائح عمرية مختلفة وفئات متعددة بل وأسرها كاملة^(٧٦) .

أما الجاليات فهي تضم فئتين أحدهما مسيحية تشمل الإيطاليين والفرنسيين والإنجليز واليونان ، وبعض رعايا الدولة كالأرمن^(٧٧) ، ويبدو أن أعدادهم كانت قليلة خلال القرن السادس عشر حيث بلغت ٥٣ أجنبياً في الفترة من ١٥٢٠ - ١٥٨٠م (٢٠ بندقي ، ١٥ يهودي إفرنجي ، ١٠ يونان ، ٤ فرنسيين ، ٤ فرنج دون تحديد) ، وبالرغم من عدم وجود ذكر للإنجليز^(٧٨) ، إلا أن ذلك لم ينف وجودهم وأن لهم جالية لها قنصلها^(٧٩) .

وفي ظل المعلومات التي تؤكد أن القنصل يتم تعيينه وعزله من قبل الحكومة والهيئة الوطنية التابع لها^(٨٠) ، لنا أن نتساءل : هل يحق لقنصل دولة ما أن يمنح القنصلية لقنصل دولة أخرى من الباطن ؟ وهل يحق للجالية اختيار القنصل ؟ تجيب الوثائق "بنعم" ونستشف ذلك من خلال النزاع الذي وقع بالقاهرة بين قنصل الإنجليز وقنصل الفرنسيين عام ٩٩٣هـ / ١٥٨٥م ، بسبب أن الثاني أقام الأول في قنصلية فرنسا "الفرانسة" بالديار المصرية ، ووكله في أمور ومصاريف القنصلية لمدة ثلاث سنوات ، وأنه "قنصل الإنجليز" قد تصرف في ذلك وأغرم مبلغ ١٩٠٣٠ ديناراً من ماله زيادة على مصاريف القنصلية ، وطالب الأول الثاني بذلك ، فأنكر المبلغ ، وأكد أنه أقام الأول متحدثاً عنه من الباطن في القنصلية في مقابل ٣٦٠٠ دينار^(٨١) .

وهذه الواقعة السابقة تعطي دلالات خاصة أولها : أنه نظراً لبعد القناصل عن أوطانهم فقد حاولوا الاستفادة من مناصبهم ، والتربح عن طريق بيعها من الباطن ، ثانيها : تأثر الجاليات بفكرة الالتزام من الباطن الذي قام على أساس

أن يقوم الملتزم بدفع جميع الأموال المقررة عن مقاطعة التزامه للدولة ، ثم يقوم ببيع الالتزام لآخر من الباطن للاستفادة من الفرق المالي .

كما يبدو أن تلك الجاليات قد تأثرت بفكرة الطوائف التي سادت مجتمع القاهرة ، فنجدهم يلجأون للمحكمة ويختارون قنصلهم بنفس أسلوب اختيار شيخ الطائفة كالتالي : "أنهم راضون بأن يكون (. . .) قنصلاً ومنكلاً عليهم ، لحسن سيرته واستقامته وعدم طمعه فيهم ، وأنهم لا يرضون (. . . .) أن يكون قنصلاً ومنكلاً عليهم"^(٨٧) ، وهذا الترشيح يعد تطوراً لفكرة تعيين القنصل؛ حيث إنه من الواضح أن أعضاء الجالية يقومون أولاً باختياره ، ثم يتم إقرار هذا الترشيح من قبل الحكومة التي يتبع لها ، ولكن يجب التوقف مع هذه الواقعة قبل الجزم بتلك النتيجة ، فالمرشحون للقنصل كانوا خليطاً من التجار الأوربيين مختلفي الجنسيات ، التي لكل منها قنصلها ، ومن ثم قد يجعلنا ذلك نعتقد أن هذا الإشهاد الصادر منهم يعد تأسيساً لطائفة التجار الفرنج ، إلا أن ذلك احتمال ضعيف لأن الأمر لو كان مجرد إعلان طائفة لذكر بوثيقة الإشهاد ذلك ، غير أن الذي ذكر - كما لاحظنا - "بأنهم راضون بأن يكون (. . .) قنصلاً ومنكلاً" ، وليس شيخاً كما هو معتاد في وثائق اختيار شيوخ الطوائف ، وهذا يدفعنا إلى الاحتمال الثاني وهو أن بعض الجاليات الأوربية (الإيطاليين ، الفرنسيين ، الإنجليز ، تحديداً) قد خضعوا وقت ما لقنصل واحد ، ولا ندري سبباً لذلك ، ويقوي هذا ما سبق وذكرناه من النزاع بين قنصل إنجلترا وفرنسا .

وعملية تأثر الجاليات الأوربية ببعض الأفكار السائدة في المجتمع آنذاك يشير إلى عدم عزلتها وانغلاقها على نفسها ، بل انفتاحها واحتكاكها ببعض فئات المجتمع كالتجار والعسكر ، وقد ساعد على ذلك انشغال أفراد الجالية بالأنشطة الاقتصادية^(٨٨) ، ونظراً لذلك نجد أن بعضهم قد اعتنق الإسلام ، كما أسهموا بدور فعال في استرداد أسرى المسلمين من الدول الأوربية^(٨٩) .

أما بالنسبة لما يمكن أن نطلق عليهم الجاليات المسلمة ، فهي تلك العناصر غير العربية والتي نسميها مجازاً جالية ؛ لأنها تتفق مع الجاليات الأوروبية في أنها ذات أصول جغرافية غير عربية ، بالإضافة إلى عدم تحدثهم اللغة العربية ، إلا أنها تتفق مع أغلب القاهريين في كونهم مسلمين ، أما كون التسمية مجازية فذلك لاختلافهم مع التركيب البنيوي للجاليات الأوروبية ، إذ لم يكن لهم قنصلاً معيناً من الدول التي يتبعونها كالأوروبيين ، ولهم قوانينهم الخاصة بهم^(٨٥) ، بل مجرد شيخ يختارونه من بينهم ، مع الخضوع التام لقوانين الدولة العثمانية ، بالإضافة إلى اشتراكهم في المناسبات الدينية والعادات السائدة بالمجتمع القاهري آنذاك ، عكس الجاليات الأوروبية التي كانت لها أعرافها ومناسباتها الخاصة بها^(٨٦) .

ومن هذه العناصر الأتراك الذين قصد بهم القادمون من المقاطعات العثمانية سواء كانوا طلبية أم تجار أم رحالة ، الذين زاروا القاهرة على مدار القرن السادس عشر^(٨٧) ، وشكل ذلك العنصر مجموعة متجانسة لغوياً مما دعم روح الجماعة لديهم^(٨٨) ، وتركزوا في المناطق التجارية المهمة كخان الخليلي والغورية والشوايين^(٨٩) ، وقد أبدى مصطفى عالي أحد ملاحظاته التي تصف الأتراك بالانغلاق والعزلة ، وعدم الاختلاط بالمصريين^(٩٠) ، وهذه حقيقة أكدتها الوثائق فمثلاً : من خلال ٦١ عقد زواج - والتي تعكس مدى الاندماج والتداخل - نجد أن زواجهم من تركيات بلغ ٤٤,٢٥ ٪ (٢٧ عقد) من إجمالي حالات الزواج الخاصة بهم ، تليها ٢٤,٥٩ ٪ (١٥ عقد) من معتوقات تجار وعسكر وأتراك ، و ١١,٤٧ ٪ (٧ عقود) من بنات رجال الحامية (ممالك وعثمانيين) ، وأكثر من ٨ ٪ (٥ عقود) من مصريات ، و ٦,٥ ٪ (٤ عقود) من إيرانيات وكرديات ، و ٤,٩ ٪ (٣ عقود) من شاميات^(٩١) ، ويبدو أن ذلك قد ساعد الأتراك في الحفاظ على بعض الجوانب الوراثية كالشكل وجمال الملامح ، وبعض السلوكيات الصحية كالنظافة^(٩٢) ، بيد أن ذلك العنصر قد اتم بالعرف السلوكي ، فكثيراً ما رفعت ضدهم دعاوى لتعديهم على الآخرين^(٩٣) .

كما شكل الهنود عنصراً آخرأ من تلك العناصر ، فنظراً لوجود علاقات تجارية وعلمية بين القاهرة والعديد من المدن الهندية (مثل دابول ، وكلكتا وكنبار وكنبايا) ، أصبح لهم تواجد بالقاهرة وتركزوا في الأحياء المحيطة بالقلعة ، وكانت زاوية الهنود بالبيمارستان العتيق من أهم أماكن تواجدهم ، وقد تضمنت تلك الزاوية حوالي ١٧ هندياً ، أشرف عليهم شيخ طائفتهم ، كما كان لهم رواقاً خاصاً بهم بالجامع الأزهر ، وقد إلتحق بعض أفراد تلك الطائفة بالأوجاقات العسكرية^(٩٤) ، وإلى جانب الهنود كان هناك الإيرانيين "الأعاجم" ، والذين مارسوا العديد من الأنشطة الاقتصادية وتولى بعضهم وظائف التدريس بمدارس القاهرة^(٩٥) ، وهناك أيضاً السنود الذين كانت لهم زاوية خاصة بهم في منطقة التبانة ، إلى جانب رواقهم بالأزهر^(٩٦).

العامّة :

ضمت تلك الفئة العديد من الشرائح المختلفة ، والتي تسببت بعض الظروف في تكوينها ، وجميعها تصب في الجانب الاقتصادي ، هذا الجانب الذي دفع عدداً من سكان الريف للهجرة إلى القاهرة وجعل من الأحرار عبيداً ، وأدى إلى امتحان البعض عدداً من الحرف التي تعد حقيرة من وجهة نظر الآخر صاحب المكانة الاجتماعية ، وهذه حقيقة لمسها ابن إياس في مؤلفاته ، فقد نعت إحدى مغنيات عصره بأنها : "من أعيان مغاني البلد" ، ووصف أحد الممثلين "المحبطين" أنه : "أستاذ في صنعة الخيال"^(٩٧) ، فإذا كانت نظرة الناس لهؤلاء بأنهم من أسافل الناس ، إلا أن الأمر مختلف بين أصحاب تلك المهن وهذا ما لمسّه ابن إياس ، وأصحاب تلك المهن الحقيرة قد شملت النشالين والبغايا ، والنخاسين ، المكاريه ، الكناسين ، الباعة الجائلين ، وهؤلاء جميعاً مسجلون بدفاتر الصوياشي^(٩٨) ، وعدت منطقة باب اللوق من أهم مناطق تجمعهم^(٩٩) ، وقد اتسمت تلك الشريحة بالتباين في المستوى المادي ، فمنهم من اتسم بالتمول ، ومنهم من عاش حياة البؤس والشقاء^(١٠٠).

أما الشريحة الثانية في العامة فهي تتمثل في الفلاحين ، الذين وصفهم كثير من الرحالة بعدة أوصاف تعبر عن حالهم من البؤس ، فهم دائماً حفاة ، وملابسهم بسيطة ، لا يملكون من حطام الدنيا شيء^(١٠١) ، وقد ترجم الأدباء والشعراء عن وضعية الفلاح بالكثير من الأعمال المعبرة^(١٠٢) ، ونظراً لأن الريف دائماً كان من مناطق الطرد فقد امتلأت أحياء القاهرة بفلاحي الوجهين القبلي والبحري ، واجتذبتهم بصفة خاصة أحياء تنسم بنشاطها الاقتصادي والحرفي كالحسينية ، والقصة ، وبولاق ، ومصر القديمة ، ولعل ظهور دروب وأزقة بأسمائهم - كزقاق الصعايدة بالدرب الأحمر -^(١٠٣) لدليل على تغلبهم على العنصر المحلي القاهري بالمنطقة .

وعمل هؤلاء بالعديد من الحرف البسيطة كمكارية حمير ، وساقيين في المالح ، ومزينين وباعة جائلين ، ومخلاتية وخبازين وخدم وبوابين وحراس بالحمامات والوكائل^(١٠٤) ، ومع تفشي ظاهرة التسحب من القرى تعرض الفلاحون المقيمون بالقاهرة لكثير من المضايقات من قبل ملتزمي وأمناء القرى ، والتي تمثلت في المحاولات الدائمة لإعادة الفلاحين إلى قراهم ، غير أن التشريع العثماني قد سمح للفلاحين بالإقامة في القاهرة في حالة إذا ما مر على إقامته بها عشر سنوات ، على أن يدفعوا ما عليهم من ضرائب بلغت ٥٠ نصفاً شهرياً لملتزمي الأقاليم^(١٠٥) .

كما شكل البدو عنصراً من عناصر المجتمع القاهري ، وقد قطنوا في أحواش وخرائب القاهرة وخاصة حوش زيادة وخربة الأحمدى بحارة بهاء الدين ؛ حيث استقرت عربان النجمية ، وكان لهؤلاء شيخهم المسئول عنهم ؛ وأثر العربان في نشر بعض السلوكيات السيئة بالمجتمع القاهري وخاصة لعب القمار^(١٠٦) ، وإلى جانب العربان وجد الغجر الذين اختلفت أصولهم ، وأطلقت عليهم أسماء متعددة كالبرامكة والحلبية والحوشة ، وأقاموا بالعديد من أحياء القاهرة ، واشتهروا بأعمال الحدادة والتنجيم والسحر وغيره^(١٠٧) .

وأخيراً فمن العامة كان الرقيق ، الذين كان وضعهم يحدد وفقاً لوضع مالكمهم ، غير أنهم يمثلون أحد فئات العامة نظراً لأصلهم غير الحر ، ولكن نظرة المجتمع لهم لم تكن تتسم بالدونية ، بل وجدت العديد من علاقات المصاهرات والتجارة وغيره بينهم .

وقد وجد بالقاهرة أنواع مختلفة من الرقيق ، امتلكها كافة شرائح المجتمع ، كل حسب مقدرته واحتياجاته ، واختلفت أسعاره وفقاً لجنسه والمهارات التي يجيدها ، غير أن من أهم الأمور التي حدثت في القرن السادس عشر كان تكوين عدد من المعتوقين لطائفة عرفت بطائفة العبيد ، ولكن من المؤسف أن الوثائق لم تمدنا بالكثير عنها ، سوى أنهم مجموعة من الأحباش عتقاء عدد من الأمراء ، ولهم شيخ مسئول عنهم ، وعليهم أموال مقررة لجهة الطشتخانة^(١٠٨) ، ويبدو أن هذه الطائفة لم يكن لها ذكر فيما بعد ، حيث لم تشر الدراسة التي قام بها أحد الباحثين عن الرقيق إلى أي معلومات عنها^(١٠٩) .

وإذا كانت هذه الشرائح قد ربط بينها الفقر والبؤس ، فقد حاول الموسرون تخفيف عنائهم ، فانتهزوا العديد من المناسبات لتقديم المساعدات لهم^(١١٠) ، ونلمس هذا الاهتمام بالفقراء من خلال الوقفيات التي خصص جزء من ريعها " لإطعام الطعام للفقراء والمساكين والأرامل والمحتاجين في الجمع والمواسم والأعياد وأوقات المزاحم"^(١١١) .

كما اشترط العديد من الواقفين بعد انقراض نسلهم أن يؤول ريع أوقافهم إلى مصالح فقراء القاهرة ، واشترك في الأمر المجتمع القاهري بشقيه المسلم والذمي^(١١٢) ، ولكن لم تكن الأوقاف مخصصة فقط لما سبق ذكره ، بل عبر البعض عن إحساسهم العميق باحتياجات الفقراء ، وأنها لم تكن منحصرة في المأكل والشرب وأن كان هو الشيء الأساسي ، بل هناك متطلبات أخرى ، ومن الأوقاف اللطيفة المعبرة عن ذلك ما أوقفته الحرمة خديجة بنت المرحوم

شعبان بن حميدان والشهير والدها بأبي ماوردي ، من حلي وأزياء خصصت للعرائس الفقيرات اليتيمات (١١٣) .

وقد لعب رجال الإدارة دوراً في ذلك فنجد أحداث أوجاق الجوالي عام ٩٣١هـ / ١٥٢٤م الذي خصص جزء منه للعلماء والفقراء والأيتام والأرامل (١١٤) ، والأوقاف الضخمة التي أرصدوها وحظي فيها الأيتام باهتمام كبير مثل وقف سنان باشا ٩٨٠هـ / ١٥٧٢م (١١٥) ، وغيرهم من رجال الإدارة وقد خصصت جزء من ريعها لتوفير متطلبات الحياة الأساسية من مأكل ومشرب ، وقد شملت أيضاً رعاية طلبة العلم الفقراء ، وذلك بتوفير مستلزمات دراستهم ومصاريفهم (١١٦) ، والملمح الأخير للتخفيف عن الفقراء في حالة ما إذا كانوا مديونين ، فبعد اختبار حالهم والتأكيد من عدم امتلاكهم ما يمكنهم من السداد كانت الديون تقسم على أقساط ويلزم أصحابها بالصبر على الفقراء إلى حين ميسرة (١١٧) .

الأحوال الشخصية :

تبدأ تكوين الأسرة بالزواج الذي يسبق عادة بفترة خطوبة قد تطول أو تقصر وفقاً لسن العروسين (١١٨) ، حيث أباح الشرع للأولياء والأوصياء على القصر تزويجهم بحكم ولاية الإجماع عليهم ، وذلك بتوافر عدة شروط في الزوج ، أهمها انتفاء العدواة بين الطرفين ، أن لا يكون معسراً بالمهر ، أن يزوجها بمهر المثل ، وأن لا يكون الزوج ممن تتضرر بمعاشرته كالأعمى والشيخ الهرم ، ويتوقف زواج البكر البالغ على استئذنها أما غير المكلفة فلا أذن لها ويتوقف نكاحها على بلوغها (١١٩) .

وسن البلوغ هذا يختلف من فتاة إلى أخرى ، وفقاً لحيضها الذي عادة ما يكون من ٩ - ١٣ سنة ، ويعتمد ذلك على أخبار الفتاة ، أو استبيان الأمر بمن له خبرة بأمور النساء كالقوابل ، وفي حالة بلوغ الفتاة ذلك السن كان يتم تزويجها خشية "العنت الفساد" (١٢٠) ، ومن خلال عقود الزواج التي

احتوت على كثير من الشروط المتعلقة بالكسوة والمسكن والنفقة والعدل في المبيت ، يمكننا أن نستشف تقاليد المجتمع وأعرافه آنذاك ، والتي كان من أغربها اشتراط أحد الأزواج أنه في حالة عدم وجود زوجته عذراء فعليها "أن تعيد له جميع ما أخذته منه"^(١٢١) ، وبالنظر إلى وضع هذا الزوج نجد أنه كان من الإنكجارية ، وشرطه هذا يعكس ربيته وشكه في النساء ، وربما يرجع ذلك إلى تجربة سابقة مريرة قد عاشها ، أو أن كثرة بيوت الدعارة في القاهرة وكثرة تردده عليها قد جعلته يرتاب في جميع النساء ، ومن الأمور الشائعة بالمجتمع آنذاك تبديل العروسة بأخرى مما يؤدي إلى بطلان عقد النكاح .

أما من أهم الأمور التي قد تناولتها عقود الزواج فكرة قيام المرأة بدور الولي ، فبالرغم من أن أحد الباحثين قد ذكر أن تمثيل المرأة لعقد الزواج يكون من خلال وليها أو وكيلها^(١٢٢) ، إلا أن ذلك أمر لا يمكن تعميمه ، فقد وجدت حالات كانت المرأة هي التي لعبت دور الولي لابنتها ، وجلست مجلس الرجال وقامت بقبض مهرها وتزويجها بحكم ولايتها ، وذلك لأن الفتاة ليس لها "ولي أقرب من أمها"^(١٢٣) ، ومع أن هذا الأمر جائز على بعض المذاهب^(١٢٤) ، إلا أن السؤال المطروح لماذا لم توكل المرأة أحداً ، أو أن تتخذ من القاضي ولياً؟ فيما يبدو أن هناك عوامل نفسية دفعت المرأة إلى مثل هذا التصرف . كما يشير إلى وعيها بحقوقها فلم تشأ أن تفرط فيها .

ومن الأمور التي عكست نضج المرأة الفكري ووعيها بحقوقها مسألة إتمام عقد الزواج الذي قام به وليها أو فسخه ، فكثيراً ما حضرت الفتيات بعد بلوغهن والإقرار في المحكمة بإجازة النكاح الذي أوقعه الولي أو رده^(١٢٥) ، وقد سمح لها بلوغها أيضاً بحرية التعبير عن مشاعرها برغبتها في الزواج من شخص بعينه ، بل وتتحدى وليها في ذلك وتفوض القاضي في تزويجها من هذا الشخص ، غير أن هذا الحق "حق الاختيار" في إتمام الزواج أو فسخه يسقط بالتقادم^(١٢٦) .

ولم تختلف عقود زواج أهل الذمة بالمحاكم عن عقود المسلمين ، إذ أن هناك ما يشبه صيغة واحدة لجميع العقود ، لكن الملفت للنظر في عقود أهل الذمة هي اهتمامهم بمسألة المهر ، ورغبتهم في أن يكون مرتفعاً ، فقد حدث أن ألغى عقد زواج بعد كتابته وفي نفس اليوم كتب آخر بقيمة أعلى^(١٢٧) ، ولا ندري هل يرجع ذلك لمراعاة وضع المرأة المالي ومهر مثلها أم ماذا ؟ .

غير أن الظاهرة التي يجب التوقف عندها كثيراً هي مسألة الزواج من ثيب ، فمن خلال عينة بلغت ١٤١١ حالة زواج على مدار فترة البحث^(١٢٨) ، وجدنا من بينها ٤٠٣ حالة زواج بأبكار أي ما يعادل ٢٨,٦ ٪ ، و ١٠٠٨ حالة زواج بثيب بنحو ٧١,٤ ٪ ، مثل الحرفيون أعلى فئات المجتمع تزوجاً بثيب فبلغت نسبتهم ٣٦,٥ ٪ ، تلاهم العسكر ١١,٥ ٪ ، ثم التجار ٥,٣ ٪ ، فالعلماء ورجال الدين ٤,١٦ ٪ ، ونفس الترتيب ينطبق على الزواج بأبكار بيد أن العلماء كانوا قبل التجار في ذلك^(١٢٩) ، والسؤال المطروح هنا لماذا ارتفعت نسبة الارتباط بثيب ؟ هل انخفاض نسبة الأبكار يعد مؤشراً على انخفاض عددهم بالمجتمع ؟ ، وهل جميع العقود كانت تسجل بالمحكمة ؟ .

بداية مسألة تسجيل العقود بالمحكمة كان - ظاهرياً - قد حسم بأمر صدر عام ٩٢٧هـ / ١٥٢٠م ، بأن : "لا يتزوج أحد من الناس ولا يطلق إلا في بيت القضاة الأربعة"^(١٣٠) ، وكان ذلك في الغالب متعلقاً بمسألة الرسوم ، ثم عام ٩٣٣هـ / ١٥٢٦م حدد أن زواج نساء العسكر - سواء بناتهم أو نسائهم سابقاً - يكون أمام قاضي العسكر وما عدا ذلك يكون أمام القاضي^(١٣١) ، ومع حث الناس على تسجيل العقود إلا أنهم لم يرحبوا كثيراً بذلك ، واكتفوا باتباع العرف في مراحل الزواج المختلفة ، عن طريق الإشهار ، يؤكد ذلك أنه في كثير من الأوقات ترددت عبارات تشير إلى ذلك مثل : "أنهما زوجان متاكحان" "جريان النكاح بينهما"^(١٣٢) .

ومن المحتمل أن اتباع العرف كان أكثر في التزوج بأبكار ، نظراً لارتفاع رسوم المحكمة على عقودهم ، إذا ما قورنت برسوم عقد زواج الثيب (٤٣ نصف للبكر ، ٢٢ نصف للثيب) مما أدى إلى عزوف الناس عن تسجيل عقود الأبكار بالمحكمة . أما في حالة إذا ما طلقت الفتاة كانت تلجأ إلى تسجيل عقد زواجها بآخر ، وذلك لسد باب التلاعب من الزوج الأول ؛ لأنه من الممكن أن يدعي عليها بأنها لا تزال في عصمته أو أنها لم تنقض عدتها . فقد لاحظنا أنه في بعض عقود الزواج كانت تخبر الزوجة بأنها كانت زوجة لفلان أو مطلقته وأنها انتقضت عدتها بتاريخ كذا^(١٣٣) ، وقد تفسر لنا مسألة الصداق ارتفاع نسبة الزواج بثيب ، فقد كان متوسط صداق البكر يفوق صداق الثيب بثلاثة أضعاف^(١٣٤).

لكن الحياة الزوجية لا تسير على وتيرة واحدة ، فقد يحدث بعض ما يعكر صفوها ، وتختلف القدرات في التحمل ، مما يدفع البعض إلى الانفصال (طلاقاً - خلعاً) ، ومن هذه الأسباب التي أدت إلى ذلك إصابة الزوج ببعض الأمراض ، عدم التزامه ببعض الشروط التي وافق عليها في عقد الزواج ، تدمره من كثرة زيارة أهلها ، وخاصة الحماة التي كثيراً ما وصفتها الوثائق بأنها "سليطة اللسان" تقوم بقلب الزوجة على زوجها^(١٣٥) ، العنف الذي مارسه العديد من الرجال ضد زوجاتهم والعكس صحيح ، والذي قد تعددت أشكاله ما بين ضرب وخنق ورفس وعض وخلع شعر... الخ^(١٣٦) ، كما كان الانفصال يحدث لغياب الزوج وتضرر المرأة من ذلك ، أو يحدث لعدم الكفاءة بين الزوجين^(١٣٧).

غير أن من أهم الأسباب التي أدت إلى الانفصال التلاعب من قبل الأزواج بالطلاق والخلع لإسقاط حقوق المرأة كالكسوة والنفقة ، ويتم ذلك على المذهب الحنفي ، حيث يحضر الزوج إلى المحكمة ويشهد أنه "أوقع على زوجته في يوم تاريخه طلاقاً أولى رجعية من غير سؤال ولا عوض ، وأنه راجعها منها إلى عصمته ، فحكم القاضي على قاعدة مذهبه "الحنفي" بسقوط

الكسوة والنفقة من حين بنائه بها وإلى تاريخه^(١٣٨) ، وينبأ هذا عن وعي المجتمع وثقافته بالتيسيرات التي منحها بعض المذاهب الفقهية دون البعض الآخر ، ولعل ارتفاع نسبة الدعاوى التي أقامتها المرأة "الزوجة" للمطالبة بحقوقها كباقي حال الصداق والكسوة الخ (١٩ دعوى من إجمالي ٢٥ دعوى متعلقة ببعض المسائل الأسرية أي بنسبة ٧٦٪)^(١٣٩) ، يفسر لنا لماذا لجأ الأزواج إلى مثل تلك الحيلة .

ومن الظواهر التي كانت موجودة بفترة البحث ارتفاع نسبة الخلع على الطلاق ، فمن بين ٣١٢ حالة انفصال كان الخلع يمثل ٢٣٦ حالة (حوالي ٧٥,٧٪) ، بينما مثل الطلاق ٧٦ حالة^(١٤٠) ، (نحو ٢٤,٣٪) ، فما سبب ذلك ؟ بداية نجد أن صيغة طلب الخلع أو الطلاق لم تكن مختلفة في المحكمة ، وكلاهما كان مقابل إبراء ذمة الزوج من الحقوق المتجمدة ، أو على عوض مالي تراوح من ١ - ٦٠٠ نصف ، وأحياناً ما كان ذلك الانفصال مسبوق بآخر (طلاقاً ، خلعاً) ، ومن ثم فإن الطلاق هنا كان على عوض ، وهناك بعض الفروق بين الخلع والطلاق على عوض ، أن الأول تسقط فيه كافة الحقوق المتعلقة بالمرأة على الزوج كما في المهر والنفقة ، وعدد مراته غير محدد ، بينما الثاني فلا^(١٤١) .

ومن ثم فإن فئات المجتمع قد فضلوا الخلع على الطلاق ، لأن فيه قدراً من المرونة يتمكنوا من خلاله استئناف الحياة الزوجية دون التقيد بعدد محدد كالطلاق ، ولا سيما أنه لم يكن يكلف المرأة سوى التنازل عن مستحقاتها المتأخرة ، كما لاحظنا أن من أكثر فئات المجتمع انفصلاً كان الحرفيون ، ويبدو أن ذلك يعود إلى ارتفاع متوسط دخولهم نسبياً وانخفاض متوسط مهورهم بالنسبة لشرائح المجتمع مما ساعدهم على ذلك^(١٤٢) ، لكن لا ندرى هل لذلك علاقة بنشاطهم وخلقهم كحرفيين ؟ .

وبعد الوصول إلى تلك المرحلة تقوم المرأة بعدتها التي كان الزوج - أحياناً - يحدد أن تكون بمنزل الزوجية أو منزل بعينه ، مع تحمل نفقة تلك

الفترة^(١٤٣) ، ونلمس هنا إشارة إلى أن العرف قد جعل المرأة تقوم بعدتها بمنزل غير منزل الزوجية كمنزل أهلها مثلاً ، والهدف من قضاء العدة بمنزل الزوج أمران ، الأول : إتاحة الفرصة لكليهما لاستئناف الحياة فيما بينهما ، الثاني : وأد محاولات بعض النساء من التلاعب بمدة العدة ، فكثيراً ما رفعت قضايا بخصوص هذا الموضوع ، وأن المرأة قد تزوجت في عدتها بآخر ، وبالفعل عند حساب الفترة ما بين تطليقها من الأول وزواجها بالثاني تكون المدة غير كافية لانتهاء العدة ، ومن ثم يحكم ببطلان النكاح الثاني وفساده^(١٤٤) ، غير أن النساء لم تكن قليلات الحيلة في التعجيل بإنهاء العدة وخاصة في حالات حملها ، فتلجأ للإجهاض كوسيلة لذلك^(١٤٥) .

ويجب أن نضع في الاعتبار أن المرأة تدفع لمثل هذا التصرف نظراً لوجود عوامل نفسية واجتماعية تجبرها عليه ، فمثلاً قد تكون المرأة تبغض زوجها السابق حتى أنها لا ترغب في وجود ما يربطها به أو يذكرها بما حدث ، كما لعب العامل الاقتصادي دوراً في التخلص من الأجنة حتى لا تشكل عبأ على المرأة ، وهذا واقع تعكسه سجلات المحاكم إذ يصادفنا الكثير من قضايا المطالبة بنفقة الأطفال ، كما أن هذا الطفل قد يشكل عائقاً في حالة ما إذا رغبت المرأة في الزواج ثانية ، فهناك العديد من الرجال يرفضون حضور أبناء زوجاتهم من آخرين إلا في أوقات معينة^(١٤٦) ، وهذا بدون شك يؤثر في قلب المرأة ومشاعرها .

ولكن هل للرجل عدة مثل النساء ؟ "لما اتصل بالمسامع العالية أن علي بن عبد القادر المعروف بابن الشاربدار في عصمته أربع زوجات ، وأنه طلق إحدى الأربع بمحكمة جامع الصالح في ١٥ محرم سنة ٩٥١ ، وتزوج في اليوم المذكور بالمحكمة المذكورة امرأة خامسة ، والحال أن المطلقة التي من جملة الأربع المذكورة لم تنقض عدتها" ، ومن ثم أمر قاضي القضاة بالتحقيق في الموضوع ، والبحث في ملابساته لمعرفة حقيقة الأمر ، وبالفعل أقر الشاربدار بصحة الواقعة بعد مرواغة ، وذكر أن الشاهدين على العقد "قد عرفاه في يوم العقد بأنه باطلاً ، لأنه في عدة الرابعة فامتنع عن الدخول بها" ،

وذلك على المذهب الحنفي الذي لا يجيز للرجل الزواج في عدة الرابعة ؛ لأنه يكون قد جمع بين خمس نساء^(١٢٧) .

ومن الممكن بعد الانفصال استئناف الحياة الزوجية مرة أخرى وذلك بالصلح والمراجعة ولم تشر وثائق العودة تلك إلى شروط جديدة سوى ما يذكر بعقود الزواج التقليدية ، كأن يعلق الزوج على نفسه أن لا يضرب زوجته ... ، ولكن في حالات قليلة كانت تشترط المرأة في حال عودها إلى زوجها أن يطلق أحد زوجاته خلال مدة محددة^(١٢٨) ، ويعتبر ذلك من الغيرة الموجودة بين الضرائر ، ويقين المرأة بميل قلب زوجها إلى من يتجه .

ويعد الحب عاملاً قوياً في استئناف الحياة الزوجية مرة ثانية ، فقد لجأت إحدى النساء إلى المحكمة وأعربت عن رغبتها في العودة إلى زوجها ، الذي أبى ذلك ونذرت مبلغاً مالياً لمصالح الجامع الأزهر في حالة إذا ما أعادها إليه ثانية^(١٢٩) ، ولم تفسر لنا الوثيقة لماذا امتنع الزوج عن إعادة زوجته ؟ هل هذا نوع من التأديب ؟ أم أنها سيئة الخلق لدرجة لا تحتمل معها الحياة ؟ .

وأحياناً ما توقف استئناف الحياة الزوجية على وجود محلل ، وذلك إذا ما بانّت المرأة بينونة كبرى بتطليقها ثلاثاً ، ومع حرمة هذا النوع من الزواج^(١٣٠) ، إلا أنه قد تفشى في القرن السادس عشر ، بل وهناك أشخاص معينة قاموا بدور المحلل ، ويبدو أنهم كانوا يحصلون على عمولة أو ما شابه ذلك ، وإلا بماذا نفسر زواج أحد هؤلاء المحللين من ٤ سيدات في الفترة من ٩ جمادى الآخر ٩٣٧ هـ ، حتى ١٦ ذو القعدة ٩٣٧ هـ / ١٥٣٠ م منهن ثلاث في الفترة من ٤ شوال وحتى ١٦ ذو القعدة ، وواحدة في جمادى الآخر ، ومن أشهر هذه الشخصيات الشيخ علي السواح والحاج أبو الخير بن عبد الله عرف بأبي معيط^(١٣١) .

ويستوقفنا في مثل هذه الوثائق الصيغة الاستهلاكية التي بدأت بها ، والتي توحي بأن هناك اتفاق ما بين أطراف ثلاثة ، "زوجة ، وزوج ، ومحلل" لإجراء مثل هذا العقد التحلي ، فدائماً ما بدأت عقود زواج التحلل كالآتي :

"تحللت الحرمة (---) بشخص يسمى (---) بشروط التحلل الشرعي بشروط الشريعة . ودخل بها وأصابها وبانت بالطلاق الثلاث ، وصدر بينهما تبارى عام^(١٥٢) ، يلاحظ على هذا النص أنه يخالف كافة عقود الزواج في الصيغة^(١٥٣) ، ويرمى هذا إلى ما نحونا إليه من وجود اتفاق للتحليل فقط ، ولم يقصد به أن المرأة بعد أن بانت بطلقات ثلاث من زوجها الأول قد انتقضت عدتها ، ثم عاشت حياتها بصورة طبيعية حتى تزوجت بآخر ، واستمرت الحياة بينهما ، إلى أن حدث ما يكر صفوها فاضطرا إلى الانفصال ، وعادت مرة أخرى لزوجها الأول ، إلا أن عقد التحلل يوحي بعكس هذا كما أوضحنا ، وهذا الموضوع بحاجة لكثير من البحث عن أسبابه والنتائج المترتبة عليه ، والكتابات الفقهية التي تناولت مثل هذه الأمور .

وأخيراً فإن من بين الأمور التي تترتب على إنهاء الحياة الزوجية حضانة الأطفال ، التي يوكل بها للأم شريطة أن تقوم برعايتهم "وحفظهم وصونهم"^(١٥٤) ، وإذا ما حدث أي تقصير منها كان يتم انتزاعهم منها^(١٥٥) ، وخلال مدة الحضانة تلك كان الآباء ملزمين بالإنفاق على الأبناء ، وتوفير مستلزماتهم من المأكل والمشرب والكسوة ، وإحضار الممرضات إن احتاج الأمر ذلك^(١٥٦) ، وفي نظير ذلك كان بعض الآباء يشترط على مطلقته ألا تستخدم أبنائها في قضاء حوائجها أو إرسالهم للأسواق^(١٥٧) ، وتسقط حضانة الأم إذا ما أخلت برعاية الأبناء ، أو لم تلتزم بشرط وضعه مطلقها ، أو ببلوغ الأولاد سن التميز والاعتماد على النفس والذي يبدأ بسبع سنين^(١٥٨) ، وبعد هذه المرحلة كان يتم تحديد ميعاد لترى فيه الأم أولادها^(١٥٩) ، ويبدو أن الانفصال بين الزوجين ، وسوء التربية ، والمناخ العام الذي انتشر به العديد من الأمراض الاجتماعية ، (كالمخدرات والخمور والعلاقات الجنسية الشاذة) أدى إلى عقوق الأبناء للآباء ، بل والتعدي عليهم في بعض الأحيان ، مما دفع الكثير من الآباء إلى اللجوء إلى القضاء لتأديب أبنائهم ، وإلزامهم بطاعة آبائهم^(١٦٠) .

هوامش الفصل الخامس

- (١) ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ - ١٩٣ .
- (٢) عبد الرحيم عبد الرحمن : فصول ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٢٢٧ - ٢٤٨ .
- (٣) الباب العالي : ص ٥٠ ، ص ٢ ، م ٩ ، ص ٥١ ، ص ٤٤ ، م ٢٢٧ .
- (٤) زينب الغنم : الجاليات ، مرجع سابق ، ص ٧ .
- (٥) وليد عبد الحميد عبد الرحيم : الحركة العلمية في مصر في القرن العاشر الهجري ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ١٩٩٨ م ، ص ٢٠٨ ، ٢٢٢ .
- (٦) مصطفى عالي : مصدر سابق : لوحة ١١ .
- (٧) أمل المصري : مرجع سابق ، ص ١١٠ .
- (٨) ونتر : مرجع سابق ، ص ٣٥٩ .
- (٩) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ١٧٨ ، ٢٠٥ .
- (١٠) قانون نامه : مصدر سابق ، ص ٩ كذلك . Shaw : Ottoman Egypt , op , cit , p 84 .
- (١١) عقاف مسعد : مرجع سابق ، ص ٧٥ - ٧٨ .
- (١٢) قانون نامه : مصدر سابق ، ص ٧٣ ، م ٣٢ .
- (١٣) انظر ملحق (٦) ، (٧) .
- (١٤) قانون نامه ، مصدر سابق ، ص ٩ - ٢٠ ، م ١ - ٣ .
- (١٥) عراقي : مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .
- (١٦) محسن شومان : المقاطعات ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .
- (١٧) اعتمدت هذه العينة على محافظ الدشت أرقام : ١ ، ١١ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٠١ ، ١١٣ .
- (١٨) انظر : ملحق (١٣) جدول بحالات الزواج (ثيب وأبكار) .
- (١٩) أوليا جليبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٢١٦ .
- (٢٠) الإسحاقى : مصدر سابق ، ص ١٦٠ .

- (٢١) باب الشعرية: س ٥٨٦ ، ص ١٦٩ ، م ٥٧٦ ، القسمة العسكرية: س ١٧ ، ص ٢٢٩ ، م ٣٠٧ ،
الدشت : محفظة ٣٨ ، ص ١٠٦٣ ، ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٤٠٧ - ٤٠٨ ،
ليلى عبد اللطيف : الإدارة ، مرجع سابق ص ٢٥ ، عفاف مسعد العبد : مرجع سابق ،
ص ١١٤ ، ١٣٣ ، صبري العدل : مرجع سابق ، ص ٢١ .
- (٢٢) شلبي : مصدر سابق ص ١١٣ ، ١١٥ .
- (٢٣) ريمون : المدن ، مرجع سابق ، ص ٦٢ - ٦٤ .
- (٢٤) سهيلي : مصدر سابق ، لوحة ١٠٧ .
- (٢٥) مجهول : قطعة من تاريخ مصر إلى العثمانيين ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تاريخ تيمور
٢٦٤١ ، لوحة ٢٩ - ٣٠ .
- (٢٦) الملواني : مصدر سابق ، ص ١٠٢ - ١٥٤ .
- (٢٧) انظر : الدشت : محفظة ١١٣ ، ص ٣٥٨ ، مؤلفات أبي السرور البكري .
- (٢٨) شكوى صادرة من بعض العلماء حين مات والده لأويس باشا الموجود سنة ٩٩٥هـ أن يرد له
مرتب والده ليقضي دينه منها ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، علوم اجتماعية ١٧٥٢ ، لوحة
٩ - ٧ .
- (٢٩) القسمة العربية: س ٥ ، ص ١١ ، م ٢٢ ، القسمة العسكرية: س ١٧ ، ص ٣٠٧ ، م ٤١٢ .
- (٣٠) انظر ملحق (١٠) جدول بمتوسط مرتبات بعض فئات المجتمع شهرياً .
- (٣١) المحبى : مصدر سابق ، لوحة ١٧ .
- (٣٢) ريمون : المدن ... مرجع سابق ، ص ٦٤ .
- (٣٣) وليد عبد الحميد : مرجع سابق ، ص ٢٠٩ - ٢١٢ .
- (٣٤) أبو السرور البكري : الكواكب ، مصدر سابق ، لوحة ١٢٠ ، ابن إياس : مصدر سابق ،
ج ٥ ، ص ٤٢٧ .
- (٣٥) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٤٢٧ ، اليمق العثماني عبارة عن مجموعة من القوانين
والتشريعات المستمدة من الشريعة الإسلامية في مجال الأحوال الشخصية ، عبد الرازق
عيسى : مرجع سابق ، ٢٤٦ .
- (٣٦) سيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

- (٣٧) ابن إياس ، مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٤٢٧ ، سيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص ١٠٨ .
- (٣٨) ابن طولون ، شمس الدين محمد : مفاكهة الخلان في حوادث الزمان (تاريخ مصر والشام) ، تحقيق محمد مصطفى ، القاهرة ١٩٦٤ م ، القسم الثاني ، ص ٧٦ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ١٢١ .
- (٣٩) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٤٧٢ .
- (٤٠) ابن طولون : مصدر سابق ، القسم ٢ ، ص ٨٩ .
- (٤١) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٠ - ٤٦١ .
- (٤٢) الدشت : محفظة ٣ ، ص ٢٩١ .
- (٤٣) نفسه : محفظة ١٦ ، ص ٨٣٢ - ٨٣٣ .
- (٤٤) أبو السرور البكري : الكواكب ، مصدر سابق ، لوحة ١٢٠ .
- (٤٥) الملواني : مصدر سابق ، ص ١٢٠ .
- (٤٦) د. سليمان حسين : مرجع سابق ، ص ٢٨ - ٣٥ .
- (47) Hanna : op . cit . p 30 - 36 , 37 .
- (48) 204 - 207 Kiechel : op . cit , p 103 , Belon : op . cit . p109b .
- ليون الإفريقي : مصدر سابق .
- (٤٩) الباب العالي : س ٤ ، ص ٢٢٣ ، م ١٤٧٩ ، ص ٤٤١ ، م ٢٩١٩ ، سليمان حسين : مرجع سابق ، ص ٢٠٩ - ٢٣٧ .
- (٥٠) القسمة العربية : س ١ ، ص ٥٣٥ ، م ١١٢٠ .
- (٥١) سليمان حسين : مرجع سابق ، ص ٥٠ - ٩٤ .
- (٥٢) سيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص ١٩٩ .
- (٥٣) الباب العالي : م ١٢ ، ص ٢٨١ ، م ١٢٩٢ .
- (٥٤) نفسه : س ٢٩ ، ص ٥٥٣ ، م ٢٩١٢ .
- (٥٥) باب الشعرية : م ٥٩٥ ، ص ٦٢٢ ، م ٢٣٧٩ ، بولاق : م ٧ ، م ١٢٥٩ ، عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

- (٥٦) الباب العالي : من ٥٢ ، ص ٢٠٨ ، م ٩٥٠ .
- (٥٧) الدشت : محفظة ١٣ ، ص ٣٢٦ .
- (٥٨) الباب العالي : من ٣ ، ص ١٢ ، م ٤٥٠ .
- (٥٩) الباب العالي : من ٣٨ ، ص ٣٤٨ ، م ١٦٤٣ .
- (٦٠) نفسه : من ٣ ، ص ٢٤٧ ، م ١٢٩٠ .
- (٦١) الدشت : محفظة ١٢ ، ص ١٥٢ ، محفظة ٢٠ ، ص ٧٠٨ ، محفظة ٤٢ ، ص ٣٣ ، الباب العالي : من ٥١ ، ص ٩٣ ، م ٥٢٥ ، الصالحية النجمية : من ٤٧٥ ، ص ١٩٣ ، م ٤٨٣ ، باب الشعرية : من ٥٩٩ ، ص ٤٥٤ ، م ١٨٠٢ ، بولاق : من ٧ ، م ١٢٥٩ ، من ١٠ ، ص ٧٧ ، م ٤٤٦ .
- (٦٢) الباب العالي : من ٥٢ ، ص ٤٥١ ، م ٢١٥١ ، ص ٤٥٤ ، م ٢١٧٢ .
- (٦٣) الباب العالي : من ٣٥ ، ص ٢٣ ، م ٩١ ، من ٥٢ ، ص ٤ ، م ٢١ ، بولاق : من ٧ ، م ١٢٥٩ .
- (٦٤) إلهام ذهني : مرجع سابق ، ص ٧٩ .
- (٦٥) الباب العالي : من ٩ ، ص ١١٩ ، م ٤٦٢ ، ص ٤٤ ، ص ٢٨٦ ، م ١١٧٢ ، من ٤٥ ، ص ٦٣ ، م ٢٨٥ ، من ٥٢ ، ص ٤١١ ، م ١٩٥١ ، مصر القديمة : من ٩٠ ، ص ١٨ ، م ٩٤ ، الدشت : محفظة ٢ ، ص ٢٤٩ ، محفظة ١٩ ، ص ٤٩٧ ، ونتر : مرجع سابق ، ص ٣٠٣ - ٣١٠ ، والمزيد انظر د. محمد عفيفي : الأقباط في مصر في العصر العثماني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ ، د. محسن شومان : اليهود في مصر في العصر العثماني حتى القرن التاسع عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ م .
- (٦٦) الصالحية النجمية : من ٤٥٩ مكرر ، ص ١٦٨ ، م ٨٨٣ ، الدشت : محفظة ٨ ، ص ١٩٥ ، محفظة ٤٦ ، ص ٣٥ ، أحمد العثماني : مصدر سابق ، لوحة ١٥٤ ، ١٥٦ .
- Yazari, Mehmed B . EL khalag : kitabın edi : tarih – misir, Istanbul university library, numarası, ty628, p 90 ,96 .
- (67) Belon : op . cit , p107 a .
- (٦٨) الدشت : محفظة ٤٦ ، ص ٣٥ ، الصالحية النجمية : من ٤٥٧ ، م ١٣٦ ، م ٥٩٢ ، من ٤٥٩ مكرر ، ص ١٦٨ ، م ٨٨٣ .
- (٦٩) الباب العالي : من ١ ، ص ١٢ ، م ٤٥ ، من ٨ ، ص ٢٠٢ ، م ٥٥٣ ، من ٣٩ ، ص ١٥٢ ، م ٨٢٩ ، الدشت : محفظة ٢٩ ، ص ٨٢٩ .

- (٧٠) محمد عفيفي : الأقباط ... مرجع سابق ، ص ٢٢٦ - ٢٤٧ ، محسن شومان : اليهود ... مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٣٥ .
- (٧١) محمد عفيفي : مرجع سابق ، ص ٢٣٢ - ٢٣٣ ، محسن شومان : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٣٤٨ .
- (٧٢) باب الشعرية : ص ٥٩٥ ، ص ٨٥ ، م ٣٢٩ .
- (٧٣) مجدي جرجس : القضاء القبطي في مصر دراسة تاريخية ، تقديم د. وليم سليمان فلادة ، ط ١ ، القاهرة ١٩٩٩ م ، ص ٦٠ .
- (٧٤) الباب العالي : ص ٥٢ ، ص ٤١١ ، م ١٩٥١ .
- (٧٥) محسن شومان : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٣٣١ .
- (٧٦) الباب العالي : ص ٤٩ ، ص ١٣٠ ، م ٧١٠ ، ص ٥٣ ، ص ٣٢٦ ، م ١٣٥٠ ، ص ٥٤ ، ص ١٦٣ ، م ٧١٦ ، ص ٥٦ ، ص ١٤١ ، م ٣٧٤ ، الدشت : محفظة ٦ ، ص ١٠٥ ، محفظة ١١ ، ص ٥٥٧ .
- (٧٧) زينب الغنم : الجاليات ، مرجع سابق ، ص ٧-١٠ ، جمال كمال محمود محمد : الأرمن في مصر في العصر العثماني ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٥ م ، ص ١٠ .
- (٧٨) زينب الغنم : مرجع سابق ، ص ١٨٥ .
- (٧٩) الباب العالي : ص ٤٩ ، ص ٤٩١ ، م ٢٦٣٣ .
- (٨٠) زينب الغنم : مرجع سابق ، ص ١٨ ، ص ٦٧ .
- (٨١) الباب العالي : ص ٥١ ، ص ٥١ ، م ٢٦٩ .
- (٨٢) الباب العالي : ص ٥٤ ، ص ٣٨١ ، م ١٦٦٨ .
- (٨٣) نفسه : ص ٢٨ ، ص ١٠٨ ، م ٥٠٦ ، ص ٥٢ ، ص ٣٧٤ ، م ١٧٧٧ ، الصالحية النجمية : ص ٤٦١ ، ص ١٥٦ ، م ٦٤١ ، ص ٤٦٦ ، ص ٤٤٦ ، م ١٨٩١ ، باب الشعرية : ص ٥٨٩ ، ص ٤٠٧ ، م ١٤٩٦ ، ص ٥٩٩ ، ص ٤٤٨ ، م ١٧٨٠ ، دشت : محفظة ٥١ ، ص ٤٠٩ .
- (٨٤) الباب العالي : ص ١٨ ، ص ١١١ ، م ٧٢٠ ، ص ٤٢ ، ص ٣٤٠ ، م ١٩٩٤ .

- (٨٥) زينب الغنّام : مرجع سابق ، ص ١٦ .
- (٨٦) نفسه : ص ٢٣١ - ٢٣٢ .
- (٨٧) من هؤلاء إسحق جلبي (١٥٣٦-٩) نظمي الأدرنوي (٩-١٥٥٤م) اللذان صاحبا السلطان سليم الأول عند دخوله مصر ، وابن كمال باشا (١٤٦٨ - ١٥٣٤م) ، يحيى بك (١٥٨٢م) ، ومصطفى عالي كليوللي (١٥٤١ - ١٦٠٠م) للمزيد انظر :
- Banarlı , Nihad Sami : resimli Türk Edebiyatı Tarihi, İstanbul 1987, p 577 , 605 , 611 , 622 .
- (٨٨) ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .
- (٨٩) سليمان حسين : مرجع سابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢٢ .
- (٩٠) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ١١ .
- (٩١) الدشت : محافظ ١ ، ١١ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٠١ ، ١١٣ .
- (٩٢) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ١٥ .
- (٩٣) الباب العالي : ص ٢٩ ، ص ٥٥٥ ، م ٢٩٢٣ ، باب الشعرية : ص ٥٩٢ ، ص ٣٠١ ، م ١٣٩٦ ، جامع الحاكم : ص ٥٣٩ ، ص ١١٣ ، م ٤٨١ - ٤٨٢ .
- (٩٤) الباب العالي : ص ٥٧ ، ص ٢٩٣ ، م ٩١٨ ، القسمة العربية : ص ٢ ، ص ٢٤٢ ، م ٤٣٠ ، الدشت : محفظة ٨ ، ص ٣٩٥ ، محفظة ٣٠ ، ص ١٧٥٠ ، د. عبد الجواد صابر إسماعيل : مجتمع علماء الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ١٩٧٨م ، ص ٥٩٩ ، سليمان حسين ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
- (٩٥) الباب العالي : ص ٥٠ ، ص ٧٧ ، م ٣٥٦ ، القسمة العربية : ص ٤ ، ص ٤٤ ، م ٧٩ ، ص ٧ ، ص ٢٤٤ ، م ٥٤٩ ، ص ٢٥٢ ، م ٥٦٢ ، ص ٢٩٣ ، م ٦٣٣ .
- (٩٦) الباب العالي : ص ٥٠ ، ص ١٢ ، م ٦٠ ، جامع الحاكم : ص ٥٥٣ ، ص ١٨٧ ، م ٥٨٩ .
- (٩٧) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٣٤١ ، ٤٧٧ .
- (٩٨) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٤٨٢ - ٤٨٧ .
- (٩٩) الدشت : محفظة ٣٠ ، ص ١٠٥٠ .

(١٠٠) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ٩ ، ١٥ .

(١٠١) نفسه : مصدر سابق ، لوحة ١٥ .

Bretten : op . cit . p 47 .

(١٠٢) ليلى عبد اللطيف : المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(١٠٣) الصالحية النجمية : ص ٤٧٢ ، ص ٩٧ ، م ٣٥٠ ، ص ١١٣ ، م ٤٠٤ ، بولاق : ص ١٥ ، ص ٣٦٩ ، م ٢٢٧٥ ، القسمة العربية : ص ١٢ ، ص ٢٧٣ ، م ٤٥٣ ، الدشت : محفظة ٣٧ ، ص ٤٥٥ ، محفظة ١٠١ ، ص ٢٠٠ .

(١٠٤) الباب العالي : ص ٣ ، ص ٥١٨ ، م ٢٦٧٤ ، الصالحية النجمية : ص ٤٦٦ ، ص ١٧٩ ، م ٨٠١ ، ص ٤٧٢ ، ص ٩٧ ، م ٣٥٠ ، ص ١١٣ ، م ٤٠٤ ، بولاق : ص ١٥ ، ص ٣٦٩ ، م ٢٢٧٥ ، الدشت : محفظة ٦ ، ص ٢١٩ .

(١٠٥) أيمن أحمد : الأرض ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ - ١٨٢ .

(١٠٦) جامع الحاكم : ص ٥٤٩ ، ص ٤٢٣ ، م ١٤٧٠ ، ص ٥٥٠ ، ص ٣٨٤ ، م ١٢٧٣ ، ص ٥٥٤ ، ص ٧٩ ، م ١٥٣ .

(١٠٧) الدشت : محفظة ٢٤ ، ص ٧٨٨ ، محفظة ٢٧ ، ص ٥٥٧ ، محفظة ٣٠ ، ص ١٨٤٥ ، فولكف : مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

(١٠٨) الباب العالي : ص ٤٦ ، ص ١٣٠ ، م ٧٥٤ ، الدشت : محفظة ٤٨ ، ص ٥٤٣ .

(١٠٩) لمزيد من التفاصيل : انظر : مروة تميم : مرجع سابق .

(١١٠) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ٢٠ .

(١١١) الباب العالي : ص ٥١ ، ص ٩١ ، م ٥١٩ .

(١١٢) نفسه : ص ١٠ ، ص ٩٢ ، م ٣٧٠ ، ص ١٢ ، ص ١٦٢ ، م ٦٩٧ ، الصالحية النجمية : ص ٤٤٢ ، ص ١٦٦ ، م ٦٠٩ ، ص ٤٥٠ ، ص ٧٥ ، م ٢٣٢ .

(١١٣) القسمة العربية : ص ١٢ ، ص ٢٢٨ ، م ٣٤٥ .

(114) Yazari : op . cit . p74 .

(١١٥) وقفية سنان باشا : مصدر سابق ، لوحة ١٤ - ١٥ .

- (١١٦) الباب العالي : م ٣١ ، ص ٢٩٩ ، م ١٦٥٨ ، ص ٦٥ ، ص ٣٦٢ ، م ١٢٦٣ ، الصالحة النجمية : م ٤٥٠ ، ص ٢٠٤ ، م ٧١٢ ، القصة العسكرية : م ١٢ ، ص ٣٧٢ ، م ٩٧٨ ، الدشت : محفظة ٥٢ ، ص ٤٠٣ ، حجج الأمراء والسلطين ، محفظة ٤٦ ، حجة ٣٠٨ ، حجة ٣١٢ ، محفظة ٤٩ ، حجة ٣٣٠ .
- (١١٧) الباب العالي : م ٤٣ ، ص ١٧٠ ، م ٩٠٠ ، م ٥١ ، ص ١٠ ، م ٥٤ ، الدشت : محفظة ٣٣ ، ص ٣٧٧ .
- (١١٨) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : فصول ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٣١٨ .
- (١١٩) محمد أحمد علي زيدان : رسالة في جواز نكاح البكر بالإجبار ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ٧٤ جلال الحسيني ، لوحة ١ - ٣ .
- (١٢٠) الباب العالي : م ٤ ، ص ٤٤٦ ، م ٣٠٧٣ ، الدشت : محفظة ٤ ، ص ٦ ، محفظة ٨ ، ص ٨٧٦ ، محفظة ٣٥ ، ص ٣٩١ .
- (١٢١) الدشت : محفظة ٢٩ ، ص ٨٢٠ .
- (١٢٢) عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٣٢٢ .
- (١٢٣) الباب العالي : م ٥١ ، ص ١٩ ، م ١٠١ .
- (١٢٤) سيد سابق : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١١١ - ١١٢ .
- (١٢٥) الباب العالي : م ١٢ ، ص ٩٨ ، م ٤٤٥ ، م ١٥ ، ص ٥٣ ، م ٣٠٩ .
- (١٢٦) باب الشعرية : م ٥٨٨ ، ص ٥٢٧ ، م ٢١٢٦ ، الدشت : محفظة ٣٥ ، ص ٣٩١ .
- (١٢٧) الدشت : محفظة ٣ ، ص ٢٤٦ ، ٢٨٩ .
- (١٢٨) الدشت : محافظ ١ ، ١١ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٠١ ، ١١٣ .
- (١٢٩) انظر : ملحق (١٣) حالات الزواج .
- (١٣٠) ابن إياس : مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٤١٧ .
- (١٣١) الدشت : محفظة ٦ ، ص ٤٠٢ .
- (١٣٢) نفسه : محفظة ٢ ، ص ٢٢١ ، محفظة ٣ ، ص ٦١ ، محفظة ٤ ، ص ٦ .
- (١٣٣) الدشت : محفظة ٤ ، ص ٢٨٦ .

(١٣٤) انظر : ملحق (١٤) متوسط الصداق .

(١٣٥) الباب العالي : من ٢ ، ص ٣٠٦ ، م ١٣٩٤ ، من ٦١ ، ص ١٢٤ ، م ٤٩٨ ، ص ١٢٨ ، م ٥١٧ ، يولاق : من ١٣ ، ص ٢٧٠ ، م ١٦٤١ ، الدشت : محفظة ٣ ، ص ١٧٩ ، محفظة ١ ، ص ١٠ ، محفظة ٣ ، ص ١٢ ، محفظة ٤ ، ص ١٥٧ ، محفظة ٨ ، ص ٩٧٤ .

(١٣٦) الباب العالي : من ٣ ، ص ٣٩٩ ، م ٢١٣١ ، من ٤٩ ، ص ٣٦٦ ، م ٢٠١٠ ، مصر القديمة : من ٨٩ ، ص ٥٧٠ ، م ٤٨٤٨ ، الدشت : محفظة ٤ ، ص ٢٩٩ ، محفظة ٦ ، ص ٣٣٢ ، محفظة ٨ ، ص ٢٣٦ ، م ٤٣١ .

(١٣٧) جامع الحاكم : من ٥٤٩ ، ص ٣٩٢ ، م ١٣٥٣ .

(١٣٨) جامع الحاكم : من ٥٤٨ ، ص ٥١ ، م ١٥٨ ، ص ١٠٤ ، م ٣٢٣ .

(١٣٩) ملحق (١٥) قضايا أميرية .

(١٤٠) ملحق (١٦) الطلاق والخلع .

(١٤١) د. سلوى علي ميلاد : وثائق الخلع دراسة ونشر وتحقيق ، الإسكندرية ١٩٩٦ ، ص ١٩ ، ناصرة عبدالمتجلي : مرجع سابق ، ص ٢٧٥ .

(١٤٢) انظر ملحق (١٦) الطلاق والخلع ، وملحق (١٤) متوسط الصداق ، وملحق (١٠) متوسط مرتبات .

(١٤٣) الدشت : محفظة ٢ ، ص ٣٤٩ .

(١٤٤) الباب العالي : من ٥٦ ، ص ٤٩٥ ، م ١٨٥٤ ، الصالحية النجمية : من ٤٥١ ، ص ١١٧ ، م ٣٧٣ .

(١٤٥) الباب العالي : من ٦ ، ص ٣٨٣ ، م ١٤٠٠ .

(١٤٦) الباب العالي : من ٦١ ، ص ١٢٤ ، م ٤٩٨ ، الدشت : محفظة ٤ ، ص ٢٧ .

(١٤٧) الباب العالي : من ٨ ، ص ٢٧١ ، م ٧٤٠ .

(١٤٨) الدشت : محفظة ٤ ، ص ٣٦ ، م ٥٣ .

(١٤٩) جامع الحاكم : من ٥٤٨ ، ص ٢٣١ ، م ٧١١ .

(١٥٠) سيد سابق : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٣٩ - ٤١ .

- (١٥١) الدشت : محفظة ١١ ، صفحات ٤٧٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٧ ، ٥١١ ، ٥٢٦ ، ٥٣٢ ، ٥٦٩ ،
محفظة ١٦ ، ص ٣٥٠ ، ٣٥٥ .
- (١٥٢) نفسه : محفظة ١١ ، ص ٥٢٢ .
- (١٥٣) الباب العالي : من ٦٥ ، ص ٧٢ ، م ١٨٧ ، القسمة العسكرية : من ٣ ، ص ٧ ، م ١٩ ،
الدشت : محفظة ٤ ، ص ٢٦ .
- (١٥٤) الدشت : محفظة ٤ ، ص ٢٢٥ .
- (١٥٥) الباب العالي : من ٦٦ ، ص ٦٣ ، م ٢٢٥ ، جامع الحاكم : من ٥٣٩ ، ص ١١١ ، م ٤٦٦ ،
الدشت : محفظة ٨٦ ، ص ٣٠١ .
- (١٥٦) الدشت : محفظة ٣ ، ص ٤٩ ، محفظة ٨ ، ص ١٦٢ .
- (١٥٧) الباب العالي : من ١٢ ، ص ٢٥٣ ، م ١١٤٩ ..
- (١٥٨) نفسه : من ٢٠ ، ص ١١٠ ، م ٥٧٤ .
- (١٥٩) نفسه : من ٤ ، ص ٢٤٧ ، م ٢٣٠٦ .
- (١٦٠) نفسه : من ٣ ، ص ٢٠٧ ، م ١٠٦١ ، ص ٢٥٤ ، م ١٣٣٤ ، من ٢٩ ، ص ٥٥٦ ، م ٢٩٢٤ ،
باب الشعيرة : من ٥٨٢ ، ص ٣٠ ، م ١٣٩ ، ص ٥٨٨ ، من ٩٩ ، م ٣٩٢ ، الدشت : محفظة
٢٠ ، ص ٤٧١ .

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن مفهوم القاهرة قد اتصف بالنمو والتغير من فترة إلى أخرى ، وتوصلنا إلى أن هناك ثلاث قواهر (إدارية ، أمنية ، القاهرة الكبرى) تتفق في المسمى وتختلف في المفهوم والإطار المكاني ، وإن هناك ما يعرف الآن بالقاهرة الكبرى وأن اختلف المسمى ، فقد استخدم مصطلح "ضاحية - ضواحي" للدلالة على ذلك .

وكشفت الدراسة أن بالقاهرة وأحيائها ما يقرب من ثلاث وعشرين محكمة ، موزعة على أحيائها ، وهو عدد يكاد أن يتطابق مع ما ذكره أوليا جلبي في القرن السابع عشر ، وهذه المحاكم ظلت تمارس عملها حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر ، وذلك بخلاف ما كان شائعاً من أن محاكم القاهرة خمس عشرة محكمة اعتماداً على ما وصل إلينا من سجلات .

كما تمكنت الدراسة من التوصل إلى أن هناك خمس عشرة محكمة بضواحي القاهرة ، مشكلة بذلك إقليماً قضائياً خاضعاً للقاهرة ، وفي الوقت ذاته يتبع القاهرة أمنياً ، بيد أنه إدارياً يتبع ولايات القليوبية والأطفيحية ، ومن خلال ذلك استطعنا أن نحدد القاهرة أمنياً وقضائياً بامتدادها من البساتين "بساتين الوزير" جنوباً ، وحتى شبين القناطر شمالاً ، وهو ما يتفق مع نطاق القاهرة الكبرى ، فهو يشمل المدينة المسورة وامتدادها خارج الأسوار وضاحيتها بولاق ومصر القديمة .

كما أماطت الدراسة اللثام عن وجود وعي بين مختلف فئات المجتمع على أهمية التعمير في المناطق المتسمة بخلخلة عمرانية ، حفزهم على ذلك إدارة رشيدة عملت على تذليل ما يعترض طريقهم من عقبات ، مسترشدة بقوله «من أحيا أرضاً ميتة فهي له» ، فأصدرت العديد من الأوامر بهذا المعنى .

فقد تمكنا من رصد أربع إشارات صريحة لأوامر من قبل ولاية مصر بتعمير المناطق الخربة بالقاهرة ، وخاصة بالمنطقتين الغربية والجنوبية ، والتشديد على رجال الإدارة في تقديم التسهيلات لمن يرغب في ذلك ، وقد نتج عن ذلك أن أخذ التوسع يلتهم الأرض الخربة والزراعية مفرزاً أحياء ودروباً مستجدة .

وانسحب هذا الوعي إلى ما وجد بالمدينة من مشاكل تفاعلت معها الإدارة والمجتمع وحاولوا إيجاد الحلول الملائمة لها ، وكشفنا النقاب عن أن نظافة المدينة لم تكن منحصرة في أرضها ، بل أيضاً في المحافظة على سمائها ومائها خاليين من أي تلوث ، وإن تحمل نفقات نظافة المدينة كان على شقين ، الأول: تحمله السكان وذلك بتجميع النفايات والمخلفات خارج باب النصر ، وهنا يأتي دور الدولة "الإدارة" لتقوم بحملها إلى البحر الأحمر ، وأن البدايات الأولى للمجالس والهيئات المسؤولة عن نظافة القاهرة وتجميلها التي ظهرت في القرن التاسع عشر تعود إلى ما قبل القرن السادس عشر ، ومع إنها كانت ضمن اختصاصات الباشا حتى صدور قانون نامة عام ١٥٢٥م بيد أنها قد صارت ضمن مسؤوليات الصوباشي بعد هذا العام .

كما أبرزت دور الإدارة في الاهتمام بأمن وسلامة المجتمع ، فقد منعت كل ما يضر به ، فحددت أماكن لوضع الأشياء القابلة للاشتعال ، وجعلتها بشاطئ النيل ، وذلك لسهولة مكافحة الحرائق إذا ما حدثت ، وتقليل الخسائر .

واستنتجنا أن هناك وعياً لمحاربة المناظر المخزية ، وتصدت الإدارة لذلك باستصدار الأوامر بالقضاء عليها ، كأمر منع قضاء الحاجة في الطرق العامة ، وحفاظاً على الصحة العامة منعت الدولة المبتلين بأمراض معدية من ممارسة الحرف المرتبطة بغذاء الناس .

واستخلصنا من ردود فعل الإدارة إزاء بعض القضايا الأمنية والاقتصادية أنها تتبع أسلوب التدرج في العقوبة بدء من الأخف ووصولاً إلى الأشد ؛ وذلك لاحتواء الموقف وتقبل الناس للأمر .

واستنتجنا أن التمييز بين فئات المجتمع لا يقوم على أساس المنشأ بل على أساس الدين واللغة كليهما أو أحدهما .

وأن مصطلح العامة مصطلح واسع ومطاط يندرج تحته العديد من شرائح المجتمع المختلفة ، وأن مصطلح عامي مغاير لسوقي ، والفرق بينها يقوم على أساس فقر الأول مادياً والثاني خلقاً وسلوكاً . ومع انفتاح الفئات المكونة للمجتمع بعضها على البعض ، تمكنا من رصد تأثير الجاليات الأوروبية ببعض أفكار المجتمع القاهري المتصلة بالتشكيل الطائفي ، ونظام الالتزام الحضري في شئونها الداخلية . ولهذا الانفتاح والتداخل أثره في تكوين بعض المفاهيم وترسيخها لدى أهل الذمة ، كمفهوم "لا يجوز عقد بغير حضور أحد من المسلمين" .

ومن الأمور التي أثبتناها مسألة ولاية المرأة لأخرى في عقد الزواج ، ومباشرتها العقد بنفسها ، وأن ذلك على عكس ما كان يردده الباحثون بأنها تمارس ذلك من خلال وكيلها ، ومن أطرف الأمور التي توصلنا إليها أن للرجل عدة كالمرأة في بعض الحالات ، وإن هناك من قام بدور المحلل وتخصص أشخاص بعينهم في ذلك .

الملاحق

البشر والحجر... القاهرة في القرن السادس عشر

ملحق (١) ضواحي القاهرة*

اسم الداهية	وضعتها في القرن السادس عشر			اسم الداهية	وضعتها في القرن السادس عشر		
	من ضواحي القاهرة	من ضواحي القطرية	من ضواحي القاهرة		من ضواحي القطرية	من ضواحي القاهرة	من ضواحي القطرية
الأطحية	١٥٨٧م	---	الفتاح	---	---	---	---
الأميرية	١٥٩٥م	١٥٣٦م	قناطر المنجا	---	---	١٥٧٧م	---
بجام	١٥٩٦م	١٥٥٣-١٥٩١م	الغروب	---	---	١٥٩١-١٥٣٠م	---
بركة الحاج	١٥٧٨م	---	كفر للجوامس	---	---	١٥٩٨م	---
بركة الحين	---	---	كفر الحجر	١٥٧٣-١٥٥٣م	---	١٥٩٨م	---
بسمانين الوزير	١٥٩٦م	---	كفر الزيات	١٥٨٨م	---	١٥٩٨م	---
بلقش	١٥٧٤-١٥٥٨م	١٥٢٥م	كوم الريش	---	---	---	---
بهيت	١٥٧٤-١٥٨٨م	---	كوم السمن	---	---	١٥٥٨م	١٥٥٣-١٥٨٦م
الغناكة	١٥٩٣م	---	كوم الورا	---	---	١٥٥٨-١٥٨٤م	---
السرياقوسية	١٥٨٤-١٥٦٦م	---	المرج "مرج للتركان"	---	---	١٥٦١-١٥٢٩م	١٥٧٠م
جزيرة القيل (الأيلة)	١٥٤٤-١٥٢٤م	---	المعادى	---	---	١٥٣٧م	---
للخوص (خوص عين شمس)	١٥٨١-١٥٢٩م	---	المطرية	---	---	١٥٥٩م	---
المدق	١٥٩٧-١٥٥٣م	---	منية الأمراء واللارج	---	---	١٥٧٩-١٥٦٠م	---
دير الطين	١٥١٨م	---	منيا جعفر	---	---	١٥٨٦م	---
لخرحلا	---	---	منية حلفا	---	---	١٥٢٧م	---
لنزوية الحمراء	١٥٥٨م	---	منية برد "صرد"	---	---	١٥٥٦م	---
سرياقوس	١٥٦١م	١٥٦٣-١٥٨٥م	منية السبرج	---	---	١٥٨٠م	---
شبرا الخيمة	١٥٦٣م	١٥٩٦-١٥٥٣م ١٥٩٨م	منية طي	---	---	١٥٢٧م	---
شبرا القاهرة	١٥٩٦-١٥٢٣م	---	منية نما	---	---	١٥٢٧م	---
طرا	---	---	المنية	---	---	---	---
قبة القوري	١٥٨٥م	---	الوايلي	---	---	---	---
قبة يشبك	١٥٨٥م	---	---	---	---	---	---
القيبيات شرق المنج	١٥٥٩م	---	---	---	---	---	---

* تم عمل الجدول من باب العالي : سجلات ٨ ، ١٠ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٨ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٤ ، الصالحة للتحفة : سجلات ٤٥٨ ، ٤٧٣ ، جامع الحاكم : سجلات ٥٤٠ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٥٣ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، باب الشريعة : سجلات ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، لقسمه العسكرية : من ١١ ، الترابيع : دفتر ٤١ ، دفتر نقاش للمساحة بمقاطعت الشرقية لعام ٩٣٤هـ ، الدفبت : محافظ ٥ ، ٧ ، ١١ ، ١٩ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٤ .

ملحق (٢) توزيع المنشآت العامة*

المكان نوع المنشأة	القاهرة	المنطقة الشمالية	المنطقة الجنوبية	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية	بوراق	مصر القديمة	الإجمالي
حمامات	٣٢	٣	٢٥	٨	-	٤	٣	٧٥
مدارس	٣٧	٥	٣٧	٧	-	٦	٣	٩٥
كتاتيب	١٣	٢	١٨	٢	-	١	-	٣٦
أسبلة وصهاريج	١٣	٨	١٩	٤	-	٢	-	٤٦
مساجد وزوايا	٤١	٢٢	٦٢	١٤	-	٥	١٠	١٥٤
وكالات	٦٢	٤	١٠	٢	-	٢٢	٤	١٠٤
خانات	٢١	٢	١	-	-	٣	١	٢٨
قيساريات	٩	٢	١	-	-	٢	-	١٤
مقاهي	٢٥	٣	١٥	٣	-	٥	-	٥١
رباع	٣٩	١	٩	٦	-	١٢	٢	٦٩
الإجمالي	٢٩٢	٥٢	١٩٧	٤٦	-	٦٢	٢٣	٦٧٢

* واستخرج هذا الجدول من سجلات الباب العالي ، جامع الحاكم ، القسمة العسكرية ، القسمة الغربية ، الدشت ، حجج الأمراء والسلاطين ، محفظة ٤٦ ، حجة ٣٠٨ ، وبقية سنان باشا ، دار الكتب ، زكية ٨١٣ ، أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٢٦٨ وما بعدها علي باشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر للقاهرة : القاهرة ١٩٨٦ م ، ج ٥ ، المناوي : الكواكب ، مصدر سابق ، ج ٤ ، م ٢ ، ص ٩ - ١٦٢ ، محمد بن أبي السرور البكري : التحفة البهية في تملك آل عثمان للديار المصرية ، تحقيق ودراسة د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، القاهرة ٢٠٠٥ م ، ص ١٠٤ - ١١٨ ، محمد أبو العمام ، مرجع سابق ، ص ٥ - ١٢٥ .

ملحق (٣) توزيع الإيجارات*

المكان نوع الإيجار	القاهرة	المنطقة الشمالية	المنطقة الجنوبية	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية	بولاق	مصر القديمة	الإجمالي
تجاري	٨٧	٦	٤٤	٤	-	١٨	١٠	١٦٩
صناعي	١١	٤	٥	١١	-	٧	١	٣٩
خدمي	١٦	١	٩	٤	-	٤	٣	٣٧
سكني	٥٩	٤	٣٥	٩	-	٤	٤	١١٥
أماكن غير محددة	٣٩	٢	٤١	٩	-	٨	٣	١٠٢
الإجمالي	٢١٢	١٧	١٣٤	٣٧	-	٤١	٢١	٤٦٢

* اعتمد هذا الجدول على عينة مستخرجة من محافظ الدثنت ، سنة لكل عشر سنوات ، وذلك لتغطية الفترة الزمنية محل الدراسة وكافة أحياء القاهرة ، والعينة هي محافظة ١ ، ١١ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ١٠١ ، ١١٣ ، المنشآت التجارية (كالوكالات ، والحوانيت ، القيساريات) ، الصناعية (السيرج ، المدابغ ، المصانع ، الطواحين ، قاعات الحياكة) ، الخدمية (الحمامات ، المقاهي ، الأفران) . السكنية (للقاعات ، الأروقة ، اللبابق) ، الأماكن غير محددة الاستخدام هي التي أطلقت عليها الوثائق لفظ "كان" أو "بناء" دون تحديد

مصر النهضة

ملحق (٤) متوسط قيمة الإيجار شهرياً*

المكان نوع المنشأة	القاهرة	المنطقة الشمالية	المنطقة الجنوبية	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية	مصر القديمة	بولاى
مشاتى تجارية	الوكالات	٢٣٨.٣	-	٦٠	٣٠	-	٢٢٦.٥
	الحوانيت	١٣.٥	١١	١٨	٦.٦	٨	٢٢.٧
مشاتى صناعية	الطواحين	٩٤.٢٥	٣٦	٩٤.٧٥	٣٥	-	٣٧
	الحمامات	٣٥٠	-	١٤٠	١٣٥	-	٢١
مشاتى خدمية	المقاهى	١٠.٦	-	-	-	-	-
	الأفران	٩٣	-	٢٣	-	٢١	٣٢.٥
مشاتى سكنية	الطباق	٥.٦	-	٣.٥	-	-	-
	القاعات	١٧.٥	-	٢٣.٧٥	-	-	-
	الأروقة	٢٣.٢	-	٨	٥	-	٣.٥
	الرباع	-	-	٨٥	-	-	-
	المنازل	٣٦.٢٥	-	-	-	-	-

* استخرج المتوسط من محافظ الدشت أرقام ١، ١١، ٢٢، ٣٧، ٥٢، ٧٠، ١٠١، ١١٣. قيمة المتوسط بالنصف باره .

البشر والحجر... القاهرة في القرن السادس عشر

ملحق (٥) فئات المستأجرين*

الفئة المكان	عسكر	علماء ورجال دين	تجار	حرفيون	فئات أخرى	الإجمالي
القاهرة	٢٤	١٦	١٥	٥٩	٩٨	٢١٢
المنطقة الشمالية	١	-	١	١٠	٥	١٧
المنطقة الجنوبية	٤٠	٧	٩	٣٣	٤٥	١٣٤
المنطقة الغربية	٥	٢	٤	١٢	١٤	٣٧
المنطقة الشرقية	-	-	-	-	-	-
مصر القديمة	١	١	-	٤	١٥	٢١
بوراق	٢	٤	٤	١٤	١٧	٤١
الإجمالي	٧٣	٣٠	٣٣	١٣٢	١٩٤	٤٦٢

* - استخرج هذا الجدول من محافظ الدشت أرقام ١، ١١، ٢٢، ٣٧، ٥٢، ٧٠، ١٠١، ١١٣.

ملحق (٦) فئات ملاك أراضي وعقارات*

الفئة	عسكر	علماء ورجال دين	تجار	حرفيون	فئات أخرى	الإجمالي
المكان						
القاهرة	٢	٩	٣	١٠	٢٧	٥١
المنطقة الشمالية	-	١	٣	٢٣	١٦	٤٣
المنطقة الجنوبية	١٤	٢	٥	١٩	٣٤	٧٤
المنطقة الغربية	٥	٤	٢	٢٠	٣٤	٦٥
المنطقة الشرقية	-	-	-	-	-	-
مصر للقديمة	-	-	-	١	٣	٤
بولاق	-	-	-	٣	٣	٦
الإجمالي	٢١	١٦	١٣	٧٦	١١٧	٢٤٣

* - استخرج هذا الجدول من محافظ الدشت أرقام ١، ١١، ٢٢، ٣٧، ٥٢، ٧٠، ١٠١، ٢١٣.

البشر والحجر... القاهرة في القرن السادس عشر

ملحق (٧) المنشآت المستجدة في الفترة

من ١٥١٧ - ١٦٠٠ م*

المكان	القاهرة	المنطقة الشمالية	المنطقة الجنوبية	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية	مصر القديمة	بولاق	الإجمالي
نوع المنشأة								
المساجد	٦	٩	-	٣	-	-	٣	٢١
للزوايا والتكايا	٩	٧	٧	٣	٢	٢	-	٣٠
المدارس	-	٤	-	٢	-	-	١	٧
الكتاتيب	٥	٦	-	-	-	-	-	١١
الأسبلة والصهاريج	٤	٤	-	٢	-	-	-	١٠
الحمامات	٤	٤	-	٢	-	-	١	١١
المقاهي	٢٥	١٥	٣	٣	-	-	٥	٥١
الوكالات	٤	١	-	-	-	-	٧	١٢
الخانات	-	-	-	-	-	-	٢	٢
القيساريات	-	-	-	-	-	-	٢	٢
الرباع	١	-	-	١	-	١	٢	٥
الإجمالي	٥٨	٥٠	١٠	١٦	٢	٣	٢٣	١٦٢

* اعتمد هذا الجدول على سجلات الباب العالي ، جامع الحاكم ، باب الشعرية ، الصالحية النجمية ، بولاق ، القسمة العربية ، العسكرية ، الدشت ، حجج الأمراء والسلاطين ، محظرة ٤٦ ، حجة ٣٠٨ ، وقفية سنان باشا ، دار الكتب ، زكية ٨١٣ ، أوليا جلبي : مصدر سابق ، ص ٣٦٨ ، وما بعدها ، عبد الرعوف المناوي : الكواكب ، مصدر سابق ، ص ٩-١٦٢ ، البكري : التحفة ، مصدر سابق ، ص ١٠٤-١١٨ ، محمد أبو العمام : مرجع سابق ، ص ٥ - ١٢٥ .

مصر النهضة

[illegible]

استخرج هذا الجدول من دفتر الرزق الأسياسي لرقام : ١٠٠٩٥٨٥٦٥٥

ملحق رقم (٩)
المرتبات المدفوعة للمسيحيين من الأذراك شهرياً

السنة المدفوع عن الدرك	١٥٢١م	١٥٢٧م	١٥٣٢م	١٥٣٧م	١٥٣٨م	١٥٥١م	١٥٦٠م	١٥٨٠م
درك المدينة	-	-	-	-	-	-	-	-
درك بلب الخرق	-	-	١٠٤	-	-	-	-	-
درك بلب اللوق	-	-	-	-	-	-	٤٧	-
درك مصر القديمة	٧٥	-	-	-	-	٥٠	-	-
درك الأروضة	٥٠	١٥	-	-	٣٠	-	-	-
درك السبع مقولات	٧٥	٤٠	-	-	٥٠	-	-	-
درك السبع مقولات	-	-	-	-	-	٧٥	-	-
درك الخانق	-	-	-	-	-	-	-	-
درك قم الخانق	-	-	-	-	٧٠	-	-	-
ومشاة المهراني	-	-	-	-	-	-	-	-
درك قم الخانق	-	-	-	-	٧٠	-	-	-
والسراي المطاطية	-	-	-	-	-	-	-	-
درك قم الخانق	٣٠	٤٠	-	-	٧٠	-	-	-
درك السد بمصر	-	-	-	-	-	-	-	-
القديمة	-	-	-	-	-	-	-	-

* - استخرج هذا الجدول من سجلات الديب العالي: من ٤٤ ، مصر القديمة: ٨٨ ، ٨٩ ، ١٢ ، ١٩ ، العملة المستخدمة بالملحق جيوغيا هي النصف بارقة.

مصر النهضة

ملحق (١٠)

جدول بمتوسط مرتبات بعض فئات المجتمع شهرياً

مدرسون وطلبة		موظفو أوقاف					حرفيون	
مدرس	مؤلف	طالب	طالب	مدرسة	بكتاب	خادم	بواب	وقاد
فراش	نماذج	حياتك	قهوجي	خادم				
(خياط)								
١١٨.٧٥	١٨.٢٢	٦.٦	٦	٣.٦	٢١.٢	٢٠.٢	٢١.٣	٥٦.٣
٤٢.٧	٦٠	٥١.٨						

استخرج هذا المتوسط من سجلات الباب العالي أرقام ٣، ٤، ٦، ١٥، ١٦، ٣١، ٣٥، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٦٦، الدشت: محافظ، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٦، ٢١، ٢٢، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٥، ٧٠، ٨٦، ١١٣، جامع الحاكم: س ٥٦٠، وقفية سنان باشا، وقفية محب الدين أبو الطيب.

البشر والحجر... القاهرة في القرن السادس عشر

ملحق (١١)

ملحق (١١) أسعار اللحوم

النوع السنة	لحم ضائي		لحم بقرى		لحم جاموسى		لحم ماعز	
	بدون عظم							
	الوزن	السعر	الوزن	السعر	الوزن	السعر	الوزن	السعر
١٥١٨م	١	١٨	١	٨	-	-	-	-
١٥٢٠م	١	١٨	١	١٦	-	-	-	-
١٥٢٤م	-	-	-	-	-	-	-	-
١٥٣٠م	١.٥	١	١٣.٥	١	٤.٥	١	-	-
١٥٣٤م - ١٥٣٦م	٢.٥	١	٥	١	٤	١	-	-
١٥٣٨م	٢.٥	١	٣.٥	١	٤	١	٣.٥	١
١٥٤٣م	٢.٥	١	٣.٢٥	١	٣.٥	١	٣.٢٥	١
١٥٤٩م	٢.٥	١	٣.٢٥	١	٤	١	٣.٢٥	١
١٥٥١م	٢.٥	١	-	-	٢.٧٥	١	٣	١
١٥٥١م	٢	١	٢.٧٥	١	٢.٥	١	٢.٧٥	١
١٥٥٧م	٢	١	٣	١	٤	١	٢.٧٥	١
١٥٥٧م	٢.٥	١	٣.٥	١	١.٥	١	٣.٥	١
١٥٦٩م	١	١.٥	١	١	٢.٢٥	١	٢	١
١٥٧٦م	١.٢٥	١	١.٧٥	١	٢.٢٥	١	١.٧٥	١
١٥٧٩م	١.٣٥	١	١.٧٥	١	١.٥	١	١.٧٥	١
١٥٨٨م	١	١	١.٥	١	١.٥	١	-	-
١٥٩٤م	١	١	١.٥	١	١.٥	١	١.٥	١
١٥٩٥م	١	١	١.٢٥	١	١.٧٥	١	١.٢٥	٢
١٥٩٥م	١.٢٥	١	١.٣	١	١.٩	١	١.٩	١
١٥٩٩م	١	١	١.٣	١	١.٦	١	١.٦	١

* استخرجت قوائم التسعيرة عامة من محافظ الدشت ١٠، ٢٠، ٣٩، ٤٠، ٤٧، ٤٩، ٧٠، مصر القديمة ٨٦، ٨٧، ٨٨، جامع الحاكم س ٥٤٨، الباب العالى س ٤١، ٦٨، باب الشعرية س ٥٩٢، ٥٩٦، بولاق س ١٨، القسمة العربية س ١١، ابن إياس: مصدر سابق، ج ٥، صفحات ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٢، ٣٠٣، ٣٢٣، ٣٣٢، أحمد شلبى: مصدر سابق، ص ١٠٨، ١١٨. ومن الجدير بالذكر أننا قمنا بأخذ عينة سنة كل خمس سنوات، وفي حالة عدم وجود السنة المقترحة أخذنا السنة السابقة أو اللاحقة. جميع الأوزان الواردة بقوائم التسعيرة بالرطل.

مصر النهضة

ملحق (١١/ب)

منتجات ألبان وأسماك وزيوت*

سلعة المنلة	سمك "سمك مقلي"		بعض منتجات الألبان جبن جاموسي		سمن		زيت حار	
	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر
١٥٣٠م	-	-	٣,٥	١ نصف	-	-	-	-
١٥٤٠م	-	-	١	٦ نصف	١	١ نصف	١	٤ نقرة
١٥٥٠م	-	-	١	٧ نقرة	١	١,٣ نصف	١	٤,٥ نقرة
١٥٥٩م	-	-	١	٧ نقرة	١	١,٥ نصف	١	٦ نقرة
١٥٦٩م	-	-	١,٢٥	١ نصف	١	٦ نقرة- ٢ نصف	-	-
١٥٧٩م	٢	١ نصف	١	٩ نقرة	١	٢,٥ نصف	١	٧ نقرة
١٥٨٨م	١	٢ نصف	١	٥ نقرة	-	-	-	-
١٥٩٨م	٢	١ نصف	١	١٠ نقرة	-	-	-	-

ملحق (١١/ج)

خضرواتفاكهة*

سلعة سلة	قلقاس		قرع		بطيخ "عبدلي"		تفاح	
	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر
١٥٣٠م	٢٠	١ نصف	-	-	١٠	١ نصف	-	-
١٥٤٠م	-	-	٣	١ نصف	-	-	٢	١ نصف
١٥٥٠م	١	١٠	٣	١ نصف	١٠	١ نصف	٣-١	١ نصف
١٥٥٩م	٢٠	١ نصف	-	-	-	-	-	-
١٥٦٩م	٩	١ نصف	٣	١ نصف	١٢	١ نصف	١,٥	١ نصف
١٥٧٩م	-	-	٢٠	١ نصف	٢٠	١ نصف	-	-
١٥٨٨م	٦	١ نصف	-	-	-	-	-	-
١٥٩٨م	٥	١ نصف	-	-	-	-	-	-

* - الوزن بالبرطل .

* - الوزن بالبرطل .

البشر والحجر... القاهرة في القرن السادس عشر

ملحق (د/١١)

بعض المنتجات الغذائية

السلعة	الأرز		الدقيق		العسل "عسل نحل مصري"	
مئة	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر
١٥٣٠م	-	-	أبطة	٥.٤ نصف	-	-
١٥٤٠م	٢.٥ قدح	١ نصف	-	-	١ رطل	١ نصف
١٥٥٠م	١ قدح	٨ نصف	١	٧ نصف	١	٢ نصف
١٥٥٩م	-	-	-	-	١	٢ نصف
١٥٦٩م	١ قدح	١.١ نصف	١	١٢ نصف	١	٢ نصف
١٥٧٩م	١ قدح	١.٥ نصف	-	-	١	٢.٥ نصف
١٥٨٨م	١ قدح	١.٥ نصف	-	-	١	٢ نصف
١٥٩٨م	١ قدح	١.١ نصف	-	١١	١	٢ نصف

ملحق (١٢)

أسعار بعض الغلال والبقول لعام ١٥٩٣هـ / ١٥٨٥م*

الوزن	السعر				
	درجة الجودة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
الأردب	٥٠-٤٣	٤٥	-	-	القمح الصعيدى
الأردب	٤٢	٤٠	٣٨	٣٧	الفول الصعيدى
الأردب	٣٦	٣٥	٣٤	-	الفول البحرى
الأردب	٤٢	٤١	٣٩	-	العدس للسعيدى
الأردب	٤٠	٣٩	٣٨	-	الباسلا

* - استخرج من محكمة بولاق : ص ١٤ .

مصر النهضة

ملحق (١٣)

جدول بحالات الزواج (ثيب وأبكار)

حالة الزوجة	الفئة	بكر	ثيب	الإجمالي
عسكر	٤٩	١١٦	١٦٥	
علماء ورجال دين	٢٠	٤٢	٦٢	
تجار	١٦	٥٤	٧٠	
حرفيون	١٥٧	٣٦٧	٥٢٤	
فئات أخرى	١٦١	٤٢٩	٥٩٠	
الإجمالي	٤٠٣	١٠٠٨	١٤١١	

ملحق (١٤)

متوسط الصداق**

قيمة مهر الفئة	متوسط مهر البكر	متوسط مهر الثيب	أعلى مهر للبر	أعلى مهر للثيب	أقل مهر للبر	أقل مهر للثيب
عسكر	٣٢٢٦.٥	٩٠٥.٩١	٢٤٦٠٠	٦١٥٠	٢٦٠	٥٠
علماء ورجال دين	٩٧٩.٨٥	٣٧١.٢٣	٢٤٤٠	٢٠٠٠	٢٤٦	٣٠
تجار	٤٣٥٧.٥	٤٩٨.٣٤	٥٢٠٠٠	٣٦٠٠	٤٠٠	٧٠
حرفيون	٧٧٠.٦٦	٢٦٢.٩٨	٤٩٢٠	٣٢٠٠	٦٠	١٠
فئات أخرى	٩٨٨.٨٠	٣٣٥.٢٤	١٢٠٠٠	٣٢٠٠	١٠٠	٢٥

* - هذا الجدول مستخرج من محافظ الدشت أرقام ١، ١١، ٢٢، ٣٧، ٥٢، ٧٠، ٨٦، ١٠١، ١١٣.

** - استخرج هذا الجدول من محافظ الدشت أرقام ١، ١١، ٢٢، ٣٧، ٥٢، ٧٠، ٨٦، ١٠١، ١١٣.

البشر والحجر... القاهرة في القرن السادس عشر

ملحق (١٥)

تضايا أسرية*

المتقدم بالدعوى	سبب الدعوى	الزوج	الزوجة	النسبة المئوية
بأقي حال الصداق والكسوة	-	١٢	٤٨%	
متأخر صداق ونفقة حمل بعد طلاق	-	٧	٢٨%	
طلب طلاق	-	١	٤%	
خروج الزوجة من منزل الزوجية بدون إذن	٢	-	٨%	
وضع يد على أغراض منزل الزوجية	١	-	٤%	
ضرب	-	١	٤%	
تمكين من الزوجة	١	-	٤%	
الإجمالي	٤	٢١	١٠٠%	

ملحق (١٦)

الطلاق والخلع**

نوع الفسخ	الطلاق	الخلع	الإجمالي
عسكن	٥	٩	١٤
عناء ورجال دين	-	١١	١١
تجار	٣	٥	٨
حرفيون	٢٩	٨٥	١١٤
فئات أخرى	٣٩	١٢٦	١٦٥
الإجمالي	٧٦	٢٣٦	٣١٢

*- استخرج هذا الجدول من محافظ الدشت أرقام ١ ، ٢ .

** - استخرج هذا الجدول من محافظ الدشت أرقام ٣٧ ، ٥٢ .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة (أرشيف دار الوثائق القومية) :

١- سجلات المحاكم الشرعية :

محكمة الباب العالي :

سجلات : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ،
١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ،
١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ،
٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ،
٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ،
٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ،
٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ،
٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ،
٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ .

محكمة القسمة العربية :

سجلات : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ،
١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

محكمة الصالحية العسكرية :

سجلات : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ،
١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ،
١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ .

محكمة الصالحية النجمية :

سجلات : ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ،
٤٤٥ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ،
٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ،
٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٥٩ مكرر ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ،
٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ،
٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ،
٤٧٥ ، ٤٧٦ .

محكمة جامع الحاكم :

سجلات : ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ،
٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ،
٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ،
٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٧١٨ ،
٧١٩ مكرر ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ مكرر ، ٧٢٣ ،
٧٢٤ مكرر ، ٧٢٥ مكرر ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ .

محكمة باب الشعرية :

سجلات : ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ،
٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ،
٥٩٤ ، ٥٩٤ مكرر ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ،
٥٩٩ .

محكمة بولاق :

سجلات : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩
١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ،
١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .

محكمة مصر القديمة :

سجلات : ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ .

محافظ الدشت :

محافظ : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ،
١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ،
١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ،
٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ،
٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ،
٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ،
٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٠ ، ٨٦ ،
١٠١ ، ١١٣ .

ب - دفاتر الترابيع :

رقم : ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

ج - دفاتر الرزق الأحباسية :

أرقام : ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ،
١٣ .

د - حجج الأمراء والسلاطين :

ميكرو فيلم ٢ ، حجة ٣١٠ ، ميكرو فيلم ٤ ،
محفظة ٤٦ ، حجة ٣٠٨ ، حجة ٣١٢ ، محفظة ٤٩
، حجة ٣٣٠ .

ثانياً : أرشيف وزارة الأوقاف :

حجة رقم ١١٤٢ .

ثالثاً : المخطوطات :

١ - العربية :

البكري : محمد بن أبي السرور بن احمد البكري الصديقي :

- قطف الأزهار من الخطط والآثار ، دار الكتب
، جغرافيا ١٠٨٤ .
- الكواكب السائرة في أخبار مصر القاهرة ، دار
الكتب ، ج ١٠٤٠٩ .

الخاسكي : آق بغا :

- التحفة الفاخرة في ذكر رسوم خطوط القاهرة ،
دار الكتب ، جغرافيا طلعت ٤٩٧ .
- شكوى صادرة من بعض العلماء حين مات والده
لأويس باشا الموجود سنة ٩٩٥هـ / ١٥٨٦م أن يرد
له مرتب والده ليقضي دينه منها ، دار الكتب علوم
اجتماعية ١٧٥٣ .

الشيبيني : محمد احمد علي زيدان محمد احمد احمد :

- رسالة في جواز نكاح البكر بالإجبار ، دار الكتب
، جلال حسيني ٧٤ .

العثماني : احمد بن سعد الدين العثماني :

- ذخيرة الأعلام بتاريخ الخلفاء والأعلام وأمراء
مصر الحكام وقضاة قضائياتها في الأحكام من فتحها

- الإسلامي العمري إلى زمن الناظم ١٠٥٠هـ /
١٦٤٠م ، دار الكتب ، تاريخ ١٠٤ .

مجهول :

- تاريخ آل عثمان بمصر إلى ولاية علي باشا
المقولي عليها ، دار الكتب ، تاريخ تيمور ٢٤٠٨ .

مجهول :

- قطعة من تاريخ مصر إلى العثمانيين ، دار الكتب
، تاريخ تيمور ٢٦٤١ .

المحبي : محمد بن منصور بن إبراهيم بن سلامة الدمشقي الشهير
بالمحبي :

- رحلة المحبي الدمشقي إلى مصر ثم إلى الاسنانة
، دار الكتب ، جغرافيا ١٠٦٠ .

وقفية سنان باشا :

- دار الكتب ، زكية ٨١٣ .

ب- التركية :

سهيلي : أحمد همدن الشهير بسهيلي :

- الدرة اليتمة من أوصاف مصر القديمة ، دار الكتب ،
تاريخ تركي طلعت ١٣٣ .

عالي : مصطفى أفندي عالي الكيبوللي :

- تاريخ حالات القاهرة من العادات الظاهرة ،
تاريخ تركي م ١٤٦ .

Yazari; Mehmed B:

- el khalag : kitabini edi : Tarih - I misir,
Istanbul university library, numarası : TY
628 .

نسخة مصورة حصلت عليها من أ.د / عبد الرحيم
عبد الرحمن عبد الرحيم .

رابعاً : الوثائق المنشورة :

- قانون نامة مصر الذي أصدره السلطان القانوني
لحكم مصر : ترجمة : د. أحمد فؤاد متولي ،
القاهرة ، د . ت .

- قانون نامة ولاية آل عثمان : ترجمة د . محمد
نور فرحات في كتابه "التاريخ الاجتماعي للقانون
في مصر الحديثة ، العصر العثماني" ، ط ١٩٨٦ م ،
ص ١٠٧ - ١٢٨ .

خامساً : المصادر المنشورة :

ابن إياس : محمد أحمد بن إياس الحنفي :

- بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق ، محمد
مصطفى ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ،
د . ت .

استيف :

- النظام المالي والإداري في مصر العثمانية ، وصف
مصر ، ج ٥ ، ترجمة زهير الشايب ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٢ م .

الاسحاقى : محمد بن عبد المعطي بن أبي الفتح بن عبد المغني
الاسحاقى المنوفي :

- أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب
الأول ، القاهرة ١٩٩٨ م .

البرلسي : محمد البرلسي السعدي :

- بلوغ الأرب برقع الطلب ، تحقيق د . عبد الرحيم
عبد الرحمن عبد الرحيم ؛ المجلة التاريخية
المصرية ، م ٢٤ ، القاهرة ١٩٧٧ م .

البكري : محمد بن ابي السرور البكري :

- التحفة البهية في تملك آل عثمان للديار المصرية ،
تحقيق ودارسة أ.د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد
الرحيم ، مطبعة دار الوثائق القومية ، القاهرة
٢٠٠٥ م .

جلبي ، اوليا :

- سياحتنامة مصر ، م ١٠ ، ترجمة محمد علي عوني
، مطبعة دار الوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٣ م .

جومار :

- وصف مدينة القاهرة ، وصف مصر ، ج ١٠ ،
ترجمة زهير الشايب ، منى زهير الشايب ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٢ م .

ابن الجيعان ، شرف الدين يحيى بن المقر بن الجيعان :

- التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، القاهرة
١٩٧٤ م .

الحسن بن محمد الوزان الفاسي (ليون الأفريقي) :

- وصف أفريقيا ؛ ج ٢ ، ترجمة محمد حجي ،
محمد الأخضر ، ط ٢ ، بيروت ١٩٨٣ م .

دده افندي ؛ ابراهيم يحيى خليفة :

- السياسة الشرعية ، دراسة وتحقيق وتعليق د .
فؤاد عبد المنعم ، الإسكندرية ، د . ت .

دي شابرول . ج :

- دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين
، وصف مصر ، ج ١ ، ترجمة زهير الشايب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٢ م .

الرشيدى : احمد :

- حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى أماره الحاج ،
تحقيق د . ليلي عبد اللطيف أحمد ، مصر ، ١٩٨٠ م .

شلبى : احمد شلبى عبد الغنى الحنفى المصرى :

- أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من
الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني ، تقديم
وتحقيق د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ،
مكتبة الخانكة ، القاهرة ١٩٧٨ .
- مفاكهة الخلان في حوادث الزمان (تاريخ مصر
والشام) ، القسم الثانى ، تحقيق محمد مصطفى ،
القاهرة ١٩٦٤ م .

مبارك : علي باشا :

- الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ، ومدنها
وبلادها القديمة والشهيرة ، ج ٥ ، القاهرة ١٩٨٦ م
- المقريزي : تقى الدين احمد بن علي بن عبد القادر بن محمد :
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار
المعروف بالخطط المقريزية ، مكتبة الآداب ،
القاهرة ١٣٢٦ هـ .

المقري : احمد بن محمد بن علي المقري الفيومى :

- المصباح المنير ، ط ٣ ، مصر ١٩١٢ م .

الملوانى : يوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل :

- تحفة الأحياب بمن ملك مصر من الملوك والنواب
، تحقيق د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ،
دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٩٨ م .

المناوي : الشيخ عبد الرؤوف المناوي :

- الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية
- "طبقات المناوي الكبرى" ، تحقيق عبد الحميد
- صالح حمدان ، القاهرة ، د . ت .
- النزهة الزهية في أحكام الحمام الشرعية والطبية
- ، تحقيق د . عبد الحميد صالح حمدان ، القاهرة
- ١٩٨٧ م .

الحاج يونس المصري :

- رحلات فارتينا ، ترجمة وتعليق د. عبد الرحمن
- عبد الله الشيخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
- القاهرة ١٩٩٤ م .

سادسا : المصادر الأجنبية :

Du Mans, pierre Belon :

Voyage en Egypte 1547, IFAO, le
Caire 1970.

Kiechel , Samuel :

Voyage en Egypte 1588, Traduit de
par Ursula castal, IFAO, le Caire 1972.

Lichtenstein, Hans Ludwig Von :

Voyages en Egypte 1587, Traduit de
l'allemand par Ursula Castal, IFAO, le
Caire 1972.

Palerne, Jean :

Voyage en Egypte 1599, IFAO, le Caire
1971.

Rocchetta, Aquilante :

Voyage en Egypte 1599, Traduit de
l'allemand par Carla Burri et Nadine
Saneron IFAO, le Caire 1974 .

Von Bretten, M . Heberer :

Voyage en Egypte 1585 – 1586, le
Caire 1976 .

سابعاً : الرسائل العلمية غير المنشورة :

أمل احمد أمين المصري :

حي الحسنية في العصرين المملوكي والعثماني
دارسة حضارة وأثرية ، ماجستير ، كلية الآثار ،
جامعة القاهرة .

أيمن احمد محمد محمود :

الأرض والمجتمع في مصر العثمانية ٩٢٣هـ
١٠٦٩هـ / ١٥١٧ - ١٦٥٨ م ، ماجستير ، كلية
الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٢ م .

جمال كمال محمود محمد :

الأرمن في مصر في العصر العثماني ، دكتوراه ،
كلية الآداب جامعة القاهرة ٢٠٠٥ م .

خالد حامد عبد الله أبو الروس :

مدينة مصر القديمة في القرن السابع عشر دارسة
تاريخية ، ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة
٢٠٠١ م .

زينب محمد حسين الغنام :

الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية
والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني
١٥١٧ - ١٧٩٨ م ، دكتوراه ، كلية الدراسات
الإنسانية ، جامعة الأزهر ١٩٨٨ م .

صبري أحمد العدل علي :

سيادة البيت القازداغلي على مصر ١٦٦٢ - ١٧٦٨ م
، ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس
١٩٩٣ م .

عبد الجواد صابر إسماعيل :

- دور الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني
٩٢٢هـ-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م ، ماجستير ،
كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ١٩٦٩م .
- مجتمع علماء الأزهر في مصر إبان الحكم
العثماني ، دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة
الأزهر ١٩٧٨م .

عصام عادل مرسي الفرماوي :

- بيوت القهوة وأدواتها في مصر دراسة من القرن
١٠ هـ /١٦م وحتى نهاية القرن ١٣ هـ /١٩م
دراسة أثرية حضارية ، ماجستير ، كلية الآثار ،
القاهرة ١٩٩٨م .

ليلي عبد اللطيف احمد :

- الإدارة في مصر في العصر العثماني ، دكتوراه ،
كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٧٥م (منشورة)

محسن علي محمود شومان :

- المقاطعات الحضرية في مصر من الفتح العثماني
حتى أوائل القرن التاسع عشر ، ماجستير ، كلية
الآداب ، جامعة الزقازيق ١٩٩٠م .

مرفت احمد السيد :

- الشرطة في مصر في القرن السابع عشر الميلاد ،
ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٥م .

مروه تميم رمزي احمد :

- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للريف في مصر
في العصر العثماني ، ماجستير ، كلية الآداب ،
جامعة القاهرة ٢٠٠٣م .

ناصره عبد المتجلي إبراهيم :

الدقهلية في العصر العثماني ، ماجستير ، كلية
البنات للآداب والعلوم والتربية ، جامعة عين
شمس ٢٠٠٥ م .

نهى سعيد يوسف زكي :

الطب في مصر في العصر العثماني ، ماجستير ،
كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٥ م .

وليد عبد الحميد عبد الرحيم :

الحركة العلمية في مصر في القرن ١٠هـ ، ماجستير
، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ١٩٩٨ م .

ثامناً : المراجع :

د . أحمد السعيد سليمان :

تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ،
دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩ م .

أحمد عطية الله :

القاموس الإسلامي ، مكتبة النهضة المصرية ،
القاهرة ١٩٦٦ م .

البرت حوراني :

تاريخ الشعوب العربية ، ترجمة نبيل صلاح
الدين ، مراجعة د . عبد الرحمن الشيخ ، ج ٢ ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ م .

العازر باشان :

الحياة الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من القرن
١٦م حتى القرن ١٨ ، ضمن كتاب تاريخ يهود
مصر في الفترة العثمانية ١٥١٧ - ١٩١٤ م ،

تحرير يعقوب لاندوا ، ترجمة أحمد الرفاعي ،
أحمد عبد اللطيف حماد ، المشروع القومي للترجمة
، العدد ١٩٩ ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة
٢٠٠٠ م .

إلهام محمد علي ذهني :

مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين
السادس عشر والسابع عشر ، مصر النهضة ،
العدد ٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة
١٩٩١ م .

اندريه ريمون :

- فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية ،
ترجمة زهير الشايب ، مكتبة مدبولي ، القاهرة
١٩٧٤ .

- القاهرة تاريخ حاضرة ، ترجمة لطيف فرج ،
دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة
١٩٩٣ م .

- الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن
عشر ، ترجمة : ناصر أحمد إبراهيم ، باتسي جمال
الدين ، مراجعة وتقديم د . رؤوف عباس ،
المشروع القومي للترجمة ، العدد ٨١٨ ، المجلس
الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٥ م .

اولج فولكف :

القاهرة مدينة إلف ليلة وليلة ٩٦٩ - ١٩٦٩ ،
ترجمة أحمد صليحة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب
، القاهرة ١٩٨٦ م .

د. إيمان محمد أبو سليم :

محافظ الدشت وأهميتها في تكملة الوديعة الأرشيفية
لمحاكم القاهرة العثمانية في القرن ١٠هـ / ١٧م ،
الروزنامة " الحولية المصرية للوثائق " ، العدد ٢ ،
دار الوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٤م .

د. إيمان محمد عبد المنعم :

العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف
الأول من القرن التاسع عشر ، تاريخ المصريين ،
العدد ٩٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة
١٩٩٧م .

أيمن أحمد محمد محمود :

العثمانيون ونظاما الالتزام والأمانات في مصر في
القرن السادس عشر ، دراسة في البدايات
والتطبيق ، حوليات إسلامية ٣٨ ، المعهد العلمي
الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ٢٠٠٤م .

د. أيمن فؤاد سيد :

التطور العمراني لمدينة القاهرة منذ نشأتها وحتى
الآن ، ط ١ ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة
١٩٩٧م .

جاستون فييت :

القاهرة مدينة الفن والتجارة ، ترجمة د. مصطفى
العبادي ، كتاب اليوم ، العدد ٣٠٨ ، القاهرة
١٩٩٠م .

جان كلود جارسان :

اندماج الشعرا في الوسط الاجتماعي بمدينة
القاهرة طبقاً لتحليل كتاب الطبقات ، أبحاث الندوة
الدولية لتاريخ القاهرة ١٩٦٩ ، القاهرة ١٩٧٠م .

د. جمال حمدان :

القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة
١٩٩٦ م .

حسن عبد الوهاب :

تخطيط القاهرة وتنظيمها منذ نشأتها ، المجمع
العلمي المصري ، القاهرة ١٩٥٦ م .

د. زيدان عبد الباقي :

علم الاجتماع الحضاري ، دار النشر الثقافة ،
مصر ١٩٧٢ م .

د. زينب الغنم :

الأسواق في العصر العثماني ، أبحاث "الخان
الخليلي وما حوله" ، دراسات حضرية ٤ ، المعهد
العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ١٩٩٩ م .

د. سحر على حنفي :

العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى
في القرن الثامن عشر ، تاريخ المصريين ، العدد
١٧٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة
٢٠٠٥ م .

د. سعاد ماهر :

القاهرة القديمة وأحيائها ، دار العلم ، القاهرة
١٩٦٢ م .

د. سلوى علي ميلاد :

وثائق الخلع دراسة ونشر وتحقيق ، الإسكندرية
١٩٩٦ م .

د. سليمان محمد حسين حسنين :

تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع

عشر ، تاريخ المصريين ، العدد ٢٤١ ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٣ م .

سميرة فهمي علي عمر :

إمارة الحج في مصر العثمانية ٩٢٣ - ١٢١٣ هـ
١٥١٧ - ١٧٩٨ م ، تاريخ المصريين ، العدد
٢٠١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة
٢٠٠١ م .

السيد سابق :

فقه السنة ، ط ٤ ، مكتبة المسلم ١٩٨٣ .

د. سيد محمد السيد :

مصر في العصر العثماني في القرن ١٦ دراسة
وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية
والعسكرية ، ط ١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٧

د. عبد الحميد حامد سليمان :

- تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني ،
تاريخ المصريين ، العدد ٨٩ ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ م .

- مقاطعة الخردة وتوابعها دراسة التنظيم المالي
والضرائبي للحرف الهامشية والبسيطة في مصر
العثمانية ، جامعة المنصورة ، د. ت .

عبد الرازق إبراهيم عيسى :

تاريخ القضاء في مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٩٨ م ،
تاريخ المصريين ، العدد ١١٧ ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٨ م .

د. عبد الرحمن زكي :

بناه القاهرة في ألف عام ، القاهرة ١٩٨٦ م .

د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم :

الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ط ٢ ،
دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ٢٠٠٤ م .

د. عبد الكريم رافق :

- بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة
نابليون بونابرت ١٥١٦ - ١٧٩٨ م ، ط ٢ ، دمشق
١٩٦٧ م .

- ثورات العساكر في القاهرة في الربع الأخير من
القرن السادس عشر والعقد الأول من القرن السابع
عشر ، ضمن كتاب بحوث في التاريخ الاقتصادي
والاجتماعي لبلاد الشام ، دمشق ١٩٨٥ م .

د. عراقي يوسف محمد :

الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس
عشر والسابع عشر دراسة وثائقية ، ج ١ ، بيت
الحكمة ، القاهرة ١٩٩٦ م .

عرفة عبده علي :

رحلة في زمان القاهرة ، القاهرة ١٩٩٠ م .

عفاف مسعد السيد العبد :

دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر ١٥٦٤ -
١٦٠٤ م ، تاريخ المصريين ، العدد ١٧٩ ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ م .

علاء طه رزق :

المجون والعقوبات في مصر عصر السلاطين
المماليك ، ط ، القاهرة ٢٠٠٢ م .

د. فايز نجيب إسكندر :

مصر في كتابات الحجاج الروس في القرنين
الخامس عشر والسادس عشر ، دار الفكر الجامعي ،
الإسكندرية ١٩٨٨ م .

د. فتحي محمد مصيلحي :

تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى تجربة
تعمير المدن المصرية من ٤٠٠٠ ق . م إلى
٢٠٠٠ م ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .

د. كمال حامد مغيث :

مصر في العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨ م ،
المجتمع والتعليم ، ط ١ ، مركز الدراسات
والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ، القاهرة
١٩٩٧ م .

د. ليلى عبد اللطيف أحمد :

المجتمع المصري في العصر العثماني ، ط ١ ،
دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٨٧ م .

مجدي جرجس :

القضاء القبطي في مصر دراسة تاريخية ، تقديم د.
وليم سليمان قلادة ، ط ١ ، القاهرة ١٩٩٩ م .

د. محاسن محمد الوقاد :

الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية (٦٤٨-
٩٢٣هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م) ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، تاريخ المصريين ، عدد ١٥٢ ، القاهرة
١٩٩٩ م .

د. محسن علي شومان :

اليهود حتى القرن التاسع عشر ، تاريخ المصريين ،
العدد ١٩١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
القاهرة ٢٠٠٠ م .

محمد أبو العمايم :

آثار القاهرة الإسلامية في العصر العثماني ،
إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي ، م ١ ،
استانبول ٢٠٠٣ م .

د. محمد الجهيني :

إحياء القاهرة القديمة وآثارها الإسلامية حي باب
البحر ، ط ١ ، دار نهضة الشرق ، دار الوفاء ،
٢٠٠٠ م .

محمد رمزي :

القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء
المصريين إلى سنة ١٩٤٥ م ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ م .
الجغرافية التاريخية لمدينة القاهرة ، مجلة العلوم ،
المجلد الثالث ، السنة ٩ ، عام ١٩٤٢ م .

محمد الششتاوي :

المفاخرات الباهرة بين عرائس منزهات القاهرة ،
ط ١ ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ١٩٩٩ م .

د. محمد عفيفي :

- الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر
العثماني ، تاريخ المصريين ، العدد ٤٤ ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩١ م .
- الأقباط في مصر في العصر العثماني ، تاريخ
المصريين ، العدد ٥٤ ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ م .

- الخطط والحياة الاقتصادية في حارة اليهود
بالقاهرة في العصر العثماني ، مجلة الآداب المؤرخ
المصري ، العدد ١٠ ، كلية الآداب ، جامعة
القاهرة ١٩٩٣ م .

د. محمد نور فرحات :

التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة ،
العصر العثماني ، القاهرة ١٩٨٦ م .

محمود حامد الحسيني :

الأسبلة العثمانية بمدينة القاهرة ١٥١٧ - ١٧٩٨ م ،
مكتبة مدبولي ، القاهرة ، د. ت .

المعجم الوجيز :

طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، مصر
١٩٩٣ م .

ميكل ونتر :

المجتمع المصري تحت الحكم العثماني ، ترجمة
إبراهيم محمد إبراهيم ، مراجعة . عبد الرحمن عبد
الله الشيخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة
٢٠٠١ م .

د. نللي حنا :

بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر
دارسة اجتماعية معمارية ، ترجمة حليم طوسون ،
العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٣ م .

ياسر عبد المنعم محاريق :

المنوفية في القرن الثامن عشر ، تاريخ المصريين ،
العدد ١٨٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
القاهرة ٢٠٠٠ م .

تاسعاً : المراجع الأجنبية :

Bagrow leo :

history of cartography, Cambridge press 1964

Banarli, Nihad Sami:

resimli Turk Edebiyati Tarihi, Istanbul 1987 .

Clement,R :

les français d'Egypte aux XVII et XVIII
siècles, le Caire 1960 .

Hanna, Nelly:

an urban history of Bulaq in the Mamluk and
ottoman periods, IFAO, le Caire 1983 .

Holt, P . M :

Egypt and the fertile crescent 1516 – 1922,
London 1966 .

Raymond, A :

le déplacement des Tanneries Alep, au Caire et
a Tunis a l'époque ottomane, revu d'histoire
maghrébine, N 1 – 8, Tunis 1977 .

Shaw, Stanford; J:

The financial and administrative organization
and development of ottoman Egypt 1517 –
1798, New Jersey 1962 .

Ottoman Egypt in the age of the French revo-
lution, Cambridge 1964 .

Theunissen, Hans:

Four documents pertinent to the ottoman –
venetian treaty of 1517, Utrecht 1992 .

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم :	٧
مقدمة :	١٠
التمهيد :	١٥
الفصل الأول :	٢١
عن أى قاهرة نتحدث	
الفصل الثانى :	٥٧
عمران القاهرة توسع أم انكماش	
الفصل الثالث :	٩٣
إدارة القاهرة المشاكل والحلول	
الفصل الرابع :	١٢٣
القاهرة بين الأمن والجريمة	
الفصل الخامس :	١٦٩
المجتمع والأحوال الشخصية	
الخاتمة :	٢١١
الملاحق :	٢١٥
المصادر والمراجع :	٢٣٣

صدر فى هذه السلسلة

- ١- الأصول التاريخية لمسألة طابا ، دراسة وثائقية .
د. يونان لبيب رزق .
- ٢- مجمع اللغة العربية ، دراسة تاريخية .
د. عبد المنعم الدسوقي الجميى .
- ٣- التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده
د. زكريا سليمان بيومى .
- ٤- الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث .
د. محمد كمال يحيى .
- ٥- رؤية فى تحديث الفكر المصرى ، الشيخ حسين المرصفى وكتابة رسالة الكلم الثمان مع النص
الكامل للكتاب .
د. احمد زكريا الشلقى .
- ٦- صياغة التعليم المصرى الحديث ، دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣-
١٩٥٢ .
د. سليمان نسيم .
- ٧- دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث .
د. شوقى عطا الله الجمل .
- ٨- التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ .
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٩- المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ - ١٩٤٥ .
د. لطيفة محمد سالم .
- ١٠- الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان، دراسة فى العلاقات
الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ - ١٨٤٨ .
د. نسيم مقار .
- ١١- حول الفكرة العربية فى مصر ، دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر .
د. فؤاد المرسى خاطر .
- ١٢- صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢ ، دراسة تاريخية .
د. يواقيم رزق مرقص .

- ١٣- الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .
د. سامية حسن إبراهيم .
- ١٤- العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤ .
د. أحمد دياب .
- ١٥- حركة الترجمة في مصر في القرن العشرين .
د. أحمد عصام الدين .
- ١٦- مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا .
د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم .
- ١٧- رؤية فى تحديث الفكر المصرى، دراسة فى فكر أحمد فتحي زغلول .
د. أحمد زكريا الشلق .
- ١٨- صناعة تاريخ مصر الحديث ، دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى .
د. حمادة محمود إسماعيل .
- ١٩- الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢، من ملفات الخارجية البريطانية .
د. لطيفة محمد سالم .
- ٢٠- الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .
د. عادل حسن غنيم .
- ٢١- الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣، جمعية الانتقام .
د. زين العابدين شمس الدين نجم .
- ٢٢- قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦ .
د. زكريا سليمان بيومى .
- ٢٣- فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ .
د. حلمى أحمد شلبى .
- ٢٤- الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا .
د. شوقى الجمل .
- ٢٥- تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ .
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٢٦- جمعية مصر الفتاه ١٨٧٩، دراسة وثائقية .
د. على شلش .

- ٢٧- السودان فى البرلمان المصرى ، ١٩٢٤ - ١٩٢٦ .
د. يواقيم رزق مرقص .
- ٢٨- عصر حككيان
د. أحمد عبد الرحيم مصطفى .
- ٢٩- صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية ١٨٩١ - ١٩١٣ .
د. حلمى أحمد شلبى .
- ٣٠- المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .
د. سعيدة محمد حسنى .
- ٣١- دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ .
د. عاصم محروس عبد المطلب .
- ٣٢- الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .
د. إسماعيل محمد زين الدين .
- ٣٣- دور الأقاليم فى تاريخ مصر السياسى .
د. حمادة محمود إسماعيل .
- ٣٤- المعتدلون فى السياسة المصرية .
د. أحمد الشريبنى السيد .
- ٣٥- اليهود فى مصر .
د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد
- ٣٦- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر .
د. الهام محمد على ذهنى .
- ٣٧- المعتدلون فى السياسة المصرية .
ماجدة محمد حمود .
- ٣٨- مصر والحركة العربية .
د. محمد عبد الرحمن برج .
- ٣٩- مصر وبناء السودان الحديث .
د. نسيم مقار .
- ٤٠- تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ - ١٩٨١ .
د. محمد أبو الاسعاد .

- ٤١- الماسونية فى مصر .
د. على شلش .
- ٤٢- القطن فى العلاقات المصرية البريطانية ١٨٣٨ - ١٩٤٢ .
د. عاصم محروس عبد المطلب .
- ٤٣- المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة .
د. محمد صابر عرب .
- ٤٤- السودان فى البرلمان المصرى .
د. يواقيم رزق مرقص
- ٤٥- طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤ .
د. عبد السلام عبد الحليم عامر .
- ٤٦- مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى ١٩٧٩ - ١٩٨٧ .
د. عبد الله الأشعل .
- ٤٧- السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر ١٨٩٨ - ١٨٨٢، دراسة فى تاريخ مصر
الاقتصادى والاجتماعى .
د. السيد سيد أحمد توفيق دياب .
- ٤٨- حوادث مايو ١٩٢١، صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩ .
د. حمادة محمود اسماعيل .
- ٤٩- حدود مصر الغربية، دراسة وثائقية .
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٥٠- الدور الأفريقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .
د. شوقى الجمل .
- ٥١- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ١٨٠٥ - ١٨٧٩ .
د. الهام محمد على ذهنى .
- ٥٢- الصحافة المصرية والحركة الوطنية من الاختلال إلى الاستقلال ١٨٨٢ - ١٩٢٢ .
د. رمزى ميخائيل .
- ٥٣- المؤرخون والعلماء فى مصر فى القرن الثامن عشر .
د. عبد الله محمد عزباوى .
- ٥٤- الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨ - ١٩٢٣ .

- د. أحمد زكريا الشلق.
- ٥٥- الخطاب السياسى الصوفى فى مصر
د. محمد صبرى الدالى.
- ٥٦- الطيران المدنى فى مصر
د. عبد اللطيف الصباغ.
- ٥٧- تاريخ سيناء الحديث.
د. صبرى العدل.
- ٥٨- الجسد والحدالة: الطب والقانون فى مصر الحديثة.
د. خالد فهمى.
- ٥٩- مصطفى النحاس رئيساً للوفد.
د. مختار أحمد نور .
- ٦٠- الفرنسيون فى صعيد مصر.
د. ناصر أحمد إبراهيم.
- ٦١- حزب الكتلة الوفدية.
د. منصور عبد السميع منصور.
- ٦٢- الجريمة فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين .
د. عبد الوهاب بكر.
- ٦٣- عبد الناصر و السياسة الخارجية الأمريكية.
د. محمد عبد الوهاب سيد احمد.
- ٦٤- المازنى سياسياً.
د. حمادة محمود إسماعيل .
- ٦٥- قبل أن يأتى الغرب ...
ناصر عبد الله عثمان.
- ٦٦- الخارجية المصرية ١٩٣٧ - ١٩٥٣ .
د. صفاء شاكر.
- ٦٧- الطلبة والحركة الوطنية فى مصر ١٩٢٢ - ١٩٥٢ .
د. عاصم محروس.
- ٦٨- الوطنية الأليفة.
د. تميم البرغوثى.

- ٦٩- الفلاح والسلطة والقانون
د. عماد هلال
- ٧٠- أحوال مصر الإدارية والاقتصادية في القرن التاسع عشر.
د. زين العابدين شمس الدين
- ٧١- جذور الأصولية الإسلامية في مصر المعاصرة، رشيد رضا ومجلة المنار .
أحمد صلاح الملا
- ٧٢- الجامعة الأمريكية في مصر
د. عماد حسين
- ٧٣- الماسونية والماسون في مصر
وائل إبراهيم الدسوقي
- ٧٤- معركة بناء السد العالي
إلهام محمد السيد عفيفي
- ٧٥- تاريخ مصر بين الفكر والسياسة
د. يونان لبيب رزق
- ٧٦- كتابة تاريخ مصر.. إلى أين ٩٠٠
د. رؤوف عباس حامد
- ٧٧- عدلي يكن .. الأرستقراطية والحركة الوطنية
د. إبراهيم العدل المرسي
- ٧٨- عصر الصورة في مصر الحديثة
د. محمد رفعت الإمام
- ٧٩- مصر وجامعة الدول العربية التجربة... والمصير
د. محمد علي حله
- ٨٠- فقهاء وفقراء اتجاهات فكرية وسياسية في مصر العثمانية
د. محمد صبرى الدالى
- وبين يديك العدد (٨١).
- البشر والحجر... القاهرة في القرن السادس عشر
د. هدى جابر

